SÜLE

٥٣٣٥

١٠
٥
١٥
١٠
٧٠
٠٥

١١٠

كتبه الفقير الى ربه الاحد الصمد
شريف باشازاده محمد اسعد
عفي عنهما

Süleymaniye U. Kütüphanesi
Kısmı H. Hüsnü
Yeni Kayıt No.
Eski Kayıt No. 1445

٣٢١

1445

وبه بسم الله الرحمن الرحيم نستعين

الحمد لله المتوحد بالجلال والجمال المنزه عن النظير والشبيه والمثال الذى رتب
صيغ الانس فى الماضى والحال والاستقبال وصرف بعضها بالاختلاف وبعضها بلا
اختلال ولا اعتلال جلت حكمه عن ان يحويها اوعية الاذهان وعلت نعمه
عن ان يرويها السنة الازمان والصلوة والسلام على من اشتق من مصدر
الفضل والعرفان المحمود فى الكتب المنزلة والفرقان وعلى آله واصحابه المقتدين
به فى سنن الرشد والتقى صلوة مضاعفة بالغدو والآصال سالمة عن مصادمة
النقص والملال ما سميت الاسماء وفعلت الافعال وبعد فيقول العبد الفقير الى رحمة
ربه القدير السيد على بن حسين الادرنوى ان بعض من لا يسعنى مخالفته من
اخوانى قد الزمنى باقتراحه والحاحه والى مسئوله قد الجأنى اقتراحا لئن التحقت منه
فعسى الله ان يلجمنى وان ازويته بما عندى مما انعمنى سبحانه والهمنى فلعله يحدث
بعد ان اكرمنى وارشدنى ان اجمع كلمات لتكون شرحا شريحا للرسالة الموسومة
بالامثلة التى ظهرت ظهور الشمس فى الازمنة مقبولة مرغوبة بين الانام ومختصرة
مفيدة فى اداء المرام احتاج اليها كل عرب وعجم لازالت حظة فى الانام ومتداولة
الى آخر الايام فاجبت اليه بعون الملك العلام وان كان لا يليق بحالى على ما يشهد له
الافهام فشمرت عن ساق الجد فغوصت فى الكتب المصنفة فى التصريف والشروح
المؤلفة فيه المحتاج اليها التعريف لا سيما شرحى الزنجانى لسعد الملة والشريف
الجرجانى وشروح الشافية للعلامة ابن الحاجب المنسوبة الى نجم الائمة الرضى والسيد
عبد الله والجاربردى الصائب فاخذت منها وضممت اليه من بعض شروح المراح و
المقصود خصوصا المسمى بروح الشروح المعهود واضفت اليه من بعض شروح
الرسالة الوضعية والكافية ما يقتضيه المناسبة من العوائد الوافية ليكون كالحوض
المورود تجرى اليه العيون الجارية بل كالبحر المسجور تنتهى به البحار الصافية صرحت
تصريحا بذكر اسم البعض وتركت بعضا تعويلا على حسن الظن المحض واوردت فيه بعض
ما سنح من فكرى الفاتر وسنح به خاطرى والدفاتر وسلكت فيه مسلك التفصيل

التفصيل لانه هو المسؤل من اهل التحصيل ولا سآمة فى الاسهاب مع الاطناب بل
السآمة فى الاطالة الخالية عن فائدة الطلاب فان وجدت فيه ما هو الزلل و
الوانى فلا تناد على الانكار وهو المرجو من خلانى وخلص اخوانى واجتهد فيه
واحمل صحيحا ولا تسوء الظن ولا تكن شحيحا فان لم يكن اجتهادا منك فلعل المخطى
ابن اخى نعمك والكرم من ذى الكرم وهو سبحانه الكريم الاكرم ومنه العون المعظم
والصون المفخم وهو الوهاب لمن اناب وهو الهادى الى سبيل الصواب انه على
كل شئ قدير وبالاجابة جدير واعلم انى رأيت فى بعض الكتب وسمعت من بعض
استاذى ان الدعاء للمعلم واجب على المتعلم اذا اراد ان يتعلم ويتكلم عليه بان يقول
رضى الله تعالى عنا وعنكم وعلم فلابد علينا ان نسمعك من الفوائد ما يتعلق بمبانيه و
معانيه وان لم يكن شئ منه غير مسمع بمبانيه او معانيه فان قلت ما معنى الوجوب الذى
ارادوا ههنا قلت الوجوب هو ضرورة اقتضاء الذات عينها وتحققها فى الخارج وعند الفقهاء
عبارة عن شغل الذمة وهو ثلثة اقسام الوجوب الشرعى وهو استحقاق الفاعل المدح
والثواب والتارك الذم والعقاب فالواجب الشرعى ما يكون فاعله مستحقا للمدح
والثواب وتاركه مستحقا للذم والعقاب كالصلوة والزكوة والحج وغيرها من الواجبات
الشرعية والوجوب العقلى وهو اضطرار الفاعل فى الفعل مطلقا بحيث لا يمكن من الترك
فالواجب العقلى ما لزم صدوره عن الفاعل بحيث لا يمكن من تركه بناء على استلزامه محالا
كاستعمال الآلة عند ارادة ما لا يمكن حصوله الا بها والوجوب العادى وهو ما اجتمعوا عليه
واتفقوا على فعله او تركه فيفعلون او يتركون دائما او اكثريا كالعاديات اذا علمت هذا فنقول
لعل مرادهم ههنا القسم الاخير فان الرسم جرى على ذلك بل كان ذلك سنة سنية وطريقة
مشهورة فقد قيل ان اباحنيفة رحمه الله تعالى قال انما ادركت العلم بالحمد والشكر كلما فهمت
ووقفت على فقه وحكمة فقلت الحمد لله فازداد علمى ومن لم يشكر الناس لا يشكر الله و
العلم افضل النعم ولا ينال الا بتعظيم الاستاذ وتوقيره وطلب رضائه وتجنب سخطه
واظهار الشرف لخدمته وان يلقى اليه زمام امره ويذعن لنصحه اذعان المريض الجاهل
للطبيب المشفق الحاذق وقد قال عم من علم عبدا آية من كتاب الله فهو مولاه وقال على كرم
الله وجهه ورضى الله تعالى عنه من علمنى حرفا واحدا فقد صيرنى عبدا ان شاء باع وان شاء استرق
وهذا يقتضى صدق التوقير والانقياد الى الاستاذ فينبغى للمتعلم التحية له هيبة واحتشاما
سيما عند التعليم فانه يجوز التملق والتضرع فوق ما ينبغى للاستفادة منه وان لم يجز

[illegible]

ذلك في غيره قال صلى الله تعالى عليه وسلم ليس من اخلاق المؤمن التملق الا في طلب العلم
رواه ابو امامة ومعاذ رضي الله تعالى عنهما مرفوعا وسئل ابو حنيفة رحمه الله تعالى كيف وجدت
العلم قال باربعة اشيا تملقت كالكلب وتواضعت كالسنور وصبرت كالحمار وصبحت
كالغراب وفي تعليم المتعلم التملق مذموم الا في طلب العلم فانه ينبغي ان يتملق لاستاذه
وشركائه ليستفيد منهم وذكر الرازي في كتاب القضاء ان من دخل على القاضي في مجلس
حكمه وسعه ان يترك السلام عليه هيبة له واحتشاما ولهذا اجرى الرسم ان الولات
والامراء اذا دخلوا عليهم لا يسلمون اليهم وعلى هذا من جلس يفقه تلامذته او يقرا بهم
القرآن فدخل عليه داخل وسلم وسعه ان لا يرد فتفطن انت ان التسليم سنة وتحية
ورده فرض كفاية ومع هذا وسع الترك هيبة واحتشاما على ان الاستاذ واسطة في
الوصول الى معاني كلام الله وكلام رسوله وبها يتوصل الى التخلص عن الشقاوة الابدية والوصول
الى السعادة السرمدية والنعم الدائمة في دار السلام فلا بد له من الدعاء **قوله** رضي اصله رضو
بدليل الرضوان فان المصدر والتصغير والتثنية وجمع التكسير والضمائر مما يرد الاشياء الى | مطلب رد الاشياء الى اصولها
اصولها فهو المعتل اللام الواوي من باب علم قلبت الواو يا لتطرفها وانكسار ما قبلها فصار
رضي وتثبت اليا فيه لعدم موجب حذفها منه **ولفظة** الجلالة عند اكثر القائلين باشتقاقها | مطلب لفظة الجلالة
في الاكل الاله واختاره البيضاوي حذفت الهمزة حذفا غير قياسي وعوض عنها الالف واللام و
لذلك قيل في ندائه بقطع الهمزة وانما اختص القطع بالنداء اذ ح يتمحض الحرف للتعويض ولا
يلاحظ معها شائبة التعريف حذرا من اجتماع اداتي التعريف واما في غير النداء فيجري الحرف
على اصله لعدم المانع منه فصار ال لاه ثم ادغم اللام الاولى في الثانية فصار الله وقيل اصله
الاله معرفا كما اختاره صاحب الكشف وابو البقاء فحذفت الهمزة الثانية تخفيفا بعد تليينها
بسلب حركتها وعوض عنها لزم حرف التعريف ثم نقل حركتها الى اللام الاول فصار اللاه ثم ادغم
فصار الله فالحذف على قياس التخفيف بنقل حركة الهمزة الى اللام كما اختاره ابو البقاء اذ الحذف
الغير القياسي ان تحذف الهمزة مع حركتها لم تنقل الى شي فلزوم الحذف ولزوم التعويض ووجوب
الادغام ونقل الحركة في كلمتين في حرفين غير متجانسين على سبيل اللزوم كل ذلك بعيد عن القياس
لان الهمزة لما حذفت قياسا كانت في تقدير الثبوت فيكون مانعا من كل المذكور لكنه من خواص هذا
الاسم الشريف يمتاز بها عن نظائره امتياز مسماه عن سائر الموجودات بما لا يوجد الا فيه كما ان
تفخيم اللام من خواصه وظاهر عبارة الكشف يدل على ان الحذف على غير القياس حيث على قوله
فحذفت الهمزة ولم يتعرض لنقل الحركة وصرح ابو علي حيث قال الهمزة اليه حذفت حذفا من غير

من غير القياس نظرا الى وجوب الادغام والتعويض فان المحذوف قياسا في حكم الثابت
الثابت وما كان في حكم الثابت يمنع الادغام لعدم اجتماع المتماثلين ح ويمنع التعويض
ايضا للزوم اجتماع العوض والمعوض عنه والحاصل انه اذا كان حذف الهمزة على القياس
يكون لزوم الحذف والتعويض ووجوب الادغام على خلاف القياس واذا كان الاول على
خلاف القياس يكون الثاني على القياس فهذا الاسم الشريف لا يخلو عن خلاف القياس ففيه
توفيق بين الاسم والمسمى حيث كان الحق تعالى خارجا عن دائرة العقل وطرق القياس هذا
وعند البعض ان اصل لفظة الجلالة لاه من لاه يليه اي احتجب وارتفع ثم ادخل
عليه الالف واللام وادغم فصار الله وانما حذفت الالف عن الخط لئلا يكون على صورة
النفي هذا بعض ما يتعلق بالجلالة وباقي الكلام فيها في رسالتنا المعمولة في البسملة
فارجع اليها تجد بعض التفصيل لو يهاثم انهام فوعة لفظا فاعل رضي والجملة لا محل لها
استينافية اخبارية لفظا وانشائية كما هو المقرر في امثالها التي وقعت موقع الدعاء | مطلب اعراب رضي الله
ومعناها باكثرية الله راضي او ليرض ولعل الاتيان بصورة الاخبار والمضي للتفال
دلالة على ان الرضا كانه قد وقع او لاظهار الرغبة في وقوعه فان الطالب اذا عظمت
رغبته في حصول امر يكثر تصوره اياه فربما يخيل اليه حاصلا فياتي بصيغة الماضي او للاحتراز
من صورة الامر في مقام التضرع فافهم والرضا ترك الاعتراض وهو غير الارادة والمشية
عند اكثر اهل السنة وقالت المعتزلة وبعض الاشاعرة الرضا والمحبة كلاهما نفس الارادة
والمشية واختصت المعتزلة بقولهم ان الخير من الله والشر من العبد واما الارادة و
المشية فهما سيان عند المتكلمين من اهل السنة في حق الله تعالى اما في واجب العباد فتفترقان
لان الارادة من الرد وهو الطلب والمشية عبارة عن الايجاد كذا ذكروا وفي حق الله
الطلب منه تعالى على نوعين طلب من المكلف على وجه الاختيار وهو المسمى بالامر ولا يلزم منه
الوجود لتعلقه باختيار المكلف وطلب لا تعلق له باختيار المكلف وهو المسمى بالمشية
والارادة والوجود من لوازمه للزوم العجز والله سبحانه منزه عنه بخلاف العباد والمحققون
من اهل السنة على ان الارادة في كتاب الله تعالى نوعان ارادة قدرية كونية خلقية وهي
المشية الشاملة لجميع كقوله تعالى عز وجل فمن يرد الله ان يهديه يشرح صدره للاسلام
ومن يرد ان يضله يجعل صدره ضيقا حرجا كانما يصعد في السماء وارادة دينية امرية
شرعية وهي المتضمنة للمحبة والرضا كقوله تعالى يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر
وامثال ذلك والامر يستلزم الارادة الثانية دون من شرح الفقه الاكبر للشيخ

قوله على ما وقع الخلاف فيه فان الجمهور البصريين شرطوا في الماضي المثبت
الواقع حالا لفظا قد ظاهرة او مقدرة خلافا للاخفش منهم والكوفيين فانهم قالوا
ليس بلازمة لا في اللفظ ولا في التقدير وصوبه ابو حيان فان ما ذكروه وجه
اللزوم ليس بتام التقريب وهو ان الفعل اذا وقع قيدا لشيء يعتبر كونه
ماضيا او حالا او مستقبلا بالنظر الى ذلك القيد فاذا قيل جاء في زيد

على القارى وبعض الفضلاء في شرح القصيدة الامالى فرق بين الرضاء والمحبة بان
الاول ترك الاعتراض على الفعل والثاني ارادة خاصة لا يتبعها مؤاخذة وقوله تعالى
تفاعل من العلو واصله تعالو قلبت الواو ياء لوقوعها خامسة لان كل واو في لام
الكلمة اذا وقعت رابعة فصاعدا ولم يكن ما قبلها مضموما قلبت ياء لان الكلمة اذا
على ثلثة ثقلت والواو اثقل من الياء فقلبت ياء ليندفع به ثقلها فان قلت الالف
اخف من الياء فينبغي ان تنقلب اليه قلت الالف المبدل مقدر بالحركة فيمتنع مع اتصال
الضمير المرفوع لان ما قبله لا يقدر بالحركة كما في شرح الزنجاني للشريف الجرجاني ثم
قلبت الياء الفا فصار تعالى ولذا يكتب بالياء لما تقرر ان الياء الواقعة في آخر الكلمة
اذا انقلبت الفا تكتب على صورة الياء وهو مبني على صورة الفتح تقديرا وفاعله فيه
راجع الى الجلالة والجملة اعتراض او حال دائمة منها بتقدير قد او بدونه على ما وقع
الخلاف فيه او صفة لها اما بتأويل او عدمه على الخلاف ايضا ويجوز كونها خبر مبتدأ
محذوف والجملة على الاحتمالات ايضا فاعرف وقوله عنا متعلق برضي وعنكم عطف على
الضمير المجرور باعادة الجار كما هو الواجب ومثل هذا الجار لا يتعلق بشيء وفي مدخوله
قولان الاول انه مجرور بالجار المتقدم ومعطوف على مجروره ولا عمل لهذا الجار الثاني
انه مجرور بالثاني ومحل هذا المجرور عطف على محل المجرور الاول والقول هو المختار
لما في الرضي انه متعين في نحو المال بيني وبينك اذ لا معنى للمضاف الثاني اذ لا يمكن هناك
بينان بين بالنسبة الى المخاطب وحده وبين بالنسبة الى المتكلم كذلك لان البينية
امر يقتضي طرفين ولا يمكن عطف المضاف على المضاف لفساد المعنى في نحو مررت بك
وبزيد وان امكن ان يكون للباء الثانية فيه معنى اذ لا يقتضي الباء الاولى من حيث المعنى
اسمين ينجران به كما اقتضى معنى بين ذلك فيجوز ان يستأنف معنى الجار والمجرور
فيكون للباء الثانية معنى لكن لما عرفنا ان الباء الثانية مجتلبة لغرض العطف اذا اتصال
المجرور بجاره اشد من اتصال الفاعل المتصل فكره العطف اذ هو كالعطف على
بعض حروف الكلمة وجب الحكم بكون المجرور عطفا على المجرور مع تكرار العامل فالمجرور
الثاني مجرور بما كان مجرورا به قبل تكرره اعني العامل الاول ووجود الثاني لامر لفظي
ومن حيث المعنى كالعدم انتهى ملخصا ثم تقديم نفسه في الدعاء لرجاء ان يسمع منه
في حق الاستاذ لانه اذا وجد الرضاء بالنسبة الى نفسه كان ممن يرجى منه القبول
فاعرف وللاقتداء بالقرآن المجيد حيث قال تعالى حكاية عن نوح عم رب اغفر لي ولوالدي

ولعله بمعنى القبول

مطلب اعراب تعالى

مطلب تقديم النفس في الدعاء

ولوالدي ولمن دخل بيتي مؤمنا وللمؤمنين والمؤمنات وقال تعالى حكاية عن الذين جاؤوا
من بعد المهاجرين والانصار ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان حيث قدموا
انفسهم في الدعاء على غيرهم او للاعتراف بتقصيره وافتقاره الى رضاء جناب قدسه تعالى
وتبارك كما هو طريق الادب فان اظهار العجز والقصور عند التضرع والحضور عين سلوك
الادب فللاستشعار بتقصيره مقدما قدم نفسه والتعبير بالجمع فيهما للتعظيم فانه تعالى كرم
بني آدم على سائر مخلوقه والجمع التعظيمي يكون في التكلم والخطاب وان لم يكن في الغيبة
على ما افاده الشريف في شرح المفتاح وفي الرضي وقول الواحد المعظم نفعل كقوله تعالى نحن
نقص مجاز من الجمع لعدم كون المعظم كالجماعة ولم يجئ للواحد الغائب والمخاطب المعظمين فعلوا
وفعلتم في الكلام القديم وانما هو استعمال المولدين انتهى يقول الفقير لعل التحقيق انه يقع
في الثلثة قال في البحر قد يذكر الجمع ويراد به الواحد نحو قوله تعالى يا ايها الرسل كلوا من الطيبات
والمراد محمد صلى الله عليه وسلم وحده وقد حمل واو الجمع في قوله عم في حديث الاسراء على رواية
ابي هريرة رضي الله عنه ثم لقوا ارواح الانبياء على الواحد وهو محمد صلى الله عليه وسلم
على احد الاحتمالات وهذا كثير في الآيات والاحاديث كما لا يخفى على من تتبع ومن هذا قول
صاحب الهداية في الديباجة رسلا وانبياء حيث اراد محمدا صلى الله تعالى عليه وسلم لكن جمعه
تعظيما واجلالا انتهى ملخصا من شرح اكمل الدين فتأمل او الاول لكونه بمعنى نحن معاشر الطلاب الحاضرين
والثاني لتعظيم الاستاذ لان الخطاب اليه لا ينبغي ان يكون كخطاب سائر آحاد الناس و
لعل الفائدة العظمى في مقام التضرع هي انه كان العبد يقول يا رب كنت في كتم العدم المحض
والنفي الصرف فاخرجتني الى صحراء الوجود وربيتني بانواع التربية وكرمتني بانواع الكرامة
وجعلتني من اشرف مخلوقاتك فاجعل تكريمك وتشريفك اياي شفيعا اليك فان معتاد
لوصول الكرم والشرف والرضاء منك رحمنا الله واياكم ورضي الله تعالى عنا وعنكم بلطفه العميم
بمنه الكريم انه هو البر الرحيم واعلم ان الدعاء بالرضاء سنة مشهورة وعادة قديمة في
الاحياء وقد ورد ذلك في الآثار واما في غيرهم فهنا كرخصة الفاظ التصلية والتسليم
والترضية والترحم والعفو فالتصلية على الانبياء والملئكة عليهم السلام لا تجوز على غيرهم الا
بطريق التبع لان في الصلوة من التعظيم ما ليس في غيرها من الدعوات وهي لزيادة
الرحمة والقرب من الله تعالى ولا تليق لمن يتصور منه الخطايا والذنوب وانما يدعى له
بالعفو والتجاوز وبطريق التبع تجوز لان فيه تعظيم النبي عم فان قلت الصلوة من الله تعالى
بمعنى الرحمة والدعاء بالرحمة جائز لكل مسلم فلم لم يجز الصلوة على غير النبي عم من الامة

استعملا قلت قد عرفت وجهه مع ان امثال هذه توقيفية لم ينقل استعمالها عن
السلف في غير النبي عليه السلام من الامة كما يقال قال الله تع عز وجل ولا يقال قال
النبي عز وجل وان كان عزيزا وجليلا فان قلت قوله عم اللهم صل على آل ابي اوفى يدل
على جواز استعمالها في غير النبي عليه السلام اجيب بانه مما خص به عليه السلام بدليل
ان السلف لم يستعملوها مطلقا والسلام كالصلوة فلا يقال قال ابو بكر عليه السلام
بل يقال رضي الله عنه هذا ما ذكر في شرح المشارق والمصابيح وغنية الفتاوى و
ذكر اليافعي في تاريخه انه قد اختلف العلماء في انه هل يقال لغير الانبياء عليهم السلام
عليه السلام فجوزه بعضهم ومنعه الاكثرون وقالوا حكمه حكم الصلوة قالوا والذي انه يفرق
بينه وبين الصلوة والرضى فالصلوة مخصوصة على المذهب الصحيح بالانبياء والملائكة
عليهم السلام والرضى مخصوص بالصحابة والاولياء والعلماء اعني في الادب والترحم
لمن دونهم والعفو للمذنبين والسلام مرتبة بين مرتبة الرضى والصلوة فيحسن ان يكون
لمن منزلته بين المنزلتين اعني يقال لمن اختلف في نبوتهم كالخضر ولقمان وذي القرنين
عليهم السلام دون لمن دونهم انتهى من شرح الشرعة لسيد على زاده وعن الزيلعي
ان الاولى ان يدعو للصحابة بالرضى فيقول رضي الله عنهم لانهم يبالغون في طلب
الرضا من الله تع ويجتهدون في فعل ما يرضيه ويرضون لما يلحقهم من الابتلاء من جهته
اشد الرضا فهؤلاء احق بالرضى وغيرهم لا يلحق ادناهم ولو انفق ملاء الارض ذهبا والاولى
ان يدعو للتابعين بالرحمة فيقول رحمهم الله ويدعو لمن بعدهم بالمغفرة والتجاوز فيقول
غفر الله لهم وتجاوز عنهم لكثرة ذنوبهم ولقلة اهتمامهم بالامور الدينية وفي مقدمة
شرح المسلم للنووي يجب لكاتب الحديث اذا كتب ذكر الله تع ان يكتب تعالى او
سبحانه او تبارك وتعالى او جل ذكره او تبارك اسمه او جلت عظمته وما اشبه
ذلك وكذلك يكتب عند ذكر النبي عليه السلام صلى الله تع عليه وسلم بكمالها لا رمزا اليها
ولا مقتصرا على واحد وكذلك يقول في الصحابي رضي الله عنه فان صحابيا ابن صحابي
قال رضي الله عنهما وكذلك يرتضى ويرحم على سائر العلماء الاخيار ويكتب كل هذا وان لم
يكن مكتوبا في الاصل فان هذا ليس برواية وانما هو دعاء وينبغي للقاري ان يقرأ
كل ما ذكرناه وان لم يكن مذكورا في الذي يقرأ منه ولا يسأم من تكرر ذكره ومن
اغفل هذا حرم خيرا كثيرا عظيما وفوت فضلا جسيما فانه قيل لفظ تعالى وامثاله اذا
لم يقع في الحديث يلزم تغيير لفظ الحديث بزيادة ما ليس في الحديث وانه لو لزم اتيانه

اتيانه لاتى به النبي عليه السلام قلنا قال الفقهاء بوجوب تعظيم الله تع عند ذكر اسمه و
المفسرون في نحو قوله تع سبح اسم ربك الاعلى ايضا فعلينا تعظيمه مطلقا واما عدم
وقوعه في قول النبي عليه السلام فلا يقوم حجة علينا لعدم وقوعه في قوله تع لجواز
ان يكون من جملة خواصه عليه السلام وقد قال بعض الفقهاء التعظيم لازم ولو وقع ذكر
اسمه تعالى في قراءة القرآن لو في صلوة النفل لا في الفرض وكذا استماعه فاعرفه ثم اختلفوا
في الرحم على النبي عليه السلام بان يقول اللهم صل على محمد وارحم محمدا او نحوه قال بعضهم
لا يجوز لانه ليس فيه ما يدل على التعظيم مثل الصلوة ولهذا يجوز الدعاء بهذا اللفظ لغير
الانبياء والملائكة عليهم السلام وهو مرحوم قطعا فيكون تحصيل الحاصل وقد استغنينا عن هذا
بالصلوة فلا حاجة اليه وقال بعضهم يجوز لان النبي عليه السلام كان من اشوق العباد
الى مزيد رحمة الله تعالى ومعناها معنى الصلوة فلم يوجد ما يمنع من ذلك بل ذكر الرحمة
على هذا المعنى وهو ان السلطان مثلا اذا اراد عقاب الجاني الذي له اب شيخ كبير يقول
ذلك الجاني للسلطان ارحم على الاب الشيخ الكبير وليس للاب جناية ولكن يريد انك
اذا عاقبت علي يتألم ابي فارحم ابي بان لا تعاقبني فكذلك نبينا عليه السلام اب الامة
الامة وليس له ذنب اصلا ولا يخاطب له ذنب ولا تقصير ولكن اذا عوتب علينا يتألم وقولنا
وارحم محمدا في قوة قولنا لا تعذبنا بحرمته كذا في مشكوة الانوار وشرح الملتقى الابحر و
الشرح الكبير للمنية عن الرستغفني عن المحيط وقيل يجوز الترحم عقيب الصلوة لا في غيره
بان يقال اللهم صل على محمد وارحمه او ترحمه وامثالها ثم لما كان عادة المعلمين بتعليم
معنى قول المتعلمين اعوذ بالله من الشيطان الرجيم فان الاستعاذة من اللعين بالمعين
مما لا بد منه في جميع الاوقات خصوصا عند التعلم من المعلمين فان اشتغال ساعة بتصحيح
العقائد وتحصيل الدين اشد على الشيطان من عبادة الوف من السنين وقد امرنا الله
تعالى به بنحو قوله واما ينزغنك من الشيطان نزغ فاستعذ بالله لكن في الذخيرة ولا اسم
ولا يتعوذ التلميذ اذا قرأ على استاذه اي لا بأس فليحفظ من الدر المختار كما في المهدي
الانهر شرح ملتقى الابحر في صفة الصلوة ناسب لنا ان نبين بعض ما يتعلق به لحو
تحفة للمبتدئين وسهلة للمتفننين وبالله التوفيق وبيده ازمة التدقيق فنقول قوله اعوذ
اصله أَعْوُذُ باسكان العين وضم الواو على وزن أَكْتُبُ من الباب الاول فاعل اجوف
واوي ومصدره العَوْذ بفتح العين وسكون الواو والعياذ والعاذ وقد تلحق التاء
في الاخير فيقال المعاذة كلها بمعنى الالتجاء كالتعوذ والاستعاذة اي التجأ وقيل استغيث

اعوذ بالله

وقيل استعصم وقيل استهرب فاستثقلت الضمة على الواو ونقلت الى العين وبقي الواو ساكنة فحذفت و هو مضارع متكلم فاعله فيه انا وهو مبني على الفتح او على السكون على الاختلاف بين البصرية والكوفية والجملة استيناف لا منصوبة المحل على تقدير القول اي قل اعوذ كما قيل لانه غير مناسب اذ ليس المراد التعليم كما لا يخفى على ذي العقل السليم قيل هو الحقيقة دعاء اي اعتزلني من قبيل استغفر الله اي اطلب المغفرة فهو من قبيل استعمال الاخباري موضع الانشائي لعل وجهه هو الاحتراز عن صورة الامر تأدبا كما في رضي الله تعالى انتهى

وقوله بالله متعلق باعوذ وكذا قوله من الشيطان او متعلق بخائفا المقدر وهو حال من فاعل اعوذ على الاحتمال المرجوح ومنه كونه صفة للجلالة بتقدير المتعلق الخاص المعرف باللام اي الحافظ مثلا وكذا كونه حالا منها اي حافظا وكونه خبر مبتدا محذوف اي هو حافظ والشيطان فيعال من شطن اذا بعد يقال شطن عنه اي بعد واشطنه ابعده وبئر شطون على وزن رؤوف اي بعيدة القعر من باب كتب سمي به لبعده عن رحمة الله تعالى واحسن وقيل لبعد غوره في الشر ويحتمل والله اجمل اعلم ان يكون من شطنه اذا شده بالشطن وهو على ما في القاموس ومختار الصحاح بفتحتين الحبل مطلقا او الحبل الطويل او من شطنه اذا خالفه من باب كتب ايضا سمي به لانه ثبت في الآثار انه يحبس ويشد بالسلاسل والاغلال في ميامن الاوقات كشهر رمضان وبعض الليالي المباركة او لانه شده الى يوم الوقت المعلوم فكانه شد بالحبل الطويل المتين وارخي عنانه الى ذلك الوقت او لانه منصوص التعذيب ومعد فيه انواع العذاب من السلاسل والاغلال فبناء على تحققه سمي به او لمخالفته امره تعالى او لكل مخالف وعدم اطاعته بعتوه وطغيانه او هو فعلان من شاط يشيط شيطا اذا هلك فهو اجوف يائي كباع يبيع بيعا وبابه ضرب سمي به لهلاكه بطغيانه و قيل لمبالغته في اهلاك غيره والحاصل ان نونه اذا جعلتها اصلية يكون فيعالا من شطن وان جعلتها زائدة فوزنه فعلان وكلاهما مروي عن سيبويه كما في انوار التنزيل فعلى الاول منصرف وعلى الثاني غير منصرف للعلمية والالف والنون وقد يرجح الاول قراءته بالتنوين في قوله تعالى نقيض له شيطانا فهو له قرين فافهم قال في انوار التنزيل ويشهد له قولهم تشيطن ورد بانه يحتمل ان يكون مأخوذا من الشيطان لا من اصله اي فعل فعل الشيطان فليتأمل ويشعر به قول صاحب القاموس بعد قوله والشيطان معروف وشيطن وتشيطن اي فعل فعله فاعرف لكن ايراده في باب النون دليل على انه لو كان مأخوذا من الشيطان لكان مأخوذا من الشيطان المأخوذ من شطن هذا ويرجح كون النون اصلية

قوله بل على الاختلاف اه فانه عند ... الفتح لان الالف ليست من نفس الكلمة عندهم وانما هي زائدة جيء بها لبيان الفتحة لانه لولا الالف لسقطت الفتحة للوقف وعند الكوفية فهي من نفس الكلمة و ... الحرفية المصدرية و الاول هو الراجح كما في الرضي

قوله وهو حال من فاعل اعوذ وانما جاز ... [illegible]

اصلية ايضا ايراده اياه في فصل ش ط ن وقوله في فصل ش ي ط ومنه الشيطان في قوله اي من شاط اذا هلك حيث رجح الاول والشيطان معروف وهو ابليس وذريته والاكثرون على انه لم يكن من الملئكة كما هو ظاهر قوله تعالى كان من الجن وقال في المعالم قال ابن عباس رضي الله عنهما كان من حي من الملئكة يقال لهم الجن خلقوا من نار السموم وقال الحسن كان من الجن ولم يكن من الملئكة فهو اصل الجن كما ان آدم عليه السلام اصل الانس و في انوار التنزيل والآية وهي قوله تعالى في سورة البقرة واذ قلنا للملئكة اسجدوا الآية تدل على ان ابليس كان من الملئكة والا لم يتناوله امرهم ولم يصح استثناؤه منهم ولا يرد على ذلك قوله تعالى الا ابليس كان من الجن لجواز ان يقال انه كان من الجن فعلا ومن الملئكة نوعا ولان ابن عباس رض روى ان من الملئكة ضربا يتوالدون يقال لهم الجن ومنهم ابليس ولمن زعم انه لم يكن من الملئكة ان يقول انه كان جنيا نشأ بين اظهر الملئكة وكان مغمورا بالالوف منهم فغلبوا عليه او الجن ايضا كانوا مأمورين مع الملئكة لكنه استغنى بذكر الملئكة فانه اذا علم ان الاكابر مأمورون بالتذلل لاحد والتوسل به علم ان الاصاغر ايضا مأمورون به والضمير في فسجدوا راجع الى القبيلتين فكانه قال فسجد المأمورون بالسجود الا ابليس وفيه ايضا لا يقال كيف يصح ذلك والملئكة خلقت من نور والجن من نار لما روت عائشة رضي الله تعالى عنها انه صلى الله تعالى عليه وسلم قال خلقت الملئكة من نور وخلق الجان من مارج من نار لانه كالتمثيل لما ذكرنا فان المراد بالنور الجوهر المضيء والنار كذلك غير ان ضوءها مكدر مغمور بالدخان محذور عنه بسبب ما يصحبه من فرط الحرارة والاحراق فاذا صارت مهذبة مصفاة كانت محض نور ومتى نكصت عادت الحالة الاولى جذعة ولا تزال تتزايد حتى ينطفئ نورها ويبقى دخان الصرف قال وهذا اشبه بالصواب واوفق للجمع بين النصوص والعلم عند الله انتهى ورجح قول الاكثرين بحجج وبراهين ذكرت في محلها هذا ويقال لكل متمرد ومتعنت من الانس والجن والدواب شيطان وقد يقال للحية لتمردها وخباثتها الرجيم فعيل من الرجم بفتح الراء وسكون الجيم بمعنى اللعن و الشتم والهجران والطرد من باب كتب وهو اما بمعنى المفعول واختاره البيضاوي والبغوي وغيرهما اي مرجوم بمعنى بالطرد واللعن عن حضرة الجناب او المرجوم المطرود بالشهب من قبل المنان او بمعنى الفاعل اي الراجم بالوسوسة لقلب الغافل عن ذكر الرحمن فعلى الاول اسم مفعول وعلى الثاني اسم فاعل وعلى التقديرين فهو اما مجرور وصفة ذامة للشيطان ويجوز كونه بدلا منه واما مرفوع على الخبرية لمبتدا محذوف اي هو او مبتدا خبره محذوف واما منصوب على

على الذم اى اعنى به او اذم وعلى التقادير فالجملة استيناف والجر اولى من الرفع
والنصب لسلامته عن الحذف بخلافهما والرفع راجح بالنسبة الى النصب لان الحذف فيه
قليل كما لا يخفى على ذوى فهم قليل فضلا عن ذى عقل عقيل واعلم ان الشيطان يأتى ابن آدم
من قبل المعاصى فاذا امتنع يلقيه فى بدعة فان ابى يشككه وضوئه وصلوته فان ابى يوقعه
فى العجب وعند ذلك يشتد محاجة فانه آخر امره فاذا تخلص العبد منه بعد من شره ومسا
ومشايخ الطريقة اختلفوا فى انقطاع وسوسته قال بعضهم انها تنقطع بذكر الله تعالى
وفرقة قالت لا ينعدم اصل وسوسته ولكنها تجرى فى الباطن ولا يكون لها اثر اذا صار القلب
به مستغرقا اى مشغولا بذكر الله تعالى وقالت طائفة اذا تنور القلب بنور الذكر يوسوس
عن بعد وعلى ضعف واجمعوا على انه من علق قلبه بالدنيا وطمع ان يتخلص من الشيطان كان
كمن انغمس فى العسل فى اليوم الصيف وظن ان الذباب لا يقع عليه وهو محال روى انه كان
محمد بن واسع يقول كل يوم بعد صلوة الصبح اللهم آيستنا كما آيسته من رحمتك
وقنطه منا كما قنطته من عفوك وابعد بيننا كما ابعدت بينه وبين جنتك انك على كل
شئ قدير فتمثل له الابليس يوما فقال يا ابن واسع هل تعرفنى فانا الذى تستعيذ منى
كل يوم جئتك اريد ان لا تعلم احدا هذه الاستعاذة فاسقم جسمى واحرج كبدى قال محمد بن
واسع والله لا امنعها ممن ارادها فاصنع ما شئت كذا فى مشكوة الانوار حفظنا الله تعالى
من شره واعاذنا من مكره بالنبى وآله وصحبه عن سليمان بن صرد رضى الله تعالى عنه انه قال
استبت رجلان عند النبى صلى الله تعالى عليه وسلم ونحن عنده فبينما يسب احدهما صاحبه مغضبا قد
احمر وجهه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انى لاعلم كلمة لو قالها لذهب عنه الذى يجد
لو قال اعوذ بالله من الشيطان الرجيم ذهب عنه ما يجد وفى جامع الصغير اذا غضب
الرجل فقال اعوذ بالله من الشيطان الرجيم سكن غضبه قال شارحه لان الغضب من
الشيطان اى من غوائله ووسوسته والاستعاذة من اقوى سلاح المؤمن على دفع كيد اللعين
ابليس ومكره واذا تأمل معنى الاستعاذة وهو الالتجاء الى الله تعالى والاعتصام به وضم
له التفكر فيما ورد فى كظمه وثوابه واستحضار ان الله تعالى اعظم قدرا من قدرته على
من غضب عليه سكن غضبه لا محالة قال اهل المعرفة هذه الكلمة وسيلة المقربين واعتصام
الخائفين ومباسط المحبين وامتثال الرب العالمين ثم اعلم ان من دأب المصنفين و
المؤلفين ان يذكروا فى اوائل تصانيفهم وتأليفاتهم البسملة والحمد لله تعالى والصلوة
على رسوله وآله وقد يذكرون ايضا اسامى تصانيفهم ومؤلفاتهم وانها من اى فن هى

هى ويذكرون عدد الابواب والفصول وكذا الغرض منها ايضا كما هو دأب بعض الفحول
فهذه سبعة اشياء يوردها بعض ارباب النقول عند الافتتاح بعبارة او اشارة لا يخفى على
اصحاب العقول ولما اراد المص وهو على ما قيل على كرم الله وجهه ورضى الله تعالى عنه
الاقتداء بالقرآن المجيد والاقتفا لحديث النبى الحميد صلى الله عليه وسلم وعظم وكرم كل امر
ذى بال لم يبدأ ببسم الله الرحمن الرحيم فهو اقطع قال بسم الله الرحمن الرحيم وقد قضينا
الوطر منها فى رسالتنا الموضوعة فيها فلا نعيد ههنا لئلا يقع التكرار المؤدى الى الملال وهو
الباعث الى الهجر والضلال وان كان فيه بعض الفوائد ولا يخفى الزكى الفطن ولئن شئتنا
لنذهبن بالذى اوردنا فيها مع حذف الزوائد ولنأتينك بمثله ولنزيدن كثيرا مع نصب
الشواهد بعون الملك الباقى ولطف الرب الشاهد فهذه اوان قصور الهمم وزمان
وفور الشغل فى الزمم ونفعكم الله لاقصى الامانى وعصمنا واياكم عن كون مثل تلك الامم
وانما لم يذكر المص الحمد والصلوة جميعا مع انهما لابد منه لحديث كل امر ذى بال لم يبدأ بالحمد لله
فهو اجزم وحديث كل كلام لم يصدر على بالصلوة فهو اجزم على ما روى عنهما للنفسه او لاظهار
العجز عن الاداء وهو اكمل الحمد واعظم المدح فانه عليه السلام اظهر عجزه فى مقام الثنا حيث
قال صلى الله تعالى عليه وسلم لا احصى ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك او للاكتفاء
بالبسملة او لتضمنها الحمد لوجود الوصف بالجميل فيها او لوجود الذكر القلبى منه وان لم يوجد
الذكر اللسانى او الخطى والصلوة تابعة للحمد الامثلة جمع مثال وهو الهيئة والصفة للشئ
والمراد ههنا الكلمة من حيث يلاحظ معها الهيئة التى تعرض لها من الحركات والسكنات وتقديم
بعض الحروف على بعض وتأخيره عنه واعلم ان الجمع قسمان جمع قلة وهو الذى يستعمل فيما دون
العشرة وجمع كثرة وهو المستعمل فيما فوقها ومعناه ما ذكره بعض الافاضل فى حواشى شرح
الزنجانى ان الاول يطلق على الثلثة الى العشرة من غير قرينة ولا يطلق على ما فوق ا
العشرة بدونها بخلاف الثانى فانه يستعمل فيما دون العشرة الى الثلثة وكذا فيما فوقها الى
ما لا نهاية له بلا قرينة لما قال صاحب الترجيح من انه لا فرق بين جمع القلة والكثرة فى الاطلاق
على الثلثة الى العشرة من غير قرينة وانما الفرق فى الاطلاق على ما فوق العشرة من غير قرينة
حيث يصح اطلاق جمع الكثرة على ما فوق العشرة دون جمع القلة وقولهم جمع الكثرة يطلق على
العشرة الى ما لا نهاية له لا يلزم منه ان لا يصح اطلاقه على الثلثة الى العشرة اذ هو مسكوت
عنه لشهرة كون اقل كل جمع سواء للقلة او للكثرة ثلثة واجمعوا ان العشرة داخلة فى القلة
فقول ابن كمال باشا فى شرح التنقيح جمع الكثرة يراد به كل عدد فوق تسعة ليس على ما ينبغى

تعدد كما بينت النبى ... قال الامام حجة الاسلام الاثنى ... فى المقصد الاسنى الحميد من عباد الله من حمدت عقائده واخلاقه واعماله
وهو نبينا صلى الله تعالى عليه وسلم و من قرب منه من الانبياء وغيرهم والاولياء ... منهم حميد بقدر ما حمد من اوصافه و الحميد المطلق هو الله سبحانه من شرح الشفا لعلى القارى

فان قيل ما اوزان جمع القلة والكثرة قلنا اوزان القلة كل جمع مصحح مذكرا كان او
مؤنثا وافعل وافعال وافعلة وفعلة من المكسر وزاد الفراء فعلة بالفتحات وبعضهم
افعلاء بكسر العين والكوفيون فعلاء بضم الفاء وكسرها والكثرة ما عداها وظاهر كلام اللباب
مشعر بان جمعي الصحيح للقلة مطلقا سواء كانا معرفين او منكرين والمذكور في كتب القوم
انهما انما يكونان للقلة اذا كانا منكرين واما المعرف باللام فلا قال بعض النحاة الجمعان
اى الصحيحان مطلقا مشترك بين القلة والكثرة وذكر بعض المحققين من النحاة يعني نجم
الائمة الرضي ان الظاهر انهما لمطلق الجمع من غير نظر الى القلة والكثرة وصحح في الميزان و
لك ان تقول الجمع المضاف قد يكون للجنس فيشمل القليل والكثير وللعهد لان الاضافة كاللام في
كونها للجنس والعهد والاستغراق صرح به السيد الشريف قدس سره في بحث تعريف المسند من حواشي
المطول ثم المذكور في كتب القوم انه قد يستعار احدهما للآخر وان وجد الآخر فيستعمل
القليل في الكثير وبالعكس نحو ثلثة قروء مع وجود الاقراء على وزن افعال فاذا اتضح لك
ما ذكرنا عرفت ان الامثلة جمع قلة على وزن افعلة استعيرت ههنا للكثرة اى الابنية و
الصيغ المختلفة باختلاف الهيآت اى المتنوعة كنصر ينصر انصر لا تنصر ناصر منصور
وغيرها لكن في حاشية شرح الزنجاني العلة مأخوذ من الرضي هو انه اذا لم يأت للكلم الا
بناء القلة كارجل في الرجل بكسر الراء وسكون الجيم وازرع في الزراع او بناء الكثرة كرجال
في الرجل بفتح الراء وضم الجيم ضد المرأة فهو مشترك بين القلة والكثرة انتهى وقال في الرضي
وكذا كل جمع تكسير للرباعي الطاء حروفه نحو جعافر وكذا فلا جمع الا جمعه كاجادل ومصانع انتهى و
اعلم ان الوضع وهو جعل اللفظ بازاء المعنى على نوعين شخصي سماعي وهو تعيين لفظ معين
بنفسه بمادته وصورته الجزئيتين للدلالة على معنى كنصر مصدرا فان مادته مع صورته المخصوصة
دالة على الحدث لا مطلقا بل الحدث المخصوص وهو النصر وليست المادة مستقلة فيها والا
لدل عليه كل من الصور الجزئية المأخوذة عنها والعلم الباحث منه يسمى علم اللغة فهو علم يبحث
فيه عن احوال جواهر المفردات من حيث معانيها الاصلية واختلفوا في واضع لغة العرب فذهب
المحققون كابي الحسن الاشعري رحمه الله واتباعه الى انه هو الله تع ويسمى هذا المذهب مذهب
التوقيف وذهب الآخرون الى انه هو الانسان وهذا مذهب الاصطلاح ومنهم من ذهب الى
التوزيع وقال بتوقيف البعض واصطلاح البعض وقيل اول من تكلم بالعربية اسمعيل عم
بن ابراهيم عليه السلام الهاما من الله تعالى واستدل على الاول بقوله تعالى وعلم آدم
الاسماء كلها فان الاسماء تدل على الالفاظ بخصوصها او بعمومها وتعليمها ظاهر في القائها على المتعلم

مطلب وضع الالفاظ

على المتعلم مبينا له معانيها وذلك يستدعي سابقة وضع والاصل ينبغي ان يكون الوضع ممن
كان قبل آدم عم فيكون من الله تعالى فليتأمل والنوع الثاني من نوعي الوضع نوعي قياسي
وهو تعيين صورة كلية مفردة او مع جزئها من المادة زائدة مأخوذة بالنوع بشرائط مخصوصة
للدلالة على معنى فالاول كنصر فان صورته الكلية في الفعل دالة على الزمان الماضي والثاني
كمنصور فان صورته مع الميم الزائد في اوله والواو بعد عينه في الصفات دالة على من وقع
عليه الحدث فهذا النوع يكون بثبوت قاعدة كلية دالة على ان كل لفظ يكون كذا فهو متعين للدلالة
بنفسه على معنى مخصوص يفهم منه بواسطة تعينه له مثل الحكم بان كل اسم آخره الف او ياء مفتوح
ما قبلها ونون مكسورة فهو لفرد ين من مدلوله اما الجمع باخره هذه العلامة وكل اسم غير الى
نحو رجال ومسلمات فهو لجمع من مسميات ذلك الاسم ومثل هذا من باب الحقيقة بمنزلة الموضوعات
الشخصية باعيانها بل اكثر الحقائق من هذا القبيل كالمثنى والمجموع والمصغر والمنسوب و
عامة الافعال والمشتقات والمركبات وبالجملة كل ما يكون دلالته على المعنى بالهيئة كذا في التلويح و
الوضع في هذا النوع عام والموضوع له خاص والموضوع فيه يلاحظ بامر عام لتعدده بخلاف في النوع
الاول والوضع العام للموضوع له الخاص يجوز ان يكون بالوضع للكليات العرفية لا باعينها بل الملحوظة
بامر صادق عليها كوضع المشتق وسنفصله لك ان شاء الله تعالى والعلم الباحث من هذا
النوع من الوضع يسمى علم التصريف لكن ليس مقصورا عليه بل يبحث فيه ايضا عن التغييرات القياسية
فيبحث التصريف من الموضوعات النوعية والمغيرات القياسيتين وذكر غير القياسي فيه استطرادا او
لمشابهة القياسي بنوع ضبط يوجد فيه كما في الجموع المكسرة السماعية فانها تذكر في الصرف
على وجه يحصر به نوع قياس لا من حيث خصوصياتها منتشرة فانها من تلك الحيثية تذكر في اللغة
وكذا المصادر الثلاثية والابواب او لتكثير الفائدة او غيرهما وعلم التصريف علم يبحث فيه
عن المفردات من حيث صورها وهيآتها فلذا يقدم في التعاليم على النحو فان التصريفي يبحث عن ذات
الكلمة والنحوي عن صفاتها وذكر نجم الائمة ان التصريف على ما حكى سيبويه عنهم هو ان تبني من
الكلمة بناء لم تبنه العرب على وزن ما بنته ثم تعمل في البناء الذي بنيته ما يقتضيه قياس كلامهم
والمتأخرون على ان التصريف علم بابنية الكلم وبما يعرض لحروفها من اصالة وزيادة وحذف و
صحة واعلال وادغام وامالة وبما يعرض لآخرها مما ليس باعراب ولا بناء من الوقف وغير ذلك
انتهى والتصريف في الاصطلاح يطلق على معنيين احدهما ما يبحث فيه عن الموزونات اعني الامثلة
المختلفة باعتبار اشتقاقها من المصادر وعلم الاشتقاق ويعرف بانه علم بتحويل الاصل الواحد الى
امثلة مختلفة لمعان مقصودة وثانيهما ما يبحث فيه عن القواعد الوزنية للوصول الى المعاني

مثلا انه يكون مادتها اصل مادة لفظ موضوع بالشخص والرعاية للحدث وغير ذلك لمحرره وفقه الله

قوله والوضع في هذا النوع عام اه قيل ولقائل ان يقول كما انهم في وضع زيد لا يحتاجون الى الوضع النوعي مع تعدد التلفظات فكذلك يمكن ان لا يحتاج في وضع هيئة الفاعل مثلا للذات تنسب اليه مصدر ما تشتق منه اللفظ الذي فيه هذه الهيئة فان تعدد هيئة الفاعل باعتبار الحلول في جواهر متعددة الفاعل كتعدد زيد باعتبار تعدد التلفظات فالقول بالوضع النوعي قول بلا دليل

مطلب تعريف التصريف

قوله من الموضوعات النوعية اه و الموضوع النوعي والمغير القياسي بينهما عموم من وجه لاجتماعهما في نحو قال و افتراق الاول في نحو ضرب او ضرب وافتراق الثاني على اختلاف اللغتين في نحو دار

ويسمى

الموزونية ويسمى علم الاوزان ويعرف بانه علم باصول يعرف بها احوال ابنية الكلم
التي ليست باعراب وفي هذا الفن لا يبحث عن الاشتقاق ولا عن المصدر بطريق الاصالة بل
بالتبع والمراد بابنية الكلم هي الالفاظ باعتبار حروفها وحركاتها وسكناتها الموضوعة لها
باعتبار كونها مادة للكلمة وباحوال الابنية العوارض التي تلحقها بحسب كل غرض وفي شرح
المراح الحق ان الاشتقاق ليس بجزء من التصريف حقيقة بل هو علم على حدة وذكر في شرح
الميزان ان علم الاشتقاق داخل في تعريف الثاني فتبصر واستبان مما ذكر ان موضوع التصريف
الموزونات المذكورة من الحيثية المذكورة المخصوصة التي هي الهيئة اعني الالفاظ باعتبار حركاتها و
سكناتها في غير آخرها واصولها وزوائدها والترتيب الذي فيها بحسب الاصل على وجه كلي وانما
قلنا في غير آخرها اذ حركة الآخر وسكونه لا يغير البناء ولذا جوزوا الاعلال في آخر الملحقات والكلية
معتبرة في الاصول بالجنسية وفي غيرها بالنوعية ولعل لهذا السر عبروا عن الاصول بالفاء و
العين واللام والزوائد بانفسها كما سيجيء وكل حرف من حروف التهجي التسعة والعشرين نوع
مغاير للآخر وكل من الحركات نوع وكذا السكون فقتل ونصر بناء واحد لاتحادهما في جنس الاصول و
نوع الزائد ونوع الحركات والسكون وكذا قال ونصر ونصر وقيل بخلاف الكرم والكرم وقاتل وقوتل
لعدم اتحادهما في نوع الحركات وان اتحدا في جنس الاصول ونوع الترتيب والسكون فالمعتبر في تشخص
الصيغة تشخص الحركات وتشخص السكون فيختلف الصيغة بالشخص باختلاف اشخاص الحركات و
السكون كاختلافها في ضرب وطلب مثلا على بناء الفاعل مع اتحادهما بالنوع ولذا يقتل وينصر فانهما
باعتبار تشخص الحركات وتشخص السكون مختلفان صيغة بالشخص ومتحدان بالنوع لاتحاد نوع الحركات
ونوع السكون فيختلف الصيغة بالنوع باختلاف انواع الحركات والسكون كاختلافها في ضرب وضرب
بالحركة ولذا يعتبر في تشخص الصيغة تشخص الترتيب فيختلف الصيغة بالشخص باختلاف تشخصه كما
كاختلافها في ضرب وربض مع اتحادهما في نوع الترتيب فان باختلاف المقدم والمؤخر لا يختلف
نوع التقديم والتأخير وان اختلف تشخصهما لكن صيغة فاعل مخالفة بالنوع لصيغة افعل مع ان
الهيئة الحاصلة لها باعتبار نوع التقديم والتأخير ونوع الحركات والسكنات متحدة اللهم الا ان
يمنع اختلاف الصيغة بالنوع فيهما هذا واما الاعراض الذاتية لتلك الموزونات فهي احوال عارضة
لها لذاتها اما الحاجة معنوية هي افادتها المعنى والبحث عنها هو المهم الاعظم من التصريف ككونه
تثنية وجمعا ومصغرا ومنسوبا ومصدرا وماضيا وغيره من المشتقات واما الحاجة لفظية كتخفيف
الهمزة والادغام والاعلال والامالة وكونه مقصورا وممدودا الى غير ذلك واما غايته فهي
الاستغناء في معرفة الالفاظ الكثيرة والقياسية ومعانيها بواحد منها وتغييره عن سماع الباقي

متعلق بالاعتبار

مطلب الصرف في التعبير بالفاء والعين واللام

وكذا الكل ساع

والمعتبر في نوع الصيغة نوع الحركات والسكون صح

الباقي وتغييره فيتمكن من الضبط بسهولة ويأمن من الخطأ في تلفظه ويعرفه اذا صدر
من غيره فهذه فائدة عظيمة وغاية شريفة ولقد اطنبنا الكلام في هذا المقام ليتميز القشر من اللباب
عند طالبي المرام ثم لما كان بحث علم التصريف مقصورا على الموزونات النوعية والمغيرات القياسيتين
وكان الاول هي المقصودة الاصلية ومستلزمة لمعرفة بعض انواع الثانية ومدارا لمعرفة بعضها
الآخر فانا انما عرفنا ان قال مغير قول لعلمنا ان البناء الموضوع بالنوع لماضي الثلاثي متحرك العين
وسهل المعرفة للمبتدي بخلاف الثانية اقتصر المص في هذه الرسالة على ذكر امثلة الموضوعات النوعية
والموضوع النوعي اما مجرد او مزيد فيه فالمجرد لا يكون حروفه الاصول اقل من الثلثة وهو الاصل لان الاصل
في كل كلمة ان تكون على ثلثة احرف حرف يبتدأ به وحرف يوقف عليه وحرف يفصل بين المبتدأ به و
الموقوف عليه اذ يجب ان يكون المبتدأ به متحركا لتعذر الابتداء بالساكن كما سيأتي تمام بحثه
في الماضي ان شاء الله تعالى ويجب ان يكون الموقوف عليه ساكنا لانه لا يوقف على الحركة في عرفهم فلما
تنافيا في الصفة من الحركة والسكون كره مقارنتهما ففصلوا بينهما بحرف لا يقال المتوسط لا
يخلو من ان يكون متحركا او ساكنا واياما كان يلزم التنافي مع احدهما لانا نقول لما جاز الحركة و
السكون على المتوسط من حيث هو متوسط ولم يجب في احد منهما بخصوصه لم يتحقق التنافي و
جوزوا في الاسم رباعيا وخماسيا للتوسع ولم يجوزوا سداسيا فما فوقه لئلا يتوهم انه كلمتان لما
مر من الاصل وهذا اعني كون الرباعي والخماسي صنفين غير الثلاثي مذهب سيبويه وجمهور النحاة وقال
الفراء والكسائي بل اصلهما الثلاثي فقال الفراء الزائد في الرباعي الاخير وفي الخماسي الحرفان الاخيران
وقال الكسائي الزائد في الرباعي الحرف الذي قبل آخره ولا دليل على ما قالا فان جم الائمة وقد تنافضا
قوليهما باتفاقهما على ان وزن جعفر فعلل ووزن سفرجل فعللل مع اتفاق الجميع على ان يجمع الزائد
اذا لم يكن تكرارا يوزن بلفظه وقد عرفت قبل ورقة وسيأتي مزيد تفصيل والمراد بالاسم
ههنا الاسم المتمكن الذي يمكن تصريفه واشتقاقه كرجل وفرس لا الاسم المبني كمن وما في حكم الحروف
واما في الفعل فلم جوزوا رباعيا ولم يجوزوا خماسيا فصاعدا لكثرة استعمال الفعل مع ثقله
معنى لدلالته على الحدث وزمانه ولفظا لاقتضائه الفاعل ابدا وكذا المفعول والغاية والمكان
والزمان في البعض ولانه فرع الاسم فلو اجيز لزم المساواة بين الفرع والاصل ولان الغرض من
على الثلثة توسيع في الكلام وبالرباعي يحصل المرام ولانه يتصل به الضمير المرفوع فيصير كالجزء
منه بدليل اسكان ما قبله فيكون الخماسي فيه كالسداسي في الاسم وقد علمت مرفوضا فالمجرد اما ثلاثي
او رباعي والثلاثي لما كان اخف استعملوه في معان كثيرة مختلفة فوضعوا له امثلة مختلفة لله
لتدل على اختلاف المعاني ولما كانت المطردة تتفرع على المختلفة لكون اشتقاقها باللحاق الضمائر

قوله وجوزوا في الاسم الخ اعلم ان للاسم الثلاثي عشرة ابنية فلس وفرس وكتف وعضد [illegible]

مطلب ابنية الاسماء والافعال

قوله بحسب اللفظ وانما قال له نظرا الى انه يجوز ان يكون اتيان الفاعل والمفعول بصورة العطف للاشعار بنوعية الفاعل والمفعول او بعطف الجملة للتنبيه على ان الاصل في استعمال الصفات سبق موصوفاتها كما يجئ في الاصل ويدل على انه لم يقصد التركيب عدم مرجع الفاعل مع انه شرط في وضعه على ما علم في موضعه وان ضمير المبهم لا يسكن في الفعل المتصرف كما عرف في موضعه ايضا لكن يعارض بانه لو اراد مجرد الوزن لاتى بفعل يفعل لانه المتعين للوزن عند اهل التصريف فليتأمل

منها قدموا المختلفة على المطردة ولذا بدأ المص بالاولى فقال نصر ينصر نصرا الخ وهو على ارادة اللفظ خبر لقوله الامثلة او خبره محذوف وهو الذى يذكر او خبر مبتدأ محذوف اى هذه او ما يذكر وقوله نصر ينصر الخ خبر مبتدأ محذوف او خبر بعد الخبر او بدل من الامثلة او بيان لها او مفعول لفعل مقدر واعلم ان نسخ الكتاب التى رأيناها ووصلت الينا وجدناها قد كتبوا فيها في حواشى الامثلة تعبيراتها بالفاظ عربية ومعانيها مترجمة بالتركية واعترف بها بعض شراحه واشتهرت الى ان بلغت حد الاصل حتى ان المعلمين يذكرونها في تعاليمهم كما ذكروا متن الامثلة مع عدم تعلق غرض الفن بها فصار الاصل كالشاذ النادر والعارية كالشريعة وليت شعرى المتنوعة ولعل سبب ذلك ان المص لما اتى بالامثلة على طريق التركيب بحسب اللفظ لا على طريق الحكاية والتعداد يدل عليه قوله فهو ناصر وذاك منصور حيث اتى بالعطف كما هو طريق اللغة وربما يدل عليه ايضا انه اتى بالمعربات بالاعراب لا اعلام المنون وغير المنون وساكن الآخر ومتحركه والمبنى على الفتح او السكون والمعرب حال النصب والجر في تثنية الاسماء وجمعها السالم لتغير البناء فلو اراد التعداد وعدم التركيب كما هو غرض الفن لاتى بها بالوقف كما لا يخفى على من له حظ من النحو فلا يحصل فائدة الاعلام نعم لو حكى حال الرفع لحصل تلك الفائدة زعموا انه قصد بيان الامثلة نفسها وتركيبها مع غيرها مع قصد الوزن في ضمنه او بالعكس فناسب ذكر معانيها حتى يتميز عند المبتدى بعضها عن بعض باعتبار المعنى ايضا فلله دره حيث بادر الى تعليم الامثلة واوزانها واشار الى بيان تركيبها مع غيرها ومعانيها وان كان خارجا عن بحث التصريف ولم يقتصر على ذكر الاوزان فقط على سبيل التعداد والحكاية كما اكتفى بذلك البعض بناء على ان الغرض من وضع الامثلة المختلفة تعداد الامثلة المفردة لا تركيبها مع الغير مع ان معانى المختلفات انواع تحت جنس هو معنى المصدر اعنى الحدث الساذج كما ان معانى المطردات اعنى الاحداث الموصوف بها الاشخاص افراد تحت معانى المختلفات ذكره في روح الشروح فاذا كان الامر كما ذكرناه كان علينا ان نتعرض بذكر ما كتبوا في تلك الحواشى وتصحيحه وتطبيقه على ما وضعت الامثلة بازائه بموادها وهيأتها اولا وبما التزمناه ثانيا فنقول وبالله التوفيق قوله نصر في الحاشية هذا فعل ماض بناء معلوم مفرد مذكر غائب معناسى يردم اندى بر غائب ار گچمش زمانده ففى العنوان ستة الفاظ عربية الاول لفظ فعل والثانى لفظ ماض والثالث لفظ بناء معلوم ولا حاجة الى لفظ البناء بعد ذكر المعلوم وقد يقال بدله المبنى للفاعل وكلاهما بمعنى واحد في اصطلاح النحاة والرابع المفرد والخامس المذكر والسادس الغائب وفى الترجمة ستة الفاظ تركية ايضا الاول يردم والثانى اندى والثالث بر والرابع غائب والخامس ار والسادس گچمش زمانده

قوله وان كان خارجا عن بحث التصريف فانه بيان المعانى لغوى او نحوى كما ان بيان تركيبها مع غيرها بحث نحوى لكن في شرح المراح الموافق ان الصرف يعرف به معانى هيئات المفردات مثل ضرب وضارب والنحو يعرف به معانى الهيئات التركيبية مثل زيد قائم وقام زيد فتوجه

وعلامة الماضى في التركى ان يكون آخره دالا مكسورة وما قبلها ساكنة في الغائب وقد يحرك ويكتب بعد الدال ياء لتدل على كسرة الدال من بعض الكتبة في فتح القارى

لف نشر على طريق المرتب لف اندوكى طريق اوزره نشر اتمكه درلر لف نشر على طريق المشوش لف اندوكى طريق اوزره نشر اتميوب قاريشيق كتورمكه ديرلر لف دورمكه درلر نشر طاغطمقه درلر ومصنف لف نشر على طريق المشوش اندى حال بوكه لف نشر على طريق المرتب اولى ايدى وغرضى وزن وقافيه اوليسون ايچوندر زيرا يردم گچمش زمانده اندى برار غائب ديسيدى وزن وقافيه اويمازدى وايكى يرده مشوش واردر گچمش زمانده بر غائبده ايكى
شرح تركى ملخصا

زمانده والغرض من الترجمة اعلام المبتدى معنى المعنون بذلك العنوان وهو ههنا قوله نصر وتفهيم معانى الالفاظ العربية لانه ينفهم منها معانى العنوان على التوزيع الا ان النشر ليس على ترتيب اللف لضرورة دفع الركاكة كما لا يخفى فلفظ يردم تفسير لمعنى نصر لكونه فعلا مع المادة الجزئية لان كل فعل يدل على الحدث ولفظ اندى تفسير له ايضا لكن باعتبار المعلوم وفى الحقيقة هو لفظان لفظ ان باعتبار المعلوم دال عليه ولفظ دى يدل على التخصيص بالماضى كما ان لفظ در وما يؤدى مؤداه يدل على الخبر في الحال او الاستقبال كما يجئ في المضارع والتفسير له ايضا باعتبار الوحدة ولفظ غائب تفسير له باعتبار الغيبة ولفظ ار باعتبار التذكير ولفظ گچمش زمانده لاجل المضى فظهر ان لفظ معناسى في الترجمة يعنى معنى نصر من حيث يلاحظ بما ذكر في العنوان وقولهم فعل ماض بناء معلوم الخ تعبير عن قوله نصر مع فاعله او بدونه واطلاق الفعل عليه من اطلاق العام على الخاص لا باعتبار خصوصه بل باعتبار عمومه كاطلاق الانسان على افراده فان معنى هذا العنوان كلى صادق على كل ما كان على هيئة فعل بحركات العين في الثلاثى وعلى هيئات مضبوطة معتبرة بشرائط مخصوصة في غيره في الافعال كاكرم وفرح وقاتل وغيرها وكذا الترجمة تفسير له لكن بخصوص مادته وجوهره وليس المراد تفسير معناه التركيبى بالعربية اولا ثم تفسير معناه العربية بالتركية والا فالواجب ان يقال فعل النصر واحد مذكر غائب في الزمان الماضى كما لا يخفى ففى الحقيقة اطلاق الفعل عليه باعتبار دلالته بمادته وهيئته الكلية على معناه واطلاق المفرد والمذكر لعدم علامة التثنية والجمع والتأنيث وباعتبار الفاعل الغالب واطلاق المعلوم والغائب باعتبار فاعله وهو ههنا الضمير المستتر فيه على اعتبار التركيب لما سيأتى في المطردة ان اطلاق التثنية والجمع والخطاب والمتكلم على الفعل باعتبار فاعله المضمر واطلاق المعلوم والمجهول والغائب باعتبار فاعله مطلقا فافهم اذا كان الفاعل ضميرا متصلا جعلوه جزءا من لفظ الفعل نظرا الى احتياجه في الافادة واحتياج الضمير الى ما يتصل به في الوجود فجعلوا المجموع صيغة اصلية وكلمة واحدة اعتبارا حتى لا يجوزون توالى اربع حركات فيه اعلم انك قد عرفت ان معانى المختلفات انواع تحت جنس هو معنى المصدر اعنى الحدث من حيث هو من غير ان يعتبر معه شئ آخر فالمعنى النوعى للماضى مثلا الحدث المقارن بالزمان الماضى المنسوب الى فاعل ما مطلقا اى لا من حيث يلاحظ معه شئ من احواله من الافراد والتعدد والتكلم والخطاب والغيبة والتذكير والتأنيث فالحدث كلى والنسبة كلية فالفاعل كلى فالمجموع كلى شامل لجميع معانى المطردات التى هى افراد له اعنى النسب الجزئية للحدث الكلى في التراكيب الجزئية الى الفواعل المخصوصة وصيغة فعل كلية ايضا متحدة بالنوع في جميع

قوله بتعبير عن قوله يعنى انا بليغ عربى او تركى على انه حكاية عن العرب يدل عليه قولهم معناسى اذ لو اريد الاول لقال المناسب ومعناه لا معناسى وتستطيع في المطردات ما يؤيده ايضا على ان كتابة لفظ ماض بالياء على ما في اكثر الحواشى اقوى دليل عليه فتفطن

فان ضَرَبَ المطلق هو من المختلفة وهو المعروض للتاء في ضربت لا ضرب المجرد
عن التاء وهو المذكر فانه من المطردة وذلك على قياس ما ذكره الفاضل العصام
في بعض كتبه في فرعية المؤنث للمذكر لانك تقول قائم ثم قائمة ان المعروض للتاء القائم
المطلق لا القائم المجرد عن التاء وهو المذكر فالفرعية في التانيث وهمية

المطردات التي هي افراد لها باتصال الضمائر المرفوعة وتلك الصيغة لم توضع لذلك
المعنى الكلي بل لوحظ ذلك المعنى الكلي آلة لملاحظة افراده المذكورة اجمالا ووضع تلك
الصيغة النوعية بازاء كل واحد من تلك الافراد بخصوصه بوضع عام فاذا تقرر هذا تحققت
ان ما ذكروا في حواشي الكشر المحاكمات ليس المعاني النوعية بل معاني المطردة لكن باعتبارها
كلية باعتبار ابهام الصيغة فيها لا يخفى واختير مثال الغائب المفرد المذكر من المبني للفاعل لما
يجيء في آخر البحث قيل لم يذكر فاعله ظاهرا لعدم تعلق الغرض بنسبة الى الفاعل البارز كر
بخصوصه فاكتفى بالمستتر وهو يجوز ان يعتبر مبهما كما يدل عليه المعنى واما عدم اعتبار الضمير
المستتر فاعلا له اصلا فلا اصل له انتهى اقول الامر كذلك بعد اعتبار تركيب الامثلة مع غيرها
وبيان معانيها مع اعتبار الوزن وتعداد الامثلة فان الافعال لا توجد بلا تركيب بخلاف الاسماء و
الحروف ثم انه على قياس ما ذكروا في الترجمة اذا لم يعتبر الضمير مبهما يكون المعنى هكذا يردم اتدى
اول بر غائب ار كجمش زمانده ثم اعلم بانه يكفي في الترجمة لفظ يردم اتدى ار على ابهام
الضمير ولفظ يردم اتدى اول ار على عدمه لان الاخبار بوقوع الحدث من الفاعل الغائب
في الزمن الماضي الذي دل عليه الماضي المفرد الغائب يؤدي بذلك القدر ولذا تراهم اذا
قصدوا معناه مسندا الى الظاهر مثل نصر زيد يقتصرون على قولهم يردم اتدى ولا يزيدون
عليه شيئا ويزاد لفظ او التعيين الفاعل الغائب لان ضمير الغائب موضوع للمعين على رأي
المحققين من المتاخرين فلفظ نصر مع فاعله المستتر فيه معناه على الاول يردم اتدى ار وعلى
الثاني يردم اتدى اول ار وكذا معنى ضرب باعتبار التركيب مع الفاعل الضمير فيه وردي ار او
اول ار فلفظ يردم اتدى تعبير عن الحدث المخصوص المنسوب الدال عليه نصر ضمنا او بمادته المرتبة
من حيث هي مادته وتخففه وليست المادة مستقلة في تلك الدلالة بدون الترتيب كما عرفت
فيما سبق ولفظ اتدى يفهم منه معنى الزمان الماضي الذي دل عليه نصر بهيئته الكلية فقط وضعا
نوعيا قياسيا ولا مدخل للمادة المخصوصة فيها بل كل هيئة كذلك في الافعال تدل عليه وكذا يفهم
يفهم معنى النسبة الى الفاعل الغائب المفرد المذكر التي دل عليها نصر بهيئته الكلية ايضا الا
انها لا تنفهم الا مع ملاحظة انضمام الفاعل اليه وهو الضمير فيه مبهما او غير مبهم ولفظ اول
بمعنى اول الشخص تعبير عن تعيين الفاعل كزيد مثلا ولفظ ار تعبير عن تذكيره واما التعبير
عن نفس الفاعل فقد حصل في ضمن لفظ اتدى فالفاعل وتذكيره لا يدخلان في المعنى الموضوع له
للفعل نفسه والا لكان فعلا واسما معا لانه حينئذ كما يدل على الحدث المستقل بالمفهومية المقترن
بجميع دل على معنى الفاعل المذكر المستقل ايضا الغير المقترن به بل احوال الفاعل مدلولات للصيغة

الى خصوصه فيشترط تقدم ذكر الغائب لفظا او معنى او حكما

قوله بهيئته الكلية فقط قيل الهيئة سبب للدلالة وانما الدال هو المجموع ونسبة الدلالة الى الهيئة
الفعل ما دل بهيئته اي بسبب هيئته كما وقع في عبارة وستطلع التحقيق وقد سبق رمز اليه في الكل فتفطن

للصيغة التزاما لانها وضعت لكل نسبة مخصوصة جزئية وهي تستلزم الفاعل المخصوص
واما الفاعل من حيث انه غائب مذكر مفرد فمدلول للضمير الذي اعتبر مستترا الا انه لما لم يوضع
له لفظ على حدة بناء على انه لا بد ان يكون ضمير المفرد اقل لفظا من ضمير المثنى وضميره على حرف
واحد وهو الالف اكتفوا عنه بلفظ الفعل كما يحذف من آخر الكلمة المشتهرة شيء ويكون فيما بقي
دليل على ما القي كما في الترخيم واما التعبير عنه بهو فذلك تجوز منهم تعبير عنه بلفظ المرفوع المد
المنفصل لكونه مرفوعا مثل المقدر والحاصل ان المعنى المطابقي للفعل مع الفاعل الضمير المبهم ينفهم
من لفظ يردم اتدى فان لفظ اتدى يدل على الفاعل الغائب التزاما كما دل لفظ اتدك
على المخاطب ولفظ اتدم على المتكلم لكن لما كان صيغة المفرد في التركية مشتركة بين المذكر والمؤنث
يزاد لفظ ار فالفاعل واحواله من التذكير وضده والغيبة والخطاب والتكلم الى غير ذلك من اللوازم
لا دلالة للفعل عليها لا مطابقة ولا تضمنا فان فعل مثلا وضع ليدل على نسبة الحدث المقارن
للزمان الماضي الى الشخص الواحد الغائب المذكر المعين مع كون المنسوب اليه واحواله خارجة عما
وضع هو له لازمة له يدل عليها التزاما نظيره لفظ العمى فانه موضوع لعدم البصر عما من شأنه البصر
والمعنى الموضوع له هو العدم لا مطلقا بل العدم المنسوب الى البصر فهو العدم الخاص المتقدم من
عدم ونسبته الى البصر فالنسبة داخلة في الموضوع له والمنسوب اليه وهو البصر وسائر احواله خارجة
عنه لهذا ينبغي ان يعلم المقام فظهر انه لا حاجة في بيان المعنى المطابقي لنصر فاعله المستتر الى لفظ
بر وغائب وكجمش زمانده بل ينفهم مؤداها من لفظ يردم اتدى فذكرها بعده للتاكيد فانك
اذا اخبرت عن نفسك قلت وردم واذا اردت التاكيد تقول وردم بن فما كتبوا في الحاشية
في الترجمة تعبير عن المعنى المطابقي لتركيب نصر واحد غائب في الزمان الماضي فلفظ بر تعبير عن
معنى الواحد ولفظ غائب عن معنى الغائب ولفظ كجمش زمانده عن معنى في الزمان الماضي كما لا
يخفى على المتامل الصادق المنصف فان قلت ان ذكرت ان الالفاظ التركية لتفهيم المبتدي
معاني الالفاظ العربية ولا يفهم من لفظ يردم اتدى مثلا المضي والوحدة والغيبة قلت بل يفهم
كل جنسي يقدر على التكلم بهذه المعاني لكن لا يقدر على التعبير بهذه العبارات مثلا اذا قلت لصبي
يا رين او قور مسين يقول او قرم ولا يقول او قدم ولا او قور سين ونحوها ولا يزيد لفظ بن
الا ان يريد التاكيد هذا ما يسر الله لنا من التحقيق الانيق بلطفه الحقيق للتوفيق فان
كنت في شك مما القينا اليك فاسئل الذين يقرؤن الكتاب من قبلك واستمع لما نتلو
عليك يحصل به القناعة في نفسك فان فيه دخلا في تحقيق المقام وتوضيح المرام فنقول و
بالله التوفيق اعلم ان الفعل الماضي وكذا سائر الافعال تامة او ناقصة مشتمل على ثلثة معان

قوله على الاختلاف اعلم انه اختلف في ان معنى الفعل النسبة الى فاعل معين او الى فاعل ما ولا شك انها على الاول معنى حرفي لا يفهم ما لم ينضم الى الفعل ذكر الفاعل وعلى الثاني معنى يتعقل بتعقل فاعل ما اجمالا وهو منفهم بذكر الفعل من غير ذكره فيكون معنى مستقلا ونظيره لفظ الابتداء فان معناه يتعقل بتعقل متعلق منعقل اجمالا منفهم من غير ذكره كذا في حاشية الجامي للمولى عصام الدين والاول هو مختار الشريف وغيره من المحققين قدس سرهم

احدها الحدث وسيأتي في المصدر ما هو المراد منه والثاني الزمان من الماضي والحال والاستقبال والثالث النسبة الى فاعل مخصوص او فاعل ما على الاختلاف والاول هو المختار وهي النسبة التامة خبرية كانت او انشائية لا التقييدية كما في الصفات والمراد بها الانتساب لا ما هو فعل المتكلم ولا يلزم تكرارها في مفهوم الفعل بسبب اعتبارها في مفهوم الحدث ايضا وهو ما قام بشيء لانه لا يلزم من الدلالة على ما يصدق عليه الحدث الدلالة على النسبة وكذا لا يلزم من اعتبار الحدث في مفهوم الفعل اعتبار النسبة حتى يلزم من اعتبار النسبة في مفهوم الفعل تكرارها فيه ذكره عصام الدين في شرح الرسالة الوضعية وافاد في حاشية الفوائد الضيائية ان التحقيق ان الفعل مشتمل على اربعة معان رابعها تقييد الحدث او النسبة بالزمان فالواضع نظر في وضعه الى ماهية الحدث والى قيامها بالفاعل المخصوص والى زمانها فالمجموع معنى مطابقي للفعل فمعنى ضرب هذا هو الحدث المقارن للزمان الماضي المنسوب الى الفاعل المخصوص الذي هو هذا بحيث يكون النسبة مرآة لملاحظة طرفيها وآلة لتعرفهما الا ان معنى الحدث وهو الضرب معنى في نفسه يدل عليه ضمنا بناء على ان وضع الفعل لمعانيه ليس بصريح بل ضمني اذ وضعه لجميع معانيه بحكم واحد كان يقال كل فعل موضوع لحدث هو مدلول ما اشتق هو منه وللنسبة الى شيء معين وزمان ذلك الانتساب او يدل عليه بمادته وبهيئته الجزئيتين وضعا سماعيا بناء على ان جوهر الكلمة موضوع لما وضع له المشتق منه فوضع الفعل بوضع جزئيه من المادة والصورة فالمادة من حيث هي مادته موضوعة للحدث الذي وضع له المشتق منه والهيئة موضوعة للنسبة وزمانه فوضع المركب بوضع الاجزاء للاجزاء لا بوضع عين المجموع لعين المجموع كما كان كذلك في وضع المفرد لمعناه فتأمل فانه دقيق وعلى كلا التقديرين في معنى الحدث مستقل بالمفهومية لا يحتاج الى انضمام شيء آخر وكذا الزمان مستقل بها الا ان الفعل يدل عليه بهيئته الكلية فقط وضعا نوعيا قياسيا لا مدخل لخصوص المادة في تلك الدلالة كما عرفت فدلالة الفعل بنفسه ليست الا على الحدث والزمان واما النسبة فيدل عليها الفعل بهيئته الكلية ايضا الا انها لا يمكن ان تفهم بدون ذكر الفاعل فهي غير مستقلة بالفهم وكذا التقييد المذكور على الاعتبارية اذ هو معنى حرفي فلا يفهم المعنى المطابقي للفعل بدون ذكر الفاعل لامتناع فهم الكل بدون فهم الجزء فالفعل بعينه باعتبار تمام معناه كالحرف فكما ان لفظة من موضوعة وضعا عاما لكل ابتداء معين متشخص بحيث لا يفهم ولا يفاد بها الا واحد بخصوصه دون القدر المشترك كذلك لفظة ضرب موضوعة وضعا عاما لكل نسبة للحدث الى فاعل مخصوص بخصوصها وتعينها ولذا لا يكون باعتبار معناه المطابقي مسندا للزوم النسبة للنسبة كما لا يكون مسندا اليه وان كان باعتبار بعض معناه وهو الحدث مسندا اذ هو الكلية وعدم اعتبار التشخص فيه صالح للانتساب الى ذوات متعددة والنسبة الى الخاص منها معتبرة في

قوله ولم يذكر النسبة النعتية لكونها خارجة عن مفهوم الفعل وكذا النسبة الى المفعول لا تعتبر في الافعال اذ لولاها لم تعقل المشتقات نقلهم الشريف المحقق قدس سره في حاشية المطول

قوله التنبيه الخ

معاني الفعل

قوله والهيئة موضوعة اه فائدة لبيان النسبة والزمان بالوضع العام وضع للموضوع له الخاص ووضع المادة بالوضع العام للموضوع له العام فلا يلزم وضع الجميع من الوضع العام للموضوع له الخاص مع انه وضع الفعل قلت يجوز ان يكون وضع المادة ايضا من الوضع العام للموضوع له الخاص مع كونه من الوضع السابق لان الوضع النوعي وخصوص الموضوع لا يمنع كليته كما عرفت في الاول فتفطن

قوله الهيئة الكلية ايضا فان الحدث معنى مطابقي للمادة والنسبة والزمان معا تمام معنى الهيئة فمعنى الهيئة مركب من النسبة والزمان ذكره عصام الدين في شرح الرسالة الوضعية فاعرف

قوله كالحرف وامتياز الفعل عن الحرف باعتبار اشتمال معناه على ما هو مسند الى غيره بخلاف الحرف اذ ليس له معنى ولا جزء معنى يصلح لان يكون مسندا او مسندا اليه كذا في حاشية شرح الرسالة الشمسية للسيد قدس سره

معتبرة في وضعه فهو باعتبار جزء معناه مسند دائما فلا يكون مسندا اليه لا باعتبار الحدث ولا باعتبار الزمان لان الغرض من وضعه افادة ثبوت معناه للغير دائما فاذا كان المقصود بالافادة من شيء دائما اعتبار كونه ثابتا للغير يمتنع في هذه الحالة اثبات شيء آخر له واورد عليه انه بعد توقف الدلالة المطابقية على الضميمة لا يكون الدلالة التضمنية التي هي الدلالة على الحدث وعلى الزمان بنفس اللفظ كيف وقد حقق ان التضمن لا يوجد بدون المطابقة واجاب عنه الفاضل العصام بان كونها بنفس اللفظ لا يقتضي وجودها بدون المطابقة المتوقفة على الضميمة لان معنى الدلالة بنفس اللفظ استقلال المدلول بالمفهومية وانما توقف فهمه على الضميمة بواسطة عدم استقلال ما هو شرط فهمه بالمفهومية منه اعني المعنى المطابقي فان قلت لا شك في انه يفهم عند سماع ضرب مثلا الحدث والزمان مع انه لم يفهم المعنى المطابقي فكيف يتم ما اتفقوا عليه من ان التضمن لا يوجد بدون المطابقة قلت اجاب عنه الفاضل المزبور ايضا بعد ما ادعى فيه انه مما تحير فيه العقلاء قرنا بعد قرن بانه لا اخفاء في ان اللفظ الدال لا يدل على المعنى الا لتذكر الوضع وفهم المعنى من اللفظ ودلالته عليه يتأخر عن تذكر الوضع فاذا سمعت لفظ زيد مثلا بعد العلم بوضعه تذكرت وضعه لمعناه وقد حضر معناه عندك في ضمن ذلك التذكر لانه لا يمكن استحضار الوضع بدون حضور طرفيه فليس العلم بالمعنى عند سماع اللفظ في ضمن تذكر الوضع دلالة اللفظ لان المفروض ان تلك الدلالة متأخرة عنه بل لا بد للدلالة من امر آخر يتسبب من اللفظ وهو التفات النفس اليه من حيث انه مراد اللافظ والذي دعاه الى التلفظ به فنقول لما سمع العالم بوضع ضرب على الوجه العام لفظه تذكر وضعه بهذا الوجه وحضر عنده مفهوم الحدث والزمان في ضمن تذكر الوضع وليس هذا من دلالة اللفظ ولا يتوجه من لفظ ضرب الى معنى من حيث هو مراد ما لم يعلم خصوص المعنى الموضوع له بالضميمة فاذا حضر عنده بالضميمة التفت اليه من اللفظ من حيث انه مراد فشاهد الحدث والزمان في ضمن هذا الالتفات هي الدلالة التضمنية ولا شك انها لم تتحقق من سماع ضرب بدون فهم معناه المطابقي قال رحمه الله وبهذا تبين سر ما اشتهر من رئيس العقلاء الشيخ ابي علي بن سينا الارادة شرط الدلالة وعلم انه كلام بلغ غاية التحقيق وليس مما يتعجب من وقوعه من مثله كما زعم كل من بلغه الى الآن فان الدلالة الالتفات من اللفظ الى المعنى من حيث هو مراد فلولا العلم بالارادة لمعنى من اللفظ لم يتوجه السامع من اللفظ الى المعنى فلم يتحقق الدلالة لا على المراد ولا على الجزء منه ولا على لازمه انتهى اقول كانه تعريض على من ذهب الى ان الدلالة ليست بتابعة للارادة كالمحقق الرازي في شرح الرسالة الشمسية واليه مال الشريف قدس سره ومذهب ابن سينا انها تابعة للارادة ثم انه قال ذلك

يتسبب صح

اقول لا يخفى ان الدلالة متأخرة عن العلم بالوضع ودل عليه التعريف بانها كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى للعلم بالوضع فاذا سمعت لفظ زيد بعد العلم بوضعه وكذلك فهمت معناه منه تحقق التأخر لتأخرها عن العلم بوضعه وحديث التذكر غير لازم على ان استحضار الوضع انما يتوقف على حضور المعنى في الذهن في نفسه لا حضوره من اللفظ الذي هي الدلالة والذي في ضمن التذكر هو الاول لا الثاني وهو متأخر بالذات بل بالزمان كما لا يخفى على المتأمل الصادق المصدق

وقد عرفت ما في الهامش ان الحق مع المحقق فتدبر

الفاضل في القول بان الفعل موضوع للحدث والنسبة والزمان كما اجمعوا عليه ليس الا ان
الفعل لا يكون بدون الفاعل فالجاهم تصحيح سر ذلك الى ان جعلوا النسبة داخلة في
مفهوم الفعل لئلا يكون له بد من الفاعل ولا اضطرار لمن شرح الله صدره ورزقه نظره فنقول
لك مما الهمني ربي ان الفعل موضوع لحدث مقيد بالزمان والنسبة انما جاءت من الهيئة ا
التركيبية كما في الجمل الاسمية اذ لا يخفى على المنصف انه لا يناسب جعل هيئة زيد قائم للنسبة و
جعل هيئة ضرب زيد لغوا ومن امارات ان النسبة ليست مدلولة للفعل انه يفهم الحدث والنسبة
تفصيلا وقد اتفقوا ان دلالة المفرد لا تكون تفصيلا ولهذا لم يصح تركيب القضية الشرطية من
مفردين وانما التزم مع الفعل ذكر الفاعل لان الفعل يؤدي معنى الحدث على وجه يكون مستعدا
لان ينسب الى شيء فيلزم اسناده الى شيء لئلا يكون احضاره على هذا الوجه لغوا هذا كلامه
والله اعلم **وفيما** ذكرنا ههنا كفاية في اداء المرام ولولا ان المسؤل امنا ذلك لما بسطنا الكلام
ثم اعلم بان الفعل بالكسر في اللغة اسم للحدث وبالفتح مصدر فعل يفعل من باب فتح قال السيد
المحققين قدس سره في شرح المفتاح الفعل بفتح الفاء هو المصدر حقيقة وبكسرها اسم لا مصدر
حقيقة بل الحاصل من المعنى المصدري وقال التفتازاني في المطول ويستعمل الفعل بكسر الفاء للفظ
والحدث فاعترض عليه بان الذي للحدث هو الفعل بالفتح لا غير والفعل بالكسر الاسم كما صرح هو
به في غير هذا الكتاب يعني المطول وصرح به الجوهري ايضا واجيب بان هذا انما يرد لو كان
المراد بالحدث هو مدلول مصدر فعل يفعل من حواشي شرح الزنجاني ويؤيده ما ذكره في التلويح
ان الفعل بالفتح مصدر فعل يفعل وبالكسر اسم بمعنى الشيء وفي القاموس الفعل بالكسر حركة
الانسان او كناية عن كل عمل متعد وبالفتح مصدر فعل كمنع هذا في اللغة واما في الاصطلاح فهو
ما دل على معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلثة وهي الماضي والحال والاستقبال و
انما سمي هذا فعلا لتضمنه الفعل اللغوي وهو المصدر ولكونه اقوى دلالة عليه من الدلالة
على الزمان وغيره ولذا لا تتغير بتغير الصيغة والتسمية بالاقوى اولى قولهم ما دل كلمة ما
عبارة عن اللفظ وضمير نفسه اما راجع الى المعنى والمراد بكون المعنى في نفسه استقلاله بالمفهومية
او راجع الى ما والمراد بكون المعنى في نفس اللفظ دلالته عليه من غير حاجة الى الضميمة لاستقلاله
بالمفهومية فكلا المعنيين يرجع الى امر واحد وهو استقلاله بالمفهومية والمراد بالمعنى المعنى ا
التضمني الذي هو الحدث اعني ايقاع الفعل وهو المقترن بالزمان الذي هو احد اجزاء المعنى
المطابقي للفعل كما سبق ومعنى التعريف ما دل على معنى واقع في احد الازمنة الثلثة بحيث
يكون ذلك الزمان ايضا مدلولا للفظ الدال على المعنى بوضعه له اولا فيكون الظرف والمظروف

قوله والمراد بكون المعنى اه اي
المعنى بدوالحاصل منه ذلك لانه
مقتضى برجعه يردان صفة المعنى
كيف يفسر بصفة اللفظ وانه
يصير المعنى ما دل على معنى دلت
عليه الكلمة بالاستقلال ويحتاج
الى تكلفات باردة تمجها الاسماع
سيالكوتي على الجامي

الظرف والمظروف مدلولي لفظ واحد بالوضع الاصطلاحي فيخرج عن الحد غير الفعل ويدخل
فيه الماضي والمضارع وغيرهما من الافعال خبرية وانشائية زمانية او منسلخة عنه بحسب
الاستعمال فان المعتبر الوضع الاولي الذي لم يكن قبله وضع الاستعمال والمنسلخة عن
الزمان في اصل الوضع لاحد الازمنة **ومما ينبغي** ان يعلم ان المراد بالوضع الاولي الذي لا يسبقه
وضع بجانسه فوضع يزيد علما وضع اولي بهذا التفسير فلا يلزم ان يكون فعلا واما نحو نعم و
بئس وليس في الاصل على وزن علم دال على الماضي ثم نقل الى الانشاء والحال وغيرت صيغته وقس
عليه فعلي التعجب وامثالها **فان قلت** المضارع لكونه دالا على الزمانين يخرج بقولهم باحد الازمنة
قلت هو على تقدير اشتراكه بين الحال والاستقبال ففي كل من وضعيه اعتبر احد الازمنة وعلى تقدير
كونه حقيقة في الحال ومجازا في الاستقبال او بالعكس فالامر بين ويأتي تحقيقه في المضارع ان شاء
الله تعالى ولعل السر في اختيارهم هذا التعريف المشتمل على الدلالة على الحدث المقترن باحد
الازمنة مع ان تميز الفعل من الاسم الذي هو اقرب اليه من الحرف انما هو بالدلالة على احد الازمنة لا
بالدلالة على الحدث فكان المناسب ان يعرفوه بما دل بهيئته وضعا على احد الازمنة الثلثة كما عرف
به بعض الافاضل هو ان الفعل من اقسام الكلمة التي هي من اقسام اللفظ واللفظ في عرفهم صوت
من شانه ان يخرج من الفم معتمدا على المخرج والحرف نفس الصوت المكيف لا كيفية له كما ذهب اليه الشيخ
ابن سينا والهيئة ليست من اللفظ بالمعنى العرفي كما اعترف بكل ما ذكر ذلك البعض فاعتبروا دلالة
بها يصير الفعل كلمة وهي الدلالة على الحدث التي هي الدلالة اللفظية وان كان وضع الفعل بوضع
الهيئة هذا مما الهمني الله تعالى بلطفه وبعد فيه تدقيق فتامل **واما** الماضي ففي اللغة بمعنى
الذاهب يقال مضى الشيء مضيا ذهب وبابه ضرب وفي الاصطلاح هو الفعل الذي دل على معنى
وجد في الزمان الماضي كما عرف به الزنجاني في تصريفه ووجه تسميته بالماضي ظاهر من اللغة قوله
الفعل الذي دل على معنى بمنزلة الجنس يشمل المعرف وغيره من الافعال وقوله وجد في الزمان
الماضي يميزه عما عداه **واعترض** عليه بانه تعريف الشيء بنفسه لان معرفة المحدود متوقفة
على معرفة الحد وهي متوقفة على معرفة اجزائه ومن اجزاء الحد الماضي فمعرفة الماضي متوقفة
على معرفة نفسه اذ الموقوف على الموقوف على الشيء موقوف على ذلك الشيء **واجيب** بان
المعرف هو الماضي الاصطلاحي والمذكور في الحد هو اللغوي بدليل كونه صفة للزمان **واعترض**
ايضا بانه غير مطرد لصدقه على لم يضرب مع انه ليس بماض وغير منعكس لانه يصدق على قولنا ان
ضربت ضربت انه ماض مع انه لم يدل على معنى وجد في الزمان الماضي بل في الاستقبال **واجيب**
بان المراد من الدلالة الدلالة الوضعية فح لا يتوجه النقض بهما لان دلالة لم يضرب على الزمان
بالمجموع لفظا وكذا ان فسرت بالحالة التي تعرض باعتبار ترتيب الحروف على الحركات والسكنات المخصوصة لان الظاهر ان تلك الحالة
اعتبارية ولو سلم كون الهيئة لفظا لكنها ليست بدالة بل سبب لدلالة المجموع فلذلك نسبت الدلالة اليها وبهذا سقط ما ورد على تعريف
الكلمة من ان الماضي نحو ضرب كلمة بلا خلاف مع ان الحدث مدلول حروفه المرتبة والاخبار عن حصول ذلك الحدث في الزمن

[illegible]

اي لو اريد الاحد فقط يصدق على المضارع ايضا
لانه بحسب كل وضع مقترن باحدها
فقط
سيالكوتي

ويصدق على المضارع انه اقترن باحد
الازمنة الثلثة لوجود الاحد في الاثنين
فالمراد باحد الازمنة احدها
مطلقا لا احدها فقط
جامي رح
سيالكوتي على الجامي

قوله والحرف نفس الصوت المكيف اه وقال
الشيخ ابو علي بن سينا هيئة عارضة
للصوت بها يمتاز صوت عن صوت آخر
يماثله في الحدة والثقل تميزا في المسموع
ورد بانه ينتقض بمثل غنة الصوت
لو كان مما يسمع كما اشار اليه التفتازاني
في شرح المقاصد [illegible] رحمه الله

قوله والهيئة ليست من اللفظ
بالمعنى العرفي وذلك لانها ان
كانت عبارة عن عدد الحروف
مع الحركات والسكنات الموضوعة
وضعا معينا او عن نفس الحركات
الطارية وحدها او مع الحرف الزائد
فالسكنات غير ملفوظ بها وكذا الحركات
لانها كيفيات تعرض للحروف فليست
بالفاظ فلا تكون الهيئة المفسرة

الماضي مدلول وزنه الطارئ على حروفه الوزن جزء اللفظ اذ هو عبارة عن عدد الحروف مع مجموع الحركات والسكنات الموضوعة وضعا معينا والحركات مما يتلفظ به فهو اذن كلمة مركبة من جزئين يدل كل منهما على جزء معناه فلا يحتاج الى الجواب بان المراد

الماضي ودلالة ان ضربت ضربت على الاستقبال ليست بوضعية بل بواسطة دخول لم وحروف الشرط هذا **ولا يرد** على التعريف النقض على التعريف بالمركبات بالنسبة الى معانيها التضمنية كضرب في قولنا زيد ضرب فانه مع فاعله المستتر جملة دالة على الضرب الموجود في الزمان الماضي وكذا ضرب زيد لا يقال الفعل على المركب الا تجوزا كما عرفت فيما سبق لكن بقي انه لا يصدق التعريف على نحو نعم وبئس وليس وعسى وما اشبه ذلك فانها منسلخة عن الزمان مع ان كلا منها يسمى ماضيا ويمكن ان يدفع بان المعرف الماضي المتصرف وهذه من الجوامد فلا يضر خروجها ولو سلم ان المعرف المطلق فالجواب ان تجردها عن الزمان الماضي عارض فلا اعتداد به وكذا الكلام في صيغ العقود نحو بعت وامثاله وقد عرف بعضهم الماضي بانه ما دل على زمان قبل زمانك اي فعل دل على زمان قبل انت فيه وهو الحال فقوله ما دل على زمان يدخل فيه الافعال كلها وبقوله قبل زمانك يخرج الحال والاستقبال والمراد بالدلالة الدلالة بحسب الوضع فلا ينتقض بمثل لم يضرب وان ضربت ضربت وزوجت وبعت وامثالها وبقيد نا ما يخرج بالفصل نحو امس وبعضهم عرفه بما دل على زمان قبل زمان اخبارك اي قبل زمان اخبرت انت فيه وهو زمان الحال هذا **فان قيل** قد حكم على نصر بانه فعل ماض والفعل اسم فيجب ان يكون نصر اسما **قلنا** ان اردت بقولك ان الفعل اسم ان لفظه اسم لدخول علامة الاسم عليه كاللام والتنوين فهو مغالطة لان معنى كلامك حينئذ ان نصر فعل من حيث المعنى ولفظ الفعل اسم وهذا لا ينتج ان نصر اسم لعدم تكرار الوسط وان اردت به ان لفظ معنى الفعل اسم فهو مغالطة ايضا لان معنى كلامك وقتئذ ان نصر لفظ دال على معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلثة اذا اريد بذلك اللفظ معناه الموضوع هو له كما في نصر زيد وكل لفظ كذلك اسم اذا اريد به مجرد اللفظ كما في قولك نصر فعل ماض وهذا لا ينتج ان نصر اسم لعدم اتحاد الوسط ايضا **فان قيل** اذا كان نصر في قولك نصر فعل ماض اسما فكيف يصح الخبر عنه بانه فعل وهل هذا الا تناقض **اجيب** عنه بانه لم يرد ان نصر في هذا التركيب فعل بل المراد ان نصر في نحو نصر زيد فعل ماض فلا تناقض يعني ان لفظ نصر في تركيب فعل ماض اسم للذي استعمل في معناه كما في نصر زيد فالمذكور في هذا التركيب اسم والمحكوم عليه هو المسمى وحاصله ان في لفظ نصر مثلا اعتبارين احدهما دلالة مجموع مادته وهي النون والصاد والراء وهيئته والآخر دلالة مجموع المادة والهيئة على معناه فبالاعتبار الاول اسم وبالاعتبار الثاني فعل ولا يلزم على الاول دلالة على لفظه الشيء على نفسه لان التغاير الاعتباري لان الدال معتبر بعنوان كونه دالا والمدلول معتبر كما فهم

جزء من المفرد مما لا يدل جزء من اجزائه المرتبة المتعاقبة على معنى وفي نحو ضرب الجزء ان مسموعا معا الا على التعاقب فانه تكلف وتحمل لا يشعر به حد المفرد وهو ما لا يدل جزء منه على جزء معناه وسيجيء تمامه في الاصل منه

قوله لعدم اتحاد الوسط اه فان قيل لا ظهر في الجواب ان يقال معنى الفعل هو مفهوم لفظ يدل على معنى الى آخره وهذا المفهوم كلي له افراد وهي الالفاظ التي تدل على المعاني التي في انفسها اه فلا يصح قولك معنى نصر اسم لان الخصم يدعي الجواز لا يجدي قلنا ان نصر يصدق عليه معنى الجملة وهو مفهوم لفظ دال على معنى في نفسه اه وان كل ما يصدق عليه هذا المفهوم فهو لفظ يصح الاخبار عنه فنصر يصح الاخبار عنه فيكون اسما منه

قوله ان سلمت اشارة الى المنع فان تلك الدلالة مبنية على اعتبار دعوى وضع الالفاظ الموضوعة لمعان لانفسها ايضا في ضمن ذلك الوضع وحيث لا دليل يتم على تلك الدعوى الا ذكر اللفظ وارادة نفسه الزم عليهم دعوى وضع المهملات لان جسق مثلا وان لم يكن له معنى موضوع هو له حتى يقال انه وضع لنفسه في ضمنه وضعه لذلك المعنى الا ان ذلك الدليل وهو ذكر اللفظ وارادة نفسه يشمله حيث ذكر في هذه الصورة لفظ جسق واريد به لفظه ودعوى وضع المهملات لا يقدم عليه العاقل فضلا عن الفاضل كما قال في الاصل منه

معتبر بعنوان كونه مدلولا **قال** سيد المحققين وسند المدققين في بعض تصانيفه هذا اعني الحكم بان نصر مثلا اذا اريد به لفظه اسم كلام ظاهري مال اليه جماعة نظرا الى جواز الحكم عليه وليس بصحيح لان دلالة الالفاظ على انفسها ان سلمت فليست بالقطع قطعا لثبوتها في الالفاظ المهملة ودعوى وضع المهملات للدلالة على انفسها مما لا يقدم عليه من له مسكة في مباحث الالفاظ والتحقيق ان الالفاظ لا يتصف بالاسمية والفعلية والحرفية في انفسها بل بالقياس الى ما وضعت هي بازائها من المعاني فاذا اردت ان تحكم على لفظ بما ثبت له في نفسه وتلفظت به واجريت عليه الحكم وقلت مثلا ضرب مركب من ثلثة احرف لم يكن هناك ضرب دال على شيء هو المحكوم عليه بالتركيب بل هو نفسه محكوم عليه بذلك وقد احضر في ذهن السامع بان تلفظ به وكذلك اذا حكمت على لفظ بما ثبت له بالقياس الى ما وضع هو بازائه كما اذا قلت ضرب فعل ماض لم يكن المحكوم عليه الا نفس ما تلفظت به وان كان اتصافه بالمحكوم به مستفادا له من غيره والمعنى فعل ماض بسبب كونه موضوعا لمعناه فليس هناك دال هو اسم ومدلول هو فعل والالفاظ كلها متساوية الاقدام في جواز الحكم عليها انفسها سواء حكم عليها بما ثبت لها في انفسها او بما ثبت لها بالقياس الى غيرها نعم اذا استعملت في معانيها فلا شك ان الحكم حينئذ يتوجه الى المعاني التي اختلف حالها في جواز الحكم عليها وامتناعه ومن ثمه قيل الاسناد الى معنى اللفظ من خواص الاسم واما الاسناد الى اللفظ فمشترك بين الثلثة اعني الاسم والفعل والحرف الى هنا كلامه قدس سره وقد ارتضاه الفاضل في شرح الوضعية كما لا يخفى على من نظر اليه **ثم انه** اذا اريد وزن كلمة يعبر عن حروفها الاصول سواء كانت في الاسم او في الفعل بالفاء والعين واللام وما زاد بلام ثانية وثالثة مع فتجعل في الوزن مكان الحروف الاصلية فيعبر عن الحرف الاول من الاصول بالفاء وعن الثاني بالعين وعن الثالث باللام ولما لم يكن بد في الوزن من زيادة حرف بعد اللام لان الفاء والعين واللام يكفي في التعبير بها عن اول الاصول وثانيها وثالثها كانت الزيادة بتكرير احد الحروف التي في مقابلة الاصول بعد اللام الاولى ولما كانت اللام اقرب تكررت هي دون البعيد فيعبر عن الرابع باللام الثانية وعن الخامس باللام الثالثة فيقال مثلا ضرب على وزن فعل وجعفر ودحرج على وزن فعلل وجحمرش على وزن فعلل اي هذه الكلمات على صيغ يتصف بها فعل وفعلل وفعلل وليس قولك فعل مثلا هي الهيئة المشتركة بين ضرب ونصر وخرج لانا نعرف ضرورة ان انفس الفاء والعين واللام غير موجودة في شيء من الكلمات المذكورة فكيف تكون الكلمات مشتركة في فعل بل هذا اللفظ موضوع عند اهل التصريف ليكون محلا للهيئة المشتركة فقط بخلاف تلك الكلمات فانها موضوعة لمعانيها المفهومة منها لا لتلك الهيئة ولما كان المراد

قوله فليس هناك دال اه ولقائل ان يقول فحينئذ لا يكون امنوا في قوله تعالى واذا قيل لهم امنوا اسما لانتفاء وضعه كما قلت ولا فعلا لان المراد لفظه فلا يصدق قول النحاة ولا يتأتى الكلم الا في اسمين او فعل واسم والجواب ان المراد بقولهم انه لا يتأتى الكلام الا في اسمين حقيقة او ما يقوم مقامهما وآمنوا من حيث ارادة اللفظ به كالاسم مستقلا بالمفهومية ولابد من اعتبار هذا التأويل على ذلك التقدير لئلا يشكل ذلك الحصر وتعريف الكلام وتعريف المبتدأ اللهم الا ان يقال ان ذلك الحصر وذلك التعريف مبنية على اعتبار ما هو الشائع في الاستعمال لا على اعتبار النوادر لكن فيه ذكر ان اللفظ وارادة نفسه كثير نادر بل شائع في الاستعمال وكذلك عدم الانحصار الكلمة في الاقسام الثلثة فلا بد من اعتبار ذلك اتا وبل وهو الا لطف كما لا يخفى منه

مطلب التعبير بالفاء والعين واللام

منه بحرف الوزن سمي وزنا او زنة لانه في الحقيقة وزن وزنة ويعبر عن الحرف الزائد في ابنية الكلم بلفظه فيقال مثلا وزن ضارب ومضروب فاعل ومفعول فعبر عن الضاد و الراء والباء التي هي الحروف الاصول بالفاء والعين واللام وعن الالف والميم والواو الزائدة بلفظها وانما اختير لفظ فعل للوزن من بين سائر الالفاظ لان الغرض الاهم من وزن الكلمة معرفة الاصول وما زيد فيها من الحروف وما طرأ عليها من تغييرات لحروفها بالحركة والسكون والمطرد في هذا المعنى الافعال والاسماء المتصلة بالافعال كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والآلة والموضع اذ لا تجد فعلا ولا اسما متصلا به الا وهو في الاصل مصدر قد تغير غالبا اما بالحركات كضَرَبَ وضُرِبَ او بالحروف كيضرب وضارب ومضروب واما الاسم الصريح الذي لا اتصال له بالفعل فكثير منه خال من هذا المعنى كرجل وفرس وجعفر وسفرجل لا تغير في شيء منها عن حاله ولما كان تركيب **ف ع ل** مشتركا ايضا بين جميع الافعال والاسماء المتصلة بها اذ الضرب فعل وكذا القتل والنوم والنصر وغيرها جعلوا ما يشترك الافعال والاسماء المتصلة بها في هيئته اللفظية ما يشترك ايضا في معناه وليس المراد من قولنا ان الغرض معرفة الاصلي من الزائد معرفة الزائد والاصلي موقوفة على المقابلة بالفاء والعين واللام لان مقابلة الاصول بها موقوفة على معرفة الاصول لا محالة فلو توقف معرفة الاصول عليها لزم الدور بل المراد انه اذا علم الاصلي والزائد باي طريق من الطرق ثم اريد تعليم المتعلمين فالطريق ان يقال اذا وزنا لفظا فما كان في مقابلة تلك الحروف فهو اصل وما ليس كذلك فزائد **فاذا سمعت** ما تلونا عليك وعرفته حق معرفتك فاعلم ان الفاء الماضي حالة واحدة وهي الفتحة على النون ههنا اما كونه متحركا فلان الابتداء بالساكن مرفوض لان الحرف المنطوق به اما معتمد على حركته كباء بكر او على حركة مجاوره كميم عمرو او على لين قبله يجري مجرى الحركة كباء دابة وصاد حويصة فبتقدير فقد هذه الاعتمادات تعذر التكلم دليله التجربة ومن انكر ذلك فقد انكر العيان وكابر المحسوس وبعضهم يجوز الابتداء بالساكن على ما هو مختار السكاكي لان التلفظ بالحركة انما يحصل بعد التلفظ بالحرف وتوقف الشيء على ما يحصل بعده محال وجوابه منع انها بعده بل هي معه والا لما امكننا الابتداء بالحرف من غير الحركة وانه محال والمراد بالابتداء الاخذ بالنطق بعد الصمت لا الاخذ في النطق بالحرف المتحرك بعد ذهاب الذي قبله كما تخيله بعضهم حتى التزم وقوع الابتداء بالساكن لكن قال الشريف قدس سره في حواشي الكشاف و الحق جوازه ومن قال بامتناعه لا يسمع منه الا حكاية عن لغته واذا استقريت لغة العجم وجدت فيها الابتداء بالساكن المدغم لا سيما في لغة الخوارزم الا انه غير واقع في لغة العرب من حاشية شرح الزنجاني والحركة بعد الحرف لما ذكر في علم الكلام ولان الابتداء بالساكن

مطلب اختيار فعل للوزن دون غيره

قوله باي طريق اه للحكم بزيادة الحرف ثلثة طرق الاول الاشتقاق والمراد بمعرفة الزائد هو انه اذا وردت الكلمة وفيها بعض حروف الزيادة العشرة ورأيت ذلك الحرف قد سقط في بعض تصاريف الكلمة الذي يوافقها في المعنى والتركيب حكمت بزيادة ذلك الحرف بهذا ووقع في شرح الهادي ومعناه انك لو حكمت باصالته او زيادتها لزم بناء لم يوجد في كلامهم والثاني عدم النظير فانك تحكم بزيادتها اذ ليس في الكلام فعلل مثل سفرجل بضم الجيم والثالث كثرة زيادة ذلك الحرف في ذلك الموضع كالهمزة اذا وقعت اولا بعدها ثلثة اصول نحو احمر ثم اذا تعارض بعض تلك الطرق ببعض يحكم بالترجيح والاشتقاق يرجح على الثاني وهو على الثالث كذا في شرح الشافية

مطلب الابتداء بالساكن

بالساكن الصامت اعني غير حرف المد فقد جوزه قوم ولان شكل الحركات ابعاض المصوتات لما ذكر في علم الكلام فكما لا يمكن الابتداء بالمصوت لا يمكن الابتداء ببعضها ويمكن الابتداء بالصامت الساكن فيجوز ان يقدم الصامت الساكن على الحركة ولا يجوز ان يقدم الحركة على الحرف والا يلزم الابتداء بالساكن الممتنع اتفاقا ومن شرح المراح واشار ابن الحاجب في تعريف التنوين الى انها بعد الحرف واوضحه الفاضل ولعله اختيار نجم الائمة قال والحركات مما يتلفظ به وعد حركات الاعراب من الكلمة وفي روح الشروح المختار ان الحركة بعد الحرف **ويقول** هذا الفقير سامحه بلطفه القدير لعل هذا ترجيح لمذهب كون الحركات اصواتا لا كيفيات لها والا فكيف يتصور بعديتها اللفظية المستلزمة للبعدية الزمانية فافهم واما كون فاء الفعل الماضي مفتوحا فلخفتها ولثقل الفعل فلم يجوزوا فيه الابتداء بالثقيل في اصل الوضع وهو الضمة والكسرة لان الابتداء بالاخف احرى ليحصل في التكلم العذوبة في اللفظ ويصغي السامع اليه لانس السامع بالاخف بخلاف الاسم فانه لما كان خفيفا جوزوا الابتداء فيه بالثقيل واما رحم وشهد بفتح الفاء وكسرها مع سكون العين و ضرب بضم الفاء فليس الابتداء به في اصل الوضع بالكسرة والضمة وذلك لان الاصل الاولين فعل بفتح الفاء وكسر العين فيهما مزال من هذا الاصل الضرب من الخفة وفيه اربع لغات كسر الفاء مع سكون العين وكسرها وفتح الفاء مع سكون العين وكسرها وهذه جارية في كل اسم وفعل على فعل مكسور العين وعينه حرف حلق وان لم يكن حرف حلق يجوز الثلث منها فقط اذ لا يجوز اتباع الفاء للعين لعدم قوة العين لعدم كونها حرف حلق يقال عَلْم عَلِم ولا يقال عِلِم بكسرتين وكذلك يقال كِتْف وكَتْف وكَتِف ولا يقال كِتِف بكسرتين وكل اسم على فعل مما عينه حرف حلق يجوز تسكين عينه وفتحه كشَهْد ونَهْر ونَهَر وشَعْر وشَعَر ونَخْر ونَخَر الا في مثل نحو فلا يجوز فتح عينه لئلا يؤدي الى اعتلال لامه فتحرك على سكونه كذا في شرح الزنجاني وحاشيته وهذا خروج عن القاعدة لاجل الفائدة ولعين الماضي ثلث احوال الفتح والكسر والضم ولا يكون لها السكون كما كان لعين الاسم لانه اذا اتصل بالفعل الضمائر المرفوعة البارزة المتحركة يجب اسكان لامه لئلا يتوالى اربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة فلو كان العين ساكنا لزم اجتماع ساكنين ويلتبس ايضا بالمصدر في الوقف واتصال الضمير اذ الاصل الغالب في مصدر الثلاثي هو الفعل بفتح الفاء وسكون العين لكثرته والرجوع اليه اذا اريد به المرة كما قال الخليل واما لفظ ليس بفتح الفاء وسكون العين فقد مر انه ليس من ابنيته وضعا بل هو في اصل الوضع بكسر العين فسكن العين ولم تقلب الياء الفا لانه لما كان من الافعال الجوامد ولم يجئ منه الا اربعة عشر بناء للماضي وكان الكسر ثقيلا نقلوها الى حال لا تكون للافعال المتصرفة وهي اسكان العين ليكون على لفظ الحرف نحو ليت وكذا الكلام

فى نعم وبئس وامثالهما وللام الماضى ثلث حالات لانه اذا اتصل به الضمير المرفوع المتحرك
فلامه ساكنة فهو مبنى على السكون لاقتضاء الضمير المتحرك سكون ما قبله لما عرفت انفا و
اذا اتصل به الواو الضمير فهى مضمومة فيكون الماضى مبنيا على الضم طلبا للمجانسة وان لم يكن
كذلك فهو مبنى على الفتح لفظا او تقديرا كنصر ورمى اما بناؤه فعلى الاصل لان موجب الاعراب
فى الاسماء تعاقب المعانى المختلفة عليها وهى الفاعلية والمفعولية والاضافة وفى المضارع المشابهة
التامة باسم الفاعل وكلاهما منتف فى الماضى واما على الحركة فلان بهة المضارع من حيث انه يقع
موقعه فيكون شرطا وجزاء مثله وايضا يشابه الاسم فى وقوعه خبرا او صفة لنكرة فالمضارع لما
كانت مشابهة قوية استحق الاعراب وهو يشابهه ضعيفة استحق البناء على الحركة اذ اصل
الاعراب ان يكون بالحركة ليدل كل حركة على معنى من المعانى الموجبة للاعراب واصل البناء ان يكون
بالسكون تحقيقا للتضاد بينهما واما على الفتح فلخفة الفتحة وثقل الفعل ولان بين الفتح والالف
مناسبة لانه جزؤه بين الالف والسكون مناسبة لان الالف ملزوم السكون اذ هو ساكن ابدا فيكون
بين الفتح مناسبة وحيث تعذر السكون صير الى ما يناسبه من الحركات عملا بالاصل بقدر الامكان ولانه
لو بنى على الضم لاجتمعت ضمتان فى مضموم العين ولزم الخروج من الكسرة الى الضمة فى مكسوره
وكلاهما مستثقل ولو بنى على الكسر اجتمعت كسرتان فى مكسور العين ولزم النزول من الضمة العلوية
الى الكسرة السفلية فى مضمومه وكلاهما مستكره ثم اعلم بان الماضى مشتق بالذات وهو الاصل فى
الاشتقاق كما سيجئ بيانه وطريق اشتقاقه منه انك تحرك عين المصدر ان كانت ساكنة
وتعطى الحركة البنائية للامه وتكتفى بالاضيان كان العين متحركة وتحذف الزوائد ان كانت فالحاصل
فعل ماض فاصل نصر نصرا فحذف التنوين حركت الصاد لاجل الماضى فصار نصرا على وزن
طلبا فحذف التنوين فبنى على الفتح فصار نصر فان قيل لم قدم الماضى على المضارع قلنا
لان الماضى يدل على الزمان الذى قبل زمان المضارع فى الوجود قبلية ذاتية فالماضى مقدم على
المضارع طبعا فقدم وضعا ليوافق الوضع الطبع ولانه مزيد عليه ومشتق منه والمضارع مزيد
ومشتق والاول مقدم على الثانى قيل والاشتقاق بالمعنى اللغوى لا الاصطلاحى فلا يرد انه يجب
زيادة معنى المشتق على معنى المشتق منه وههنا ليس كذلك انتهى وسيجئ معنى الاشتقاق الاصطلاحى
وتحقيقه فانتظر الساعة وايضا يدل الماضى على الوقوع والثبوت بخلاف المستقبل ولانه مبنى دون
المضارع والبناء اصل فى الافعال كما عرفت انفا فان قيل لم اختار المص هذا اللفظ للوزن قلنا
لكونه من النصرة التى فيها اليمن او للتفاؤل او لكونه مناسبا لاستعانة الباء فى البسملة او
للاشعار بانه ينبغى لطالب العلم الخدمة والتعاون فى تحصيله واما لغير ذلك فان قيل لم اختار

لم اختار المفرد المذكر للغائب المبنى للفاعل قلنا لجواز كونه مفردا بعدم اعتبار الضمير فيه كما
اذا اسند الى الظاهر ولكونه اخصر واكثر استعمالا وبناؤه من المجهول اذ له من جميع الثلاثى هيئة
واحدة وسيجئ وجهه فى مجهول الماضى ولكونه وضعا لكل مبنى للفاعل يعم فى الحاشية فعل مضارع
بناء معلوم مفرد مذكر غائب معناسى يردم ايدر بر غائب ارشمد يكى حالده يا كلجكده زمانده
فالعنوان مشتمل على ستة الفاظ عربية الاول فعل والثانى مضارع والثالث بناء معلوم
والرابع مفرد والخامس مذكر والسادس غائب والترجمة ايضا مشتملة على ستة الفاظ تركية
الاول يردم والثانى ايدر والثالث بر والرابع غائب والخامس ار والسادس شمديكى حالده يا
كلجكده زمانده وقد عرفت فى الماضى ان الترجمة تفسير لمعنى المعنون الا انه يظهر معانى
الالفاظ العربية باسرها فلفظ يردم ايدر تفسير معناه من حيث انه فعل مبنى للفاعل ولفظ ايدر
فى الحقيقة لفظان فلفظ اى يدل على معنى البناء للفاعل ولفظ در يدل على تخصيص الخبر فى احد
الزمانين المذكورين وكذا ما يؤدى معناه كلفظ ور فى ترجمة يضرب فانه يدل على الحدث
المخصوص ومعنى البناء للفاعل وعلى التخصيص ولفظ بر تفسير معناه من حيث الافراد ولفظ غائب
من حيث يقال عليه الغائب ولفظ ار من جهة التذكير ولفظ شمديكى حالده يا كلجكده زمانده
من حيث المضارع فقد علم توزيع معناه وكون نشره على خلاف ترتيب اللف وكون الترجمة بيان
معنى ينصر باعتبار الفاعل المستتر فيه بابهام وكون بعض الالفاظ التركية تأكيدا بل تصريحا لما علم اجمالا
وتعبيرا عن المعنى الالتزامى الذى يدل عليه تركيب ينصر واحد غائب مذكر فى الحال او الاستقبال مطابقة
او التذكير يستفاد من العبارة وكذا الوحدة كما فى الماضى فتذكر والمعنى المطابقى للفعل قد ادى بلفظ
يردم ايدر فانه يؤدى معنى الحدث المنسوب اعنى النصر الذى يدل عليه ينصر تضمنا او بجزء من
الاصول المرتبة من حيث هى مادته ان قلنا ان المادة من حيث هى موضوعة لما وضع له المصدر و
لفظ ايدر يؤدى معنى الزمان الحاضر او الآتى الذى يدل عليه ينصر بوزنه الكلى الذى هو صيغة
يفعل فى الافعال وكذا يؤدى معنى النسبة الى الفاعل الدال عليها ينصر بهيئته الكلية الا انها لا
تفهم بدون انضمام الفاعل كما عرفت ويدل لفظ ايدر ايضا على معنى الافراد والغيبة اللذين هما من
احوال الفاعل دل عليهما الصيغة التزاما او دل على الغيبة الياء ولفظ ار انما يذكر لاحتمال ايدر
للمذكر والمؤنث والحاصل ان تركيب ينصر مع فاعله الضمير بابهامه او بعدمه معنا يردم ايدر ار
او يردم ايدر او ار فما ذكروه فى الترجمة معنى ينصر واحد غائب مذكر فى الحال او الاستقبال كما لا
يخفى فان قلت الحروف الاصول تدل على الحدث اعنى معنى المصدر وحروف المضارعة وهى الياء والتاء
والهمزة والنون تدل على معنى المضارع وهو الحال او الاستقبال وعلى احوال الفاعل ايضا كالتكلم و

والخطاب والغيبة والتأنيث فعلى هذا ينبغى ان يكون معناه الموضوع هو له مجموع الحدث و
الزمان والنسبة والتكلم او الخطاب او الغيبة والتذكير او التأنيث فيكون المعنى الموضوع له
المطابق لينصر مثلا مجموع ما ذكر فى الترجمة لانه هو المفهوم من لفظه قلت يحتاج الجواب الى بسط
وتنبيه فنقول اعلم انهم اختلفوا فى ان حروف المضارعة وتاء التأنيث والفيه ويا النسبة والتنوين
ولام التعريف وحروف الاعراب وحركاته كلمات تدل على معان مفردة وضعا او اجزاء للكلمات التى
دخلت هى عليها وليست بكلمات بل حروف مباين فذهب طائفة من النحاة الى الاول لدلالتها اطرادا
على معان مفردة فيصدق تعريف الكلمة عليها فهى ومدخولها كلمتان صارتا من شدة الامتزاج كلمة واحدة
فاعرب المركب اعراب كلمة واحدة لعدم استقلال الحروف المتصلة فى الكلم المذكورة ولذلك سكن اول
اجزاء الفعل فى المضارع وغير الاسم المنسوب اليه نحو لمزى وعلوى وذهب آخرون الى الثانى لعدم
استقلالها وجريان اعراب مدخولها على بعض منها كتاء التأنيث ويا النسبة وتغير البنية ببعضها
كحروف المضارعة ويا النسبة وغيرهما وهم يمنعون دلالتها على معان ويقولون دخولها وكونها اجزاء
صار سببا لدلالة المجموع وكانهم لم يذكروا الف الكرم وتضعيف كرم ونحوهما من المزيد لعدم الاطراد
واتفقوا ان الضمائر المرفوعة المتصلة كلمات وليست باجزاء وان تغير البنية بسببها لئلا يلزم
بقاء الفعل بلا فاعل وان نحو ضربت وضارب ومضروب كلمات وان دل هيأتها على معان فلذا اعترضوا
بها على تعريف الكلمة وتكلفوا فى الجواب والحق فى الجواب ما اشير اليه سابقا من ان الهيئة ليست
بلفظ فلا تكون كلمة كما اختاره فى الامتحان شرح اللب ومتبوعه ثم اختار نجم الائمة الرضى فيما اختلف
فيه القول الاول وما فى الامتحان جعل الحركات كلمات فاسد والحق فيما عداها التفصيل فتاء التأنيث
ان كانت مطردة يعنى فى الدلالة على معنى بان جاز انتزاعها مع بقاء الكلمة كما فى الصفات فكلمة و
الا فكلمة بجزء والف التأنيث جزء ان فى الاسماء كدعوى وصحراء واما فى الصفات نحو فضلى وحمراء
ففيهما احتمال الاطراد بها وعدم جواز انتزاعها مع بقاء الكلمة والاول يعنى الاطراد اقوى دلالة
من الثانى يعنى عدم جواز الانتزاع لتخلفه اى الثانى فى نحو ضربت فلو نها كلمة ارجح وحروف المضارعة
مثلها احتمالا ورجحانا ولكن ينبغى ان يعلم ان دلالتها على احوال الفاعل لا على نفسه والا لزم
تقدم الفاعل على الفعل وتعدده فى البعض ويا النسبة ايضا مثلهما ان غيرت لكن الرجحان فيها اكثر
لاتحاد معناها مغيرة وغير مغيرة وان لم تتغير فكلمة والتنوين كلمة للاطراد والانتزاع وكونه بعد
الاعراب وكذا لام التعريف للاولين يعنى الاطراد والانتزاع واما حروف الاعراب ففى التثنية
والجمع كلمات للاطراد والانتزاع وفيما عداها اجزاء لانتفائهما انتهى كلامه اقول اطلق التنوين كابن
الحاجب فى الكافية حيث ابرزه باقسامه فى معرض الموضوع لمعنى لكن ينبغى ان يكون المعدود من الكلمة

قوله والصوت على ما عرفه اه قيل هو ماهية وانيته غنية عن البيان وبعضهم عرفوه فقيل جسم
خاص من الاجسام وقيل اصطكاك صلبة وقيل القرع والقلع وقيل تموج الهواء وقال الجعبرى
هواء متموج بتصادم جسمين كما قال فى الاصل ورد الكل بانها ليست بمسموعة والصوت مسموع هكذا فى
حواشى شرح الزنجانى

من الكلمة ما هو للتمكن والتنكير فان المقابلة والعوض والترنم والغالى لغرض المقابلة
والعوض والترنم كما ان حروف الهجاء لغرض التركيب كما فى عصام الجامى فاذا تنبهت على
ما قلنا فنقول فى الجواب على المذهب الاول لعل المضارع فى الحقيقة مدخول حرف المضارعة
من حيث هو مدخولها اعنى المقيد بهذه الحيثية يدل بسبب مادته او بدلالتها وضعا كما عرفت
على الحدث وبهيئته الكلية وهى الحاصلة للاصول من حيث هو مدخول حروف اتين اعنى وزن
يفعل على الحال او الاستقبال وعلى النسبة وحروف المضارعة تدل بالوضع السماعى على احوال
الفاعل الا ان ما دلت هى عليه معان غير مستقلة ملحوظة فى ذواتها قصدا فهى ليست بمعانى
الحرف بل متعلقاتها كما لا يخفى واصحاب هذا المذهب يطلقون المضارع على المجموع المركب من
الاصول وحرف المضارعة لاحتياج حرف المضارعة الى مدخولها فى الدلالة واحتياجه اليها
فى الاعراب اذ بها يحصل المشابهة التامة وتغاير صيغة الماضى والدلالة الى النسبة والزمان
فامتزجت هى معه فعدوا المجموع كلمة واحدة وعلى المذهب الثانى فدلالة حرف المضارعة على
معنى ممة فضلا عن احوال الفاعل بل المجموع باعتبار الاصول يدل على الحدث وباعتبار الهيئة
على الزمان والنسبة الى الفاعل المخصوص فاحوال الفاعل مدلولات التزامية للصيغة لانها وضعت
لكل نسبة مخصوصة للحدث المخصوص وخصوص النسبة يستلزم خصوص الفاعل لا محالة فافهم فان
قلت هيئة الفعل وصيغتها اما ان تكون من مقولة اللفظ او لا فعلى الاول يكون مجموع الهيئة
مع المادة كلمتين فيخرج عن تعريف الكلمة وعلى الثانى لا يكون المجموع المركب فعلا لان الكلمة
الفعل كلمة وهى من اقسام اللفظ فيكون الفعل معروض الهيئة فينبغى ان يكون المعنى المطابق
للفعل هو الحدث وحده لانه هو معنى اللفظ قلت اعلم اولا ان اللفظ فى العرف على ما عرفوه
صوت من شانه ان يخرج من الفم معتمدا على المخرج وتعريفه المشهور دورى والصوت على ما عرفه
الجعبرى هواء متموج بتصادم جسمين وقال الحكماء كيفية تحدث فى الهواء بتموجه بالقرع والقلع
بشرط المقاومة وقال القسطلانى والذى عليه اهل الحق انه كيفية تحدث بمحض خلق الله تعالى
اى بشرط مقاومة المقروع للقارع والمقلوع للقالع
من غير تأثير لتموج الهواء والقرع والقلع كسائر الحوادث انتهى واما الحرف فالمشهور انه
صوت معتمد على مقطع محقق او مقدر ويختص بالانسان وضعا والمراد بالمقطع المقدر المخرج الجوفى
فاذا تمهد هذا فنقول وبالله التوفيق الهيئة ان لم تكن لفظا بناء على انها كيفية للحروف باعتبار
تقديمها وتأخيرها وحركاتها وسكناتها والمذهب ان الحرف نفس الصوت المكيف وتلك الكيفية غير
مسموعة فضلا عن كونها لفظا كما اختاره فى الامتحان وقيل لان الهيئة ان فسرت بعدد الحروف
مع مجموع الحركات والسكنات الموضوعة وضعا معينا والسكنات غير ملفوظ بها وكذا عدد الحروف

فلا يكون المجموع لفظا ولا جزء لفظ وكذا ان فسرت بالصورة العارضة باعتبار ترتيب ا
الحروف على الحركات والسكنات المخصوصة فان الظاهر ان تلك الهيئة اعتبارية كما حكاه الشريف
قدس سره في حواشي الرضي عن الغير فالفعل اسم لمجموع المادة والهيئة والهيئة جزء للدال بالمطابقة
الا انها ليست جزء للفظ واطلاق الكلمة عليه باعتبار اللفظ ولو قيل الفعل هو المادة من حيث
انها معروضة للهيئة والدلالة على الزمان للمادة ايضا لكن بتلك الحيثية وبشرطها لا يبعد فان
الهيئة في المركب الذي يمتاز جزؤه في الحس ليست جزء كما حقق في محله والحروف اعراض غير
قارة فليتامل واما ان كانت الهيئة لفظا كما ذهب اليه البعض واختاره في الرضي لانها عبارة
عن عدد الحروف مع مجموع الحركات والسكنات الموضوعة وضعا معينا كهيئة الماضي او الحركات
الطارية مع الحرف الزائد كهيئة المصغر والجمع المكسر والفاعل والمفعول والآلة فان الهيئة تها
دالة على معانيها فالفعل بمجموع المادة والهيئة ولا يلزم التركيب لان المراد بالمفرد ما لا يدل جزء
من اجزائه المرتبة على جزء معناه وفي المركب احد الجزئين متعقب للآخر وجزء الفعل مسموعان
معا كذا في الرضي وهو الظاهر من جواب المحقق الرازي في شرح الشمسية كما حمله عليه قدس سره
في الحاشية ورد بانه تمحل لا يشعر به الحد فيفسد وقد اجيب عن لزوم التركيب ايضا بان الحركات
الطارية والحروف الزائدة سبب لدلالة المجموع على المعنى فلذلك نسبت الدلالة اليها حكاه
السيد الشريف قدس سره ايضا في حواشي الرضي وانما اشبعنا الكلام في هذا المقام لانه من مزالق
الاقدام **ثم** التردد في الترجمة بقولنا شمد يلي حالده يا كلجك زماندة لصلاحية الصيغة له
للزمانين لعدم القرينة على المراد لا للتردد في الموضوع له فان الصحيح ان الصيغة مشتركة بين
الحال والاستقبال **توضيح** المقام ان يقال ان في وضعه ثلثة اقوال الاول انه مشترك بالوضع
بين الحال والاستقبال الثاني انه حقيقة في الحال ومجاز في الاستقبال والثالث عكسه اعني انه حقيقة في
الاستقبال ومجاز في الحال لخفاء الحال حتى اختلف العقلاء فيه فقال الحكماء ان الحال ليس بزمان موجود
بل هو فصل بين الزمانين ولو كان زمانا لكان التنصيف مثلا تثليثا ورد بان الحال عند النحاة
غير الحال المختلف في كونه زمانا بل هو ما على جنبي الآن من الزمان سواء كان الآن ايضا زمانا
او حدا مشتركا بين الزمانين ومن ثمه تقول انه يصلي في قولك زيد يصلي حال مع ان بعض
صلوته ماض والبعض باق فجعلوا الصلوة الواقعة في الآنات الكثيرة واقعة في الحال ورجح القول
الثاني في الرضي بوجهين احدهما انه اذا خلي من القرائن لم يحمل الا على الحال ولا يصرف الى الاستقبال
الا لقرينة وهذا شأن الحقيقة والمجاز وثانيهما ان المناسب ان يكون لها صيغة خاصة كما للماضي و
المستقبل واكثر المحققين كابن الحاجب والزمخشري والمحقق الثاني سعد الملة والدين التفتا زاني

قوله فليتامل وجه التامل ان الحروف وان كانت غير قارة لكن لها حكم الجواهر والا فلا يتصور المجموع الدال ايضا فتدبر

قوله لا يشعر به الحد فان المفرد هو ما لا يدل جزء لفظه على جزء معناه تقييد الجزء بالمرتب مجاز بلا قرينة فيجب الاحتراز عنه خصوصا في التعريفات

التفتازاني والسيد السند الجرجاني وغيرهم ومن تبعهم كالمولى الجامي والفاضل البركوي وشراح المراح
وغيرهم على ان الصحيح القول الاول فيجوز استعماله في الحال اذا كان معه قرينة الحرفية من نحو اللام ا
او الظرفية من نحو الآن تقول زيد ليفعل وزيد يفعل الآن وفي الاستقبال اذا كان معه قرينة الحرفية
من السين وسوف ولن او الظرفية من نحو الغد تقول زيد لن يفعل وزيد يفعل غدا واذا لم يكن
معه قرينتهما لم يجز لك حمله على احد الزمانين قطعا لاحتمال غيره كذا في شرح تعريف
الزنجاني للمحقق الجرجاني لكن التفتازاني قال في شرحه بعد قوله والصحيح انه مشترك بينهما لكن
تبادر الوهم الى الحال عند الاطلاق من غير قرينة ينبئ عن كونه اصلا في الحال وايضا من المناسب ان
يكون لها صيغة خاصة كما للماضي والمستقبل انتهى وهذا كما ترى ميل منه الى القول الثاني وتأييد له
فتدبر **واعلم** ان الفعل في اللغة والاصطلاح قد مر واما المضارع فهو في اللغة اسم فاعل من المضارعة
وهي المشابهة وفي الاصطلاح ما في اوله احدى الزوائد الاربع وهي الهمزة والنون والتاء والياء
يجمعها انيت واتين ونأتي وانما سمي هذا القسم من الفعل مضارعا لان المضارع كما عرفت
بمعنى المشابه ماخوذ من الضرع كأن كلا الشبيهين ارتضعا من ضرع واحد فهما اخوان رضاعا
يقال تضارع السخلان اذا اخذ كل واحد منهما بحلمة من الضرع وتقابلا وقت الرضاع وهو مشابه
لاسم الفاعل لفظا اي من حيث الحركات والسكنات وترتيبهما ومعنى اي من حيث ان المتبادر منهما عند التجرد
عما يدل على الحال او الاستقبال الحال نحو زيد مصل او يصلي واستعمالا اي من حيث الوقوع صفة للنكرة
نحو مررت برجل ضارب او يضرب ودخول لام الابتداء نحو ان زيدا لقائم او ليقوم والمطلق
الاسم من جهة العموم لصلاحية الحال والاستقبال كما ان الاسم مثل رجل صالح لزيد وعمرو وغيرهما
ومن جهة الخصوص اذ المضارع يختص مع القرينة بالالف واللام بواحد من افراد الرجال ومن
جهة الاشتراك فكما ان لفظ العين مشترك بين الباصرة والجارية وغيرهما كذلك المضارع
مشترك بين الحال والاستقبال على الاصح ومن جهة ان للمضارع معاني تتعاقب على صيغته
بتعاقب العوامل لكونه مامورا به او علة او معطوفا او مستأنفا الى غير ذلك كما ان للاسم معاني
تتعاقب بتعاقب العوامل وهي الفاعلية والمفعولية ولاجل ان تلك المشابهة بسبب الزوائد
الاربع المذكورة سميت تلك الحروف حروف المضارعة ايضا ويسمى هذا الفعل ايضا مستقبلا
بفتح الباء على المشهور والقياس يقتضي كسرها لانه زمان آت فيليق ان يعبر عنه بصيغة الفاعل
كالماضي وكان فتح الباء لان زمان الحال يستقبله فهو مستقبل بالفتح لكن الاولى الكسر ذكره
التفتازاني **فان قيل** ان التعريف يصدق على يزيد ويشكر ويعوق ويغوث لان في اول
كل منها احدى الزوائد الاربع مع انه ليس بمضارع بل علم ويصدق ايضا على نصر لان في

قوله انه ازداد لفظ بين الاستعمالين فتدبر ووجه التدبر ان الحقيقة والمجاز ربما يجتمعان في لفظ واحد فتوجه

مطلب مشابهة المضارع لاسم الفاعل

مطلب تعريف المضارع

فى اوله النون مع انه ليس بمضارع اجيب عن الاول بان المراد بقولنا ما فى اوله احدى الزوائد باعتبار الوضع الكلى وكل واحد منها مضارع فى اصل الوضع نقل الى الاسمية وجعل علما فلا تضره غلبة الاسمية ورد بانه لا يشفى عليلا اذ لا دلالة فى التعريف عليه فتدبر واشار بعض المحققين الى الجواب عن الاول ايضا بجعل ما فى التعريف عبارة عن الفعل فلا يصدق على مثل هذه الالفاظ لكونها اسماء لا افعالا واجيب عن الثانى بان المراد فعل ماض زيد فى اوله احدى الزوائد والنون فى نصر ليست بزائدة بل من نفس الكلمة لكن يشكل بنحو اكرم وتكسر وتباعد والجواب ان المراد زيدت بقصد المضارعة والزوائد فيها ليست بذلك القصد ويمكن ان يقال المراد زيدت فى اول الماضى غير جزء منه وهمزة اكرم مثلا جزء من ماضى الافعال وان كانت زائدة على ماضى الثلاثى وقال التفتازانى نعنى بالزوائد الاربع الهمزة التى تكون للمتكلم وحده والنون التى تكون له مع غيره وكذا التاء والياء يعنى لا مطلق الهمزة والنون والتاء والياء فعلى هذا لا يتوجه النقض بنحو نصر ولا بنحو اكرم وتباعد فافهم لكن بقى انه لا يصدق التعريف على شىء من صيغ المضارع لان الزوائد تكون فى اول الماضى وبها يكون مضارعا لا فى اول المضارع والجواب ان فى الكلام اضمارا تقديره كان فى محل اوله او فى اول ماضيه واقول وعلى تقدير كون لفظة ما عبارة عن الماضى لا يرد شىء فان قلت لم زيدت هذه الحروف فى المضارع قلت للفرق بينه وبين الماضى فان قلت فلم جعل الفرق بالزيادة دون النقصان قلت لان بتقدير النقصان يصير اقل من القدر الصالح فى الثلاثى وحمل عليه غيره ولم يعكس لان الثلاثى اصل فان قلت لم اختص المضارع بالزيادة دون الماضى قلت لان الماضى اول فعل وضعه الواضع فلما اراد ان يضع فعلا آخر لزمان آخر وضع المضارع وغيره بالزيادة اولانه مؤخر بالزمان عن الماضى والمزيد عليه سابق على المزيد فاعطى السابق للسابق واللاحق للاحق فان قلت فلم زيد فى الاول دون الآخر مع ان الآخر محل التغيير والزيادة والنقصان قلت لئلا يلتبس بالماضى بزيادة الالف فى آخره يلتبس بالتثنية وبزيادة النون يلتبس بالجمع المؤنث وبزيادة التاء يلتبس بنصرت ولم يزد الياء وان لم يكن فيه التباس طردا للباب وحملا للقليل على الكثير فان قلت لم لم تزد بين الفاء والعين واللام قلت لان بزيادة الالف بين الفاء والعين يلتبس بفاعل وبزيادة الياء يلتبس بفيعل وبزيادتها بين العين واللام يلتبس بفعال او فعيل وفى التاء والنون وان لم يكن التباس الا انها لم تزد طبعا لاخويها فان قلت لم زادوا هذه الحروف دون غيرها قلت لان الزيادة مستلزمة للثقل وهم اختاروا للزيادة الحروف العشرة التى يجمعها اليوم تنساه او سألتمونيها او هويت السمان او اتاه سليمون او يا اوس هل نمت او لم يأتنا سهو او امان وتسهيل او اسنت مولياها وذلك لان اولى ما زيد حروف المد واللين

قوله ملاحظة ما ذكر عبارة عن الماضى اى مع

قوله قيل سأل (اليوم تنساه) التلميذ شيخه عن حروف الزيادة او سألتمونيها فقال سألتمونيها فظن لم يجبه احالة على ما اجابهم به قبل فقال اما سألتك الا هذه النوبة فقال الشيخ اليوم تنساه فقال والله لا انساه فقال قد اجبتك مرتين يا احمق وقيل ان المبرد سأل المازنى عنها فانشد المازنى هويت السمان فشيبننى وما كنت قدما هويت السمان فقال انا اسألك عن حروف الزيادة وانت تنشدنى الشعر فقال قد اجبتك مرتين و قد اجتمع منها ابن حروف بقاء عشرين تركيبا تحكيها وغير تحكى فاكرو واحسنها لفظا ومعنى قوله سألت الحروف الزائدات عن اسمها فقالت ولم تبخل امان وتسهيل وقيل هم يتساءلون وما سألت هو اليوم تنساه وقيل هو لا تكلم وغير ذلك ذكره نجم الائمة فى شرح الشافية جواب سيبويه للاخفش حين سأله عن حروف الزيادة والتمسنا هواى هذه العبارة اعنى اليوم تنساه

والليين لجريها مجرى النفس واستيناس السامع بها لكثرة دورها فى الكلام بانفسها او بابعاضها اعنى الحركات الثلث لخفتها اذ لا توجد كلمة خالية عنها او عن ابعاضها واما قول النحويين الواو والياء ثقيلتان فبالنسبة الى الالف لا الى غيرها من الحروف وغير حروف المد واللين من العشرة مشبهة بها فالهمزة بمجاورة للالف فى المخرج وتنقلب الى حروف اللين عند التخفيف والهاء ايضا بمجاورة للالف فى المخرج وابو الحسن يدعى اتحادها فى مخرجها وهى خفية و قد ابدلت من الواو فى ما هناه ومن الياء فى هذه والميم من مخرج الواو وهو الشفة وفيها غنة مناسبة للين حروف اللين والنون فيها ايضا غنة وتمت فى الخيشوم امتداد الالف فى الحلق والتاء حرف مهموس وبهمسه يناسب لين حروف اللين وقد ابدلت من الواو فى تجاه وتراث وكذلك السين حرف مهموس ومخرجه قريب من مخرج التاء ولذلك ابدلوها منها فقالوا استخذ فى اتخذ وعكسه ست اصله سدس واللام وان كان مجهورا لكنه يشبه النون وقرب منها فى المخرج ولذلك يدغم فيه ولما كان حروف المد واللين اخف الحروف العشرة والزيادة موجبة للثقل وكان المخالفة بين صيغتى الماضى والمضارع واجبة والفعل اما صادر عن المتكلم وحده او عنه مع غيره او عن المخاطب او عن الغائب قسموا تلك الحروف على تلك الافعال على ما يقتضيه المناسبة وسنبينها فى محله ان شاء الله تعالى ولما لم يبق للمتكلم مع غيره حرف منها زادوا النون من الحروف العشرة لما عرفت انه قريب من تلك فى خروجها من هواء الخيشوم ولشبهه بها فى نيابتها عن الحركات الاعرابية فى الامثلة الخمسة كما ان حروف العلة تنوب عنها فى الاسماء الستة المعتلة ثم اعلم بان المضارع معرب اذا لم يتصل به نون التاكيد ونون جماعة المؤنث واذا اتصل به احدهما يكون مبنيا اما كونه معربا عند عدم الاتصال مع فوات موجب الاعراب اعنى الفاعلية والمفعولية والاضافة فيه فلكثرة مشابهته باسم الفاعل كما مر بيانها اولان اسم الفاعل اخذ منه العمل فاعطى الاعراب له عوضا عنه وذلك لان عمل اسم الفاعل مشروط بكونه بمعنى الحال او الاستقبال بدليل الاستقراء وحكمته ان اسم الفاعل يشبه المستقبل صورة ومعنى لموافقته له فى ذلك واذا كان بمعنى الماضى لم يكن موافقا للمضارع فى المعنى ولا للماضى فى اللفظ يعنى لا يكون موافقا فى المعنى كما كان موافقا له فى اللفظ ولا يكون موافقا فى اللفظ كما كان موافقا له فى المعنى فسقطت قوة المشابهة وضعف فى كلا الجانبين فلم يعمل ومالم يأخذ منه العمل لم يعطه الاعراب هذا اعنى كون المضارع معربا للمشابهة المذكورة لاجل توارد المعانى المختلفة عليه كما فى الاسم مذهب البصريين وقال الكوفيون اعراب المضارع بالاصالة لا للمشابهة وذلك لانه قد يتوارد عليه المعانى المختلفة ايضا بسبب اشتراك الحروف الداخلة عليه فيحتاج الى الاعراب ليتبين ذلك الحرف المشترك ويتعين لاحد المحتملات فيتعين المضارع تبعا لتعينه وذلك نحو قولك لا تضرب ابنه بخلص للنهى لا للنفى دون

مطلب اعراب المضارع بالاصالة ام لا

٧ ونحو ليضرب جزمه دليل على ان اللام للامر ونصبه دليل على كونها لام كى او لام الجحود ويتغير المعنى بكل واحد من الاعرابات المذكورة ثم اطرد الحكم فيما لا يلتبس فيه معنى بمعنى نحو يضرب زيد ولن يضرب كما اطرد الاعراب فى الاسم فيما لم يلتبس فيه الفاعل والمفعول نحو اكل الخبز زيد سواء كانت المواضع الملتبسة فى الاسم او فى الفعل اكثر من غير الملتبسة او اقل او مساويا لها فانه قد يطرد فى الاكثر الحكم الذى ثبت علته فى الاقل كحذف الواو فى تعد ونعد واعد

النهى وجزمه دليل على كونها للنهى ونحو قولك لا تاكل السمك وتشرب اللبن بنصب تشرب دليل على ان الواو للصرف وجزمه دليل على كونها للعطف ونحو يا الله حاجة فيظلك بنصب يظلم دليل على ان الفاء للسببية ورفعه دليل على كونها للعطف الى غير ذلك من العبارات التى يتغير المعنى بتغير اعرابها هذا واما كونه مبنيا عند اتصال نون التاكيد فلانها لشدة اتصالها بمنزلة جزء الكلمة فلو اعرب ما قبلها لزم الاعراب فى وسط الكلمة ولو اجرى عليها لزم وجود اعراب كلمة على كلمة اخرى حقيقة وايضا هى حرف فلا حظ لها فى الاعراب **فان قيل** فلما امتزجا فلم لم تعرب الكلمة على النون كما اعرب الاسم مع امتزاجه بالتنوين على ما قبلها **قلنا** اما لان الاسم اصل فى الاعراب والفعل فرع عليه فروعى اعراب الاسم بقدر ما امكن دون الفعل ولا سيما ان النون من خواص الفعل فيترجح جانب الفعلية ويضعف مشابهته الاسم هذا على مذهب البصريين واما لان علة اعراب الفعل ليست ظهور علة اعراب الاسم واكثر الافعال مبنية فيرجع الى البناء لادنى سبب وهذا على مذهب الكوفيين **هذا** مذهب الجمهور **وقال** بعضهم جميع ما اتصل به النونان اى الخفيفة والثقيلة من المضارع باق على اعرابه **وقال** بعضهم المضارع مع النونين **معرب** مبنى لتركبه معهما وصيرورته كالكلمة الواحدة الا اذا اسند الى الالف او الواو او اليا نحو هل يضربان وهل يرضون وهل ترضين لان الضمائر البارزة تمنع التركيب لفصلها بينهما والمحذوف للساكنين كالثابت فيضربن وتضربن وتخشون وتخشين فالمسند الى الاحرف الثلثة معرب مقدر الاعراب لاشتغال محله بحركة الفرق واما بناؤه عند اتصال نون جماعة المؤنث فياتى فى محله ان شاء الله تعالى **ثم ان** المضارع مشتق من الماضى بلا واسطة لان الماضى يدل على الثبات دون المستقبل فيكون الماضى اولى بالاصالة كذا قيل او بواسطة من المصدر فاصل ينصر تنصر زيدت اليا من حروف اتين فى اوله واسكنت النون لئلا يتوالى اربع حركات فضمت الصاد لعلامة الباب وضمت الرا لعلامة الرفع **و** انما اسكنت الفاء دون غيره لان توالى الحركات انما لزم من حرف المضارعة فاسكن ما هو قريب منها اولى كلزوم الدية والقامة لاقرب القريبين وجد القتل بينهما **فان قلت** لم قدم المضارع على المصدر مع انه اصل فى الاشتقاق **قلت** لان المضارع اصل فى العمل وهو عامل فى المصدر بلا عكس ولان رعاية الارتباط المعنوى بين الامثلة امر مهم مهما امكن وهو لا يحصل الا بالعمل والمصدر ههنا منصوب على انه مصدر مؤكد للمضارع لقربه او للماضى لتقدمه والعامل مرتبة قبل مرتبة المعمول طبعا فقدم وضعا ليوافق الوضع الطبع فليتامل **فان قلت** لم اعتبر جهة اصالة الفعل فى العمل ولم يعتبر جهة اصالة المصدر فى الاشتقاق **قلت** لان اصالته فى العمل متفق عليه بخلاف اصالة المصدر فى الاشتقاق فانه مختلف فيه بين البصرية والكوفية كما ستبين ان شاء الله تعالى **ثم** فى الحاشية مصدر غير

مطلب اعراب المضارع على مذهب البصريين والكوفيين

واما علامة المصدر فى التركية فكون آخره قا او كافا ساكنين وما قبلهما ميما مفتوحة قياسا مطردا من بعض رسالة الفاضل

مصدر غير ميمى معناه بردم اتمك وبغير الميمى احترز عن الميمى وسيأتى مثاله ولفظ بردم اتمك تعبير عن الحدث الذى هو مدلول المصدر المطابق دال عليه بمادته وصورته الجزئيتين وضعا سماعيا اذ ما وضع هو بازائه هو الحدث فقط بلا نسبة اصلا لا من طرف الذات كما فى الصفات ولا من طرف الوصف كما فى الافعال فمعناه الموضوع له المطابق بسيط لا جزء له الا ان هذا تعبير عن معنى المصدر المعلوم واما المجهول فمعناه بردم او لنماق كما ان معنى ضربا مبنيا للفاعل ورمق ومبنيا للمفعول ورلمق ولما كانت صيغتهما من المصدر متحدة اكتفى بصيغ الافعال حتى اذا قيل ضرب ضربا علم ان المصدر معلوم واذا قيل ضرب ضربا علم انه مجهول واذا لم يذكر الفعل علم بالقرائن وكلا الماضى والمضارع ههنا معلومين كما علمت او ردف الترجمة معنى المعلوم **واعلم** ان صيغ المصادر تستعمل تارة فى اصل النسبة اعنى نفس ايقاع الفاعل ذلك الامر وهو المعنى المصدرى والمسمى بالمصدر ويسمى تأثيرا كاحداث الحركة وايجادها فى ذات المتحرك والمحدث بالكسر فانه يحرك وكايقاع القيام او القعود فى ذاته لا كايقاع الحركة والقيام والقعود فى جسم آخر حتى يكون تحريكا واقامة واقعادا وتارة تستعمل فى الهيئة الحاصلة من تلك النسبة للمتعلق معنوية كانت او حسية وهى الوصف الحاصل للمتعلق بذلك الايقاع وهو المعنى الحاصل من المصدر ويسمى الحاصل بالمصدر وتلك الهيئة اما صفة للفاعل فقط وذلك فى اللازم كالمتحركية والقائمية الحاصلتين من الحركة والقيام اعنى الحالة التى تكون للمتحرك والقائم ما دام متوسطا بين المبدا والمنتهى وما دام قائما او صفة للفاعل والمفعول معا وذلك فى المتعدى كالعالمية والمعلومية الحاصلتين من العلم والفرق بينهما واضح فانه اذا تحرك زيد فقد قام الحركة فان اريد بالحركة الحالة التى تكون له فى اى جزء يفرض من اجزاء المسافة فهى المعنى الحاصل بالمصدر وان اريد بها ايقاع تلك الحالة فهو المعنى المصدرى وتلك الحالة موجودة فى الخارج دون المعنى المصدرى والمعنى الاول اعنى اصل النسبة حقيقة معنى المصدر وهو الجزء من مفهوم الفعل وهو امر اعتبارى لا وجود له فى الخارج وهذا هو التحقيق الذى ذكره المولى الفنارى فى تفسير الفاتحة وصدر الشريعة فى التوضيح والمحقق الثانى سعد الملة والدين التفتازانى فى التلويح وبعض الافاضل فى حواشى المطول ثم قال المولى المزبور فى التفسير المذكور وتبعه ذلك المحشى ان باعتبار المعنى الثانى يتسامح اهل العربية فى قولهم المصدر المتعدى قد يكون مصدرا للمعلوم وقد يكون مصدرا للمجهول يعنون بهما الهيئتين هما المعنيان الحاصلان بالمصدر والا لكان كل مصدر من متعد مشتركا ولا قائل به بل استعمال المصدر فى معنى الحاصل بالمصدر استعمال الشىء فى لازم معناه انتهى ورد بانه لا مانع من ان يكون المراد من المعنيين اعنى معنى المبنى للفاعل والمبنى للمفعول احداث الهيئة وقبولها ولزوم الاشتراك ممنوع وانما يلزم ذلك لو كان معنى

مطلب اطلاقات المصدر والفرق بينها

قوله ولعله هو المراد فان الجريان يستعمل لمعان جريان المصدر على الفعل بمعنى اشتقاق الفعل منه وجريان اسم الفاعل و
نحوه على المضارع بمعنى موازنته له وجريان الصفات على شئ بمعنى وقوعها نعتا له او خبرا عنه ولما كان استعماله في هذه المعاني
شايعا وكان المقام قرينة على الاول جاز اخذه في التعريف كذا في شرح الميزان منه منه

قولهم المصدر المتعدى قد يكون مصدرا للمجهول انه قد يكون مصدرا موضوعا له وهو موهم لجواز
ان يكون معناه انه قد يكون مصدرا مستعملا لافادته ولو سلم فلا نم حتى عدم قول احد بالاشتراك
وقولهم هذا على هذا التقدير عين القول بالاشتراك سواء كان المراد بذلك الهيئتين او الاحداث
والقبول ثم اعلم بان المصدر في اللغة اسم مكان من صَدَرَ يَصْدُرُ ككتب يكتب اى موضع الصدور
ويحتمل والله اعلم ان يكون مصدرا ميميا منه بمعنى الصدور او الصادر او بمعنى المصدور منه لان
المصدر اذا كان بمعنى الصفة يجوز ان يتحمل الضمير فيكون من باب الحذف والايصال وفى
الاصطلاح هو الاسم الذى اشتق منه الفعل ولعله هو المراد بقولهم اسم الحدث الجارى على الفعل و
انما سمى مصدرا لكون الاشياء التسعة وهى الماضى والمضارع والامر والنهى واسم الفاعل والمفعول والزمان
والمكان والآلة مصدورة عنه فيكون محل الصدور ويحتمل ان يكون ذلك لانه يدل على الصدور اعنى
ايقاع الشئ او لكونه صادرا عن الفعل او مصدرا منه فاعرف وهو اصل في الاشتقاق عند
البصريين وفرع عند الكوفيين لكن ينبغى ان يعلم ان ذلك في مصدر الثلاثى اذ مصدر غيره
مشتق من الماضى باتفاق الفريقين كما في روح الشروح قال التفتازانى في شرح الزنجانى
واعلم ان مرادنا بالمصدر هو المصدر المجرد لان المزيد فيه مشتق منه لموافقته اياه بحروفه و
معناه قال الفاضل المحشى يعنى ان المراد بكون الفعل مشتقا من المصدر هو ان الفعل مشتق
من المصدر المجرد لان المصدر المزيد فيه مشتق من الفعل قال وفى التعليل بقوله لموافقته اياه
بحروفه ومعناه نظر لان موافقة المصدر المزيد فيه الفعل بالحروف والمعنى ممة لان حروف المصدر
ازيد من حروف الفعل ومعنى المصدر الحدث فقط بخلاف معنى الفعل فان معناه الحدث مع الزمان
ولو سلم فليكن مشتقا من الفعل بهذه العلة بل هو اولى بها من المزيد فيه لان حروفه مساوية
لحروف فعله وان اريد ان المصدر المزيد فيه مشتق من المصدر المجرد فالموافقة اللفظية منتفية
وبالجملة المعنى الثانى اولى بالارادة من المعنى الاول وان اوردت عليه المناقشة فتأمل ثم قال
ذلك الفاضل ايضا لا يقال ذكر في بعض شروح العروض ان الفعل المزيد مشتق من المصدر
المزيد والمجرد من المجرد والمفهوم من كلام الشارح اشتقاق الكل من المجرد لانا نقول مآلهما
واحد لان اشتقاق المصدر المزيد من المصدر المجرد واشتقاق الفعل المزيد من المصدر المجرد و
قيل لا قاعدة كلية مقتضية لوجوب اشتقاق فعل من كل مصدر وقيل اذا اشتمل الثلاثى على
معنى المزيد وزيادة يشتق من المزيد كالتقرير من التقدير والوجه من المواجهة والبرزخ
من التبرزخ بمعنى الظهور واليتيم من التيتم كذا في حواشى الكشف وذكر في حاشية تفسير
القاضى لمولانا خسرو قيل لفظة من اتصالية كما في قوله عليه الصلوة والسلام انت

مطلب المصدر في اللغة والاصطلاح

قوله اسم الحدث اى الموضوع له وان دل على الزمان بسبب العارض كالنوعية والعددية كذا قال السيالكوتى

مطلب اشتقاق الفعل من المصدر

انت منى بمنزلة هرون من موسى اى هما من جنس واحد يجمعهما الاشتقاق من اصل واحد
ومن خطاء صاحب الهداية في قوله الوجه مشتق من المواجهة حيث جعل الثلاثى مشتقا من
المنشعبة والامر بالعكس فهو مخطئ لان معنى الاشتقاق ان ينتظم الصيغتان فصاعدا معنى
واحدا وفى هذا لا تقييد بان يكون المشتق منه ثلاثيا وقد قال العلامة صاحب الكشف اشتقاق اليم
من اليتم لان الناس يقصدونه للاستغناء واشتقاق البرزخ من التبرج والجن من الاجتنان
لاستتارهم من العيون وهذا لان غرضهم من ذلك الاشتقاق بيان حقيقة تلك الكلمة
فجاز ان يكون المنشعبة اشهر واقرب الى الفهم منه من الثلاثى كما في الضمائر مع الاضمار ففتح
ذكر الاشتقاق لايضاح معناه وان لم يكن المنشعبة اصلا له وحاصله ان الاشتقاق ههنا ليس على
مصطلح اهل الصرف وصاحب الهداية ليس بمخترع في اطلاق الاشتقاق على المعنى المذكور بل هو
مقلد لامام العربية تابع له وقال الشريف الجرجانى في شرح الكشف ومعنى قولهم ضارب
مشتق من ضرب انه مشتق من مصدره وانما اختار صيغة الماضى تنبيها على الحروف المعتبرة في
الاشتقاق فان بعض المصادر كالخروج والقبول يشتمل على حروف لا تعتبر فيه هذا كلام الفاضل
المحشى ولا يلتفت الى ما يفهم من الرضى ان الاختلاف بين البصرية والكوفية في مطلق المصدر
فاعرف وينبغى ان يكون المشتق من المصدر صيغة الماضى المعلوم الغائب المفرد المذكر من الثلاثى
باختلاف حركات العين لانها المزيد عليها بخلاف مطرداتها والمضارع فانهما مزيد فيها فليحفظ ثم ان
الحجة القوية للبصريين ان كل فرع يصاغ من اصل ينبغى ان يكون فيه ما في الاصل مع زيادة هى ا
الغرض من الصوغ كالباب من الساج والخاتم من الفضة وهكذا حال الفعل فيه معنى المصدر مع
زيادة احد الازمنة والنسبة والتجدد التى هى الغرض من وضع الفعل لانه يحصل في نحو قولك
لزيد ضربٌ نسبة الضرب الى زيد لكنهم طلبوا بيان زمان الفعل على وجه آخر اخصر فوضع الفعل
الدال بجوهر حروفه على المصدر اى الحدث وبوزنه على الزمان يعنى ان الفعل يدل على الحدث و
الزمان والمصدر يدل على الحدث فقط فلو كان المصدر مشتقا من الفعل لدل على ما دل عليه الفعل
من الحدث والزمان وعلى معنى ثالث لم يدل عليه الفعل كما دلت اسماء الفاعلين والمفعولين على
الحدث وعلى ذات الفاعل والمفعول فلما لم يكن المصدر كذلك علم انه ليس مشتقا منه والعمدة في استدلال
الكوفيين ان المصدر يعتل باعلال الفعل ويصح بصحته الا ترى انك تقول قام قياما فيعتل المصدر
باعتلال فعله وتقول قاوم مقاولة فيصح بصحته واجيب عنه بان اعتلال المصدر باعتلال الفعل
يجوز ان يكون طلبا للتشاكل لما بينهما من المناسبة فلا يدل على انه اصل الا ترى ان بعض الافعال
قد يعتل باعلال الآخر نحو اعد ونعد وتعد فانها تعتل باعلال يعد وليست بمشتقة منه

مطلب دليل المصدر اصل في الاشتقاق عند البصريين

وكذا يصح بصحة نحو عور يعور وليس احدهما مشتقا من الآخر والحاصل انه لا يلزم من فرعيته في الاعلال وعدم الاعلال فرعيته في الاشتقاق وتأخر الفعل عن نفس المصدر لا ينافي كون اعلال المصدر متأخرا عن اعلال الفعل فتأمل وقد استدلوا ايضا بان الفعل عامل في المصدر ومرتبة العامل قبل مرتبة المعمول نحو ضربت ضربا واجيب بانه مغالطة لانه قبله بمعنى ان الآل في وقت العمل ان يتقدم لفظ العامل على لفظ المعمول والنزاع في ان وضعه غير مقدم على وضع الفعل فاين احد المتقدمين من الآخر وايضا الافعال والحروف عاملة في الاسماء نحو ضربت زيدا وبزيد ولم يضرب ولم يقل احد باشتقاقها منها هذا **يقول** هذا الفقير ان تجرد الفعل الماضي الثلاثي المفرد المذكر الغائب دائما من الزوائد واشتمال المصدر عليه كثيرا فيكون في لفظه ما في لفظ الفعل مع زيادة يؤيد قول الكوفيين لانه لو تقدم ذلك المصدر المشتمل على الزائد في الوضع لزم تعدد وضعه وترك موضوعه الاول اذ لا معنى للزائد الاماني به بعد الاصول لغرض من الاغراض فلو ثبت في الوضع الاول مع الاصول لم يكن لزيادته معنى والاشتقاق صفة اللفظ فاعتبار حاله في التجرد والزيادة اولى من اعتبار حال المعنى ويجوز ان يكون المراد من وضع الفرع الدال على احد معاني الاصل فقط اذ يحتاج اليها ايضا فليتأمل وقال في روح الشروح الاكثر الواحد في الاشتقاق المصدر لان مفهومه وهو الحدث جنس وتحته انواع وهي معاني المختلفات وتحتها افراد وهي معاني المطردات اعني الاحداث الموصوف بها الاشخاص فالجنس احق بالاصالة لاطلاقه عن القيود فقول الكوفيين باصالة الفعل محمول على اصالته باعتبار الوزن فان ما وضع له الوزن اولا الماضي ثم المصدر فاعتبر موخرا لعدم اطراده فحينئذ لا نزاع بين الفريقين في الحقيقة انتهى كلامه **والاشتقاق** في اللغة اخذ الشيء فهو متعد وفي الاصطلاح يحد تارة باعتبار العلم وتارة بحسب العمل **اما** تعريفه باعتبار العمل فقد اختلفوا فيه بعبارات قال بعضهم انه رد لفظ الى لفظ آخر لموافقته له في حروفه الاصلية ومناسبته في المعنى وانما قال رد لفظ الى لفظ آخر ليكون التعريف شاملا لمذهب البصريين والكوفيين اذ لو قال رد اسم اختص بمذهب البصريين ولو قال رد فعل اختص بمذهب الكوفيين وهو كالجنس في التعريف ويشعر بوجوب التغاير بين المشتق والمشتق منه وقوله لموافقته له احتراز عما لا يوافق اصلا وقوله في حروفه الاصلية احتراز عما لم يوافقه فيها بل في المعنى كمنع وحبس وقيد الحروف بالاصلية ليعرف ان الموافقة في غيرها لا يجب كدخل فانه مشتق من الدخول مع انه لم يوافقه في الواو وقوله لمناسبته في المعنى احتراز عن الموافقة لفظا دون المعنى فلا يكون ضرب بمعنى دق مشتقا من الضرب بمعنى الذهاب وفيه اشعار بتغاير المعنيين اذ الشيء لا يناسب نفسه وقال بعضهم اخراج

ثم المضارع صح

تحقيق المقام وتوضيح المرام ان الواضع لما وجد ما هو اصل يتفرع عنه معان كثيرة بانضمام زيادة اليه كمعنى الحدث المخصوص المعبر عنه بالضرب يتفرع عنه معنى الماضي والمستقبل والحال بانضمام اقترانه الى احد الازمنة ومعنى الامر والنهي بانضمام الفعل والترك اليه وهكذا في سائر تصاريفه عين بازائه حروفا معينة مثل ض ر ب واخذ منها الفاظا كثيرة موافقة له في الحروف الاصول واصل المعنى بازاء تلك المعاني المتنوعة المتفرعة كلفظ الضارب والمضروب وضرب ويضرب وغير ذلك على ما يقتضيه رعاية المناسبة بين الالفاظ والمعاني واكثر ما يطلق عليه لفظ الاشتقاق هو هذا الاخذ فان اعتبر من حيث انه صادر عن الواضع احتجنا الى العلم به فعرف ح بحسب العلم كما قال الميداني هو ان تجد بين اللفظين تناسبا في المعنى والتركيب فترد احدهما الى الآخر فيكون الحاصل من هذا التعريف العلم بالاشتقاق فكانه قيل العلم بالاشتقاق ان تجد بين اللفظين ذلك التناسب فتعرف ارتداد احدهما الى الآخر واخذه منه وان اعتبرنا من حيث يحتاج احدنا الى عمله عرفناه باعتبار العمل فقيل انه اخذ

من اللفظ لفظا يناسبه في التركيب فتجعله دالا على معنى يناسب معناه وقد يطلق لفظ الاشتقاق على الموافقة المذكورة اللازمة للاخذ المذكور وهو بهذا المعنى صفة قائمة باللفظ ويعرف ح بما قيل انه هو كون اللفظين كالضرب وضرب مشاركا اي موافقا للآخر في اصل المعنى والتركيب اي الحروف الاصول ولا يتميز المشتق عن المشتق منه في هذا المعنى وانما يتميز ان في الاشتقاق بمعنى الاخذ فان الاشتقاق لما كان هو الاخذ فيكون المشتق هو المأخوذ والمشتق منه هو المأخوذ منه والسر فيه ان الموافقة من الاضافات الاطراف فاذا تحققت بين الشيئين يكون كل منهما موافقا للآخر كالقرب والبعد مثلا فانه اذا تحقق بين الشيئين فكل منهما قريب من الاخر وكذلك البعد فان كلا من طرفيه بعيد عن الآخر بخلاف الاخذ فانه من الاضافات المتخالفة الاطراف كالولادة فان احد طرفيها والد والاخر مولود

حاشيه على الاطوي

اخراج لفظ من لفظ بتغيير ما وقال المولى عصام الدين في الميزان هو اخذ كلمة من اخرى بتغيير ما مع التناسب في المعنى وقال في شرح الوضعية عن مختصر ابن الحاجب وشروحه هو ان تأخذ لفظا من لفظ بان تعتبر في المأخوذ جميع الحروف الاصول للمأخوذ منه مع الترتيب وتجعله موافقا للمأخوذ منه في المعنى سواء كان تفاوت بينهما في المعنى او لا وقد يزاد بتغيير ما فلا يجعل المقتل المصدر مشتقا من القتل قال المص يعني عضد الملة والدين في شرح المختصر ويسمى هذا اشتقاقا اصغر وقد يعتبر الحروف من غير ترتيب ويسمى اشتقاقا صغيرا وقد يكتفى بمناسبة الحروف في المخرج من غير اشتراط تمام الحروف ويسمى اشتقاقا اكبر ولا يشترط في هذين القسمين الموافقة في المعنى بل يكتفى بالمناسبة هذا قال المولى المذكور وقد ظهر مما فصلنا لك انه لا يصح بيان الاسم المشتق بما ذكر يعني بما يعتبر فيه النسبة من طرف الذات لخروج مقتل منه ولا المقابلة بين المشتق والمصدر الا على مذهب يستفاد من ظاهر كلام المص يعني المذكور في شرح المختصر انه واقع المختصر في تعريفه ذلك المذهب حيث قال وقد يزاد اه وعرف الجاربردي بانه اقتطاع فرع من اصل يدور في تصاريفه مع ترتيب الحروف وزيادة المعنى ويشترط في الاشتقاق ان يكون الدلالة على المعنى المشترك ظاهرة كضارب من الضرب فان لم يكن كذلك فهو شبهة الاشتقاق كالجرع للطويل عند من يقول انه من الجرع وهو ما استوى من الرمل **ثم** الاشتقاق ثلثة اقسام لانه اذا لم يعارضه اشتقاق آخر فهو اشتقاق محقق وان عارضه بلا ترجيح فهو اشتقاق الواضح وبترجيح فهو الاشتقاق الراجح وقيل الاقسام الثلثة من الاشتقاق المحقق وهو اليق والاولى بالقبول فان المحقق اذا كان احترازا عن شبهة الاشتقاق كان الواضح والراجح مقابلين لها فيكونان من المحقق كما لا يخفى **واما** تعريف الاشتقاق بحسب العلم فهو ان تجد بين اللفظين تناسبا في اللفظ والمعنى ومعنى التعريف ان معرفة الاشتقاق بين اللفظين ان تعرف بينهما تناسبا في التركيب والمعنى فتعرف ارتداد احدهما الى الآخر واخذه منه فالوجدان في التعريف بمعنى العلم وهو ثلثة انواع صغير وهو ان تعرف بينهما تناسبا في الحروف وترتيبها والمعنى نحو ضرب من الضرب ويضرب من ضرب وضارب من يضرب وقاتل امرء من تقاتل من شرح الميزان وانما سمي صغيرا للكفاية بتأمل قليل في العلم بالاشتقاق بسبب قلة العمل وكبير وهو ان تعرف بينهما تناسبا في اللفظ والمعنى دون الترتيب سواء كان مع الموافقة في المعنى نحو جبذ مع الجذب وليس مقلوبا منه او مع المناسبة فيه بدون الموافقة نحو ثلم بالفتح من الثلث بالفتح ايضا والاول بمعنى الاخلال بالحائط والثاني بمعنى الاخلال بالعرض بكسر العين فهما متناسبان في المعنى وانما سمي كبيرا لاحتياجه

الى تأمل كثير في العلم بالاشتقاق بسبب كثرة العمل والكبر وهو ان تعرف بينهما تناسبا في
المخرج والمعنى نحو نعق من النهق والاول صوت الغراب والثاني صوت الحمار فهما متناسبان في المعنى
وتناسبهما في المخرج ظ اذ العين والهاء كلاهما من الحلق وانما سمي الاكبر لاحتياجه الى تأمل اكثر
في العلم بالاشتقاق بسبب تبدل الحروف والمتبادر عند الاطلاق هو الاشتقاق الصغير وهو محل
النزاع بين البصريين والكوفيين قيل الاشتقاق كما يكون في الاحداث قد يكون في الاعيان كما في
استنوق وتحجر واستحجر وتجوهر وتجسم وهو على خلاف القياس سيما في الثلاثي المجرد فانه نادر كقولهم
ابل ابالة على وزن شكس شكاسة اذا تأنق في رعية الابل واحسن القيام بمصالحها و
اما الحروف فلا يجوز الاشتقاق منها والمئنة مفعلة من ان التأكيدية غير مشتقة من لفظها و
المراد انه موضع لان يؤكد بان قاله صاحب الكشف وقال اكمل الدين في شرح المشارق لو
قيل انها اشتقت من لفظها بعد ان جعلت اسما لكان قولا واعترض عليه من وجوه الاول انه
لابد من دليل على ان الاشتقاق لا يجوز من الحروف الثاني انه لا معنى للاشتقاق الا الاتيان
بحروف لفظ للدلالة على اشتماله على معناه وهو متحقق غير مفيد فيما نحن فيه الثالث ان اهل
العربية قالوا التسويف مشتق من سوف وهو حرف اجماعا واجيب بان الدليل على ان الاشتقاق
لا يجوز من الحروف اتفاق بعض التعريفيين على ان اصل المشتقات المصدر واتفاق بعضهم على ان
اصله الفعل ولا قائل بكون الحرف اصلا وقولهم التسويف مشتق من سوف معناه كونه مأخوذا
منه ومثله قول بعض اهل العربية المضارع مشتق من الماضي وفيه بحث لانه يقتضي عدم جواز
الاشتقاق في غير المصدر والفعل من حاشية شرح الزنجاني وجعل المولى عصام الدين اشتقاق
الحوقلة من جملة لا حول ولا قوة الا بالله من الاشتقاق الاكبر واما اشتقاق لفظة الله واشباه له
مما يكون معنى الاصل معتبرا في اخذه لترجيح التسمية لا لاعتباره معنى للمشتق فان الله اخذ
من اله بالكسر بمعنى التحير لا بمعنى الذات الذي تحير فيه بل بمعنى الذات المقدسة المخصوصة
له تعالى وتقدس بجامع التحير فالموافقة في مفهوم الاشتقاق اعم من ان يكون بجعل معنى المشتق
منه للمشتق او مرجحا للتسمية مسماه به قال في شرح المختصر والمشتق قد يطرد كاسماء
الفاعلين والصفات المشبهة وافعل التفضيل والزمان والمكان والآلة وقد لا يطرد نحو القارورة
والدبران والعيوق والسماك وتحقيقه ان وجود معنى الاصل في محل التسمية قد يعتبر
من انه داخل في التسمية والمراد ذات ما باعتبار نسبة مدلوله اليها فهذا يطرد في كل ذات
كذلك ويعتبر من حيث انه مصحح للتسمية مرجح لها من بين الاسماء من غير دخوله في التسمية
والمراد ذات مخصوصة فيها المعنى لا من حيث هو فيها بل باعتبار خصوصها فهذا لا يطرد كذا في

كذا في شرح الوضعية للمولى المزبور وانما اطنبنا الكلام في هذه الحالة وهو المؤدي
الى الملالة وهو من اعظم الوبالة لانه تجر اليه المآلة فهو من مقتضى الحالة وينكشف
به المقام وهو من موعود البال فان قيل اذا كان المصدر اصلا في الاشتقاق على المذهب
الصحيح وهو مذهب البصريين فلم يقدمون الفعل عليه في بيان الامثلة والاوزان قلنا المقصود
ثمة بيان الصيغ ولما لم يكن للمصدر صيغ لم يستحسن تقديمه فان قيل فلم يقدموا عليه اسم
الفاعل وغيره من المشتقات قلنا لما كان المصدر اصلا كان تأخيره عن جميع المشتقات قبيحا ثم اعلم
بان مصدر الثلاثي الغير الميمي سماعي يحفظ على ما جاء من العرب ولا يقاس عليه وهو على ما
وجد خمسة وثلثون نحو فعل بحركات الفاء وسكون العين نحو قتل وفسق وشغل وفعلة
مثله نحو رحمة ونشدة وكدرة وفعلى كذلك نحو دعوى وذكرى وبشرى وكذا فعلان نحو ليان
وحرمان وغفران وفعلان بفتحتين نحو نزوان وفعل بحركات الفاء وفتح العين نحو طلب و
صغر وهدى وفعل بفتح الفاء والعين وبكسر العين نحو غلبة وسرقة وفعال بحركات بحركات
الفاء نحو ذهاب وصراف وسؤال وفعالة نحو زهادة ودراية وبغاية وفعالية بفتح الفاء
نحو كراهية وفعيل بفتح الفاء وكسر العين نحو وجيف وفعول بفتح الفاء وضمها وتخفيف العين
نحو قبول ودخول وفعولة بالضم والتخفيف نحو صعوبة وفاعل نحو قائم على وزن اسم الفاعل و
فاعلة بكسر العين نحو عافية وتفعال بفتح التاء وكسرها وسكون الفاء والفعيلى بكسر الفاء
وتشديد المكسورة بعدها ياء وقصر اللام قال نجم الائمة هذه هي الكثيرة الغالبة وقد جاء
غير ذلك ايضا كالفعل نحو سودد والفعلوت نحو الجبروت والتفعل نحو التدراء والفيعلوت
كالكينونة واصلها الكينونة والفعلولة كالشيخوخة والصيرورة والفعلية كالبهلية و
الفعيلة كالشبيبة والفصيحة والفاعولة كالضارورة بمعنى الضرر والتفعلة كالتهلكة
والفعلة والفعلى كالغلبة والغلبى وغير ذلك انتهى قالوا الجبروت من الجبر للمبالغة
كالرحموت والعظموت من الرحمة والعظمة فهو مصدر للمبالغة فليحفظ والاوزان الاخيرة الثلثة
اعني التفعال بفتح التاء وكسرها مع سكون الفاء والفعيلى فهي صيغ المبالغة للمصدر نحو
التهذار والتلعاب والترداد والتجوال بفتح التاء في الكل للمبالغة في الهذر واللعب
والرد والجولان والدليلى والحثيثى بمعنى كثرة الدلالة والحث واجاز بعضهم المد فيه و
الاولى المنع وقد حكى الكسائي خصيصاء بالمد وانكره الفراء واما التفعال بكسر التاء فقال
سيبويه ليس بناء المبالغة بل هو اسم اقيم مقام مصدرين كما يقام عطاء موضع اعطاء قالوا
لم يجئ من هذا النوع مصدر الا التبيان والتلقاء ذكره نجم الائمة ولعل لهذا فسر البيضاوي

بكسر الفاء وفتح اللام روح شروح

بالدال المهملة يقال هذر الرجل يهذر هذرا وتهذارا كذا في الحواشي للامام من منهوات روح شروح

التبيان بالبيان البليغ للكرشي وفي شرح الميزان التلقاء والتبيان بالكسر شاذان
والقياس الفتح وانما الكسر الفتح في الاسم كتمثال انتهى وهذا الباب اختلفوا في انه سماعي او
قياسي فعند سيبويه سماعي لانه في الثلاثي فقط ومصدره سماعي فعند الزمخشري قياسي
مطرد في المثال وغيره لانه قال حين سئل عنه هذا الباب كثير الاستعمال فينبغي ان يكون قياسا
ولذلك ذكر في الامثلة الرميا وقال هي الترامي الكثير وهو ايضا مذهب غير سيبويه كذا في
روح الشروح وبعض شروح المراح وقال في بعض شروحه انه قياس مطرد عند سيبويه من
الثلاثي المجرد وذكر نجم الائمة الرضي عند قول ابن الحاجب في الشافية ونحو الترداد والتجوال
ونحو الحثيثى والرميا للتكثير يعني انك اذا قصدت المبالغة في مصدر الثلاثي بنيته على التفعال
وهذا قول سيبويه كالتهذار في الهذر والتلعاب والترداد وهو مع كثرته ليس بقياس مطرد
وقال الكوفيون ان التفعال اصله التفعيل الذي يفيد التكثير قلبت ياؤه الفا فاصل التكرار التكرير
ويرجح قول سيبويه بانهم قالوا التلعاب ولم يجئ التلعيب ولهم ان يقولوا ان ذلك مما رفض
اصله واما الفعيلى فليس ايضا قياسا انتهى والاكثر ان هذا الباب قياسي وهو المختار وقد عرفت
غير هذه الاوزان من المبالغة ثم انهم بعد ما اتفقوا على ان مصدر الثلاثي سماعي لا يقاس على شيء
من اوزانه ذكر بعضهم ما هو كثير المجيء من الابواب والافعال فلنتبع اثرهم ولنذكره على وفقهم لنحو
ليحصل للطالب نوع انضباط ما هو الغالب ويتميز عنده ذلك فيحصل المعرفة بالجميع اجمالا الغالب
وغيره فنقول الغالب في الصنايع ونحوها وما يضادها على فعالة بالكسر وتخفيف العين ككتابة
وعبارة وبكالة وقد جاء بالكسر والفتح كولاية وبالحركات الثلث كدلالة وفيما في مدلوله
حركة واضطراب على فعلان بالفتحات ليدل حركة العين على حركة المعنى كخفقان والجولان و
الحيوان وحمل عليه الموتان حمل النقيض على النقيض وفي الاصوات على فعال بالضم والتخفيف كصراخ
ونباح وجاء بكاء بالمد لانه مقارن للصوت غالبا ويجيء بالقصر لانه قد يخلو عنه والغالب في غير
ما ذكر من فعل اللازم المفتوح العين على ركوع وفي المتعدي على ضرب الخليل الاصل في مصدر الثلاثي
فعل بفتح ف وسكون ع ومن ثمه يرجع اليه اذا اريد المرة وان اختلفت ابنيته نحو دخلت
دخلة وقمت قومة ثم فرق بين اللازم والمتعدي فزيدت الواو في اللازم كقعود وخروج
وابقي المتعدي على فعل كقتل وضرب لان اللازم اقل استعمالا فجعل له البناء الاثقل لان فعولا
اثقل من فعل بواسطة زيادة الواو وجعلوا الزيادة في المصدر عوضا عن التعدي وقال الفراء
اذا جاءك فعل بفتح العين مما لم يسمع مصدره فاجعل مصدره فعلا بفتح الفاء وسكون العين
للحجاز وفعولا لنجد وانما قاله نظرا الى الغالب ونحو هدى وقرئ بضم الفاء في الاول وكسرها

قوله مذهب غير سيبويه لان مذهبه انه مختص بالثلاثي والرميا بمعنى الترامي الكثير من المزيدات

قوله ونحوها اي ما يكون في مثل الصنايع كتعبير الرؤيا ونحوه

وكسرها في الثاني مختص بالمنقوص ولا ينتقض بنحو صغر لان الكلام فيما ماضيه مفتوح العين و
نحو طلب مختص بيفعل مضموم العين سوى لفظين من يفعل مكسور العين وهما الجلب و
الغلب بالغين المعجمة والغالب من فعل بكسر العين على فرح بفتحتين في اللازم وعلى جهل
بسكون العين مع فتح الفاء في المتعدي وعلى حمرة وكدرة بضم الفاء وسكون العين في اللون
والعيب ومن فعل بضم العين على كرامة ويجيء على عظم بكسر الفاء وفتح العين وعلى كرم
بفتحتين كثيرا وغير هذه الاوزان الثلثة منه نادر فليحفظ وهذا الذي ذكرناه انما هو مصدر
الثلاثي واما مصدر غير الثلاثي الغير الميمي فهو قياسي سواء كان رباعيا مجردا او مزيدا فيه و
الضابط ان كل ما في اول ماضيه همزة زائدة يزاد ما قبل آخره الف ويكسر ما تحرك سوى | ما قبل لام
ما قبل الالف وما في اوله تاء زائدة بضم ما قبل لامه فقط وفي الرباعي المجرد وملحقاته يزاد في
آخر ماضيه تاء وفي فعل تفعيلا بفتح التاء وسكون الفاء وكسر العين وفي فاعل مفاعلة بضم
الميم وفتح العين هذا هو القياس المطرد وقد جاء كثيرا في الرباعي وملحقاته بكسر الفاء وزيادة
الالف قبل آخره وقد جاء فتح الفاء في مضاعفه وان كان الكسر افصح لكن صرح الزمخشري بانه
بالكسر مصدر وبالفتح اسم المصدر كذا في شرح الميزان قال بعضهم ما جاء بغير التاء في الرباعي
الرباعي وملحقاته سماعي والقياسي ما جاء بالتاء لكنه ضعيف مخالف لمذهب الجمهور فكلام
مصدريهما قياسي وجاء في فعل تفعلة نحو تكرمة بحذف الياء وتعويض التاء منه وهو الواجب في
الناقص منه تخفيفا نحو تعزية وتعدية وسماعي في غيره حتى المهموز اللام نحو تخطيئا وتخطئة
وظاهر كلام سيبويه ان تفعلة لازم في المهموز كما في الناقص فلا يقال تخطيئا وتهنيئا واختاره
في الميزان وفي فاعل فعال بكسر الفاء وتشديد العين وقد قيل هو قياس اهل اليمن في فعل با
بالتشديد مثل كذب كذابا وفعال بالكسر مع التخفيف وفيعال بالكسر قالوا قاتلته قيتالا ومن ثمه
قيل ان قتالا لا فرع قيتالا من حيث ان قيتالا كان جاريا على الفعل قلبت الالف ياء لانكسار
ما قبلها وقال السكاكي الاصل قتالا فاشبع كسرة القاف وفي افعل واستفعل من الاجوف
اجازة واقامة واستجازة واستقامة بقلب الواو الفا وحذف لالتقاء الساكنين ثم التعويض
بالتاء وهذا واجب في الاجوف الا انه يجوز ترك التعويض في افعل عند الاضافة كاقام الصلوة
كانهم جعلوا المضاف اليه عوضا عنه ولم يجز ذلك في فعل لما يلزم من جعل الياء عوضا عرضة للتحريك
في النصب وللحذف في الرفع والجر مع ما فيه من الاجحاف بالكلمة بالجمع بين الحذفين بخلاف افعل
وفي تفعل وتفاعل في الناقص كسرت العين نحو تمنيا وتجافيا اما الياء فلمجانسة الكسرة و
اما الواوي فلان واوه تقلب ياء لتطرفها ويجيء مصدر تفعل ايضا على تفعالا بكسرتين و

قوله في اللون والعيب اي من مكسور العين لانه يكثر في الباب الرابع العلل والاحزان واضدادها فقسم و سقم وحزن وفرح ومنه الالوان والعيوب والحلى كما في الميزان وغيره

قوله وفي فعل تفعيلا وقال سيبويه اصل تفعيلا فعالا جعلوا التاء في اوله عوضا من الحرف الزائد وجعلوا الياء بمنزلة الف الافعال فغيروا اوله فان التغيير يجري على التغيير ولم يجئ فعال في غير المصدر الا مبدلا من او مضعف ياء نحو قيراط ودينار وديوان

قوله وقد جاء فتح الفاء في مضاعفه كما جاء كسرها فيه ذكره التفتازاني

اسم فاعل لغتده اشلجیه در اصطلاحده فعل کندیله قائم اولان شیئه ایچون فعل مضارع علی
معلومدن مشتق اولان اسم درلر فهو ناصر اسم فاعل مفرد مذکر معناسنه ملک معناسنه شو اوج
شیئک معناسنه نه دور او اوچ شیئه اسم فاعل بر مفرد ایکی مذکر اوچ معناسنه کنه اوچ یردم ایدجی
بر بر ایکی از اوچ یردم ایدجی اسم فاعلک معناسی بر مفرد کده معناسی از مذکر لکده معناسی

وتشديد العين نحو يملاني وهو قياس اهل اليمن فان قلت لم قدم المصدر على اسم الفاعل
قلت لقربه من الفعل دون اسم الفاعل لان الفعل بجواهر حروفه يدل على المصدر مع اشتقاقه
منه دونه فاعرف ولان اسم الفاعل مشتق من المضارع وهو من الماضي المشتق من المصدر
فيكون اسم الفاعل ايضا مشتقا من المصدر والمشتق منه مقدم على المشتق ولم يوجد فيه جهة
الاصالة كما في الفعل فاخر فهو ناصر في الحاشية اسم فاعل مفرد مذكر معناسنه يردم ايدجي بر
ار والاسم في اللغة ماخوذ من السمو بمعنى العلو والارتفاع ومنه السماء يدل عليه تصرفه على اسماء و
اسامي وسمي فاو من الاسماء المحذوفة الاعجاز كيد ودم فاصله سمو حذفت الواو تخفيفا
لكثرة الاستعمال لا للاعلال والا لكان المحذوف منويا محلا للاعراب فلا يصح اجراء الاعراب على
ما قبلها كما في عصا واما اذا كان حذفه لمجرد التخفيف الذي يوجبه كثرة الاستعمال كان منسيا
ويصير ما قبله محلا للاعراب كما في اخ واب ودم ثم اسكن السين تخفيفا ايضا لكثرة الاستعمال
كما في حواشي انوار التنزيل للمولى عصام الدين واجتلبت همزة الوصل ليمكن الابتداء بها هذا
عند البصريين وقال الكوفيون اشتقاقه من السمة بمعنى العلامة فاصله وسم حذفت الواو تبعا له
يسم وزيدت الهاء في آخره عوضا عن المحذوف وزيدت همزة الوصل للابتداء ولكل من الجا نبين
ابحاث ذكرناها في رسالتنا الموضوعة في البسملة فلا نعيدها وفي الاصطلاح ما دل على معنى في
نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلثة كلمة ما عبارة عن الكلمة وضمير نفسه اما راجع
الى المعنى او الى ما ومعنى كون المعنى في نفسه او في نفس الكلمة استقلاله بالمفهومية وقد عرفت
في الفعل والمراد بعدم الاقتران ان يكون بحسب الوضع الاصلي فكلمة ما جنس في التعريف وبقوله
دل على معنى في نفسه يخرج الحرف لعدم استقلال معناه بالمفهومية وبقوله غير مقترن اه خرج
الفعل وانما سمي هذا القسم من الكلمة اسما لاستعلائه على اخويه اعني الحرف والفعل
حيث يتركب الكلام منه وحده دونهما او لكونه علامة على مسماه على اختلاف المذهبين في اشتقاقه
كما مر آنفا والفاعل في اللغة اسم فاعل من فعل يفعل من باب فتح وفي اصطلاح النحاة ما اسند
اليه الفعل التام المعلوم او ما بمعناه نسبة وصفية وفي اصطلاح التصريفيين هو اسم مشتق من
المضارع لمن قام به الفعل بمعنى الحدوث قولهم مشتق من المضارع اي بالذات يخرج المصدر و
سماء الذوات وانما كان مشتقا من المضارع دون غيره لما بينهما من المناسبة التي سبق بيانها
هذا مذهب الجمهور ويفهم من كلام امامنا الاعظم وهمامنا الافخم ابي حنيفة نعمان بن ثابت
رحمهما الله ورضي الله تعالى عنهما وما زال مذهبه ظاهرا في الانام الى آخر ايام في المقصود انه مشتق
من الماضي حيث قال فيه فينظر في عين الفعل الماضي فان كان مفتوحا فوزنه ناصر فانه يشعر به و

يشعر به ويؤيده قوله في المعتلات وكان اي قائل في الماضي قال وان امكن تطبيقه على قول الجمهور
كما الطبقه في روح الشروح فكانه نظر الى ان التصرف في الاشتقاق من الماضي اقل وان الماضي
اصل بالنسبة الى المضارع وقولهم لمن قام به الفعل اي في الجملة فيدخل فيه نحو زيد مقابل عمرو او
وانا مقترب من فلان او متبعد منه ومجتمع معه فان هذه الاحداث نسب بين الفاعل والمفعول
لا تقوم باحدهما معينا دون الآخر الا ان قيامه ينسب الى ما ينسب اليه الحدث صريحا ولا يعتبر قيامه
بما ينسب اليه ضمنا فكانه قام باحدهما معينا يخرج اسماء المفعول والموضع والزمان والآلة دون
اسم التفضيل لان زيادة الكرم مثلا كرم فيصدق عليه انه لما قام به الفعل قيل الحق انه يخرج
به ايضا لان المتبادر من قولهم ما اشتق لمن قام به الفعل تمام الموضوع له من غير زيادة و
نقصان فلو ضم الى اصل الفعل معنى آخر كالزيادة فيه ووضع له اسم لا يصدق على هذا الاسم انه موضوع
لمن قام به الفعل بل يصدق عليه انه موضوع لمن قام به الفعل مع الزيادة والاشتقاق م
متضمن لمعنى الوضع وفيه انه على هذا يخرج من التعريف صيغ مبالغة الفاعل فينتقض التعريف
جمعا اللهم الا ان يلتزم ذلك ويقال كل ما اشتق من الثلاثي لمن قام به فهو ليس باسم الفاعل
بل هو صفة مشبهة او افعل التفضيل او صيغة المبالغة كما قال في الترجمة الشريفة والاولى
ان يقال بدل قولهم لمن قام لما قام لان الذي جهل امره يذكر بلفظ ما لا بلفظ من واسم الفاعل
لم يوضع للشيء باعتبار كونه عاقلا بل وضع لمعنى قائم بذات سواء كانت تلك الذات عاقلة
او غير عاقلة الا ان يقال انهم قصدوا تغليب العاقل على غيره وقولهم بمعنى الحدوث اي بحسب
الوضع ومعنى الحدوث تجدد وجوده وقيامه به مقيدا باحد الازمنة الثلثة فدخل فيه نحو مؤمن
وكافر وواجب ودائم وثابت ومستمر وراسخ وخالد وباق وضامر في فرس ضامر وعالم
في الله عالم وكائن ابدا وزيد قائم الليل وصائم النهار وغيرها مما قصد فيه الاستمرار لان قصد
الاستمرار عارض فيها ووضعها على الحدوث يخرج الصفة المشبهة لان التحقيق ان وضعها على
الاطلاق لا الحدوث ولا الاستمرار فان قصد بها الحدوث ردت الى صيغة اسم الفاعل فيقال في حسن
حاسن الآن او غدا قال الله تعالى في ضيق لما قصد الحدوث وضائق به صدرك وهذا مطرد في كل
صفة مشبهة كذا في شرح المراح وحاشية شرح الزنجاني قال نجم الائمة الرضي والذي
ارى ان الصفة المشبهة كما انها ليست موضوعة للحدوث في زمان ليست ايضا موضوعة للاستمرار
في جميع الازمنة لان الحدوث والاستمرار قيدان في الصفة ولا دليل في الصفة عليهما فليس معنى
حسن في الوضع الا ذو حسن سواء كان في بعض الازمنة او جميع الازمنة ولا دليل في اللفظ على
احد القيدين كما كان في اسم الفاعل وهو علة استعماله للحدوث ومن ثم يحول الصفة عند قصد

الحدوث اليه فجعلها حقيقة في احدهما تحكم فالاولى ان نقول هي حقيقة في القدر المشترك
بين القيدين وهو الاتصاف بالحسن مطلقا لكن لما كان وضعها على الاطلاق ولم يكن بعض
الازمنة اولى من بعض ولم يجز نفيه في جميع الازمنة لانك حكمت بثبوته فلابد من وقوعه
في زمان كان الظاهر ثبوته في جميع الازمنة الى ان يقوم دليل على تخصصه ببعضها كما تقول
كان هذا حسنا او سيصير حسنا او هو الآن حسن فظهوره في الاستمرار ليس وضعيا على ما
ذكرنا بدليل العقل وظهوره في الاستمرار عقلا هو الذي عنّاه يعني ابن الحاجب حيث قال
مشتق لمن قام به على معنى الثبوت انتهى **والمشهور** ان الصفة المشبهة اسم مشتق من
فعل لازم لمن قام به الفعل بمعنى الثبوت اى الاستمرار والمراد قام به الفعل فقط بمعنى الثبوت
وبقولنا فقط يخرج اسم التفضيل اذ كما يقوم الفعل بمن اشتق له يقوم به الزيادة ايضا وكذا
يخرج بقولهم بمعنى الحدوث اسم التفضيل لان معناه ليس بمقيد باحد الازمنة كالصفة المشبهة
فمعنى كريم والاكرم شخص ثبت له الكرم وزيادته لا انه احدثناه **وسمى** هذا القسم من الاسم اسم
الفاعل قال ابن الحاجب وبه سمي اى بلفظ الفاعل الذي هو وزن اسم الفاعل الثلاثي لكثرة الثلاثي
فجعلوا اصل الباب له فلم يقولوا اسم المفعل ولا المستفعل **و** فيما قاله نظر لانه ليس قصدهم بقولهم
اسم الفاعل اسم الصيغة التي على وزن فاعل بل المراد اسم الشخص الذي فعل الشيء وهو الفاعل
لا المفعول فانه اسم من وقع عليه الفعل يعني انما سمي به نحو ضارب لانه اسم فعل الشيء وهو الفاعل
اللغوي وهذا اسمه ولم يأت المفعل والمستفعل بمعنى الذي فعل الشيء حتى يقال اسم المفعل و
المستفعل وانما اطلقوا اسم الفاعل على من لم يفعل الفعل كالمتكسر والمتدحرج والجاهل والضامر
لان الاغلب فيما بني له هذه الصيغة اى الصيغة التي تسمى في الاصطلاح اسم الفاعل ان يفعل
فعلا كالقائم والقاعد والمخرج والمستخرج كذا في الرضي وشرح المراح **واعلم** ان الصفات
المشتقة كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل وكذا اسم الزمان والمكان و
الآلة موضوعة لذات ينسب اليها الحدث على وجه من الوجوه المعتبرة في معانيها وسنشير
اليها **و** المراد بالذات المستقل بالمفهومية غير حدث ولا نسبة بينهما **و** قيل ما ليس بحدث ولا مركب
منه ومن غيره **و** المراد بالحدث المعنى القائم بغيره صدر منه او لم يصدر وتلك الذات مبهمة
في الصفة غاية الابهام بحيث لا تعين فيها الا باختلاف اسماء الزمان والمكان والآلة فان الذات
مأخوذة فيها مع نوع تعين كذا حققه المحقق التفتازاني في شرح المختصر على ما ذكره عصام
الدين في شرح الوضعية وصرح بذلك المولى الجامي في شرح الكافية وقال العصام في الشرح
المذكور يجوز ان يكون معنى المفعل اسم الزمان والمكان ما يفعل فيه ومعنى اسم الآلة ما يفعل به فيكون

مبحث معاني الصفات

قوله مع نوع تعين فان الذات فيها ظرف زمان او مكان او آلة لا يخرج [illegible]

فيكون الذات معتبرة فيها كما في الصفات ولابد في ذلك من دليل انتهى كلامه ثم ان الصفات
الموضوعة هي لها المطابقية مركبة من ثلثة اجزاء الذات والحدث والنسبة ذكره المولى
عصام الدين في شرح الرسالة الوضعية وقال في الامتحان الحدث والنسبة من حيث
ذاتهما مستقلين ليستا بمدلولي الصفة بل من حيث هما قيد الذات فعلى هذا ينبغي ان يكون
معانيها مركبة من اربعة رابعها تقييد الذات بهما فاعرف فمعنى قائم ذو قيام ومعنى طويل
ذو طول فالقيام والطول قائم بذو ومعنى مضروب ذات يقع عليها الضرب فما وقع في
عبارة البعض من ان معنى الرامي رمي منسوب الى ذات ما مسامحة حيث جعل النسبة
من طرف الحدث ذكره المولى المزبور ايضا في الشرح المذكور فالحدث المنسوب تدل
الصفات عليه تضمنا باعتبار جواهرها وموادها الكلية ولا تدل تلك المادة من حيث هي مادتها
على شيء بل الدلالة للمجموع ان قلنا ان موادها من حيث هي موادها غير موضوعة لما وضع له
المصدر او بدلالة موادها ان قلنا انها موضوعة له كما قال المزبور وضع المشتقات بوضع جزئيها
اى الهيئة الموضوعة بالوضع العام للموضوع له الخاص والمادة الموضوعة بالوضع العام للموضوع
له العام وقد مر تمثيله في الماضي فتدبر والذات معنى هيأتها الافرادية الموضوعة وضعا نوعيا
كما سبق وكذا النسبة فاخذوا الذات من حيث تقييدها بالحدث على وجه من الوجوه فوضعوا
تلك الهيآت بازائها فليس المقصود بالنظر فيها نفس الذات والا لذكرت الالفاظ الدالة
على سا ذجها دون ما يقوم بها من الصفات كما قال التفتازاني في شرح التلخيص وهذا بخلاف وضع
الافعال فانهم اعتبروا فيها الحدث من حيث انه ينسب الى غيره في احد الازمنة فوضعوها بازائه
فالنسبة فيها اعتبرت من طرف الحدث بان يعتبر الحدث اولا ويلاحظ انتسابه الى الذات
فمعنى الفعل الحدث المنسوب الى الذات واما معنى المشتق فهو ذات منسوب اليه الحدث فاعتبروا
اولا الذات وتعقل نسبته وتقييده بالحدث فالنسبة فيه معتبرة من طرف الذات فان اعتبر فيه
تلك النسبة من حيث قيام ذلك الحدث به من جهة الحدوث فهو اسم الفاعل او الثبوت فهو
الصفة المشبهة او وقوع الحدث عليه فهو اسم المفعول او كونه آلة لحصوله فهو اسم الآلة او مكانا له
فهو اسم المكان او زمانا له فهو اسم الزمان او من حيث قيام الحدث به او وقوعه عليه على وصف الزيادة
على غيره فهو اسم التفضيل **ثم** ان بين المشتق والفعل فرقا من وجوه اخر ابهام الذات في المشتق لكنه
في الغاية او دونها وقد عرفت وجواز عدم تعين الذات في الفعل وتمام النسبة في الفعل ونقصانها
في المشتق وامتزاجها مع باقي ما اعتبر في مفهومه بحيث انها صارت معها كشيء واحد قابلا للحكم
عليه وبه كما حققه سيد المحققين قدس سره في تصانيفه غير مرة ودخول الذات في المشتق على ما

بمعنى ان الذات المعتبرة [illegible] في الصفات [illegible]

مطلب الفرق بين المشتق والفعل

قوله من حيث قيام الحدث به وذلك كما في تفضيل الفاعل وقوله او وقوعه عليه كما في تفضيل المفعول

على ما هو المشهور فيما بين الجمهور وحققه الشريف قدس سره ايضا في بعض تصانيفه وان انكره
في بعضها وخروجها عن الفعل ولذا لا يستفاد منه ما لم يذكر الذات ذكره عصام الدين فتأمل
قلت اليس اسم الفاعل مثلا موضوعة لذات نسب اليه الحدث الى ان حلول هذه الهيئة
في جوهر مخصوص يقيد الحدث العام بالحدث المخصوص فمعنى ضارب عند التحقيق ذات نسب
اليه الحدث هو الضرب فالقول بان وضع اسماء المشتقة بالوضع العام للموضوع له
الخاص ليس بصحيح بل الموضوع له عام فيها قلت لا يفهم من اطلاق ضارب مثلا الحدث المطلق
ثم التقييد بانه الضرب على ان التقييد ايضا لابد له من دال فان زعمت ان حلول الهيئة
في مادة مخصوصة واجتماعهما معا وضع لذلك التقييد احتجت الى القول بكون وضعها عاما و
الموضوع له خاصا فتأمل فان قلت مجموع الفعل والفاعل يستفاد منه نسبة غير مستقلة
بالفهم كذلك الصفات يستفاد منها نسبة فما الفرق بينهما حتى جاز كون الصفات محكوما عليها
دون الفعل قلت الفرق ان النسبة في الفعل تامة خبرية كانت او انشائية متعينة في نفسها
بوجه ملحوظة بذلك الوجه والا لما امكن ايقاعها فهي منفردة عن غيرها مع طرفيها غير مرتبطة
بشيء اصلا كما حققه المحقق الشريف قدس سره والمقصود من التركيب افادة تلك النسبة
واما النسبة في الصفات فهي تقييدية غير تامة لا تقتضي انفراد المعنى من غيره وعدم ارتباطها
بغيرها ولا تكون مقصودة بالافادة من العبارة فمن ثم لا تصير مع فواعلها جملة كالفعل الا مع
دخول معنى يناسب معه الفعل عليها كمعنى النفي والاستفهام ودخولها لابد من تقديرها فعلا
بعده كاللام الموصولة فاذا كان الامر كما ذكرناه جاز ان يلاحظ جانب الذات تارة فيحكم عليها
وجانب الوصف اخرى فيحكم بها وان كانت بملاحظة المجموع مع النسبة لا يحكم عليها ولا بها او
كونها محكوما عليها باعتبار موصوفاتها مقدرة او مذكورة فتمام معانيها غير مستقل بالفهم كالفعل
كذا قيل اقول النسبة في الصفات تعقل بملاحظة ذات ما اجمالا فلا تحتاج في الفهم الى ذكر
الفاعل فيكون المجموع معنى مستقلا صالحا للحكم عليه وبه وقد عرفت ان مجموع الحدث والذات
والنسبة فيها يجوز ان يكون بمنزلة شيء واحد لشدة امتزاجها بحيث لا يلتفت فيه النفس
الى النسبة قصدا فيجوز ان يكون مثبتا له ومحكوما عليه على ما حققه الشريف قدس سره ومن ههنا
قال اهل التحقيق من ائمة الاعراب ان اعراب الصفات للمجموع المركب منها ومن فواعلها لا لها
وحدها فتدبر فان قلت النسبة حالة بين المنسوب والمنسوب اليه لا اختصاص لها باحدهما
فلم جعلت مضمومة الى المنسوب وجعل المجموع مدلول الفعل ولم تضم الى المنسوب اليه قلت لعل
السبب في ذلك ان النسبة قائمة بالمنسوب متعلقة بالمنسوب اليه كالابوة القائمة بالاب

بالاب المتعلقة بالابن الا ترى انك تقول انتسب القيام الى زيد ولا تقول انتسب
زيد الى القيام وتقول القيام منتسب وزيد منتسب اليه واذا بنيت الصيغة من المتعدي
قلت القائم فانه يفهم منه التزاما وقيل لان النسبة عبارة عن الثبوت وهو وصف للمحمول
لانه الثابت للموضوع فاذا كان وصفا له ينبغي ان يضاف اليه اقول فيه نظر اما اولا فلان المراد
بالنسبة التي هي جزء معنى الفعل النسبة التامة بين الطرفين بمعنى تعلق احد الشيئين
بالآخر بحيث يصح السكوت عليه ايجابا او نفيا كما في الاخباريات او غيرهما كما في الانشائيات وتفسيرها
بالوقوع او اللاوقوع او بالايقاع او الانتزاع خطأ لا يشمل الانشائيات كما في المطول واما ثانيا
فلان النسبة التامة في الاخباريات النسبة الحكمية اعني الوقوع او اللاوقوع لا النسبة بين بين
التي هي مورد الوقوع او اللاوقوع فههنا نسبتان احديهما النسبة بين بين وهي عبارة عن
ثبوت المحمول للموضوع وهي مورد الوقوع او اللاوقوع كما عرفت وثانيتهما نفس الوقوع او اللاوقوع
وهي التي يرد عليها الايقاع والانتزاع وصفة المحمول هي النسبة الاولى لا الثانية بل الثانية
صفة الاولى نعم مع كونها صفة لصفة المحمول اضافتها الى المحمول اولى كما يفهم من الحواشي الشريفية
قدس سره شرح الشمسية وارتضاه الفاضل العصام فان قلت لم جعلت الذات داخلة في مفهوم ا
الصفات دون مدلول الفعل قلت يحتاج بيان ذلك الى تمهيد ذكره نجم الائمة في بحث المصدر وملخصه ان المصدر معناه
عرض ولابد له في الوجود من محل يقوم به وزمان ومكان ولبعض المصادر مما يقع عليه ويتعلق به وهو
المتعدي ولبعضها من الآلة كالضرب لكنه وضعه الواضع بالنظر الى ذلك الحدث مطلقا ثم اذا قصد
بيان زمان الحدث من الازمنة الثلثة مع ذكر بعض لوازمه من محله الذي يقوم به او زمانه الخاص غير الازمنة
الثلثة او مكانه او ما يقع عليه صيغت من هذا المصدر صيغة اما بمجرد تغيير حركاته وسكناته كضرب من
الضرب او بتغييرها مع الحذف كخذ من الاخذ او بتغييرها مع الزيادة كتضرب واضرب من الضرب
بحيث تدل تلك الصيغة على احد الازمنة الثلثة على التعيين مع اقتضائها معينا فتقتضي وجوب ذكر
ما قام به الحدث بعدها فتسمى تلك الصيغة فعلا مبنيا للفاعل ويسمى ما قام به الحدث فاعلا او مع اقتضائها
ان يذكر من لوازمه الآخر ما هو اهم عند المتكلم من الزمان المعين كاليوم والليلة والصبح والمساء ونحو
ذلك او المكان او ما يقع عليه او الآلة او نحو ذلك فتسمى تلك الصيغة فعلا مبنيا للمفعول وذلك اللازم
مفعولا ما لم يسم فاعله فالحق من وضع الفعل ذكر شيئين احد ازمنة الحدث الثلثة معينا وذكر بعض لوازمه
الاهم ولما امكن التنبيه بالصيغة على احد الازمنة اكتفى بها ولم يكن التنبيه بها على سائر اللوازم
فجيء بما يحكم كل منها ذكرها اهم بعدها فظهر من هذا كله ان النسبة والمنسوب اليه ليسا جزئين من
مدلول المصدر وان النسبة جزء من مدلول الفعل دون المنسوب اليه اذ الواضع نظر في المصدر الى

قوله انما [illegible] اي نفس النسبة التامة
التي هي جزء معنى الفعل [illegible]
ان النسبة تامة جزئية وان النسبة بين بين

قوله [illegible] تلك الصيغة فعلا مبنيا للمفعول وانما جعل
[illegible] ويقتضي اقتضاء الفاعل و
[illegible] اللوازم [illegible]

قوله ولم يمكن التنبيه بها قال في الرضي ولم يمكن
التنبيه بها على سائر اللوازم اه وانما
قلنا في الاغلب لانه امكن في بعضها ذلك كضرب
ويضرب ولكنه لما لم يمكن في الاغلب ذكر بعدها اطرادا
اضمر هذا المدلول عليه بالصيغة ايضا بعد تقدير
للباب فاضمر انا بعد اضرب ونحن بعد
نضرب بدلالة العطف عليها في اضرب انا وزيد و
نضرب نحن والزيدون انتهى اقول فيه
نظر لانه لو دل حروف المضارعة على نفس
الفاعل لتقدم الفاعل على الفعل كما
سلمه الله

الى ساذج الحدث لا الى ما قام به ولا الى ما وقع عليه وغيره من اللوازم وفي الفعل الا ان يكون مصدره مسندا الى شيء مذكور بعده لفظا حقيقة او حكما واما الصفات فالواضع نظر في وضع اسم الفاعل مثلا الى الذات من حيث يقوم به الحدث وكذا اسم المفعول فانه في نظره دال على ذات يقع عليه الحدث فجعل المنسوب اليه جزءا من مدلولها **فان قيل** فينبغي ان لا يعمل المصدر لا في الفاعل ولا في المفعول به ولا في غيرهما لعدم اقتضائه اياها وضعا على ما ذكرت والعمل مبني على الاقتضاء وكذا الصفات فان الفاعل معتبر في مفهوماتها فلو ذكر بعدها لزم تكراره ولا تقتضي المفعول فلا تعمل فيه ايضا بل ينبغي ان لا يعمل الفعل ايضا في غير الفاعل ونائبه **قلت** كان حق الفعل ان لا يعمل الا في الفاعل اذ ليس موضوعا لطلب غيره لكنه لما اقتضى الفاعل وضعا وعمل فيه فتح له باب الطلب والعمل فعمل في غيره تبعا له فمن ثمه صار اصلا للعمل في المسند اليه واما الصفة فلما كان الذات هو فاعل في الحقيقة والنسبة اليه معتبرين في مفهومها وضعا كان حقها ان لا تطلب لفظا آخر دالا على الفاعل ولا تعمل في المرفوع الآن وضعها شابهت بالفعل اقتضى تخصيص الذات بمخصص معين مظهر او مضمر هو عينه في الخارج فانقلب الحال بسبب ذلك فعمل في المرفوع وغيره كالفعل قال المولى عصام الدين التزام المرفوع للصفات المشتقة كما في الفعل يقتضي ان يكون فيها نسبة الى ذات خارج عن مدلولها كالفعل فيكون فيها نسبتان نسبة الى الداخل ونسبة الى الخارج ولم يقولوا به الآن يقال التزام المرفوع لتوضيح ان ربطها بموصوفها من قبيل ربط حال الشيء به ام من قبيل ربط حال متعلق الشيء به بخلاف الفعل فان التزام المرفوع له لاعتبار نسبة في مفهومه متوقفة على تعقل هذا المرفوع هذا كلامه **و**في الرضي والصفات ان دل كل منها على المصدر الذي بسببه يطلب الفعل الفاعل والمفعول لكن طلبه لهما ليس بوضعي ولا تابع للوضعي بل هو عقلي وقد طرا الوضعي على العقلي وازاله **اقول** في جعل اقتضاء الصفة الفاعل عقليا نظر لا يخفى وجهه على من لاحظ مفهوماتها من نحو قولهم لمن قام به الفعل ولمن وقع عليه كيف والمرفوع عين الذات في مفهوماتها وهو قد اعترف بكونه وضعيا في غير موضع **اللهم** الا ان يقول ان اقتضاء تخصيص الذات بالمرفوع عقلي قال فالواضع نظر في المصدر الى ماهية الحدث فقط فلا يطلب في نظره لا فاعلا ولا مفعولا وكذلك اسم الفاعل والمفعول فان لفظهما في نظره دال على الفاعل والمفعول فلا يطلبان لفظا آخر دالا عليهما نعم كان حق هذه الاشياء ان لا تعمل في الفاعل ولا في المفعول لكنها لما شابهت الفعل اعملت عمله ومشابهة اسم الفاعل والمفعول اقوى من المصدر لفظا ومعنى فلزم عملهما في جميع المواضع عمل الفعل والزما ذكر المسند اليه بعدهما كالفعل لتعيين الذات المبهمة التي يدلان عليها تضمنا فلا تكرار وجوز فيهما الاضمار الذي الاصل فيه الفعل اذ طلبه وضعي فجاز ان يتصل به غاية الاتصال

قوله طلبه كل منهما للطالب

قوله وهو قد اعترف اه حيث قال في بحث المصدر عند قول ابن الحاجب ولا يضمر فيه ما يقع عليه اسم الفاعل هو ما يقع مرفوعه وكذا اسم المفعول والصفة المشبهة فتثنية احدهما وجمعه تثنية الاخر وجمعه انتهى لمحرره يونس

الاتصال ولما لم يكن المشابهة تامة في المصدر لم يلزم ذكر المسند اليه ولم يجز الاضمار فيه الا اذا كان بمعنى الصفة ولما كان بنفسه يطلب الفاعل والمفعول عقلا فبادنى مشابهة لطالبيهما وضعا اعني الفعل تحرك ذلك الوجه الكامن فجاز ان يطلبهما ويعمل فيهما مع كونهما غير لازمين فيه كما في اسمي الفاعل والمفعول وايضا لو الزم ذكر المسند اليه واحد الازمنة الثلثة صار اشتقاق الفعل منه عبثا **فالحاصل** ان طلب المصدر للفاعل والمفعول اقوى لكونه لذاته وعمله فيهما ضعيف لكونه لمشابهة ضعيفة مع الفعل فلذا ترى المصدر المضاف الى احدهما اكثر استعمالا من العامل فيهما وطلب الصفة لهما ضعيف لانه لتضمنها المصدر وعملها فيهما قوي لكونه لمشابهة قوية بالفعل فلذا قالوا اذا اضفتها الى فاعلها لفظا فلا بد من ضمير فيها قائم مقام الفاعل المرفوع وان لم يكن في الحقيقة فاعلا كقائم الغلام وحسن الوجه **هذا** كلامه في مواضع من شرح الكافية **واذ** قد سمعت ما تلونا عليك من وضع المشتقات وتركب معانيها الموضوعة هي لها **فاعلم** ان ما ذكر في الترجمة من لفظ يردم ايديجي يفهم منه المعنى المطابقي لاسم الفاعل لانه يدل على الحدث المدلول عليه بالصيغة تضمنا بلا دلالة المادة من حيث هي اصلا او بدلالتها ايضا على حامرة وعلى الذات المبهمة المدلول عليها بالهيئة النوعية وكذا يدل على النسبة التقييدية المدلول عليها بالهيئة ايضا **ولما** كان لفظ اسم الفاعل بالتركية وهو ايدجي مشتركا بين المذكر والمؤنث يزاد لفظ ار واما لفظ بر فللتاكيد والتصريح لما علم من العبارة فما ذكر في الترجمة معنى تركيب ناصر واحد مذكر كما لا يخفى فالافراد والتذكير مدلولا الصيغة التزاما وقد مر تحريره وذلك انه لما كثر استعمال الصفات بالنسبة الى سائر الاسماء المشتقة وورودها في ذي الارواح احتيج الى الفرق بين المذكر والمؤنث وبيان العدد فوضعت طائفة من الصيغ كالفاعل والمفعول والمستفعل وغيرها وضعا نوعيا لذات واحد مذكر مثلا متصف بما دل عليه ما اشتقت هي منه من الحدث **ولما** كانت هذه الصيغة مستعملة ههنا في ضمن اعتبار الوزن في التركيب الجزئي باعتبار امر عام حيث ابهم الضمير كما ظن ومدلول ضمير الفاعل هو مدلول الصيغة باعتبار الذات زيد في الترجمة لفظ بر وار فالاحوال اللازمة لمدلولات الصفات خارجة عنها يدل عليها بالمطابقة بالفاظ كالواحد والمذكر مثلا وانما لم يذكر في الترجمة المعلوم او المجهول لانهما مختصان بالافعال المتصرفة وسيجيء في محله فلا يوجدان في الاسماء ولا في الافعال الغير المتصرفة ولم يذكر ايضا الغيبة او الخطاب او التكلم لان الخطاب والتكلم مختصان ايضا بالافعال والاسماء الظاهرة كلها موضوعة للغائب مطلقا فلا حاجة الى ذكر الغيبة ليمتاز عن اخويها بل هما مستفادة من العبارة كما لا يخفى وايضا استغنى عنهما بوضع المضمرات المنفصلة كقولك انا ضارب وانت ضارب وتفصيل المقام ان المشتقات ثلثة انواع فعل وصفة واسم **و**لما كان الفعل الالفاظ افادة وورودا في ذي العقول واستعمالا اشتدت الحاجة

قوله الا اذا كان بمعنى الصفة فان المصدر [illegible]

قوله كما في اسمي الفاعل والمفعول فان الطلب والعمل لازمان فيهما

قوله [illegible] الكلام وذكر بعض المحققين [illegible]

قوله موضوعة للغائب [illegible]

قوله مطلقا اي سواء تقدم ذكره او لا وهو احتراز عن ضمير الغائب فانه موضوع للغائب الذي تقدم ذكره لفظا او معنى او حكما

الى الفرق بين المذكر والمؤنث والتكلم والخطاب والغيبة وبيان العدد مع الاختصار و
بانضمام المضمرات المنفصلة وان حصل الفرق لكن ح يفوت الاختصار المط والصفات اكثر استعمالاً
بالنسبة الى الاسماء ولكثرة ورودها في ذوي الارواح واقل بالنسبة الى الفعل احتيج الى الفرق بين
المذكر والمؤنث وبيان العدد ولم يحتج الى الفرق بين التكلم والخطاب والغيبة ففرقوا بينها بانضمام
المنفصلة وان فات الاختصار لانه ليس مطلوبا فيها كما في الفعل فقالوا انا ضارب وانت ضارب
وهو ضارب ولعدم تغير في التكلم والخطاب والغيبة مع تضمنها الضمير شبهت بالضمير بالخالي
عنه نحو انا غلام وانت غلام وهو غلام فلم يحكم بانها مع فاعلها جملة ولا عوملت معاملتها في
البناء بل افردت واعربت وان اسندت الى الاسماء الظاهرة تبعا للمسند الى الضمير وحملا عليه واما الاسماء
فلما قل استعمالها في انفسها مع كون اكثرها لغير ذوي العقول والارواح لم يحتج فيها الى الفرق بين
المذكر والمؤنث والخطاب والتكلم بل احتيج فيها الى بيان العدد فقط فيتصرف فيها بالتثنية والجمع فتصير
لها ثلثة امثلة فاحفظ هذا فانه ينفعك في مواضع شتى من الامثلة المختلفة والمطردة ثم اعلم
بان اسم الفاعل في الاصطلاح اما مأخوذ من الثلاثي المجرد واما من غيره وكلاهما قياسي والمراد
ما ليس على وزن المبالغة اما المأخوذ من الثلاثي المجرد فوزنه فاعل غالبا وهو القياسي فقط
واما فعيل وفعول بمعنى فاعل كرقيب وصبور بمعنى راقب وصابر فقليل اذ الغالب فيها الصفة
المشبهة او المبالغة كما في شرح الميزان فعيلان كان مما حول اليه اسم الفاعل بقصد المبالغة
فهو من اوزان المبالغة له فان كان مما حول اليه الاسم الفاعل الثلاثي وهو الاكثر فهو للمبالغة له
كالرحيم بمعنى الراحم مع المبالغة وقد يجيء لمبالغة مُفعِل من الافعال كالاليم بمعنى مولم وبديع
بمعنى مبدع وان لم يكن مما حول اليه اسم الفاعل فهو صفة مشبهة غالبا ويجيء بمعنى فاعل بلا مبالغة
قليلا كما عرفت آنفا وبمعنى مفعول كذلك كما في الميزان وقال ابن هشام الحق ان فعيلا بمعنى فاعل
لا يكون الا بالمبالغة بخلاف فعيل بمعنى مفعول ويجيء فاعل بمعنى مفاعل بلا مبالغة كثيرا كجليس وجبيب
وعشير وكليم وانيس ونديم ذكره في حواشي شرح الزنجاني عن نجم الائمة وشرح الكافية للتفتازاني
واما فعول فالغالب فيه مبالغة الفاعل او صفة مشبهة وقد يجيء لمبالغة المفعول اشار اليه في
تلك الحواشي قيل المبالغة في الصفات تكون للفاعل دون المفعول وفيه نظر لانه ينتقض بنحو ضُحَكَة
ولُعنَة بضم فسكون فانه لمبالغة اسم المفعول وفي الرضي وربما بني فعول للمبالغة من افعل انتهى
ويكون قليلا بمعنى الفاعل بدون المبالغة وقد مر وبمعنى مفعول كذلك والحاصل ان اوزان اسم
الفاعل من الثلاثي المجرد ثلثة احدها قياسي وهو فاعل والآخران وهما فعيل وفعول نادران
سماعيان كذا في روح الشروح ثم وزن فاعل يجيء ايضا للنسبة كتامر ولابن ورامح ونابل

مطلب اوزان اسم الفاعل

ونابل بمعنى ذي تمر ولبن ورمح ونبل قال في شرح الميزان هذا قسم من الاسم معناه كالمنسوب
ولفظه كالفاعل وليس به بل موضوع لذي شيء ولهذا تجرد عن التاء في نحو حائض انتهى ومن
صيغ النسبة فاعل كتامر لذي تمر ودارع لذي درع وليس بجار على الفعل وانما هو اسم صيغ
لذي الشيء ولا فعل له الا يرى انك لا تقول تمر ولا درع ولذلك قيل الفرق بينه وبين اسم الفاعل
انه لا يؤنث اذا كان بمعنى كذا فيقال رجل تامر وناقة تامر كقوله تع السماء منفطر اي ذات
انفطار لانه لو كان بمعنى اسم الفاعل لقال منفطرة وقوله تع بقرة لا فارض اي ذات فروض والا
لقال فارضة قال الخليل فمنه عيشة راضية اي ذات رضى لان العيشة لا توصف براضية بمعنى
فاعلة بل بذات رضى حتى تكون بمعنى مرضية وهو يشكل بدخول التاء ويجوز ان يحمل دخولها على
المبالغة كما في علامة ويجوز ان تجعلها راضية مجازا والراضي في الحقيقة صاحبها ومن هذا القبيل
ايضا طالق وحائض بمعنى ذي طلاق وذات حيض اي ان ذلك ثابت وحاصل لها من غير تعرض
لحدوثها في زمان حتى لو ارادوا الاجراء على الفعل لاتوا بالتاء فقالوا حائضة الآن وطالقة
غدا كانك قلت تحيض الآن وتطلق غدا هذا مذهب الخليل وحمله سيبويه على انه صفة شيء او
انسان لان المرأة شيء وانسان والحمل على هذا المعنى منهج معتبر وذهب الكوفيون الى ان سقوط
التاء من هذا القبيل لاختصاص معناه بالمؤنث ويبطل طرده بقولهم امرأة حاملة ومرضعة وعكسه
بقولهم رجل عاشق وجمل ضامر وامرأة عاشق وناقة ضامر من شرح الشافية لفخر الدين الجاربردي
وفي حواشي انوار التنزيل لابن الشيخ في النازعات بمعنى نفوس ذوات نزع وكرة خاسرة
اي ذات خسران ودافق بمعنى ذي دفق ان حق هذه الالفاظ ان اسند الى فواعلها لكنها اسندت
الى المفعول على النسبة اي على ارادة النسبة من اسم الفاعل كلابن وتامر بمعنى ذي لبن وتمر
ومنسوب اليهما او على الاسناد المجازي على طريق اسناد الفعل الى ما يقارنه في الوجود كقولك
تجارة رابحة والرابح فعل اصحاب التجارة والربح والتجارة متقاربان في الوجود انتهى واما اسم
الفاعل المأخوذ من غير الثلاثي سواء مزيدا على الثلاثي او رباعيا مجردا او مزيدا عليه فهو على وزن
مضارعه المعلوم بميم مضمومة موضع حرف المضارعة وكسر ما قبل الآخر لفظا او تقديرا نحو مكرم و
مدحرج ومختار ومحمر ثم انه لا بد علينا ان نذكر صيغ الصفة المشبهة لانها عدت من اسم
الفاعل عند اهل هذه الصناعة كما صرح به التفتازاني في شرح الزنجاني بل عدوا افعل
التفضيل ايضا على ما في شرح المراح لتقارب معانيها والفرق المعنوي ليس غرض الصرفي
كما في روح الشروح فنقول وبالله التوفيق هي مشتقة من الماضي او المضارع والثاني قول
الجمهور مختصة بالثلاثي واللازم مطلقا فلا يجيء من غيرهما اما الاول فبالاستقراء ولان

ولان اوزانها سماعية غير افعل من الالوان والعيوب والحلى وسياتى فلا يمكن فى غير
الثلاثى محافظة جميع الحروف فيها ومع حذف الزوائد يلتبس بالثلاثية وحذف بعضها دون
بعض تحكم هذا لكن صرح ابن مالك فى التسهيل انها تجيئ من غير الثلاثى على وزن اسم الفاعل
ذكره عصام الدين فتدبر واما الثانى فلانها تدل على اللزوم والاستمرار على ما مر تحقيقه والمتعدى
لا يكون لازما ومستمرا لصاحبه وصيغها مخالفة لصيغة اسم الفاعل سماعا حتى لا يجيئ صيغة
من صيغها على فاعل قطعا قال ابن الحاجب لانهم لم يجروا فيها على قياس يضبط باصل كما فى اسم
الفاعل والمفعول بل اتوا بها مختلفة الصيغ مع اتفاق صيغة الفعل فى كثير منها ولم يات شيئ
منها على القياس الا الالوان والحلى فانها اتت على افعل كابيض واسود وادعج واشهل وشبهها وعد
فى الميزان لفظ صاحب وعاقر من اوزان الصفة المشبهة واظن انهما للنسبة او اصلهما
للحدوث وقد سبق تحقيق الكلام فى امثالها فتذكر وبناؤها من جميع الابواب الثلاثية من الجوع و
العطش وضدهما على فعلان بفتح فسكون كجوعان وعطشان وشبعان وريان وكذا سكران لانه ضد الجوع
وغضبان لانه يلزم العطش فى الاغلب وحرارة الباطن وعجلان لاشتمال العجل على الطيش والعطش
فباعتبار الطيش يقال عجل وباعتبار العطش يقال عجلان ومن الالوان والعيوب الظاهرة او الباطنة
ايضا والحلى على افعل قياسا مطردا نحو اسود واعور وابلج وفى المراح هذا الوزن من مكسور
العين الا ستة فانها من فعل بضم العين نحو احمق واخرق واسمر واعجف وادم وارعن وزاد
الاصمعى الاعجم وقال الفواد الاربعة الاول من فعل بالكسر الا انها لغات من فعل بالضم وبناؤها من
غير هذين القسمين من باب علم على فعل بفتح فكسر غالبا وقد جاء ضم العين ايضا نحو ندس وحذر
وعجل بكسر العين وضمها فى الثلاثة وجاء على فعيل بفتح فكسر فياء ساكنة نحو سليم وفعل بحركات الفاء
مع سكون العين نحو شكس وحر وصفر بالفاء وفعول على وزن غفور نحو غيور ويأتى هذا لمبالغة
الفاعل كما مر وسياتى تمامه قيل ان الفعول بفتح الفاء وتشديد العين المضمومة نحو بيوت ولم ار
من غيره وفى القاموس البيوت الماء البارد والغاب من الخبز كالبائت والامر بيت له صاحبه
انتهى والقيوم فيعول من اوزان المبالغة كما سيجيئ فتامل ومن باب حسن على وزن فعيل غالبا نحو
كريم وجاء على فعل بالفتح فالكسر نحو خشن وفعل بفتحتين نحو حسن وفعل مثلث الفاء ساكن العين
نحو ضعب وملح وصلب وفعال بفتح الفاء وضمها مع تخفيف العين نحو جبان وشجاع كذا فى المراح وعدهما
فى الميزان من مبالغة الفاعل وسياتى تحقيقه فى مبالغة اسم الفاعل وفعول نحو وقور وفعل
بضمتين نحو جنب ويستوى فيه الواحد والجمع والمؤنث وربما قالوا فى جمعه اجناب وجنوب ومن غير
هذين البابين بناء الصفة المشبهة قليل فانهم استغنوا فيه باسم الفاعل وذلك لانه لا بد ان على

لا بد ان على الاستمرار واللزوم فى الاغلب لانه يجيئ لازما ومتعديا والمتعدى لا يكون لازما ومستمرا
لصاحبه واللازم منه لا يكون ايضا لازما لصاحبه نحو القيام والقعود والدخول والخروج فالاول
لا يجيئ منه الصفة المشبهة التى تدل على الاستمرار واللزوم بخلاف فعل بكسر العين وفعل بضمها فان الاول
غالب فى الادواء الباطنة والعيوب اللازمتين لصاحبها والثانى للغرائز اللازمة لصاحبها فلما
كانا دالين على الاستمرار واللزوم يشتق منهما ما يدل عليهما وجاء مع قلته على فيعل بفتح الفاء والياء
وسكون العين نحو حريص وافعل نحو اشيب وفيعل بكسر العين نحو ضيق وهو لا يجيئ الا من الاجوف الصحيح
نحو صيرف وفى روح الشروح قيل لها سبعة عشر وزنا بالاستقراء فعل بحركات الفاء مع سكون العين
نحو شكس وصلب وملح وفعل بفتح الفاء وحركات العين نحو حسن وخشن وعجل وفعل بكسر الفاء والعين
وبضمهما نحو صفر وجنب وفعال بفتح الفاء وضمها نحو جبان وشجاع وفيعل بفتح العين وكسرها نحو
شيطم وجيد وفعيل بفتح الفاء والياء نحو حريص وفعيل وفعول وافعل وفعلان نحو سليم وغيور و
ابلج وغضبان انتهى ثم ان طريق اخذ اسم الفاعل الثلاثى من المضارع ان يحذف حرف المضارع
ويزاد الالف بين الفاء والعين ويكسر ما قبل الاخر اما حذف حرف المضارعة فليزول صيغة واما
الزيادة فلئلا يلتبس بالماضى واما اختيار الالف فلخفتها واستلزام الزيادة الثقل ولانه لو زيدت
الواو فى اوله التبست بواو العطف وايضا يلتبس بمخاطب المضارع لان اصل التاء فيه الواو كما
سياتى فلا يزول صيغته ولو زيدت بين الفاء والعين او بين العين واللام يلتبس بماضى فوعل او فعول
ولو زيدت فى الاخر تجعل الفا فيلتبس بماضى باب فعلى ولو زيدت الياء فى الاول لا يزول صيغة المضارع
فلو تحصيل الحاصل وعلى تقدير زيادتها بين الفاء والعين او بين العين واللام او فى الاخر يلتبس
بماضى فيعل او فعيل او فعلى واما زيادة الالف بين الفاء والعين فلانه لو زيد فى الاول لزم
الابتداء بالساكن ولو حرك يخرج عن حقيقة وضعه الخط اذ وضعه على السكون وعلى تقدير التحريك
فلا يخلو من ان يكون مفتوحا او مضموما او مكسورا لا سبيل الى الاول لانه يلتبس بالمضارع المتكلم ولا
الى الثانى لالتباسه بالامر ولا الى الثالث للزوم الخروج من الكسرة الثقيلة الى الضم الاثقل
وايضا يلتبس بالامر من يفعل مكسور العين ولو زيد الالف فى الاخر لالتبس بمثنى الماضى ولو زيد
قبل الاخر لالتبس بالمصدر نحو ذهاب واما كسر ما قبل الاخر فلانه لو لم يكسر فلا يخلو اما ان يفتح او يضم
او يسكن لا جائز ان يفتح لالتباسه بماضى المفاعلة ولا ان يضم لانه مستثقل غير جائز فان
اجتماع الساكنين انما يجوز اذا كان على حده وحده ان يكون الساكن الاول حرف لين والثانى
مدغما كدابة وحويصة ودويبة لان اللسان يرتفع عنهما دفعة واحدة من غير كلفة والمدغم فيه
متحرك فيصير الثانى من الساكنين كلا ساكن فلا يتحقق التقاء الساكنين الخالص او يكون الاجتماع

[illegible]

[illegible]

ولا ان يسكن لالتقاء الساكنين على غير حده وهو غير صحيح

في الوقف فانه يجوز ايضا مطلقا لانه محل التخفيف واما نحو الآن بالالف وسكون اللام فشاذ
واذا اجتمع الوقف والادغام يجوز اجتماع ثلث سواكن كدوابّ ومثله يقع في كلام العجم كثيرا نحو
كوشت والجمع بين اربع سواكن ممتنع في كل لغة وعلى كل حال فان قلت على تقدير الكسر
يلتبس بامر باب المفاعلة نحو قاتل قلت الا انه ابقي على ذلك الالتباس للضرورة مع ان الالتباس
بالامر اولى بالالتباس بالماضي ومن اختيار الثقل على تقدير الضم وان لم يوجد ذلك الالتباس فيه
اما وجه الاولوية من الاول فلان هذا الالتباس التباس الشيء بما يشابهه فان الامر مشتق من
المستقبل واسم الفاعل مشابه به بل مشتق منه ايضا بخلاف الالتباس بالماضي لان المناسبة بينهما
ليست بهذه المثابة واما وجه الاولوية من الثاني فلان هذا الالتباس قد يزول بالاعجام بخلاف
الثقل اللازم من الضم فانه لا يزول اصلا ولغتهم سالمة عن كل بشاعة وثقلة واما تحريك
الاول فلئلا يلزم الابتداء بالساكن واما فتحه فلاجل الالف فان قلت لم اتى المصنف بكلمة هو فيه
ولا دخل له في المثالية قلت تنبيها على ان الاكثر في استعمال الصفات سبق موصوفاتها ولانه قد سبق
ان التركيب ملاحظ في الامثلة فلو عطف على ما قبله من الجملة فيلزم عطف المفرد على الجملة وهو غير جائز
فان قلت لم عطفه بالفاء دون غيرها من حروف العطف قلت لان الفاعل والمفعول مشتقان
من المضارع وهو من الماضي المشتق من المصدر فيكون الكل اصلا بالنسبة اليهما وهما فرعان عليه
فاتي بالفاء اشعارا بفرعية الفاعل والمفعول واشارة الى ان اتصاف الفاعل بالفاعلية انما هو
عقيب صدور الفعل او لان المراد من الجملة الفعلية افادة وقوع الفعل في احد الازمنة من الفاعل
ويلزم اتصاف الفاعل بذلك الفعل الذي يدل عليه جملة هو ناصر قصدا فلاجل ان مضمون الثانية
لازم لمضمون الاولى بكلمة الفاء المفيدة للترتيب فان قلت لم لم يذكر الصفة المشبهة ههنا قلت
انك قد عرفت انها قليلة من فعل مفتوح العين ولم تجئ من هذا الفعل لكونه متعديا ولان اكثر
صيغها سماعية وافعل من الالوان والعيوب والحلى وان كان قياسيا الا ان ذكره يستلزم اما
تكرار المثال من باب واحد او ترك اسم التفضيل فان قلت لم قدم اسم الفاعل على اسم المفعول
قلت لان الفاعل لازم لكل فعل دون المفعول او لان الفاعل موجد الفعل غالبا والمفعول ما يقع
عليه الفعل والايجاد قبل الوقوع او لان الفاعل مشتق من المعلوم والمفعول من المجهول و
المعلوم اصل ومقدم على المجهول او لان الفاعل عمدة والمفعول فضلة فكذا اسمهما او لان اسم
الفاعل بمنزلة الفعل المعلوم لانه يعمل عمله واسم المفعول يعمل عمل الفعل المجهول والمعلوم اصل
في العمل فكذا ما بمنزلته او لان الاول اكثر استعمالا لانه يجيء من اللازم والمتعدي بخلاف الثاني
فانه مختص بالمتعدي او لانه مستلزم للثاني لما بينهما من تقابل التضايف والملزوم مقدم كذا قيل

ميما مكسورة وعلامته في التركية كونه آخره شينا معجمة ساكنة وما قبلها

[illegible]

اسم مفعول لغتده [illegible] اصطلاحده فعل لنزيلنك اوزرينه واقع اولان [illegible] مجهولدن مشتق [illegible]

كذا قيل وفيه بحث لانه لا مفعول الا وله فاعل في الاغلب ولم ينعكس كما لا يخفى وذلك منصور
وهو اسم مفعول مفرد مذكر ومعناه بالتركية يردم اولنمش بر ارکك في الحاشية والكلام في اللغة
والاصطلاح قد مر والمفعول في اللغة اسم مفعول من فعل يفعل بفتح العين فيهما وفي اصطلاح
النحاة يطلق على الخمسة المشهورة من المعمول المنصوب وهي المفعول المطلق والمفعول به والمفعول
فيه والمفعول له والمفعول معه وزاد السيرافي مفعولا سادسا سماه مفعولا منه نحو قوله تعالى واختار
موسى قومه اي من قومه ورد عليه بانه لو صح ذلك لصح ان يقال مفعول عليه واليه بل لكان المفاعيل عدد
حروف الجر واسقط الزجاج المفعول معه والمفعول له وجعل الاول مفعولا به والثاني مصدرا و
كل من المفعول به وفيه وله يكون صريحا اذا لم يكن بحرف الجر وغير صريح اذا كان به والمفعول المطلق
لا يكون الا صريحا والمفعول معه لا يكون الا غير صريح لانه يصل اليه الفعل بواسطة الواو فقط قال الحاجبا
بابا يطلق المفعول به الغير الصريح على كل مجرور بغير في واللام وقال علاء الدين البسطامي والحق ان
كل جار ومجرور فهو ظرف ومفعول به غير صريح البتة في الاصطلاح من حاشية شرح الزنجاني واسم
المفعول في اصطلاح التصريف اسم مشتق من المضارع المجهول لمن وقع عليه الفعل قولهم وقع عليه
الفعل اي وقع عليه او اجرى مجرى الواقع عليه اي التعلق المعنوي وهو تعلق فعل الفاعل بشيء لا
يعقل الفعل بدون تعقل ذلك الشيء لا الامر الحسي ليدخل فيه نحو اوجدت ضربا فهو موجد وعلمت
عدم خروجه فهو معلوم وذكرت الله فهو مذكور وغير ذلك فلا يلزم كونه تعالى محلا للوقايع وباقي
القيود ظ وانما اشتق من المضارع اما اشتقاقه من المضارع فلاتباع اسم الفاعل للمواخاة بين
الفاعل والمفعول في تعلق الفعل بهما من حيث الصدور في الاول والوقوع في الثاني فينبغي ان يكون
بين اسميهما ايضا واما اشتقاقه من المجهول فللمناسبة بينهما في الاسناد الى مفعول ما لم يسم فاعله
ولذا لا يبنى من اللازم الا بواسطة حرف الجر كما سنبين في مطرداته ان شاء الله تعالى ان قلت
لم سمي اسم مفعول مع ان اسم المفعول المصدر في الحقيقة لانه هو الذي يفعله الفاعل والذي نحن
فيه هو اسم المفعول به اي الذي فعل به الفعل اي وقع عليه الفعل يقال فعلت به الضرب اي اوقعته
عليه قلت المراد المفعول به لكنه حذف حرف الجر فصار الضمير مرفوعا فاستتر لان الجار والمجرور كان
مفعولا ما لم يسم فاعله له فهو كالمحصول بمعنى الحاصل وقد مر في اسم الفاعل ما يتعلق بالترجمة من الكلام
فتذكر وقس هذا عليه وصيغته من الثلاثي المجرد على وزن مفعول غالبا قياسا وعلى فعيل و
فعول سماعا نادرا كقتيل وحلوب بمعنى مقتول ومحلوب وقد سبق في الفاعل قال الجاربردي
والسيد عبد الله والفعيل بمعنى المفعول على خلاف الاطراد الاكثر والقياس ان يكون بمعنى الفاعل لان
الفاعل اصل بالنسبة الى المفعول ولكثرته اذ ما من فعل الا وله فاعل فاحفظ هذا وسيأتي بعض

وذاك منصور اصلنده يُنْصَرُ ايدى اسم مفعول اجلچون اولنده ياء مضارعت حرفنى ميم مضمومه تبديل اتدوكده مُنْصَرٌ اولدى اسمك سميته فعل حرفنه عدم مشابهته دالَّ اولسون ايچون منون ملكرى مُنْصَرٌ اولدى افعال بابندن كلان اسم مفعوله التباس لازم كلدى كلمه نك ايچون ميمك ضمه سنى كسره يه تبديل اتدوكده مِنْصَرٌ اولدى اسم آلة التباس لازم كلدى كلمه نك ايچون ميمك كسره سنى فتحه يه تبديل اتدوكده ثلاثيدن اسم زمانه اسم مكانه التباس لازم كلدى كلمه نك ايچون صادك فتحه سنى كسره يه تبديل

على ما يتعلق بهذا الوزن فى مبالغة اسم الفاعل ومن غير الثلاثى المجرد مطلقا على صيغة اسم الفا[عل] لكن بفتح ما قبل الآخر لفظا او تقديرا تبعا لفعله **وكيفية** اخذه من الثلاثى ان تحذف من مضارعه المجهول حرف المضارعة وتزيد ميما مفتوحة موضعه وتضم ما قبل الآخر ثم تشبع الضم ليتولد منه الواو **اما** حذف حرف المضارعة فلما مر فى الفاعل **واما** الزيادة فللزوم الابتداء بالسكون وقرب الميم من الواو فى المخرج الشفوى مع تعذر حرف العلة لما مر فيه ايضا **واما** فتح الميم فللخفة ولزوم الالتباس بمفعول باب الافعال على تقدير الضم وباسم الآلة على تقدير الكسر **واما** ضم ما قبل الآخر فلانه على تقدير السكون يلتقى الساكنان وعلى تقدير الفتح والكسر يلتبس باسم المكان **واما** اشباع الضمة فلرفضهم مَفْعُلًا فى كلامهم بغير هاء لما سيأتى فى المصدر الميمى **فان قلت** كان قياس اسم المفعول على وزن مضارعه كما فى اسم الفاعل فيقال اُضْرِبَ يُضْرَبُ فهو مُضْرَبٌ **قلت** يعلم جوابه من التعليلات المذكورة فى كيفية اخذه فانهم لما اداهم حذف الهمزة فى باب افعل الى مُفْعَل قصدوا تغيير احدهما للفرق فغيروا الثلاثى بزيادة الواو فلما زادوا الواو فتحوا الميم لئلا يتوالى ضمتان بعدهما واو وهو مستثقل فى القياس الكثير الاستعمال ونحو عُصْفُور ليس بقياسى ولا كثير وايضا ثبت التغيير فى اخيه وهو اسم الفاعل كناصر لانه وان كان فى مطلق الحركات والسكنات كمضارعه لكن ليست الزيادة فى مضارعه ولا الحركات فى اكثرها كحركاته كما فى اسم الفاعل الرباعى والمزيد فبقى اسم المفعول الثلاثى بعد التغيير المذكور كالجارى على الفعل لان ضمة الميم مقدرة والواو فى حكم الواو الناشى للاشباع فلا يعبأ به فلوحظ به المضارع المبنى للمفعول لفظا ومعنى **ذكره** نجم الائمة الرضى **فان قلت** لم اتى بكلمة ذاك فى اسم المفعول **قلت** لما مر فى الفاعل **فان قلت** فلم لم يأت بالضمير كما فى الفاعل **قلت** لئلا يلزم التفكيك ولم يعكس لان الضمير اعرف فهو اشرف فاعطى للشريف الذى هو الفاعل او لان بين الفاعل وبينه مناسبة لان هو ضمير مرفوع والفاعل ايضا مرفوع فاعطى له وكذا بين المفعول وذاك مناسبة من حيث ان المفعول منصوب وذاك يشبه بكاف الخطاب المنصوب فى مثل ادعوك من حيث التعريف والافراد وكذا فى بعض شروح المراح وغيره **وقيل** اتى بكلمة هو فى الفاعل وذاك فى المفعول لئلا يلتبس كل منهما بالآخر من المزيدات فى الصورة فحمل الثلاثى عليها للاستطراد لكثرتها وقلته **واختار** هو للفاعل وذاك للمفعول لان حروف الاول اقل فهو اقدم **وقيل** لئلا يقع الالتباس فى الصيغ المشتركة نحو فعيل وفعول او بين المفعول والمصدر فى مثل بايكم المفتون **وبهذا** يندفع ما يقال من ان كلمة هو يكفى للفرق بينهما فلا حاجة الى ذاك فتدبر **فان قلت** لم عطفه بالواو دون الفاء وغيرها **قلت** لان الواو للجمع المطلق ولا ترتيب بين فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول بل هما معا

اندوكده مُنْصِرٌ اولدى مضارعلك عين الفعلى مكسور اولانلر بابندن اسم زمانه اسم مكانه التباس لازم كلدى كلمه نك ايچون صادك كسره سنى ضمه يه تبديل اتدوكده مَنْصُرٌ اولدى كلام عربده مَنْصُرٌ وزننده بغير تاء بر اسم بولنمدوغى اجلدن صادك ضمه سنى شبعه لندردكده شبعندن بر واو حاصل اولدى منصور اولدى **ما** قبلنه عطف ربطى ايچون اولنلر بر واو كتوردك ومنصور اولدى عطف المفرد على الجمله لازم كلمسون ايچون واو ايله ميملك بيننه بر ذاك كتوردك وذاك منصور اولدى ترکی سر 2

فيه فى موضع الزيادة صح

ذكرسؤال سوال ايدرسه وذاك منصور ده كى ذاكه حاجت بو غيرى مصنف ايچون كتوردى جوابنده در ذاك منصور صفتدر بر صفته بر موصوف لازمدر الا اشارة ايچون كتوردى درز يا حود وذاك ده اولان واو عاطفه در منصور فعل نام اوزرينه معطوفدر عطف المفرد على الجملة لازم كلمسون ايچون كتوردى درز تركى سر 2

وانما اختار لفظ هو لكم الفاعل وذاك لكم المفعول لان الفاعل مرفوع والمفعول منصوب فاختار ما هو مرفوع من الاسماء لكم الفاعل وما هو منصوب منها لكم المفعول اما كون هو مرفوعا فظاهر لانه مبتدأ وحقه ان يكون مرفوعا واما كون ذاك منصوبا فلشبهه بكاف الخطاب من حيث التعريف والافراد تأمل مطر سر 2 مح

بل هما معا وان كان ذات الفاعل متقدما على ذات المفعول **وقيل** للعطف على اسم الفاعل اشعارا بفرعية مثله **ولا يخفى** انه لا يكون وجها للتخصيص **فان قلت** لم قدم اسم المفعول على الجحد **قلت** لكونه مفهوما وجوديا بخلاف الجحد والوجودى سابق فى التعقل ولانه اشرف فاولى بالتقديم او لانه لو قدم لزم الفصل بين المعطوفين بالاجنبى او لان الفاعل كالجزء من الفعل والمفعول يناسبه لانه يقع موقع الفاعل **فان قلت** ما هو كالجزء هو فاعل الفعل لا اسم الفاعل والاول اعم من الثانى من وجه **قلت** لما كان فاعل الفعل كالجزء من الفعل جعله اسمه مثله وقد يقع اسم الفاعل فاعل الفعل وهذا القدر كاف كذا قيل او لانه اصل فى الاعراب والفعل فرع عليه او لانه لكونه مثبتا يوافق ما قبله بخلاف الجحد فانه معارض ومناف له او لان المفعول بسيط بخلاف قوله لَمْ يَنْصُرْ فانه مركب مع الجازم والبسيط مقدم **فان قلت** لم قدم اسمى الفاعل والمفعول على سائر المشتقات من اسم الزمان والمكان والآلة والمناسب ان يذكرا فى جنبيها **قلت** لان الفاعل كالجزء من الفعل والمفعول مناسب له كما عرفت **اعلم** ان الجحد والنفى ليسا بقسمين من الفعل استقلالا لدخولهما فى المضارع ولا اعتبار بتغير الآخر فى التصريف بل هو بحث نحوى وبتغير المعنى لانه عارض وليسا بمفردين لا حقيقة ولا حكما بخلاف الفعل مع الفاعل الضمير المتصل فيخرجان عن موضوع التصريف ولهذا عد بعضهم امثلة الفعل ثلثة المفتوح الآخر ويسمى الماضى نحو نَصَرَ والمعرب الآخر ويسمى المضارع نحو ينصر والموقوف الآخر ويسمى الامر نحو انصر فترك النهى رأسا وغير المخاطب المعلوم من الامر فله وجه وجيه لكن لما تغير معنى الامر والنهى من الاخبار الى الانشاء وهذا تغير عظيم وكثر استعمالهما وكانا مناطى التكليف واختص وامتزج حرفاهما بهما فلا يوجدان فى غيرهما ولا يفارقانها عدهما اكثر المصنفين من اقسام الفعل بالاستقلال والنفى يشبه النهى فى الصورة والمعنى والجحد شبيه به فى المعنى ولهذا عدوا المشتقات تسعا ولم يذكروهما لدخولهما فى النهى **نقل** المص لما ذكر المضارع حاوى التنبيه على جميع الصيغ التى تشبه لفظا وحكما من المرفوع والمنصوب والمجزوم والاخبارى والانشائى والمثبت والمنفى لاختلاف الصيغة فيها ولو بسبب العارض وورود هذا الكلام مختلفة الكاسى والمعانى مع اختصاص حروف اكثرها به فقدم الاخبارى على الانشائى لان الاول اصل لان الانشائى انما يحصل منه باشتقاق كالامر والنهى او نقل كعسى ونعم وبعت او زيادة كالاستفهام والتمنى وما اشبه ذلك كما فى المطول او لان معنى الاخبارى وجودى وهو احتمال الصدق والكذب والانشائى عدمى وهو عدمه ولان معنى الاخبارى معلوم الثبوت ومعنى الانشائى غير معلوم الثبوت ولا يشكل عليه بالمضارع اذا اريد منه الاستقبال بانه غير معلوم الثبوت ايضا لان الكل فيه ان يعلم ثبوت معناه فى الزمان الآتى بقرينة او بدليل غايته انه لم يثبت بعد كذا قيل **ثم انه** ذكر الجحد الذى هو نفى الماضى اولا ثم ذكر النفى الذى هو

الفعل

قوله بالاعراب والبناء بعضى الاعتبار بتغير الآخر بالحركات والسكنات والحروف من حيث الاعراب او البناء خارج من... بحث نحوى... مح

قوله ولهذا عد بعضهم اه كالمطرزى فى المصباح وابن الحاجب فى الكافية حيث قصرا البناء على الماضى والمضارع والامر بالصيغة

قوله لفظا وحكما لم يقل ومعنى لان النفى والامر باللام والنهى ليست كالمضارع فى المعنى وان كانت مثله فى اللفظ والحكم كما فى الامتحان

نفي المضارع ليكون على طريقة قوله نصر ينصر اعني الماضي المثبت والمضارع المثبت هذا وما
ذكرنا يظهر وجه ما كتب في الحاشية وهو فعل مضارع جحد مطلق بناء معلوم مفرد مذكر غائب
معناسي يردم اتمدي بر غائب ار كجش زمانده حيث عنون بالفعل المضارع وان تركه
في بعض الشروح قال جحد مطلق مفرد مذكر غائب مبني للفاعل فمعناه بالتركي يردم اتمدي
بر غائب ار كجش زمانده وفي العنوان سبعة الفاظ عربية فالمطلق قيد للجحد احتراز
عن المستغرق وفي الترجمة ايضا سبعة الفاظ تركية فلفظ يردم اتمدي بيان لمعنى الحدث
المشتمل عليه هو لكونه فعلا معلوما فان الفعل مشتمل على المصدر كما مر غير مرة ولفظات
بيان لمعنى المعلوم ولفظ مدي بيان لمعنى الجحد ولفظ بر وغائب وار قد سبق غير واحد ولفظ
كجش زمانده بيان لمعنى المضارعة المنقولة الى الماضي والمعنى المطابق للفعل يؤدي بلفظ
يردم اتمدي فيفهم منه معنى الحدث المدلول عليه تضمنا ولفظ اتمدي يفيد النسبة بالنفي والزمان
الماضي المدلول عليهما بالهيئة فمعنى لم ينصر باعتبار تركيبه مع الفاعل الضمير يردم اتمدي ار
او يردم اتمدي او ار كما ان معنى لم يضرب ورمدي ار او ورمدي او ار بمعنى المذكر
المعين والاول على ابهام الضمير والثاني على تعيينه ويفهم منه معنى الافراد والغيبة فذكر
لفظ بر وغائب وكذا كجش زمانده كما في الماضي والمضارع والجحد والجحود في اللغة الانكار
مع العلم يقال جحده حقه وبحقه جحدا وجحودا انكره مع علمه وبابه قطع وفي الاصطلاح الجحد
المطلق هو المضارع الذي دخله لم من الجوازم وانما سمي الجحد المطلق لان هذا الفعل يخبر به
عن ترك الفعل في الماضي والجحد كذلك فيكون اخص من النفي كما ذكره قدس سره في شرح الزنجاني
والحروف الجازمة خمسة والذا قال بعض المعلمين لبعض المشتغلين جازمات الفعل خمس يا غلام
لم لما ان ولا والّلام وهي تسقط حركة الآخر في المفردات الخمسة اذا كانت صحيحة العين
واللام ومع العين اذا كانت معتلة صحيحة اللام وآخرها اذا كان حرف علة لانه بمنزلة
في الصحيح وهي الواحد الغائب والحاضر والواحدة الغائبة والمتكلم وحده ومع غيره و
تسقط نون الاعراب من الامثلة الخمسة اعني التثنية والجمع المذكر مخاطبين وغائبين و
الواحدة المخاطبة لان النون فيها بمنزلة الحركة في الواحد كما سيجيء فكما ان الجازم يحذف الحركة
من الواحد يحذف ما هو بمنزلتها فلم من الجوازم لها اثران لفظي وهو الحذف المذكور ومعنوي و
هو نقل المضارع المثبت الى الماضي ونفيه لما انها وضعت له على الاصح فتدخل على لفظ المضارع
وقال بعضهم بل هي ولما تدخلان على لفظ الماضي فتقلبانه الى لفظ المضارع ويبقى المعنى
كما كان والاول اولى لان قلب المعنى اظهر والكثر في كلامهم كذا في الرضي فان قيل لم سميت

سميت هذه الحروف جوازم قلنا لان الجزم القطع وهذه الحروف تقطع عن الفعل حركة
وبعض حروفه فهي كالدواء والحركة كالفضلة فكما ان الدواء اذا تصادف فضلة في الجسم اخرجها
والا فمن نفس الجسم فلذلك الجوازم اذا دخلت على الفعل فان وجدت حركة حذفتها والا فمن
الفعل كما في الناقص كذا حكي عن ابن السراج فان قلت لم كانت تعمل لم قلت لاختصاصها
بالفعل وقد ذكر في المفتاح في قسم النحو ان كل ما لزم شيئا وهو خارج عن حقيقته اثر فيه
وغيره غالبا بشهادة الاستقراء فان قلت لم تعين الجزم في عملها قلت لانها لما شبهت بان
من الجوازم في النقل حيث تدخل على المضارع فتنقله الى معنى المضي كما ان ان تدخل على الماضي
فتنقله الى معنى الاستقبال عملت عملها او ليكون الاثر على وفق المؤثر في الاختصاص بالفعل فان
قلت لم يعمل حرف التعريف وحرف الاستقبال مع اختصاصهما بمدخولهما فلو كان الاختصاص موجبا
للعمل لوجب ان يعملا قلت هما جاريا مجرى بعض الاجزاء لشدة الامتزاج فكانهما غير خارجين عن
حقيقة مدخولهما فاعرف هذا وجاء لم في الضرورة غير جازمة وهي في الناقص اكثر نحو قوله
لولا فوارس من نعم واسرتهم يوم الصليفاء لم يوفون بالجار باثبات النون وقوله هجوت
زبان ثم جئت معتذرا من هجو زبان لم تهجو ولم تدع حيث اثبت الواو وقوله الم يأتيك
والانباء تنمي بما لاقت لبون بني زياد فاثبت الياء وقوله وتضحك مني شيخة عبشمية
كان لم ترى قبلي اسيرا يمانيا حيث اثبت الالف وجاءت ايضا في الضرورة بالفصل بينها
وبين مجزومها قال فاضحت مغانيها قفارا رسومها كان لم سوى اهل من الوحش تؤهل والمغاني
جمع مغنى وهو المنزل والقفار جمع قفر وهي المفازة التي لا نبات بها ولا ماء والرسوم جمع
رسم وهو الاثر والوحش خلاف الانس والمعنى صارت منازل الحية قفرا اثرها كان لم تؤهل و
لم تونس سوى اهل من الوحش وجاءت ايضا بحذف مجزومها في الضرورة كما قال احفظ وديعتك
التي استودعتها يوم الاعازب ان وصلت وان لم اي احفظ وديعتك التي جعلت
وديعة عندك يوم التباعد سواء وصلت او لم تصل والاعازب بالعين المهملة و
الزاء المعجمة وبالغين المعجمة والراء المهملة بمعنى التباعد فان قلت لم قدم لم ينصر على لا ينصر
قلت لان الاول قليل اللفظ والمعنى بالنسبة الى الثاني والقليل قبل الكثير اما انه قليل اللفظ
فظ واما انه قليل المعنى فلان في لا توقفا واستغراقا دون لم او لانه مطلق محتمل لاستغراق الماضي
وعدمه بخلاف الثاني فانه مستغرق فهو مقيد والمطلق قبل المقيد او لان جازم وهو لم مفرد بخلاف
لا فانه مركب على ما قيل كل ذلك سيجيء ان شاء الله تعالى في الحاشية فعل مضارع جحد مستغرق
بناء معلوم مفرد مذكر غائب معناسي يردم اتمدي بر غائب ار كجمش زمانك جميعنده

ني

سع

لم الجازمة

فاضحت الفاء عطف واضحت من الناقصة مغانيها اسمه قفارا خبره رسومها بدل من مغانيها كان مخففة من كان والمجزوم يؤهل من البحر الطويل شرح شواهد العيني

والاعازب يوم موعود بينهم وهو من البحر الكامل شرح شواهد عيني كبرى

مستغرق لغة استيعاب ايدرلر اصطلاحده زمان ماضينك جميعنه احاطه ايدوب قبلغه درلر تركي شرح

وزاد في بعض الشروح في الترجمة شمديكي حالده كلجه وتقص في العنوان لفظ الفعل و
المضارع حيث قال الجحد مستغرق نفي مذكر غائب بيني للفاعل فمعناه بالتركي يردم ايتدي بر
غائب ارجمش زمانده جميعنده شمديكي حالده كلجه والمستغرق بالكسر على صيغة الفاعل
من الاستغراق وهو بمعنى الاحاطة لان الجحد هو المحيط بزمان المنفي لا المحاط به وستعرف الآن انه
اشتهر بالفتح والشاذ المشهور اولى من الفصيح النادر **وانما** سمي هذا الفعل اعني المضارع
الداخل عليه لما جحدا مستغرقا لان الجحد كما عرفت في اللغة الانكار وفي الاصطلاح نفي الكلام في
الزمان الماضي مستمرا ولا فالجحد المستغرق يكون نفي الكلام في الزمان الماضي مستمرا الى آن التكلم و
ذلك يحصل بهذه الصيغة فلذا سميت به ففي العنوان ثمانية الفاظ عربية الفعل والمضارع
والجحد والمستغرق والبناء المعلوم والمفرد والمذكر والغائب وكذا في الترجمة ثمانية الفاظ تركية
يردم وات ومدي وبر وغائب وار وكجمش زمانده وجميعنده فلفظ كجمش زمانده معنى المضارع منفيا
بلما ولفظ جميعنده معنى المستغرق وباقي الترجمة ظ فالفعل في العنوان احتراز عن الاسم والمضارع
عن الماضي وغيره والجحد احتراز عن المضارع المثبت والمنفي بلا وما ولن وان والمستغرق احتراز
عن المطلق والبناء المعلوم احتراز عن البناء المجهول والمفرد احتراز عن المثنى والمجموع والمذكر احتراز
عن المؤنث والغائب احتراز عن المتكلم والمخاطب **واعلم** ان لما من الجوازم له اثران لفظي و
معنوي **واما** اللفظي فالحذف **واما** المعنوي فالنقل كما في لم فاذا اردت نفي الماضي على سبيل الاغراق
والاستمرار تدخل لما على لفظ المضارع وتجزم آخره بها **وانما** عملت الجزم لما مر في لم **قالوا** كان
لما في الاصل لم زيدت عليها ما النافية للتأكيد ففارقت بذلك لم من اوجه **احدها** ان فيها معنى التوقع
كقد في ايجاب الماضي اي تستعمل فيما فيه رجاء فان معنى لما يضرب انه لم يقع الضرب الى الآن ولكن
وقوعه متوقع كما تقول لمن يتوقع ركوب الامير قد ركب الامير في الاثبات ولما يركب في النفي وقيده
نجم الائمة بالاغلب قال وقد تستعمل في غير المتوقع ايضا نحو ندم ابليس ولما ينفعه الندم واطلقه
ابن هشام قال صاحب الكشاف ولما يدخل الايمان في قلوبكم ما في لما من معنى التوقع دال على ان هؤلاء
قد آمنوا فيما بعد **والثاني** ان منفيها مستمر النفي من حين الانتفاء الى وقت التكلم بخلاف منفي لم
تقول ندم آدم عليه السلام ولم ينفعه الندم اي عقيب ندمه وتقول ندم ابليس ولما ينفعه الندم اي
مستمر عدم النفع الى الآن ومنع الاندلسي معنى الاستمرار فيها وقال هي مثل لم في احتمال الاستمرار
وعدمه ورجح الاستمرار فلا يجوز انفصال نفيها عن الحال بخلاف لم تقول لم يضرب زيد امس لكنه ضرب
اليوم ولا يجوز ذلك في لما وذلك لان لما لنفي قد ضرب وقد ضرب اخبار عن الماضي المتصل بالحال
وكذلك نفيه ولم ليس كذلك لقلة حروفه من لما فهو لنفي ضرب بلا قد وهذا من جملة مصداق ما

مطلب بين لم ولما

قوله ففارقت اه اي نافت لما من لم لفظا ومعنى واستعمالا اما لفظا فلم مفرد ولما مركب واما معنى فان لم لنفي الماضي فقط ولما لنفي الماضي مع التحقيق وهو معنى التوقع وان لم لا يستلزم نفي جميع زمان الماضي ولما يستلزم وهذا معنى النفي معنى ما بينهما اولا وثانيا واما استعمالا فما بينهما ثالثا ورابعا وخامسا وسادسا هذا ما افاده في شرحه بالتركي محرره يوسف رحمه الله

متوقع ثبوته اي حصول الفعل كقولك للقوم ينتظرون ركوب الامير لما يركب كذا في شرح اعراب الكافيجي محرره يوسف

فلم لنفي فعل ولما لنفي قد فعل وقد لتقريب الماضي الى الحال يوسف

قوله والثاني ان منفيها مستمر النفي اي متصل نفيه بزمان التكلم فاذا قلت لما يقم زيد يفهم منه انتفاء قيامه في الزمان الماضي متصلا بزمان النطق فلذلك لم يحسن ان تقول لما يقم ثم قام بخلاف لم لان لما لنفي قد فعل وقد فعل اخبار عن الماضي المتصل القريب من الحال ولم لنفي فعل فكلما تحقق نفي قد فعل تحقق نفي فعل من غير عكس فلذلك قيل ان المنفي بلم يحتمل الاستمرار نحو ولم اكن بدعائك

بدعائك رب شقيا والانقطاع نحو لم يكن شيئا مذكورا فان قلت النفي على طبق الاثبات فينبغي ان يستمر الى قريب من الحال فلذا قال بعضهم ان المنفي بلما يشترط استمراره الى قريب من الحال فقط ولا يشترط ذلك في المنفي بلم وجاز ان يقول لم يكن زيد في العام الماضي مقيما ولم يجز ان يقول لما يكن فيه مقيما قلت نعم لكن استمرار النفي اصل فلذلك يستمر الى الحال فان قلت هل يمكن جعل استمرار النفي مدلولا لها كاصل النفي قلت يجوز ذلك بمعونة معنى المقام سلوكا لطريق الاستتباع والضبط قال الزمخشري انها لنفي قد فعل وليست كاستمرار النفي في الزمان الماضي واما ما يفهم منه ذلك من نحو عصى ابليس ربه ولما يندم فانما يفهم منه بمعونة المقام لا بسبب انها وضعت له كما في شرح قواعد الاعراب

مصداق ما يقال من ان زيادة الحرف تدل على زيادة المعنى **قيل** عليه ان هذا جار في حذر و
حاذر مع تخلف المدلول لان الاول لكونه صفة مشبهة دالة على الثبوت ابلغ من الثاني لكونه اسم فاعل
دالا على الحدوث **واجيب** بانه مختص بلفظين المتناسبين من نوع واحد كالرحمن والرحيم بخلاف حذر
وحاذر وبانه اكثري لا كلي **والثالث** انها لا تقترن باداة الشرط فلا يقال ان لما تضرب
ومن لما تضرب وذلك لكونها فاصلة قوية بين العامل والمعمول **والرابع** انه لا يجوز اقترانها
بحرف التعقيب لامتداد النفي بها الى الحال باتصاله بها فلا يقال رقيت فلما تقم لان معناه وما قمت
الى الآن **والخامس** ان منفي لما جائز الحذف في الاختيار ان دل عليه دليل نحو شارفت المدينة
ولما اي لما ادخلها لان ما الزائدة نائبة مناب الفعل بخلاف مدخول لم فانه لا يجوز حذفه فيه و
ان جاز شاذ في الضرورة كما سبق **والسادس** ان لما مشتركة بين كونها اسما وفعلا وحرفا
فانها اذا دخلت على المضارع تكون حرفا جازما واذا دخلت على الماضي تكون ظرفا بمعنى اذا **وقيل**
بمعنى حين تستعمل استعمال الشرط يليه فعل ماض لفظا او معنى **قال** سيبويه لما لوقوع امر لوقوع
غيره وانما يكون مثل لو فتوهم منه بعضهم انه حرف شرط كلو الا ان لو لانتفاء الثاني لانتفاء
الاول ولما لثبوت الثاني لثبوت الاول والوجه ما تقدم كذا في المطول اخر اول الكتاب وفي الاطول
للعصام ان لما لوقوع امر لوقوع غيره بحيث يكون وقوع الثاني مع الاول معية المسبب مع
السبب المقتضي فيلزم من ذلك اتحاد زمانهما **وذهب** ابن السراج وابو علي وابن جني و
جماعة الى ان الزمان مدلوله وانه ظرف بمعنى حين **وردهم** ابن خروف بصحة لما اسلم دخل
الجنة **واجيب** بانه مبني على المبالغة وقول سيبويه انما يكون مثل لو محتمل الى انه مثله في المعنى
او في عدم العمل او في عدم الظرفية **وقال** ابن مالك انه بمعنى اذا **واستحسنه** ابن هشام المحقق
بانه مختص بالماضي وبالاضافة الى الجملة قوى القول بالظرفية من النتائج وليست كلمة لما
للزمان المتضائف بل الممتد فلا يلزم ان يقع مضمون الشرط والجزاء في يوم واحد وشهر واحد
وسنة واحدة بل يختلف ذلك باختلاف الامور تقول لما ظهر الاسلام طهر البلاد عن دنس
الشرك والالحاد من حواشي شرح الزنجاني **واختلفوا** في جوابها **قال** التفتازاني في
شرح الكشاف يكون فعلا ماضيا لفظا او معنى اتفاقا وماضيا مقارنا بالفاء وجملة اسمية مقرونة
باذا الفجائية او بالفاء عند ابن مالك وفعلا مضارعا عند ابن عصفور **وقال** الشريف قدس سره
في شرح المفتاح المتعارف في جواب لما هو الفعل الماضي لفظا او معنى بدون الفاء **ثم قال**
قدس سره في حاشيته وقد وجدنا في الحديث دخول الفاء في جواب لما مع كونه ماضيا لكنه قليل
وقال في شرح المواقف ان جواب لما بالفاء قليل وهو مشعر بالجواز **وقال** ابو المكارم الخرساني في

فان قلت المضارع اذا نقل الى الماضي فهل يكون حقيقة في المعنى الاول قلت لا بل يكون منقولا عنه نعم هو حقيقة في المعنى الثاني فان قلت فكيف يسمى مضارعا حينئذ قلت لا مانع من الجواز لا سيما ان الاثبات والافراد والتركيب والنفي فرع لكن الاستعمال انما يتحقق فيه كما في شرح الشافية

مطلب جواب لما

فی شرح دیباجة مختصر الوقایة المتعارف فی جواب لمّا الفعل الماضی لفظا او معنی بدون
الفاء وقد یدخل الفاء علی قلة لما من معنی الشرط صرح به الرضی وعلیه ورد بعض الاحادیث
وذهب بعض الی ان جواب لما فی قوله تعالی ولما جائهم کتاب من عند الله هو قوله تعالی فلما جائهم
ما عرفوا کفروا به وضعفه بعض الافاضل بان جواب لما لم یجیء فی فصیح الکلام الا فعلا ماضیا بدون
الفاء قال الحسن الفناری لایجوز دخول الفاء فی جواب لما الا عند ابن مالک اذا کان جملة اسمیة
والجمهور منعوا وقوعها جواب لما وفی شرح اللباب للمشهدی جواب لما فعل ماض او جملة اسمیة
مع اذا المفاجاة او مع الفاء وربما کان ماضیا مقرونا بالفاء ویکون مضارعا من حواشی شرح الرضی
والاتحاد الصوری بین کون لما اسما وحرفا بسبب بنائه کمذ واذا لم یدخل علی الماضی والمضارع
یکون بمعنی الا فیدخل علی الجملة الاسمیة کقوله تعالی ان کل نفس لما علیها حافظ وان کل ذلک
لما متاع الحیوة الدنیا وعلی الماضی لفظا لا معنی نحو سألتک لما فعلت ای الا فعلت قال الجوهری
ان لما بمعنی الا غیر معروف فی اللغة لیس علی ما ینبغی قال ابن الشیخ فی حواشی انوار التنزیل
قال الزجاج ستعملت لما فی موضع الا فی موضعین احدهما بعد ان النافیة والآخر فی باب
القسم تقول سألتک لما فعلت ای الا فعلت انتهی وتجیء فعلا نحو لمّ لمّا لموا
قال فی مختار الصحاح لم الله شعثه ای اصلح وجمع ما تفرق من اموره وبابه رد فان قلت
لم قدم الجحد المستغرق علی نفی الحال اعنی قوله ما ینصر قلت لانه یدل علی الزمان الماضی ونفی
الحال علی الحال والماضی مقدم علی الحال او لان عامله لفظی وعامل ما ینصر معنوی واللفظی
اقوی اذ المعنوی اعتباری فی الحاشیة فعل مضارع نفی حال بناء معلوم مفرد مذکر غائب معناسی
یردم اتمز بر غائب ارشمدیکی حالده وترکوا فی بعض الشروح لفظ الفعل المضارع
من العنوان والنفی فی اللغة مصدر نفی ینفی کرمی یرمی ای طرد وفی الاصطلاح عبارة
عن الاخبار عن ترک الفعل مطلقا سواء کان فی الماضی او الحال او الاستقبال ولذا کان اعم
من الجحد والحال فی اللغة ما هو علیه الانسان کالحالة والوقت الذی انت فیه ویذکر ویجمع علی
احوال واحولة وتطلق علی الطین الاسود والتراب اللین وفی الاصطلاح قال التفتازانی
اجزاء من طرف الماضی والمستقبل یعقب بعضها بعضا من غیر فرط مهلة وتراخ والحاکم فی
ذلک هو العرف لاغیر انتهی یرید ان تعیین مقدار الحال مفوض الی العرف بحسب الافعال
فلا یتعین له مقدار مخصوص فانه یقال فلان یأکل ویمشی ویحج ویکتب القرآن ویجاهد الکفار
ویعد کل ذلک حالا ولا شک فی اختلاف مقادیر ازمنتها وهذا علی مذهب المتکلمین القائلین
بان الزمان موهوم محض مرکب من آنات موهومة لا من اجزاء موجودة فالآن عندهم جزء موهوم

من موهوم هو آخر هو الزمان واما عند الحکماء القائلین بان الزمان موجود متصل فالحال
عندهم هو الآن عرض حال فی الزمان لا جزء منه فالآن بحسب الزمان ظاهر معالاتهم عرض موجود
حال فی زمان وما ذکره فی تفسیر الحال لا یستقیم فی ابتداء الزمان ولا بالنسبة الی الامور الآتیة
الا ان یقال الوقوع فی الاجزاء المذکورة ولو فی واحدة منها وقوع فی الحال کذا فی الحاشیة
ونفی الحال فی الاصطلاح هو المضارع الذی فی اوله ما النافیة وانما سمی به لانه یخبر به عن
ترک الفعل فی الحال والالفاظ الترکیة فی الترجمة سبعة وهی یردم وات ومز وبر وغائب
وار وشمدیکه حالده وکذا الالفاظ العربیة وهی الفعل والمضارع ونفی الحال ای النفی المضاف
الی الحال والبناء المعلوم والمفرد والمذکر والغائب ولفظ مز معنی النفی المضاف الی الحال وباقی
الالفاظ ومعنی ما ینصر مع اعتبار الفاعل فیه بالترکیة یردم اتمز ار او ار کان معنی
ما یضرب ورمز ار او ار فاذکر فی الترجمة معنی ما ینصر واحد غائب مذکر فی الحال او
التذکیر مستفاد من العبارة واذا اسند الی الظاهر مثل ما ینصر زید یقتصر علی لفظ یردم ا
اتمز وهو المفهوم منه عند الاطلاق ولما کان لفظ النفی مشترکا بین نفی الحال والاستقبال قیل شمدیکه
حالده وانما قدم نفی الحال علی نفی الاستقبال لان الاول ینفی الحال والثانی ینفی الاستقبال و
الحال مقدم علی الاستقبال لا ینصر فی الحاشیة فعل مضارع نفی استقبال بناء معلوم مفرد
مذکر غائب معناسی یردم اتمز بر غائب ارکلجک زمانده وفی بعض الشروح بحذف
الفعل المضارع والکلام فی الترجمة معلوم بالقیاس الی نفی الحال والاستقبال فی اللغة مصدر
استقبلت وهو ضد الاستدبار وفی الاصطلاح الزمان الذی یترتب وجوده بعد زمانک الذی
انت فیه ویقال لهذا الفعل المضارع نفی الاستقبال لانه ینفی به الفعل فی الاستقبال واعلم انه
یدخل علی المضارع ما ولا النافیتان ولا تغیران صیغته بحذف حرکة الآخر ونونه لان التغییر
من اثر العامل وهما لیسا بعاملین لعدم اختصاصهما بالفعل وقیاس العامل ان یختص بالقبیل الذی
یعمل فیه لیکون متمکنا بثبوته فی مرکزه بل هما تغیران معناه من الاثبات الی النفی والفرق بینهما ان
ما لنفی الحال عند الجمهور وهو المختار واعترض علیهم ابن مالک بنحو قوله تعالی قل ما یکون لی
ان ابدله من تلقاء نفسی واجیب بان شرط کونه للحال انتفاء قرینة خلافه ولا لنفی
الاستقبال عند الاکثرین وخالفهم ابن مالک لصحة قولنا جاء زید لا یتکلم بالاتفاق مع
ان الاتفاق علی ان الجملة الحالیة لا تصدر بدلیل الاستقبال وصحح فی النتایج کون لا للنفی المطلق
وهو المفهوم من الامتحان فتوجه هذا هو الفرق بینهما اذا دخلتا فی الافعال واما اذا دخلتا فی
الاسماء فالفرق هو ان ما لنفی المعارف کثیرا والنکرات قلیلا تشبیها لها بها ولا لنفی النکرات کثیرا

مطلب الفرق بین ما ولا

الكرب أز سوزل ايدرك اكا ورز
نو اصبه ان اصلدر بحثه اكا
مثال كتورمدی ده فرع اولان
لن كلمه سنه مثال كتوردی صرفيون
درسه جوابه درز که لن
كلمه سی فعلك تأكيدی ايله
نفيسنی افاده ايدر سائر
نو اصبه تأكيد بولنمدوغنی
اجلدن لن ايله مثال كتوردی
لردرز سعد الدين حاشيه
سنده ده جو نلنده
مصرحدر

والمعارف قليلا مع تكرير لا قال نجم الائمة ما وليس كلاهما لنفى الحال عند النحاة والحق انهما لمطلق النفى وفى موضع آخر قال سيبويه وتبعه ابن السراج ليس للنفى مطلقا تقول ليس خلق الله مثله فى الماضى وقال تعالى الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم فى المستقبل و النحاة على انها لنفى الحال قال الاندلسى ليس بين القولين تناقض لان خبر ليس ان لم يقيد بزمان يحمل على الحال كما يحمل الايجاب عليه فى نحو زيد قائم واذا قيد بزمان فهو على ما قيد به وكم ما الحكم ليس فى كونها عند الاطلاق لنفى الحال وعند التقييد على ما قيد به قال سيبويه ومن تبعه ينصرف المضارع الى الاستقبال بلا النفى والمالكى يبقى على صلاحية الحال وليس ببعيد كقوله تعالى ولا اقول لكم عندى خزائن الآية ونحوه كثير انتهى كلامه فان قلت لم اخر قوله لن ينصر عن قوله لا ينصر مع انهما لنفى الاستقبال قلت لانه لتأكيد نفى الاستقبال ففيه زيادة معنى لم يكن فى لا ينصر والمزيد عليه مقدم او لان لن مركب على قول والبسيط اتفاقا والبسيط مقدم على المركب او لان لا ينصر مناسب لما ينصر بخلاف لن ينصر فى الحاشية فعل مضارع تأكيد نفى استقبال بناء معلوم مفرد مذكر غائب معناسى البته يردم اتمز بر غائب ار كلجك زمانده وفى بعض الشروح باسقاط لفظ الفعل المضارع فالتأكيد لكون لن لنفى المستقبل نفيا مؤكدا تقول لا ينصر لسامع نفى الاستقبال فاذا اردت التأكيد قلت لن ينصر ولا يجوز لن ينصر الآن وليس لن للنفى المؤبد كما زعمت المعتزلة لقوله تعالى فلن ابرح الارض حتى يأذن لى ابى لان حتى للانتهاء فلو كان لن للتأبيد لما جاز التحديد بعده اذ هو تناقض صريح و الكلام فى باقى الترجمة قد مر واعلم انه تدخل على الفعل المضارع حروف فتبدل من الضمة الى الفتحة وتسقط النونات سوى نون جمع المؤنث تسمى الحروف النواصب وهى اربع ان للمصدر ولن لتأكيد النفى فى الاستقبال وكى للتعليل واذن للجواب ولهذا انشد بعض المعلمين ∴ ناصبات الفعل اربع يا غلام ∴ فاعلم ان لمصدر كى لتعليل لتأكيد لن للجواب فاذن ∴ وان اصل فى النصب والبواقى فرع عليه وانما عملت ان النصب لمشابهتها بان فى المادة كما فى عند التخفيف وفى كون الجملة معها فى تأويل المصدر وهى تنصب الاسماء فهذه تنصب الافعال والبواقى محمولة عليها لمناسبتها لها فى الاستقبال فلن له اثران لفظى وهو الابدال والاسقاط ومعنوى وهو تخصيص المضارع بالاستقبال ونفيه على سبيل التأكيد قال الفراء اصله لا فابدل الالف نونا وقال الخليل لا ان قال الشاعر ∴ يرجى المرء ما لا ان يلاقى ∴ وتعرض دون ادناه الخطوب ∴ اى لن يلاقى فحذفت الهمزة تخفيفا لكثرة الاستعمال فالتقى ساكنان وهما الالف والنون فحذفت الالف ثم ركب اللام مع النون فصار لن فعلى هذا لن مركب من لا و ان فلهذا

عمل عمل لا و ان اعنى النفى والنصب فنفيه مستفاد من لا ونصبه مستفاد من ان وذهب سيبويه الى انها كلمة برأسها موضوعة للنفى وليست مركبة من لا و ان اذ لا معنى للمصدرية ما بعده ولا منع عن تقديم معموله عليه بخلاف ما فى حيز ان فلو كان اصله لا ان لما تقدم شئ مما فى حيزه والخليل يقول لا يبعد ان تتغير الكلمة بالتركيب عن مقتضاها معنى وعملا اذ هو وضع مستأنف الا يرى ان لو اذا ركبت مع لا يبطل معنى لو ومعنى لا ويحدث معنى التخصيص نحو لولا اخرتنى وعلى هذا اكثر الحروف المركبة نحو هلا وهكذا قال الفراء حيث تغير لا عنده بعد الابدال الى افادة النفى المؤكد وقال بعض النحاة ان النصب بعد لن باضمار ان وليس بجيد فان قلت فعلى ما ذكرت من اصالة ان فى العمل من بين النواصب المناسب ان يورد المثال بها دون لن قلت الغرض فى هذا الفن بيان آخر الفعل عند دخول النواصب عليه ولا تعلق له بكون حركة الآخر مثلا حركة اعراب او بناء او بعدمه وهذا كما اعتبروا فى الفعل المضارع المجزوم الاخبارى لفظ لم ولما مع ان الاصل فى الجزم كلمة ان كما سنبين لان الغرض مجرد معرفة الآخر عند دخول الجازم مع اقتضاء ان فعلين وهو ينافى الاختصار ولتغير المعنى بها تغيرا عظيما بالنسبة اليها فان التغير الى الاستقبال تغير الى محتمل اللفظ بخلاف التغير الى الماضى وتغير المعنى معتبر ههنا كما عرفت فيما سبق فافهم وايضا لما كان التركيب مقصودا فى الامثلة فاعتبر الوزن والمعنى جميعا وكان لن موافقا لما قبله فى النفى مع زيادة التأكيد و لم يوجد ذلك فى اخواته اختير من بين النواصب تنبيها على ما بينهما من المناسبة فى اللفظ والمعنى من وجه فلذا اختلفوا فى اصله واشارة الى الفرق من وجه آخر كما بين لم ولما من علاقة الجزئية وغيرها ثم ان الفعل اما خبر او انشاء لانه احتمل الصدق والكذب بمجرد مفهومه العام فخبر والا فانشاء ولما كان الخبر اصل الانشاء كما سبق كان احق بالتقديم فقدم المصنف الامثلة الاخبارية ولما فرغ منها شرع فى الانشائية والانشاء اما طلب او تعجب اذ غيرهما سماعى والطلب لكونه اكثر استعمالا وتصرفا اولى بالتقديم فلذا قال لينصر والطلب اما متعلق بوجود الفعل او تركه فالاول الامر والثانى النهى والامر لكون مفهومه وجوديا قدمه على النهى لان مفهومه عدمى والوجودى اشرف من العدمى كالحى من الميت وايضا هو مقدم على العدمى كالحيوة من الموت او لان الواجب على المكلف اولا الايمان بالله وهو بالامر او لانه اول مرتبة ظهرت لتعلق الكلام الازلى اذ الموجودات كلها وجدت بخطاب كن فيكون مقدما على سائر المراتب فاعرف وانما بدأ بالغائب لان صورة المضارع باقية فيه بخلاف الحاضر او لان الغائب معرب بالاتفاق موافق لما قبله او لانه مأخوذ من المضارع الغائب وهو

ای المطردة يعني المضارع تبعا للماضي

مقدم في اول الامثلة كما في الماضي ولانه موافق لما قبله في الغيبة ولانه يجوز ان يتجرد
عن الضمير فيكون مفردا بخلاف الحاضر وفي الحاشية امر غائب بناء معلوم مفرد مذكر غائب
معناسي يردم اتسون بر غائب اركلك زمانده فذكر سبعة الفاظ تركية من لفظ
يردم ولفظ ات ولفظ سون وبر وغائب وار وكلك زمانده وخمسة الفاظ
عربية وهي امر غائب وبناء معلوم ومفرد ومذكر وغائب ولم يذكر لفظ الفعل والمضارع
لعدم اشتهار الصيغة او لانه لكونه اثنا ثنيا الخطاب تبعه عن مرتبة الفعل الاخباري حيث
يدل على الوقوع بخلاف الامر او للاكتفاء بالاشارة اليه بعلامة المضارع حيث لم تنمح صيغة المضا ربع
عنه وبها كانت معربة لا مبنية وسنشير اليه في المخاطب او لما مر في الجد من ان الامر
لما كثر استعماله وكان مناط التكليف مع كثرة التغير في معناه وعدم كون اللام مفارقة اياه
جعلت كانها جزء منه فعد قسما آخر من الفعل وليس من اقسام المضارع وان كان بينهما
مناسبة في الاستقبالية ولذا وقع في كلام اكثرهم مقابلا للمضارع كما لا يخفى على من تتبع
كتبهم وقال في الامتحان هو مع اللام ليس بقسم من الفعل كالنفي وبدونها كالمضارع
لفظا وحكما انتهى فلفظ يردم اتسون يدل على الحدث والنسبة والاستقبال ولفظ
سون معنى امر الغائب وحاصل المعنى يؤدي بلفظ يردم اتسون ار او اوار وقد مر امثاله
فلا تغفل والامر في اللغة والاصطلاح يأتي في المخاطب وامر الغائب ما يطلب به الفعل من
الغائب والامر مشتق من المضارع لمناسبة بينهما في الاستقبالية فان الطلب انما يكون
لما لم يحصل بعد ولا مناسبة بينه وبين الماضي وانما لم يشتق من المصدر ابتداء ليكون اقرب
الى الضبط ولهذا ذهب السيرافي الى ان اسم الفاعل والمفعول مشتقان من الفعل ذكره نجم
الائمة زيدت في اول امر الغائب اللام لانها من وسط المخارج والغائب بين المتكلم والمخاطب
في الكلام فناسبه اللام من حروف الزيادة ولم يزد من حروف العلة لئلا يجتمع حرفا علة و
انما زيدت في اوله دون آخره مع انه اولى كما مر لانها عاملة فيه ومرتبة العامل قبل مرتبة
المعمول وانما كسرت ومن حق حروف المعاني التي جاءت على حرف واحد ان تبنى على الفتحة
التي هي اخت السكون فرقا بينهما وبين لام الابتداء او لانها لما كانت عاملة عملا مختصا بالفعل
اشبهت باللام الجارة التي تعمل عملا مختصا بالاسم فكسرت وقد تسكن بعد الواو والفاء وثم نحو
ولتأت طائفة ولم يصلوا فليصلوا وثم ليقضوا تفثهم وهو مع الفاء والواو اكثر لان
اتصالهما بما بعدهما اشد لكونهما على حرف واحد فصارتا مع اللام بعدهما وحروف المضارعة
كلمة واحدة على وزن فخذ وكتف فيخفف بحذف الكسر واما ثم فلكونه حروفها اكثر

قوله لعدم اشتهار الصيغة يعني انه وان كان مضارعا مجزوما باللام لكنه لم يعتبر به لذلك وذلك عند النحاة وسيأتي في المخاطب في الامر

الكثر من واحد لم يكن اتصالها بما بعدها بهذه المثابة الا انها حملت عليهما لكونها حرف
عطف مثلهما واذا كان المأمور جماعة بعضهم حاضر وبعضهم غائب فالقياس تغليب الحاضر
نحو افعلا وافعلوا ويجوز على قلة ادخال اللام على المضارع المخاطب ليفيد التاء الخطاب
واللام الغيبة مع التنصيص على كون بعضهم حاضرا وبعضهم غائبا كقوله عليه السلام لتأخذوا
مصافكم وقد جاء في الشذوذ حذفها وجزم الفعل كقول الشاعر محمد تفد نفسك كل
نفس اذا ما خفت من امر تبالا اي لتفد وانما عملت هذه اللام الجزم لانها شابهت
بان الشرطية في لزومها المضارع ونقل معناه من الاخبار الى الانشاء كما ان ان تدخل
الفعل وتنقل معناه من المجزوم الى المشكوك او لان المضارع لما دخله لام الامر شابه
امر المخاطب وهو مبني كما سيأتي بيانه ولم يمكن بناء ذلك لوجود حرف المضارعة فيه مع
عدم تعذر الاعراب فاعرب باعراب يشبه البناء وهو السكون الذي هو الاصل في البناء
فاللام لكون المشابهة مستفادة منها عملت الجزم فان قيل لم عملت ان الشرطية الجزم
قلنا انها لما اقتضت فعلين كل منهما مع فاعله جملة لكونها موضوعة للشرط ثم تركبت الجملتان
فصارتا جملة واحدة طال الكلام واقتضى الخفة ولا اخف من السكون ولكون ذلك بسبب ان
عملت الجزم فان قيل لم اختصت اللام بالمضارع مع ان الشرطية التي تعمل اللام لمشابهتها
تدخل الماضي ايضا اجيب بانها لما كانت عاملة والعمل يظهر في المضارع دون الماضي
الزموها المضارع ولم يجيزوا دخولها في الماضي كما اجازوا ذلك في ان لان الاصل في حروف
الشرط ان تدخل على الفعل المستقبل الا ان المستقبل لكونه انقل من الماضي قد يعدل
عن الانقل الى الاخف اما مع كون المعنى على الاستقبال حتى ان قولنا ان اكرمتني الآن فقد
اكرمتك امس معناه ان تعتد باكرامك اياي الآن فاعتد باكرامي اياك امس او على الماضي
كما اذا كان الشرط لفظ كان فانه ذكر كثير من النحاة انه اذا اريد بها معنى الماضي
مع ان جعل الشرط لفظ كان كقوله تعالى ان كان قميصه قد من قبل الآية لقوة دلالة كان على
المضي لتمحضه له لان الحدث المطلق الذي هو مدلوله يستفاد من الخبر فلا يستفاد
منه الا الزمان الماضي وكذا جيء بان في مقام اذا التأكيد مع واو الحال لمجرد الوصل والربط ولا
يذكر له جزاء نحو زيد وان كثر ماله بخيل وعمرو وان اعطى جاها لئيم كذا في شرح المصابيح
وحاشية شرح الزنجاني فافهم وقد يعدل ايضا لنكتة اخرى كابراز غير الحاصل في معرض الحاصل
لقوة الاسباب او كون ما هو للوقوع كالواقع او التفاؤل او اظهار الرغبة في وقوعه نحو ان ظفرت
بحسن العاقبة وقد مر في قوله رضي الله لا ينصر عبر عنه في الحاشية بنهي الغائب

قوله فلا يستفاد منه الا ... اختلف النحاة في دلالة الافعال الناقصة على الحدث فقيل نعم وقيل لا والاصح الاول كما في الرضي

حيث قيل نهى غائب بناء معلوم مفرد مذكر غائب معناسى يردم اتمسون بر غائب

ار كلجك زمانده و ذلك مثل التعبير عن نحو قوله لينصر بامر الغائب وقد عرفت وجهه و

بعضهم عبروا عنه بلفظ فعل نهى كما عبروا عن الاول بلفظ فعل امر وذلك كما يعبر عن

الماضي والمستقبل بلفظ فعل ماض وفعل مضارع والتعبير الاول وان كان لفظ الغائب

فيه الا انه اشتهر به الصيغة ويمتاز به اول الوهلة عن المخاطب فهو اولى من الثاني

وان كان على القياس على الماضي والمضارع ويجيء في المخاطب ان شاء الله تعالى ونهى

الغائب ما يطلب به ترك الفعل عن الغائب فاعلا او مفعولا فيشمل المعلوم والمجهول

ثم النهي مشتق من المضارع بزيادة لا الجازمة لا من الماضي ولا من المصدر ابتداء لما

مر فالغائب مشتق من الغائب فاصل لا ينصر ينصر زيدت عليه لا فسقط حركة الراء

ولا هذه لها اثران لفظي وهو الحذف ومعنوي تخصيص المضارع بالاستقبال مع افادة

تركه ونهيه ويقال لها لا الناهية كما يقال للام الجازمة لام الامر ونسبة النهي اليها

مجاز والناهي هو المتكلم بواسطتها وانما عملت الجزم لما ذكرنا في لام الامر فان قلت ما الفرق ٥

بينها وبين لا النافية قلت الفرق من وجهين احدهما ان لا الناهية لا تكون الا جازمة

للمضارع بخلاف لا النافية فانها لا تكون جازمة اذ لا عمل لها في الفعل من حيث اللفظ كما مر

والثاني ان لا النافية لا طلب فيها بل هي لمجرد الاخبار عن ترك الفعل بخلاف لا الناهية

فان فيها طلب ترك الفعل فان قلت لم قدم نهي الغائب على امر الحاضر قلت لان بينه

وبين امر الغائب مناسبة في الغيبة وكونهما معربين بالاتفاق وكذا بين امر الحاضر ونهي

الحاضر مناسبة في الخطاب وذكر الشيء مع مناسبه اولى واحرى فلذا ذكر الغائب مع الغائب

ثم قال انصر لا تنصر وقدم امر الحاضر على نهي الحاضر لما مر في الغائب قوله انصر في الحاشية

امر حاضر بناء معلوم مفرد مذكر مخاطب معناسى يردم ايتسن بر حاضر ار كلجك زمانده

و لفظ كلجك زمانده لان معناه على الاستقبال لان طلب الحاصل محال وسمي بالامر بالصيغة

لان حصوله بالصيغة المخصوصة دون اللام ولانه على صيغة مخصوصة ليس عليها صيغة مضارع

بخلاف الامر باللام فان صيغته مشابهة بصيغة المضارع بل هو مضارع مجزوم باللام عند النحاة

كما سيأتي وقيل قال بعض اهل الصرف تسمية ذلك الامر بالامر بالصيغة اصطلاح انتهى

فليتأمل وقد يقال له امر الحاضر وامر المخاطب ولفظ الامر اما مصدر امر يأمر من باب نصر

واما اسم ليس بمصدر وقد مر في شرح قوله رضي الله تعالى عنا وعنكم والاصوليون ومن تبعهم

عرفوه تارة بانه طلب فعل غير كف على جهة الاستعلاء وهو مبني على الامر الاول وتارة بانه

بيان الفرق بين لا النافية ولا الناهية

وتارة بانه قول القائل استعلاء افعل وهو المشهور بينهم ويمكن تطبيقه على كلا المعنيين للامر بان

يراد بالقول المعنى المصدري فيكون تعريفا على المعنى ~~الثاني على~~ الاول او المقول فيكون تعريفا على

المعنى الثاني والتوقف الاول عند بعضهم هو لفظ طلب به الفعل جزما بوضعه له استعلاء

فقولهم لفظ احتراز عن الفعل والاشارة وقولهم طلب به الفعل لم يقولوا يطلب به لئلا

يفهم منه ما من شانه ان يطلب به الفعل فيدخل الصيغ المستعملة في التهديد والتعجيز

والتسخير او نحو ذلك والصادرة عن النائم والساهي والحاكي وقولهم جزما خرج به

الصيغ المستعملة في الندب والاباحة فانها لا تسمى امرا عندهم وقولهم بوضعه له خرج به

اللفظ الموضوع للاخبار عن طلب الفعل مثل اطلب منك الفعل وقولهم استعلاء متعلق

بطلب اي طلب به على جهة عد الطالب نفسه عاليا وان لم يكن في الواقع كذلك

خرج به الدعاء والالتماس فعندهم ان ما يدل على طلب الفعل دلالة وضعية اما ان يقارنه

الاستعلاء وهو الامر او يقارن التساوي وهو الالتماس او الخضوع وهو السؤال والدعاء والمراد

بمقارنة الاستعلاء استعلاء صيغة الطلب على وجه يقتضيه العلو سواء كان المستعمل عاليا او لا

فالامر يتحقق من المساوي ايضا بل من الادنى وكذا المراد بمقارنة التساوي فيتحقق الالتماس

من الاعلى والادنى والمتعارف ان الالتماس لا يكون مع نوع من الخضوع لا الى حد الدعاء و

يقال له الشفاعة ثم انهم بعد ما اتفقوا على ان لفظ الامر حقيقة في الصيغة اختلفوا فذهب

ابن سريج والاصطخري وابن ابي بريدة والحنابلة وجماعة من المعتزلة الى انه حقيقة في

الفعل ايضا فيكون مشتركا لفظيا بينهما حتى فرعوا عليه كون فعل الرسول عليه السلام موجبا كا

لصيغة واحتجوا عليه بقوله تعالى وما امر فرعون برشيد اي فعله لانه الموصوف بالرشد

وقوله تعالى وامرهم شورى بينهم ولتنازعتم في الامر واتعجبين من امر الله وامثال ذلك

واجيب بانه بعد تسليم كون ما ذكر في هذه الآيات بمعنى الفعل تسميته امرا مجاز باعتبار اطلاق

اسم السبب على المسبب بناء على ان الفعل يجب بالامر ويثبت به واختار الآمدي كونه مشتركا

معنويا حيث قال فالمختار انما هو كون اسم الامر متواطئا في القول المخصوص والفعل لا انه مشترك

ولا مجاز في احدهما ورد بانه قول حادث خارق للاجماع وانه لو كان متواطئا لما تبادر منه الصيغة

بخصوصها عند الاطلاق اذ لا دلالة للعام على الخاص اصلا والحاصل انه لا نزاع في ان الامر

يطلق على نفس الصيغة صادرة عن القائل على سبيل الاستعلاء وانما النزاع في ان الامر

الذي هو مصدر امر هل يطلق حقيقة على الفعل بالفتح الذي هو مصدر فعل او لا فعند الجمهور

لا بل مجاز وعند البعض نعم وكذا النزاع في ان الامر الذي هو اسم هل يطلق على الفعل

بالكسر الذى هو الحاصل من المصدر بمعنى الشان حقيقة او لا فعند الجمهور لا وعند البعض
نعم كذا فى التلويح والمرآت هذا الذى ذكرناه هو رأى الاصوليين واما عند التصريفيين
فالامر ما يطلب به الفعل كما فى شرح الميزان فان طلب به من الفاعل الغائب فهو
امر الغائب المعلوم وان من الفاعل المخاطب فهو امر الحاضر المعلوم وان من المفعول
الغائب او المخاطب فهو امر الغائب او الحاضر المجهول فالامر الحاضر المعلوم ما يطلب به
الفعل من الفاعل المخاطب وفى المراح الامر صيغة يطلب بها الفعل عن الفاعل اى ا
الغائب والمخاطب فقيل فى شرح مختصر المبنى للفاعل بالتعريف لكونه الاغلب كما خصه
ابن الحاجب فى تعريف امر المخاطب لذلك حيث قال صيغة يطلب بها الفعل من الفاعل
المخاطب وفيه نظر لان مطلق الامر لا يطلق على الامر باللام عند النحاة بل يقال له امر
الغائب وليس قولنا الامر اعم من قولنا امر الغائب عند النحاة حتى يصدق على ما يصدق
عليه اذ مرادهم الامر المطلق والمطلق قيد يخصصه من الامر المضاف الى شىء آخر كقول
الفقهاء الماء المطلق كذا فى الرضى قال المولى عصام الدين فى حاشية الفوائد الضيائية
فى بحث المعرب لا يسمى النحاة ما هو باللام امرا بل مضارعا مجزوما والامر باصطلاحهم
ما هو بغير اللام انتهى وقال فى بحث الامر قال ابن الحاجب مثال الامر بمنزلة قولهم الامر
بالصيغة وهم يقولون لهذا الامر الامر بالصيغة وانما قال مثال الامر لان الامر فى السنة الصرفيين
يشمل الامر باللام وهو الاصطلاح المشهور فيما بين المحصلين فخاف ان يحمل الامر عليه فزاد
المثال ليكون فى قوة التعبير عنه بالامر بالصيغة واستبان منه ان الامر فى اصطلاح الصرفيين
يطلق على صيغ الامر باللام وبغير اللام على بناء الفاعل او المفعول واما على اصطلاح النحاة
فلفظ الامر لا يطلق الا على صيغة امر الحاضر المعلوم فعندهم ان الامر حقيقة فى الصيغة
كما عند الاصوليين الا ان النحاة يسمون بالامر كل ما يصح ان يطلب به الفعل من الفاعل
المخاطب سواء طلب على سبيل الاستعلاء وهو المسمى امرا عند الاصوليين كما عرفت نحو اقيموا
الصلوة او طلب على وجه الخضوع من الله تعالى وهو الدعاء نحو اللهم ارحم او من غيره وهو
الالتماس والشفاعة او لم يطلب به الفعل بل كان اما على وجه الاباحة نحو كلوا واشربوا
او التهديد نحو اعملوا ما شئتم او غير ذلك من محامل هذه الصيغة وانما سموا جميع ذلك
امرا لان استعمال الصيغة المذكورة فى طلب الفعل على طريق الاستعلاء وهو الامر حقيقة اغلب
واكثر وكذا الكلام فى النهى فان قولك اللهم لا تؤاخذنى نهى فى اصطلاحهم وان كان دعاء
فى الحقيقة كذا فى الرضى ثم اعلم بان العلماء اختلفوا فى ان صيغة الامر لماذا وضعت

ان يحتمل الامر

مطلب ما وضع له الامر

وضعت فقيل للوجوب فقط وقيل للندب فقط وقيل للقدر المشترك بينهما وهو ا
الطلب على جهة الاستعلاء وقيل هى مشتركة بينهما لفظا وقيل بالتوقف بين كونها للقدر
المشترك بينهما وهو الطلب وبين الاشتراك اللفظى وقيل مشتركة بين الوجوب و
الندب والاباحة موضوعة لكل منها وقيل للقدر المشترك بين الثلثة وهو الاذن و
الاكثر على كونها حقيقة فى الوجوب كذا فى كتب الاصول من حاشية شرح الزنجانى ثم
ان الامر يستعمل لمعان مختلفة وهى على ما فى مغير التنقيح لابن كمال الوزير سبعة عشر
الاول الايجاب كقوله تعالى واقيموا الصلوة الثانى الندب كقوله تعالى فكاتبوهم الثالث
الارشاد كقوله تعالى فاستشهدوا ومنه التاديب كقوله عليه السلام لابن عباس رضى
الله عنهما كل مما يليك الرابع الاباحة نحو كلوا الخامس التهديد نحو اعملوا ما شئتم ومنه
الانذار وهو ابلاغ مع تخويف نحو قوله تعالى قل تمتع بكفرك قليلا انك من اصحاب النار
السادس الامتنان نحو كلوا مما رزقكم الله السابع الاكرام نحو ادخلوها بسلام آمنين الثامن
التعجيز نحو فأتوا بسورة من مثله التاسع التسخير نحو كونوا قردة خاسئين العاشر الاهانة
نحو قل كونوا حجارة او حديدا ومنه الاذن نحو ذق انك انت العزيز الكريم الحادى عشر التسوية
نحو اصبروا او لا تصبروا الثانى عشر الدعاء نحو اللهم اغفر لى الثالث عشر التمنى نحو الا ايها
الطويل الا انجلى الرابع عشر الترجى والبيت المذكور يصلح مثالا له اذا قطع النظر عن تخيل
شوى الخامس عشر الاحتقار نحو القوا ما انتم ملقون السادس عشر التكوين نحو كن فيكون ا
السابع عشر معنى الخبر كقوله عليه السلام اذا لم تستحى فاصنع ما شئت اى صنعت ثم ان الامر
الحاضر مشتق من مخاطب المضارع كما ان امر الغائب مأخوذ من غائبه وطريق اخذه منه
ان تحذف منه حرف المضارعة وتنظر الى ما بعد المحذوف انه متحرك او ساكن فان كان متحركا
فتأتى بالباقى بصورة المجزوم فتقول فى الامر من تدحرج دحرج ومن تفرح فرح وان
كان ما بعد حرف المضارعة ساكنا زدت بهمزة وصل مكسورة ان كان عينه مفتوحا او مكسورا او مضمومة
ان مضموما اما حذف حرف المضارعة فلانها امارة المضارع فيجب ازالتها لينمحى اطلاق
تلك الصيغة واما الزيادة فلرفضهم الابتداء بالساكن واما تخصيص الهمزة بها فانها
من مبداء المخارج فناسب الابتداء بها او لانها اقوى الحروف بتلك العلة ايضا والابتداء
بالاقوى اولى او لانها تحذف من غير او الكلمة كثيرا فزيدت او لاجبر الحذفها وسميت
همزة وصل لانها تجىء للتوصل بها الى النطق بالساكن ولهذا سميها الخليل سلم اللسان
وقيل لانها تسقط فى الدرج فيتصل ما قبلها بما بعدها ويطلق عليها الف الوصل ايضا و

مطلب الهمزة والالف واطلاقهما

والهمزات التي في اوائل الكلم نوعان همزات قطع وهمزات وصل ويطلق عليها
الفات وصل والفات قطع اما حقيقة بالاشتراك على ما قيل واما مجازا لكونها على
صورة الالف في بعض المواضع او لكونهما متحدين ذاتا والاختلاف انما هو بالعارض
ولذلك شبهوهما بالهواء والريح فكما ان الهواء اذا تحرك صار ريحا والريح اذا سكنت
صارت هواء فكذا الالف اذا تحركت صار همزة والهمزة اذا سكنت ومدت صارت الفا
قال في الصحاح الالف على ضربين لينة ومتحركة فاللينة تسمى الفا والمتحركة تسمى همزة
وبهذا المعنى حكم الفقها بان الحروف ثمانية وعشرون وكذا في حاشية شرح الزنجاني و
قال الشيخ سعيد الحق الاصل الالف واطلاق الهمزة عليه ليتميز المتحرك عن الساكن و
لذا لم تذكر الهمزة في حروف التهجي قال والمراد بالالف ههنا الهمزة المتحركة لان الالف
الساكن عند العلماء بالله عبارة عن امتداد النفس فهو ليس بحرف تام لعدم مقطع معين
له هذا والحروف الكلية تسعة وعشرون على ما هو المشهور ولم يكمل عددها الا في لغة العرب
ولا همزة في كلام العجم الا في الابتداء ولا ضاد الا في العربية من شرح الشافية للمولى
فخر الدين الجاربردي ثم نقل عن شرح الهادي ان المد لام الف حرف مستقلا عامي
لا وجه له وقد يقال تكتب الهمزة في الاول على صورة الالف سواء كانت مفتوحة او مضمومة
او مكسورة لان الالف يشاركها في المخرج النوعي وهو اخف حروف اللين لا بدلوها الفا
للتخفيف في الخط لعدم امكان تخفيفها في اللفظ في الاول ولان الابتداء قرينة على انها لم
ليست بالف كما لا يخفى قال في حوشي شرح الزنجاني حروف الحلق ستة وقيل سبعة
وهو مذهب سيبويه وابي الحسن ستة منها ما ذكروا وواحدة اخرى الالف لكن لم يعتد بها
لعدم اصالتها في غير الحرف والاسم الغير المتمكن على ان الالف والهمزة حرف واحد عند
المحققين والحق ما ذكره الشيخ ابو علي بن سينا في رسالته في مخارج الحروف وصفاتها
وهو ان المخرج الاول هو الجوف وهو اسفل من الحلق ويخرج منه ثلثة احرف الالف والياء
الساكنة المكسورة ما قبلها ويسمى هذه الحروف حروف المد واللين والهوائية والجوفية
والواو الساكنة المضموم ما قبلها صح
وقال مكي وزاد غير الخليل معها الهمزة لان مخرجها الصدر وهو يتصل بالجوف قلت الصواب
اختصاص هذه الحروف الثلثة بالجوف دون الهمزة لانها صوت لا تعتمد على مكان حتى
يتصلن بالهواء بخلاف الهمزة وابن جني يرى ان اسم الالف لا وانه الحرف الذي يذكر قبل
الياء عند عد الحروف وانه لما لم يمكن ان يلفظ بدء في اول اسمه كما فعل في اخواته اذ قيل صاد
جيم توصل اليه باللام كما توصل الى التلفظ بلام التعريف بالالف حين قيل في الابتداء الغلام

الغلام لتقاربهما وان قول المعلمين لام الف لان كلا من اللام والالف قد مضى ذكره
وليس الغرض تركيب بيان كيفية تركيب الحروف بل سرد اسماء الحروف البسائط ا
انتهى كلام المحشي الفاضل في موضعين والالف التي هي اول حروف المعجم صورة الهمزة
في الحقيقة كما في حاشية انوار التنزيل للشهاب هذا ولنرجع الى ما كنا فيه فنقول واما كون
الهمزة متحركة فلئلا يلزم العود الى المهروب عنه وهو الهرب عن حرف ساكن الى حرف آخر
واما كسرها اذا كان عين الفعل مفتوحا او مكسورا فلان الكسر اصل في تحريك همزات
الوصل لانها زيدت ساكنة عند الجمهور لما فيه من تقليل الزيادة ثم لما احتيج الى تحريكها حرك
بالكسر لانه اصل في تحريك الساكن لانه ابعد الحركات الاعرابية عن الاعراب لامتناع دخوله
في قبيلتين من المعربات وهما المضارع وغير المنصرف ودخول اخويه في المعربات كلها فلما احتيج
الى التحريك حرك بما هو اقل وجودا في الاعراب واكثر شبها بالسكون الذي وجد في بعض
من المعربات دون بعض ولان السكون والجزم عوض في الفعل من الكسرة في الاسم فعوض الكسر من
السكون ايضا ولان الكسر لقلته يناسب العدم وهو السكون وقال الشريف في شرح
الكشف الكسرة اخت السكون في المخرج بمعنى ان الحرف الساكن والمتحرك بالكسرة قريبان في الاداء
ورفع اللسان بهما ولانك اذا خليت نفسك وطبيعتها وجدت منها لا تتوصل الى التلفظ بما
بالساكن الثاني من الساكنين الا بكسرة خفية على الحرف الاول يحس بها عند الامتحان والتفطن
كما في بكر وبشر في الوقف فحرك بالكسر ليكون اللفظ موافقا للطبع فان حرك بغير الكسر فلذلك
لعارض اقتضى وجوب غير الكسر او اختياره جوازه وقيل لان الساكن يشبه بالميت وهو يرفع
من تحته ولان الهمزة هذه لو لم تكن مكسورة لكانت اما مضمومة او مفتوحة فلو كانت مضمومة
لالتبس الامر من باب تضرب بالماضي المبني للمفعول من باب الافعال والامر من تعلم بالمضارع
المبني للمفعول لجواز ذهول السامع عن حركة لام الفعل ولو كانت مفتوحة لالتبس الامر من تضرب بالامر
من باب الافعال والامر من تعلم بالماضي المعلوم من باب الامر لما مر آنفا من امكان الذهول
فتعين الكسر واما ضمها اذا كان عين الفعل مضموما فلانها لم تكن مضمومة فلا تخلو من ان تكون مفتوحة
او مكسورة اذ لا سبيل الى السكون لفوات الغرض فعلى تقدير الفتح يلتبس الامر بالمضارع المتكلم لامكان
الغفلة عن حركة لام الفعل وعلى تقدير الكسر يلزم الخروج من الكسرة الى الضمة وهو مستثقل
ولا اعتبار بالساكن بينهما لانه لا يكون حاجزا حصينا عندهم فوجب الضم للاتباع لان خفة
الموافقة بين الثقيلين غالبة على ثقلة المخالفة بين الثقيل والاثقل لجري اللسان على وتيرة
واحدة واذا علمت ما ذكرناه من طريق اخذ الامر عرفت ان اصل انصر تنصر فحذفت التاء

[illegible]

انصر اصلنده لتنصر ايدى امركه استعمالى كثير اولدوغى اجلدن لام امرى حذف اندوكده مانع كتدى ممنوع كلدى تنصر اولدى
مضارعك مخاطبنه التباس لازم كلدى كلمه‌نك ابجوزى اولندن تاء مضارعت حرفينى حذف اندوكده مابعدنه نظر اندوكده كوره ليم
ساكنى متحركى كوردك ساكن ايله ابتدا متعذر اولدى ابتدا ممكن اولسون ايجون اولنه مبدا مخارجدن بر همزه وصل
كتوردك كتوردك يا كسر همزه وصله مضارعك عين الفعلنه تبعية ايله ضمه حركه ويردك آخرينه لام مقدره ايله مجزوم قلدق

للامر ثم اجتلبت همزة الوصل وضمت فبنى على السكون وهذا عند البصريين **واما** عند الكوفيين
فاصله لتنصر ثم حذفت اللام للتخفيف لكثرة الاستعمال وحرف المضارعة للتخفيف ايضا وللفرق بينه
وبين مخاطب المضارع فاجتلبت الهمزة ليمكن الابتداء **هذا** اعنى كون اصل انصر تنصر بلا لام
عند البصرية ولتنصر باللام عند الكوفية هو المستفيض المشهور الذى عليه ظواهر المتون
والشروح وهو الموافق لتسمية الامر بالصيغة فان الظاهر ان الطلب مدلول الصيغة عند
البصرية دون اللام فاعرف غير ان نجم الائمة الرضى قال ان اضرب مأخوذ من تضرب بالاتفاق
وقياسه لتضرب باللام كالغائب بدلالة قولك لتضرب فى المجهول لكن لما كثر استعماله
حذف اللام وحرف المضارعة تخفيفا وبنى لزوال مشابهة الاسم بزوال حرف المضارعة **وقال**
الكوفيون انه مجزوم والجازم مقدر وقال فى باب الامر بالصيغة ان اصل افعل لتفعل باللام
قياسا على امر الغائب ثم حذفت اللام مع حرف المضارعة عند الفريقين يعنى ان الاصل و
القياس فى هذا الامر ان يجيء باللام وحرف المضارعة كالغائب لكن ترك هذا الاصل والقياس
نسيا منسيا عند البصريين وعند الكوفيين هذا الاصل منوى **ومن** ههنا **قال** شارح المراح
ان اصل اضرب لتضرب باللام باتفاق الفريقين وكان القياس فى امر الفاعل المخاطب ان يكون
باللام كالامر للغائب لان الطلب فى الامر انما هو معنى اللام لان اللام وضعت لذلك فيه وزيدت
لاجله فكان قياس امر الفاعل المخاطب ايضا ان يكون باللام لكن لما كثر استعماله حذف اللام وحذف
حرف المضارعة ايضا وصرف عبارة المراح عن ظاهرها فى مواضع كما لا يخفى على من نظر اليه و
فى الامتحان شرح اللب وقيل ونعم ما قيل اصل افعل لتفعل بالاتفاق اذ الطلب مفهوم من اللام
لكنها منوية مقدرة عند الكوفية فيكون مجزوما ومنسية عند البصرية فيكون موقوفا وحمل فى النتايج
على هذا المعنى قوله فى الاظهار حيث قال بعد قوله وقال الكوفيون هو معرب مجزوم مقدرة منوية
وهى منسية عند البصريين ولذا قالوا هو موقوف فتفطن انت وتبصر **ثم ان ههنا** مذهبا ثالثا
وهو ان صيغة الامر مرتجلة ليست مأخوذة من المضارع فهى عندهم مبنية على الوقف ليس
الا كما نقله ابو حيان قيل وهو الاصح كما فى الاشباه فكن على التأمل فيما ذكر والتنبه ان كنت من
اهل الانتباه **ومما ينبغى** ان يعلم انه ليس المراد بكثرة الاستعمال فى مثل قولهم حذف لكثرة الاستعمال
انهم تكلموا به على الاصل ثم خففوه لان ذلك يستلزم تعوده فى كلامهم كذلك كثيرا وانما المراد
انهم علموا انه يكثر استعماله ففعلوا ذلك به من اول الامر ان قلنا انهم الواضعون وان قلنا ان
الواضع هو الله تعالى فالمراد ان الله تعالى علم منهم ذلك فوضعه كذلك **اعلم** ان الفريقين اختلفوا فى
هذا الامر فذهب الكوفيون مجزوم بلام مضمرة حذفت لكثرة الاستعمال ثم حذف حرف المضارعة خوفا

مفرد لرده علامت جزم لام الفعلنك حركه سكونك تقديرى رانكى ضمه سى دوشوب انصر اولدى شرح مرحى

یاخود مضارعت حرفنك عوض زيرا بعض حرفين مضارعت حرفنك عندنده محو كتهوى

قوله انما كان لما كثر استعماله اه و لان الغائب لبعده عنك اذا اردت ان تأمره تحتاج الى ان تأمر الشاهد بان يؤدى اليه امرك نحو قولك يا زيد قل لعمرو وقم ولا يحتاج فى امر الحاضر الى مثل ذلك فكان اكثر استعمالا لان الحاضر اكثر لا يلزم الحضر امر الغائب اليه ولا شرح المفصل من حواشى شرح الزنجانى

خوفا للالتباس بالمضارع فاللام وحرف المضارعة مقدرتان فيه **واستدلوا** على ذلك
بوجوه **احدها** القياس المذكور قبل **والثانى** ان اللام كما تضمر فى قوله: محمد تفد نفسك كل نفس
:. تضمر ههنا ايضا لان الاصل فى المضارع الاعراب **والثالث** ان فعل النهى معرب مجزوم
نحو لا تقم فكذلك فعل الامر نحو قم اذ الامر ضد النهى والاشياء تجرى على نقيضها كما
تجرى على نظائرها **والرابع** معاملة آخره معاملة المجزوم **وقال** البصريون انه مبنى على الوقف
وحجتهم ان الاضمار خلاف الاصل فلا يصار اليه الا بدليل **واما** قولهم الاصل فى المضارع الاعراب
فتضمر ليعرب فمعارض بان الاصل فى المضمرات ان يكون ممكن الاظهار واظهار اللام ههنا غير ممكن بدليل عدم
استعماله الا فى النادر فلا تضمر فيبنى **و**لان الاصل فى الفعل البناء وعلة اعراب المضارع هى
حروف المضارعة المستدعية بشبهه بالاسم **و**قد انتفت فيه فلم يشبه الاسم فلم يعرب **و**ايضا لو كان
الامر كما زعموا لتضمن الامر لامه فيكون مبنيا عندهم ايضا كالاسم **وليس** لهم ان يقولوا بتقدير حرف
المضارعة لانه ليس من جملة الصيغة **و**اما اجراؤه مجرى المجزوم فلان الحركة والنون علامة الاعراب
فتنافى البناء ولذا لم يحذف نون جماعة المؤنث وللتخفيف ايضا لكثرة الاستعمال **وقد** يستدل ايضا
من طرف الكوفية بان البناء لم يعهد كونه بالحذف **و**ان المحققين على ان افعال الانشاء مجردة عن الزمان
كبعت واشتريت **واجابوا** عن كونه مع ذلك افعالا بان تجردها عارض عند نقلها عن الخبر
ولا يمكنهم ادعاء ذلك فى نحو قم لانه ليس له حالة غير هذه حتى فيشكل فعليته واذا ادعى ان اصله لتقم
كان الدال على الانشاء اللام لا الفعل **و**ايضا ان الفعل لتقييد الحدث بالزمان المخصوص وكونه امرا او خبرا
خارج عن مقصوده هذا **ثم** ان الخلاف المذكور بين الفريقين لا يظهر ثمرته الا فى اطلاق المجزوم على امر الغائب
واطلاق الجزم على سكونه وفى اطلاق الموقوف على امر المخاطب واطلاق الوقف على سكونه **فان** قلت
فلم كان امر الحاضر على لفظ المضارع المجزوم فى حركاته وسكناته فتحركه بازاء متحركه وساكنه ولم يكن
على لفظ الماضى مع ان بناءه يقتضى ذلك للمناسبة **قلت** لان مشابهته بالمضارع اكثر منها بالماضى
لما بينهما من التآخى فى مجيئهما للاستقبال اما المضارع فظ واما الامر فلان الآمر لا يأمر غيره بما لم يفعله
ليفعله وقد مر انه للطلب وطلب الحاصل محال ذكره الشريف قدس سره فى شرح الزنجانى وبعض
الافاضل فى شرح الكافية **وقوله** لا تنصر **قبل** فى الحاشية نهى حاضر بناء معلوم مفرد مذكر مخاطب
معناسى يردم اتمه سن بر حاضر اركلجك زمانده **والنهى** فى اللغة ضد الامر **وفى** الاصطلاح
الاصوليين لفظ طلب به الكف جزما بوضعه له استعلاء **قولهم** طلب به الكف اى من حيث انه كف و
امتناع عن الفعل لا من حيث انه مفهوم برأسه ملحوظ فى نفسه فلا يرد النقض بقولنا اكفف **وقولهم**
جزما خرج به الصيغ المستعملة للكراهة فان المكروه ليس بمنهى حقيقة لان موجب النهى وجوب

وعلامته رفع
بما مفتوح
على نفيها

الانتهاء لقوله تع وما نهيكم عنه فانتهوا والامر للوجوب كما سبق وقولهم بوضعه له
اى لطلب الكف خرج به اللفظ الموضوع للاخبار عن طلب الكف مثل اطلب منك الكف وقولهم
مستعلياً خرج به الدعاء والالتماس بصيغة النهي وقد عرف بعضهم بانه قول القائل لغيره على سبيل الاستعلاء
لا تفعل والخلاف فى انه حقيقة فى التحريم فقط او فيه وفى الكراهة مشتركا لفظيا او معنويا
كالخلاف فى الامر وعند النحاة والتصريفيين النهى صيغة يطلب بها ترك الفعل فان كان
الطلب من الغائب فهى نهى الغائب وان من المخاطب فهى نهى الحاضر معلوماً او مجهولا وان من
المتكلم فهى نهى المتكلم فنهى الحاضر عندهم صيغة يطلب بها ترك الفعل من المخاطب فاعلا او مفعولا و
العلماء اختلفوا فى النهى فذهب جماعة من المتكلمين الى ان المطلوب به ليس هو عدم الفعل كما
هو المتبادر الى الوهم لان عدم الفعل مستمر من الازل الى الابد فلا يكون مقدورا للعبد ولا حاصلا بتحصيله
فيكون النهى عبثا بل المطلوب هو كف النفس عن الفعل وذهب جماعة اخرى منهم الى ان المطلوب به عدم
الفعل وهو مقدور للعبد باعتبار استمراره اذ له ان يفعل الفعل فيزول استمرار عدمه وله ان لا
يفعله فيستمر عدمه فعلى المذهب الاول يشارك النهى الامر فى ان المطلوب بهما هو الفعل الا ان
المطلوب بالنهى فعل مخصوص هو الكف عن فعل آخر وقد يقيد الفعل المطلوب بالامر بكونه غير كف كما فعله
ابن الحاجب وهو الموافق لما عليه ارباب العربية من عدم اندراج النهى تحت الامر وعلى
المذهب الثانى لا مشاركة بينهما والتعريف الذى ذكرناه يمكن تطبيقه على المذهبين بناء على ان الترك كد
هو كف النفس او عدم اقدام الفعل ثم النهى يستعمل لمعان وهى التحريم والكراهة والتنزيه والـ
التحقير وبيان العاقبة واليأس والشفقة والامثلة فى كتب الاصول اعلم ان القياس فى الامر
والنهى ان يقتصر على مثال الغائب ولم يذكر مثال المخاطب منهما الا فى الامثلة المطردة كما فى
الماضى والمضارع مع ما يذكر مخاطبهما فى المختلفة من الاشتباه على المتعلمين حتى قيل ان بعضهم
بعد التخطى الى علوم آخر قد سأل لم لم يذكر مخاطب امر الغائب ومتكلمه يعنى فى المطردة
وكذا مخاطب نهى الغائب ومتكلمه ولم يعرف ان امر الحاضر ونهى الحاضر مخاطبهما وذلك
بسبب ايراد مثالهما فى المختلفة والتعبير عنهما بخلاف تعبير الماضى والمضارع حيث عبروا عن
مخاطبهما بلفظ فعل ماض مخاطب وفعل مضارع مخاطب كما عبروا عن غائبهما بلفظ فعل ماض
غائب وفعل مضارع غائب وقياسه فى الامر والنهى كذلك فيعبر عن غائبهما بلفظ فعل
امر غائب وفعل نهى غائب وعن مخاطبهما فعل امر مخاطب وفعل نهى مخاطب لكن لما كان امر الغا عل
المخاطب اكثر وقوعا فى العادة من غيره والغائب والمتكلم قل ان يؤمر بشىء اخترعت
له صيغة على حدة كما لغيره من نوعى الفعل اعنى الماضى والمضارع لان وقوعهما ايضا كثير

ايضا كثير فلذا ذكره المص ههنا واما نهى الحاضر فلعل ذكره لاتباع الامر وان لم يبدل صورة
الغائب فيه وقد سبق نوع تفصيل فتذكر وفى الامتحان افرد الامر بالصيغة بالذكر لكونه
قسما من الفعل برأسه مغايرا للمضارع لفظا ومعنى وحكما بخلاف النهى والامر باللام فانهما
مع الحرف ليسا بقسمين من الفعل كالنفى وبدونها كالمضارع لفظا وحكما هذا كلامه ولما
فرغ المص عن ذكر الافعال الكثيرة الاستعمال اخبارية او انشائية وبعض الاسماء مما قاربت
اياها لفظا ومعنى وتصرفا وشاركتها فى الاستعمال شرع فى ذكر سائر الاسماء وبدأ باسم الزمان
والمكان لكونهما من لوازم الفعل وهو يورث اولوية القران فقال منصر وهذا اللفظ مشترك
بين المعانى الثلثة الزمان والمكان والحدث ويسمى باعتبار الاول اسم الزمان اى اسم زمان
الحدث وباعتبار الثانى اسم المكان اى اسم مكان الحدث وباعتبار الثالث المصدر الميمى فلذا
قيل فى الحاشية اسم زمان اسم مكان مصدر ميمى معناسى يردم ايده جك زمان يردم
ايده جك مكان يردم اتمك ومتى اريد احد هذه المعانى من اللفظ لا يراد الآخران
فحاصله انه بمنزلة ثلثة الفاظ فوحدة ذكره نظرا الى وحدة اللفظ فان قيل انه باعتبار
كونه مصدرا ينبغى ان يذكر عقيب المصدر الغير الميمى ليظهر فائدة القيد بن قلنا لما
اتحد فى اللفظ مع اسمى الزمان والمكان لم يناسب جعله مثالا مستقلا للزوم تكرار المثال
الواحد ولان المراد منه حصول الفعل الحقيقى وهو لا يحصل الا فى الزمان والمكان فاكتفوا عنها
بصيغة واحدة فى اكثر المواد كذا قيل واسم الزمان فى الاصطلاح هو اسم مشتق من المضارع
المعلوم لزمان وقع فيه الفعل واسم المكان هو اسم مشتق من المضارع المعلوم لمكان وقع
فيه الفعل والمصدر الميمى هو ما وضع ليدل على حدث فقط بميم زائدة ولما كان اسم
المكان اكثر استعمالا جاز لذلك ان يتوهم ان هذه الصيغة حقيقة فى المكان ومجاز فى
الزمان لمناسبة بينهما جرت عادتهم فى العنوان على تقديم اسم الزمان دفعا لذلك التوهم
واشارة الى ان الصيغة مشتركة بينهما ولقلة استعمال المصدر الميمى بالنسبة اليهما فلقلة
اشتراكه معهما بالنسبة الى كل منهما اخر فى العنوان قيل لان الزمان اصل فى الاسمية لكونه
غير مشتق بخلاف المكان فقدم الاصل وفيه نظر لا يخفى وجهه ثم المصدر الميمى يشترك غالبا فى
الصيغة معهما الا انه لم يتصرف كغير الميمى وان كلا من الزمان والمكان يتصرف على ثلثة
اوجه وجمعه فى الثلاثى على مفاعل وفى المزيد فيه بالالف والتاء كما فى روح الشروح يقال
منصر منصران مناصر ومستخرج مستخرجان مستخرجات فان قلت فعلى هذا لا بد فى عنوانهما
من لفظ المفرد وكذا يلزم فى ترجمتها لفظ بر فيقال اسم زمان اسم مكان مصدر ميمى مفرد

[illegible] معناسى اوچ نسنه [illegible]
اسم زمان اسم مكان [illegible]
مصدر ميمى [illegible] زمان [illegible]
[illegible] مكان [illegible]
زمان [illegible]
مكان [illegible] فعل [illegible]
سنه مكانه [illegible] مشتق
[illegible]

معناسی یردم ایده جك بر زمان یردم ایده جك بر مكان یردم اتمكدر بحرف الافراد
الى الزمان والمكان دون المصدر **قلت** الافراد ليس من معنى الكلمة نفسها بل هو من الخارج
كالتنكير الطارى عليه ونحوه فان التعريف والتنكير عارضان للفظ يتعاقبان عليه بتعاقب
علاماتهما واسم الزمان والمكان موضوعان للمطلق من زمان الفعل ومكانه لا الى واحد من حيث
هو بخصوصه فلا حاجة الى الافراد سيما فى الامثلة المختلفة على ان الافراد مستفاد من العبارة
كما لا يخفى **نعم** اذا قصد الوحدة بدليل خارجى ونحوه يزاد لفظ المفرد وبر وانما يتصرف
بهما الزمان والمكان دون المصدر لانهما ليسا موضوعين لجنس الزمان والمكان لان اسم الجنس
على ما رجحه سيد المحققين موضوع للماهية من حيث هى هى بلا اعتبار شىء آخر وقد اوضحناه
فى رسالتنا المعمولة فيه وهما موضوعان لزمان ومكان وقع فيهما الفعل وهما متكثران فاما المصدر
ميميا او غيره فهو موضوع للحقيقة المشتركة اعنى ماهية الحدث من حيث هى هى من غير اشعار
بالوحدة والكثرة وليس بموضوع للماهية مع وحدة لا بعينها ويسمى فردا منتشرا فلا حاجة الى
صيغة التثنية والجمع والتأنيث فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث مع ان التثنية والجمع لا يكونان
الا بالنظر للكثرة تهافتنا قضا فان حقيقة التثنية ان يقصد امران متميزان فيزاد علامة
فى احدهما اختصارا وههنا تعذر ان يكون مثل تلك الحقيقة معها اذ هى واحدة ليست الا فلا يمكن
التثنية ولا الجمع لكن اذا قصد النوع او العدد يثنى ويجمع لبيان اختلاف الانواع او العدد فاذا
اجتمع الانواع حصل المقتضى للجمع وكذا المرتان والمرات نحو قولك ضربته ضربين وضروبا قاصدا
انواع الضرب المختلفة او عدده قال تعالى وتظنون بالله الظنونا والمراد بالنوع المصدر
الموصوف كالضرب الشديد والضعيف والحسن والقبيح وغير ذلك وبالعدد عدد المرات معينا
او غير معين والمعين كقولك ضربته ضربة وثلثة وغير المعين بحذف ما يدل على العدد المعين
كالمثال الاول والمصدر ليس موضوعا للنوع والعدد بل الموضوع لهما المرة والنوع كما يجىء
فباعتبار الموضوع له لا يثنى ولا يجمع واذا استعمل بمعنى اسم الفاعل او المفعول مجازا يستوى
فيه المذكر والمؤنث والمثنى والمجموع اعتبارا للاصل ويجوز تثنيته وجمعه ايضا اعتبارا للآن
يستعمل فيه وكذا الوصف الذى كان فى الاصل مصدرا نحو صوم وغور فيجوز ان يعتبر الاصل فلا يثنى
ولا يجمع ولا يؤنث قال تعالى ضيف ابراهيم المكرمين وقال نبأ الخصم اذ تسوروا المحراب و
يجوز اعتبار حالة المنتقل اليها فيثنى ويجمع فيقال رجلان عدلان اى عادلان ورجال عدول اى
عادلون ولا تلحقه تاء التأنيث لانها لا تلحق من الصفات الا ما وضع وصفا والكلام من الرضى **فان**
قيل لم يثنى المصدر ويجمع اذا اريد به معنى اسم الفاعل او المفعول **اجيب** بان اسم الفاعل والمفعول

قال الفاضل العصام المعروض للالف واللام الرجل المطلق لا المجرد عن اللام وهو النكرة فالفرق بينهما فى التعريف والابهام

ذا اجتمع النوعان حصل الموجب للتثنية واذا جمع

مطلب وضع المصدر وافراده وتثنيته وجمعه

قال الفاضل الوانى مصدرلك جمعى سماعيدر موقوفدر ضربك جمعنده ضروب جائز نصرك جمعنده نصور جائزدكلدر

والمفعول مشتقان والمصدر مشتق منه والمشتق يقتضى العدد فيحتاج الى التثنية
والجمع **فان قيل** لم لم يثنوا المصدر ولم يجمعوه باعتبار الفاعل كالفعل والصفات **قلنا** لانه لما
كانت النسبة الى المرفوع مأخوذة فى وضعهما فاقتضاؤهما للفاعل وضعى جاز ان يتصل بهما
غاية الاتصال فيحكم عليهما بالتثنية والجمع باعتباره ولا كذلك المصدر اذ اقتضاؤه اياه
عقلى كما مر فى بحث اسم الفاعل ولا مشابهة تامة بينه وبين الفعل فلم يجز ذلك فيه فافهم **فان**
قلت المصدر مفرد فيلزم فى عنوانه وترجمته بالتركية لفظ المفرد وبر **قلت** ان اردت بقولك
مفرد انه موضوع للمفرد فممنوع كيف وقد اجمع اهل العربية انه موضوع للجنس من حيث هو كما
مر آنفا وان اردت ان لفظه مفرد بمعنى انه ليس بتثنية ولا جمع فمسلم ولكنه لا ينافى احتمال
العدد وانما ينافيه لو لم يكن موضوعا للجنس **فان** قلت المراد الثانى والمنع مكابرة لان المراد
بالاحتمال ليس مجرد جواز اطلاقه على العدد بل مع صحة استعماله فيه وارادته منه والموضوع للـ
للطبيعة من حيث هى لا دلالة له على العدد من حيث هو اذ لا دلالة للعام على الخاص اصلا ولا دليل
خارجيا يدل عليه فلا يصح استعماله فيه قطعا **قلت** المراد اذا اطلق لفظ العام على الخاص لا باعتبار
خصوصه بل باعتبار عمومه فهو ليس من المجاز فى شىء كما اذا رأيت زيدا فقلت رأيت انسانا
ورأيت رجلا فلفظ انسان او رجل لم يستعمل الا فيما وضع له لكنه قد وقع فى الخارج على زيد
وكذا اذا قال قائل اكرمت زيدا واطعمته وكسوته فقلت نعم فعلت لم يكن لفظ فعلت مجازا
وكذا لفظ الحيوان فى قولنا الانسان حيوان ناطق كذا فى المطول **قال** وهذا بحث يشتبه على كثير من
المحصلين حتى يتوهمون انه مجاز باعتبار ذكر العام وارادة الخاص ويعترضون ايضا بانه لا دلالة
للعام على الخاص بوجه من الوجوه ومنشأوه عدم التفرقة بين ما يقصد باللفظ من الاطلاق و
الاستعمال وبين ما يقع عليه باعتبار الخارج **قال** الاصوليون فى قوله لامرأته طلقتك تقع واحدة
وفى قوله طلقتك واحدة لو مات قبل ذكر الواحدة لا يقع شىء قالوا لان اقتران الواحدة به
يكون تغييرا للموجب وذلك لان ما يدل عليه الفعل من الحدث هو بعينه ما يدل عليه المصدر
وموجبه الواحدة لا بمعنى انه موضوع له فى اللغة فانه مخالف لاجماع اهل العربية بل انه
يستعمل عرفا فى الجنس من حيث تحققه فى ضمن الواحد ضرورة ان الاحكام انما تجرى عليه من
حيث وجوده لما كان الواحد ادنى ما يتحقق الجنس فى ضمنه ولم يوجد دليل على ازيد منه صار موجبه
بحرفا فمتى اقتصر المتكلم على المصدر علم انه اراد موجبه العرفى وهو الواحد واما اذا زاد
عليه العدد علم انه اراد معناه اللغوى المطلق ولا شك ان تقييد المطلق تغيير بل تبديل
كذا فى المرآت **واعلم** ان اسم الزمان والمكان مشتقان من المضارع المعلوم اما ا

مطلب اذا اطلق العام على الخاص لا باعتبار خصوصه بل باعتبار عمومه ليس من المجاز

اذا اطلق العام واريد به الخاص من حيث خصوصه كان مجازا واما ان اطلق عليه باعتبار عمومه اى باعتبار ما فيه من معنى العموم ويستفاد الخصوصية من القرائن حالية او مقالية فهو حقيقة اذ لم يستعمل يطلق الا على معناه ولذلك اذا حمل العام على الخاص بحسب معناه كان حقيقة ايضا كقولك الانسان حيوان

اما اشتقاقهما من المضارع فلاختلاف صيغتها باختلاف حركة عينه وسيأتى واما من
المعلوم فلان اختصاص حركة العين انما يكون فى المبنى للفاعل دون المبنى للمفعول لان عينه
مفتوح ابدا وقيل لانهما لم يشبها الفعل ولم يعملا كالفعل لاصالتهما فى الاسمية فالانسب ان يشتقا
من صيغة المعلوم التى هى الاصل وفى روح الشروح المشتق من المصدر نوعان فعل واسم
فاشتقاق الفعل بحركات العين نحو فعل واشتقاق الاسم بالحروف الثلثة احدها الميم مصدرية
كانت اوزمانية او آلية والثانى التاء مرية كانت او نوعية والثالث الياء تصغيرية كانت
اونسبية الى آخر ما قال اراد باشتقاق الاسم مما بالذات وابتداء وبواسطة لانه صرح فى آخر
فصل الوجوه ان اسم الزمان والمكان مشتقان من معلوم المضارع واما المصدر الميمى فاما
موضوع للحدث كذلك واما مأخوذ من المضارع المعلوم للعلة المذكورة فى اسم الزمان والمكان واما
من غير الميمى كما هو ظاهر كلام روح الشروح فاشتقاقه منه وكذا اشتقاق المرة والنوع و
التصغير والمنسوب على بعض حدود الاشتقاق المذكور فيما سبق وبالمعنى اللغوى او على
بعض انواعه الغير المتنازع فيه والا فقد قالوا ان المشتقات تسعة الماضى والمضارع والامر
والنهى واسمى الفاعل والمفعول والزمان والمكان والآلة هذا قيل ويدل على عدم اشتقاق المرة
والنوع ان صاحب المفصل قسم المفعول المطلق الى مبهم ومحدود واراد بالمبهم ما يدل على
ما يدل عليه الفعل فيفيد التأكيد نحو ضربت ضربا وبالمحدود ما يدل على امر زائد على ما يدل عليه الفعل
فيفيد غير التأكيد اى المرة والنوع نحو ضربت ضربة وضربتين وقعدت جلسة وجلستين فيعلم
من هذا ان بناء المرة والنوع مصدران مخصوصان يجيء منهما التثنية والجمع فليتامل وصيغها من
الثلاثى المجرد فعل لفظ اسم المفعول كالمخرج من اخرج والمدخرج وذلك لاختصار فى كثير الحروف
ولشبه الزمان والمكان بالمفعول الذى هو فضلة فى الكلام وفى تعلق الفعل بهما فانهما مفعول
فيهما من حيث المعنى فكان استعمال لفظ المفعول اليق اولى لانهم قصدوا مضارعتهما للفعل فى الزنة
فاجروهما على لفظ المفعول لانه اخف من لفظ الفاعل لان الفاعل بالكسر والمفعول بالفتح والمصدر
يشاركهما غالبا فى الثلاثى كما سيأتى فكذا فيما فوقه غير ان اسم المفعول من اللازم يجيء
بزيادة حرف الجر فى آخره دون قرائنه وهذا الفرق لكونه بالخارج عن الوزن لم يعتبر
والفارق لكل منها عن الآخر القرينة الحالية او المقالية ذكره قدس سره فى شرح الزنجانى
افاضنا الله من معالمه بجاه نبيه وان كانت من الثلاثى المجرد فينظر فى عين الفعل المضارع
فان كان مفتوحا او مضموما فالمصدر الميمى والزمان والمكان منه مَفْعَل بفتح الميم والعين وسكون
الفاء اما زيادة الميم فللفرق بينه وبين الماضى واختير الميم لما مر فى المفعول من ان زيادة

منخر اصلنده ينخر اولى اسم زمان
اسم مكان اجلنجون يا مضارعنك
حرف عينى مفتوحه تبديل اتدوك
منخر اولدى اسم مكك اسميتنه
فعل حرفنه عدم مشابهتنه دال
اولسون ايجون آخر بخش منون
قلدق منخر اولدى كلام
عربده منخل وزننده بغير نادر
بر اسم بولنمدوغنى اجلدن
صادك ضمه سى فتحه تبديل
اتدوك منخر اولدى
سر ٢ تركى

وغيره قياسية والضابط
انها ان لم تكن من الثلاثى
صحيح

من ان زيادة حرف العلة متعذرة والميم قريبة من الواو فى الشفوية ولان كلا من
الزمان والمكان مفعول فيه وفيه الميم واما فتح الميم فللخفة وكثرة الاستعمال اولانها قائمة
مقام حرف المضارعة وهى مفتوحة فاعطى حركتها لما قام مقامها واما فتح العين فى المضارع
المفتوح العين فللتوافق وفى المضموم العين لرفضهم مَفْعُلًا بالضم فى كلامهم واختير فتح العين
على كسرها للخفة واما سكون الفاء فللتوالى نحو مفتح ومشرب من مفتوح العين ومدخل من مضموم
العين وشذ المطلع والمغرب والمشرق والمسجد والمنسك والمجزر والمسكن والمنبت
والمفرق والمسقط والمحشر والمجمع والمرفق والمنخر وكل من هذه للزمان والمكان ويصلح للمصدر
الميمى ايضا والقياس فيها الفتح لانها من يفعل بالضم سوى المجمع فانه من مفتوح العين وقد
جاء الفتح فى بعضها وهو المنسك والمسكن والمطلع والمرفق والمسجد والمجمع ومنه قراءة من
مطلع الفجر وقوله تعالى ولكل امة جعلنا منسكا وحتى بلغ مجمع البحرين وكذا شذ ما جاء
بكسر العين مع التاء كالمجدة والمظنة وفى الميزان ما ذكره كذا المظنة بالكسر والمقبرة و
المشرقة والمشربة بالضم امكنة خاصة يعنى ان قياس الكل فتح العين لكنها كسرت فى
البعض وضمت فى البعض لكونها اسماء امكنة خاصة لا اسماء امكان الفعل مطلقا قال سيبويه لم
يذهبوا بالمسجد مذهب الفعل لانهم جعلوه اسما لبيت العبادة سجد فيه اولم يسجد ولو اردت
موضع السجود فتحت الجيم وقال ايضا اذا قالوا مقبرة بفتح الباء ارادوا مكان الفعل واذا ضموا
ارادوا البقعة التى من شأنها ان يقبر فيها اى التى هى متخذة لذلك ولم يذهبوا بها مذهب
الفعل فجعلوا خروج صيغها عن صيغ ما هو الجارى على الفعل دليلا على مغايرة معناها لمعناه
والتاء لارادة البقعة او للمبالغة انتهى يعنى ان مطلق الفعل لا اختصاص له بمكان دون مكان
فاسم مكانه المطلق ينبغى ان يطابقه بخلاف اسم خاص فانه ينبغى ان لا يطابقه الفعل لانه يطلق
عليه عند عدم حصول الفعل فيه ايضا والى هذا اشار بقوله سجد اولم يسجد من الشرح وان
كان المضارع مكسور العين فالمصدر الميمى منه مَفْعَل بفتح الميم والعين وسكون الفاء للخفة
كالمضرب بالفتح والزمان والمكان مَفْعِل بكسر العين كالمجلس للتوافق فى العين وللاشارة الى
انحطاط رتبة يَفْعِل بالكسر بايقاع مخالفة الزمان والمكان منه للمصدر وشذ المرجع والمصير
والمحيض والمجيء فانها مصادر مشتركة مع الزمان والمكان لخفة الكسرة هنا بشهادة الذوق و
هذا الذى ذكرناه من اشتراك المصدر الميمى مع الزمان والمكان فيما عين مضارعه مفتوح او
او مضموم ومفارقته عنهما فيما عين مضارعه مكسور العين انما هو فى الصحيح والاجوف والمضاعف
والمهموز واما فى الناقص فالكل مَفْعَل بفتح العين من جميع الابواب اذ الكسر فيما قبل الواو

يفضي الى القلب فيلتبس البناء وفيما قبل الياء ثقيل نحو مرمًى ومرعًى وفي المعتل الفاء
الكل مَفْعِل بالكسر من جميع الابواب نحو مَوْجِل ومَوْجِه ومَوْعِد ومَيْسِر بكسر العين في الجميع
اما في الواوي فلان الكسر مع الواو اخف من الفتح معها اذ المفتح بين الفتح والواو منفرجة
لان الواو من الشفة والفتحة جزء الالف وهو من اقصى الحلق بخلاف الواو مع الكسر
فان الكسرة جزء الياء وهي من الحنك واما في اليائي فالفتح بعد الياء كالصعود
من سفل الى علو فيثقل على اللسان وقال بعض الكل يجيء مَفْعِل بالكسر من المثال بشرط كونه واويا
محذوفا فاؤه في مستقبله وان لم يحذف فالمصدر بفتح العين والزمان والمكان بكسرها وان كان
يائيا فحكمه حكم الصحيح صرح به صاحب المغرب انتهى واللفيف المقرون كالناقص نحو مطوًى و
مأوًى والمفروق كالمعتل الفاء اذ المنظور اولا فاء الفعل فالحاقه بما يناسبه في الفاء اولى نحو مو
مَوْقٍ ومَوْجٍ من يقي بالكسر ويوجى بالفتح ولم يجئ اللفيف من مضموم العين لثقله مع حرف العلة
ولئلا يلزم قلب الياء واوا وهو مهجور وبعضهم الحقه بالناقص ليطرد بالمقرون واختاره بعض
الكملة وذكر ضابطة فقال ان مَفْعِلا بالكسر لمصدر المثال الواوي المحذوف فاؤه في مستقبله و
لازمان والمكان من المثال الواوي ومن يفعِل بالكسر اذا لم يكن معتل اللام وان مفعَلا بالفتح لغير ما
ذكر جميعا وبالجملة ان صيغة اسم الزمان والمكان والمصدر الميمي من الثلاثي اثنان مفعَل بفتح العين
ومفعِل بكسرها واما مفعُل بضم العين مصدرا نحو مُكْرُم ومعون فنادر لم يجئ على الافصح مصدر
غيرهما على هذا الوزن ولذا جعلهما الفراء جمعا على حد تمرة وتمر استبعادا لمفعُل في المصدر ذكره الجاربردي
ثم قال قيدنا بقولنا على الافصح لانه جاء مَهْلُك بضم اللام مصدر هلك وميسر بضم السين بمعنى
السعة والغنيمة ويجيء المصدر على وزن مفعول كقوله تع بايكم المفتون اي الفتنة اذا لم
يجعل الباء زائدة واذا جعلت زائدة فهو اسم مفعول وكقولهم دعه الى ميسوره والى معسوره
اي الى يسره والى عسره وكالمرفوع والموضوع والمجلود بمعنى الرفع والوضع والجلادة ومنه
المكروهة والمصدوقة والمحلوف اي الكراهة والصدق والحلف واستعمال وزني اسم الفاعل و
المفعول في معنى المصدر بالاشتراك منهما فيه حقيقة كما يفصح عنه قول صاحب المراح ويجيء على وزن
اسم الفاعل والمفعول والاقالوا جب ان يقول ويستعمل في اسم الفاعل ا ولذلك قصر على السماع
بخلاف استعمال وزن المصدر في معنى الفاعل والمفعول نحو رجل عدل بمعنى عادل ونسج اليمن
بمعنى منسوجه فانه مجاز ولذلك لا يقصر على المجاز بل يجوز استعمال كل مصدر في معنى اسم الفاعل
واسم المفعول اذا قصد فائدة المجاز وفي الميزان شذ معسور ومفتون وفي شرحه قال ابن
هشام انكر سيبويه مجيء المصدر بزنة مفعول ويؤول قولهم دعه معسوره الى ميسوره على انه

مُكْرُم ومعون مصدران على مذهب سيبويه الا انهما نادران حتى جعلهما الفراء جمعين لمكرمة ومعونة بجعلهما اسمين على حد تمرة وتمر استبعادا لمجيء المصدر على هذا الوزن كذا في شرح المراح في بحث المصدر

على انه صفة لزمان محذوف اي دعه من زمن يعسر فيه الى زمن يوسر فيه فليحفظ
وقد تدخل على بعض اسماء الزمان والمكان تاء التأنيث اما لارادة البقعة او للمبالغة ليدل
على ان لها شانا في انفسها وذلك مقصور على السماع كالمظنة للمكان الذي يظن ان
الشيء فيه والمقبرة بالفتح لموضع يقبر فيه والمشرقة بالفتح ايضا للموضع الذي تشرق فيه ا
الشمس وشذ المقبُرة والمشرُقة بالضم والقياس الفتح لكونهما من يفعُل مضموم العين كما في الزنجاني
وشرحه وفي الميزان ويلحقه التاء قياسا اذا جعل اسما لمكان يكثر فيه الشيء كمأسدة ومبطخة
ثم ما ذكرنا ههنا من تفصيل المقام به يحصل ايفاء المطلوب واستيفاء المرام فاحفظ هذا وقل عند
التمام رضي الله تعالى عنك هو المرجو من الكرام وهو من احسن الكلام عصمنا الله واياكم من
سوء الاختتام بالنبي وآله واصحابه العظام فان قلت لم قدم منصرُ على اسم الآلة قلت لكثرة
استعماله بالنسبة الى الآلة لعدم مجيئها من جميع الافعال كما ستقف عليه وقد سبق في بحث
الفاعل رمز اليه او لان الميم فيه مفتوح بخلافه في الآلة فانه مكسور والفتح اخف فاولى بالتقديم
او لان الفتحة علوية فلذا توضع على السطر والكسرة سفلية توضع تحت السطر والمشتمل
على العلوي علوي ايضا واحق بالتقديم من السفلي منصرٌ اسم آلة معناه بالتركي يردم
ايده جك آلت ولا يزاد لفظ المفرد وبر في العنوان والترجمة بالنسبة الى ما وضع
له لانه موضوع لمطلق آلة الفعل والافراد زائد عليه الا انه موجبه العرفي او العقلي بل يستفاد
من العبارة على ما مر في الزمان والمكان والآلة في اللغة هي ما يعالج به الفاعل المفعول
لوصول اثره اليه واسم الآلة في الاصطلاح اسم مشتق من يفعل للآلة كذا في المراح قوله مشتق
خرج به نحو القدوم وقوله من يفعل على بناء الفاعل خرج به اسم المفعول وقوله للآلة يخرج
ما عدا المعرف والمعرف هو الاسم المضاف لا من حيث هو مضاف والاضافة لتعيين المضاف
ذلك الاسم فالاضافة والمضاف اليه خارجان عن المعرف فلا دور باخذ الاسم في التعريف و
من سلم دخول الآلة في المحدود لا يمكن له ان يدفع الدور بان يقول المراد بما في المحدود ا
الاصطلاحية وبما في الحد اللغوية اذ هي في كلا الموضعين بمعنى واحد لغوي اذ ليس في
الاصطلاح للآلة معنى آخر بل التغاير بالاصطلاح واللغة انما هو في اسم الآلة فانه لغة اعم منه
اصطلاحا فانه لغة يتناول نحو القدوم والابرة والقلم ولا يتناولها اصطلاحا وعرف الجاربردي
بانه اسم المشتق من فعله اسما لما يستعان به في ذلك الفعل فلا يرد عليه شيء فافهم وانما اشتق
من المضارع دون غيره لمثل ما ذكرنا في اسم الفاعل من موازنته اياه في الحركات والسكنات
وانما اشتق من المعلوم لان الآلة وان كانت واسطة بين الفاعل والمفعول ومتعلقة بهما

الآن تعلقها بالفاعل اقدم واقوى ولذا جعلوا الادوات من تتمة الفاعل ليصح انحصار الفاعل
العلة الناقصة الخارجة عن المعلول في الفاعل والغاية فلاجرم يكون مشتقا من المبني للفاعل وقيل
لان اسم الآلة اصل في الاسمية فالمناسب ان يشتق من المعلوم الذي هو اصل فاصل منصر
ينصر حذفت حرف المضارعة للفرق بينه وبين مضارعه فزيدت الميم ليمكن الابتداء اذ لا
سبيل الى تحريك النون اما بالفتح والضم فلالتباس بالماضي المعلوم والمجهول واما بالكسر
فللزوم الخروج من الكسرة الى الضمة واما اختيار الميم فلما مر في الزمان والمكان وكسر الميم ههنا
لانه على تقدير الضم يلتبس بمفعول باب الافعال وعلى تقدير الفتح يلتبس بالموضع من يفعل بالفتح
والضم فان قلت لم عين الفتح للموضع والكسر للآلة ولم يعكس قلت لان الموضع اكثر استعمالا
من الآلة فهو اثقل والفتح اخف فاعطي للثقيل تعادلا واما فتح العين وسكون الفاء فلما ذكرنا
في المصدر الميمي فتذكر وصيغها مفعل بكسر وسكون ففتح كامر ومفعال بكسر الميم مع سكون الفاء كالمفتاح
ومفعلة بكسر فسكون ففتح كالمكنسة واما مفعل ومفعلة بضم الميم والعين وسكون الفاء كالمسقط
والمنخل والمدق والمدهن والمكحلة والمحرضة فآلات خاصة لا اسماء الآلات الفعل مطلقا قال
سيبويه لم يذهبوا بها مذهب الفعل لعدم اطلاقها على كل آلة فانها اسماء اوعية مخصوصة وقال
بعضهم انها اسماء الآلات اصطلاحية تطلق على كل آلة لكنها شاذة مخالفة للقياس اذ قياسها ان يكون
عينها في الحركة مثل عين ما اشتقت هي منه اعني المضارع المبني للفاعل كالمضرب بكسر العين والمقعم
بفتحه والمنصر بضمه وفتح الميم في الكل لكن لما كسرت الميم للفرق بينه وبين الموضع في مفتوح
العين ومكسوره منع انتفاء مفعل في مضمومه وفتح العين ايضا في مكسوره ومضمومه للثقل فيما يكثر
استعماله كالقياس ان يكون مكسور الميم ومفتوح العين في الكل فصار ضم الميم والعين خارجا
عن القياس فعلى ما ذكره البعض اوزان الآلة خمسة فالاولان قياسيان بالاتفاق اعني مفعل
ومفعال والاول اكثر استعمالا من الثاني واختلف في الثالث وهو مفعلة بكسر الميم وفتح العين
وظاهر كلام ابن الحاجب في الشافية انه قياسي ايضا وقيل ان ما الحق به الهاء سماعي لكن فصلها
عن نحو المسقط مما جاء بضمتين في الحكم ينفي القياس مع ان الجميع سماعي لانه لم يرد بقوله ليس بقياسي
كون الصيغة سماعية بل اراد ان مضموم الميم والعين ليس كاخواته في جواز الاطلاق على كل
آلة وانما هي اسماء لآلات مخصوصة فلا يقال المدهن الا للآلة التي جعلت للدهن ولو جعل الدهن في
وعاء غيره لم يسم مدهنا وكذا غيره ذكره الجاربردي وقال التفتازاني ما جاء على مفعلة بكسر الميم
وفتح العين يقتصر على السماع هذا ثم ان المفهوم من كلمات القوم والمصرح في كلام البعض
ان الصيغة الاولى هي الاصل وما عداها متفرع منها بزيادة ولعله لهذا اختار المص هذا الوزن

منصر اصلنده ينصر ايدى [illegible] آلة اجلچون ياء مضارعت حذف اولنوب ميم مكسوره زياده ايله [illegible] منصر اولدى [illegible] فعل حرف [illegible] اولسون الخ [illegible] قلدق منصر اولدى [illegible] علو [illegible] صادر [illegible] منصر اولدى [illegible]

الوزن ههنا فاعرف وقال صاحب المفتاح وعندي ان مفعالا هو الاصل وما سواه منقوص
منه بعوض كالمكنسة وبغير عوض كمثقب واختاره السيد عبد الله قال لان المصير من الاثقل
الى الاخف هو القياس ولانهم تركوا الاعلال في مخيط لانه بتقدير مخياط اذ لولا هذا التقدير
لقالوا مخاط بالاعلال تبعا لخاط كما قالوا مقال تبعا لقال لكن كثرة الاستعمال وكثرة التوسع
بالزيادة تشهدان للاول فتأمل واعلم ان اسم الآلة مختص بالثلاثي لا يبنى من غيره اذ لا يمكن
محافظة جميع حروفه في مفعل ولا يبنى الا من الفعل المتعدي لان الآلة لا تكون الا للافعال
المتعدية كما دل عليه مفهومها كما مر فلم يجئ اسمها الا من الافعال المتعدية ويتصرف كتصرف اسم
الزمان من الثلاثي كما في روح الشروح فان قيل لم قدم اسم الآلة على المرة مع ان دلالة
المرة على الحدث الذي هو داخل في مفهوم الفعل يوجب قران الفعل اجيب بانه لكثرة دورها ما
بالنسبة اليها ولان الحق الاحرى من اتخاذ هذين اللفظين معنى المرة والنوع فقط فلا عبرة به
بدلالتهما على الحدث ولا يبعد ان يقال انها تدل على الحدث المطلق عن العدد وان لم تقصد تلك
الدلالة فهي واردة على اصل الفعل بخلاف المرة فانها تدل على الحدث مع زيادة العدد هي الموقع من
وضعه والمطلق قبل المقيد ولعله لهذه العلة اخر المرة والنوع ومبالغة الفاعل واسم التفضيل
والتصغير عن سائر المختلفات لان ما تدل هذه الصيغ عليه هو الحدث مع زيادة عدد او نوع او
مبالغة او تصغير هي الغرض من وضعها بخلاف سائر المختلفات ولما كانت المرة والنوع من اقسام
المصدر الذي هو اصل في الاشتقاق اذ هو يدل على جنس الفعل ويتناول المرة والمرتين والمرات
وجميع انواعه من الشديد والضعيف والحسن الى غير ذلك مع قلة التغير في صيغتهما وعمومهما
بالنسبة الى ما بعدهما وقلة حروفهما بالقياس الى البعض منه قدمهما فقال نصرة نصرة وانما
قدم المرة على النوع لكثرتها وفتحة اوله في حاشية الاول بناء مرة مفرد معناسي بر كره
يردم ايتمك وفي حاشية الثاني بناء نوع مفرد معناسي بر درلو يردم ايتمك والكرة
والنوع معنيا التاء اذ هي دالة على الوحدة الشخصية والنوعية ويأتي تمامه ولفظ يردم
ايتمك معنى المصدر ولفظ بر معنى الافراد والمرة في اللغة الفعلة الواحدة وفي الاصطلاح
ما وضع ليدل على كمية الحدث والنوع في اللغة كل ضرب من الشيء وكل صنف من كل شيء وهو
اخص من الجنس وفي الاصطلاح ما وضع ليدل على كيفية الحدث ونقل التفتازاني والجاربردي
عن شرح الهادي للزنجاني ان المراد بالنوع الحالة التي عليها الفاعل عند الفعل تقول هو
حسن الركبة اذا كان ركوبه حسنا يعني ان ذلك عادته في الركوب وهو حسن الطعمة اي ان
ذلك لما كان موجودا منه صار حالة له ومثله العذرة لحالة وقت الاعتذار والقتلة للحالة

نصرة [illegible] اصلنده [illegible] نصرة [illegible]

التي قتل عليها والميتة للحالة التي مات عليها **ومثى** اتى بلفظ المفرد في العنوان بناء على افراد اللفظ والمعنى بدلالة التا لانها يتصرفان على ثلثة امثلة فقط وقدم وجه **ولذلك** ترك التذكير والتأنيث **وفي** بعض الشروح ترك الافراد من العنوان ايضا **ولا يجمع** بالالف والتا وجمع المرة من الثلاثي المجرد بفتح العين الصحيحة سواء كانت اللام صحيحة او لا نحو نصرات ورميات بفتح الفا والعين فيهما **وفي** المعتل العين تبقى على سكونها لثقل الحركة على حرف العلة وجمع النوع من الثلاثي المجرد على فعلات بكسر الفا وفتح العين و يجوز كسرها اتباعا لكسر الفاء **هذا** اذا كان صحيح العين واللام ومعتل العين يجوز فيه السكون والفتح لا الكسر للثقل نحو بيعات بكسر البا وسكون وفتحها او معتل اللام الواوي يجوز فيه سكون العين وفتحها لا الكسر ايضا واليائي يجوز فيه الكسر ايضا وفي المضاعف بسكون العين مطلقا في المرة والنوع لمدات وعدات هذا **قيل** كون المرة والنوع منصوبين كما هو المشهور للتنبيه على وقوعهما في الاكثر مفعولا مطلقا **اقول** لا يبعد ان يكون نصبهما ههنا على المصدرية للفعل المتقدم او المحذوف للعدد والنوع **ولا يجوز** نصبهما بالآلة لانها غير عاملة لعدم مشابهتها بالفعل معنى كالزمان والمكان لان النسبة في مدلولاتها ليست بنسبة وصفية كما في الصفات وعمل الصفات وان كان باعتبار اسناد الحدث الى الذات لكن باعتبار كونها مدلولين بالفعل والفاعل الاصطلاحيين كما في روح الشروح **وذلك** بسبب قوة المشابهة للفعل **ومن** ثمه شرطوا في عملها ما شرطوا ليتكامل تلك المشابهة حتى صار الحدث والذات كانهما مدلولان بها **وصيغتها** قياسية والضابط انها من الثلاثي الذي لا تا في مصدره فعلة بفتح فسكون للمرة وكسر فسكون للنوع **وانما** بنيا على هذا الوزن لان الاكثر في مصدر الثلاثي فعل بفتح الفا وسكون العين كما قال الخليل لان الثلاثي مط فيه الخفة باصل الوضع فرد مصدره الذي لا تا فيه الى اعدل الاوزان فبنيا عليه **فان** كان فيه زوائد يحذف كلها كالدخول والخروج فتقول دخلة ودحرجة وشذ آتية اتيانة ولقية لقائة والقياس آتية ولقية كسر الفا في النوع لدفع التباسه بالمرة ولم يعكس لان المرة كثيرة والنوع قليل فاعطى الفتح للكثير والكسر للقليل تعادلا **وانما** زيدت التاء في المرة لان المصدر المطلق بمنزلة اسم الجنس فكما يفرق بين الجنس والواحد بالتا كتمر وتمرة وتفاح وتفاحة كذلك يفرق بين المصدر المطلق والمرة بالتا **و** زيدت في النوع للفرق بين الجنس والنوع او للدلالة على وحدة النوع **قال** في الامتحان الوحدة النوعية احد معنيي التاء نحو دخرجة واستخراجة ومعنى صيغة فعلة بالكسر **وذكر** العصام ان الموضوع له لبعض المصادر ليس الحدث فقط بل الحدث مع امر زائد كالضربة والضربتين للمرة والضربة للنوع

قوله احد معنيي التا اي الوحدة الشخصية والوحدة النوعية منه

وما هو المرة لفظتان احديهما للحدث والاخرى للعدد وجعل النحاة اياهما محة لاشتراك الاحكام بينها وبين الكلام **اقول** وكذا النوع **ويحتمل** ان يكون العدد بمعنى الهيئة المرتبة والنوع بمعنى الهيئة النوعية **واما صيغتها** من الثلاثي الذي مصدره بالتاء فعلى لفظ المصدر بتوصيف واحدة في المرة وبتوصيف غير الواحدة في النوع كنشدة واحدة ونشدة لطيفة فالاولى للمرة والثانية للنوع ونحو كراهة واحدة ومحمدة واحدة في المرة ورحمة واسعة وغلبة قوية ودراية دقيقة وعافية لطيفة في النوع فالفارق القرائن فان لم يوصف فلو صل المصدر فان وصف بالواحدة فالمرة وان بغيرها فالنوع **وحما** فوق الثلاثي ان كان مصدره غير تائي فبزيادة التاء على لفظه نحو الكرامة والنكارة واستخراجة وتدحرجة واخرنجامة ~~وان كان تائيا~~ واحدة او حسنة فالفارق بين المرة والنوع كما مر **وان** كان تائيا فعلى لفظه مع التوصيف كالثلاثي الذي فيه تا نحو اجازة ولصرة ودخرجة واحدة في المرة وعشيرة عجيبة وتعزية بليغة واجابة سريعة في النوع **وفي** الرضى وان كان فيه تا خليتها نحو عزية تعزية واحدة ولو قلنا بحذف تلك التا والمجيء بتاء الوحدة فلا بأس انتهى **واعلم** انه اذا كان للفعل مصدران احدهما اشتهر في الاستعمال من الآخر فالمرة والنوع يبنيان من الاشهر دون الغريب تقول كذب تكذيبة ودحرج دحرجة واحدة او شديدة وقاتلته مقاتلة واحدة او شديدة ولا تقول كذابة ودحراجة وقتالة **ثم** اعلم بانه قد يترك التوصيف اكتفاء بقرائن الحال كقوله هاان تا عذرة ان لم يكن نفعت اي عذر بليغ وقد يذكر الصفة بالاضافة نحو حسن الركبة والطعمة وسيئ الميتة ذكره نجم الائمة **نقار** في الحاشية

مبالغة اسم الفاعل مؤد مذكر معناسى مبالغه ايله يردم ايدىجى براز **وقد** عبر في بعض الشروح بقوله زيادة يردم ايدىجى براز **اقول** ما في العنوان والترجمة واضح مما مر في الفاعل **وقد** عرفت ايضا وضع الصفات فالحق بالنظر من وضع صيغ المبالغة انما هو معنى المبالغة اي التكثير والتكرير وهو مدلول الصيغة فيها كما في روح الشروح فلا حجة بدلالتها على معنى اسم الفاعل فبالنظر الى حصول امر زائد عليه الحقت بالاسماء التي يراد بها المعاني الزائدة على اصل المعنى **ومن** ثمه ذكرت ههنا مع ان رعاية التناسب توجب ذكرها مع اسم الفاعل وقد مر وجه آخر يوجب الذكر بين الاسماء **فان قيل** هذه الصيغة في الصفات كاسم الفاعل والمفعول فلم لم يذكر الموصوف مثل هو وذلك ايضا **اجيب** بانه اكتفاء **واعلم** ان اوزان المبالغة للفاعل سماعية وترتقي الى سبعة عشر **منها** ما ذكره المص **ومنها** فعول نحو جهول للكثير الجهل ومنوع للكثير المنع **و** هذا الوزن اذا كان بمعنى الفاعل وذكر الموصوف يستوي فيه المذكر والمؤنث اكتفاء بالموصوف نحو رجل شكور وامرأة شكور واما اذا لم يذكر الموصوف فلا يستويان حذرا عن الالتباس واذا كان بمعنى المفعول

يا حود نقار اصلنده ينقر ايدى مبالغه ايله اسم فاعل اجليچون يا مضارعته حذف اتدوكدن فاسيله يعني بينه عين الفعل جنس ... كنه ان تفعيل بابندن فعل ماضيه التباس ان عين له لام بيينه براله كتوردك نقار اولدى سر 2 لرى

يؤتى بالتاء في المؤنث ذكر الموصوف او لا نحو ناقة حلوبة **ويأتي** هذا الوزن ايضا
للصفة المشبهة نحو وقور فتخصيص الاوزان بالمبالغة بالنسبة الى الفاعل لغير المبالغة
ومنها فعيل نحو رحيم بمعنى الراحم مع المبالغة كما في شرح الزنجاني للسعد والشريف
الجرجاني وفي انوار التنزيل بنيتي للمبالغة من رحم بالكسر **قال** المولى عصام الدين في الحاشية
ورحيم كما يجيء صفة مشبهة يجيء مبالغة للفاعل **ونقل** عن الزمخشري كلاما هو معدول عن اصل
فهو للمبالغة فرحيم ورحوم ورحمن للمبالغة اذا كان معدولا عن راحم **وعد** في الرضي عن سيبويه
وزن عليم من مبالغة الفاعل **و** اختاره في الميزان **وقد** مر عن ابن هشام ان فعيلا بمعنى
فاعل لا يكون الا للمبالغة بخلافه بمعنى مفعول فليحفظ **ثم** ان هذا الوزن **ان** كان مشتقا من الفعل
اللازم لا يكون الا بمعنى الفاعل ولا يستوي فيه المذكر والمؤنث بل الحق التاء في المؤنث الا
اذا نقل الى الاسمية فانها لا تلحق فاذا وجدت بعد النقل فالظاهر انها تاء التأنيث الملحقة قبل النقل
وان كان مشتقا من المتعدي يجوز ان يكون بمعنى المفعول والفاعل وبالقرينة يختص باحدهما
فاذا كان للمفعول يستوي فيه المذكر والمؤنث اذا ذكر الموصوف نحو رجل قتيل وامرأة قتيل اي
مقتولة **وان** لم يذكر الموصوف فلا بد من التاء خوف اللبس نحو مررت بقتيل فلان وقتيلته وكذا
اذا نقل الى الاسمية يفرق بالتاء دلالة على النقل وان **ذكر** الموصوف نحو كبش ذبيح ونعجة ذبيحة
والذبيح اسم المذبوح واذا كان فعيل للفاعل يفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء سواء اجريا
على الموصوف او لا نحو رجل نصير وامرأة نصيرة اي ناصرة ومررت بنصير فلان ونصيرته **فان
قيل** لم اعطي الاستواء في فعيل للمفعول وفي فعول للفاعل **قلنا** تعادلا بينهما **فان قيل** فلم لم يعكس
قلنا لان في فعول ثقلا لاشتماله على الضمة والفاعل كثير الاستعمال لجريانه في الافعال كلها و
لا شك ان في الاستواء خفة فاعطي لما هو كثير الاستعمال هذا **وذكر** نجم الائمة انه قد جاء شيء
من فعيل بمعنى فاعل يستوي فيه المذكر والمؤنث حملا على فعيل بمعنى مفعول نحو سديد وسديس
وريح خريق ورحمة الله قريب ويلزم ذلك في سديس وخريق هذا كلامه **ويأتي** هذا الوزن
للصفة المشبهة ايضا وقد مر **ومنها** فعيل بكسرتين مع تشديد العين نحو صديق وفسيق
لكثير الصدق والفسق **ومنها** فعال بضم الفاء وتخفيف العين نحو كبار وعجاب للبليغ في الكبر
والعجب **ومنها** فعال بضم فتشديد نحو طوال وجهال لكثير الطول والجهل **وهذا** الوزن مشترك
بين الجمع المذكر المكسر لاسم الفاعل وبين المبالغة **وقال** في شرح الميزان عن نجم الائمة فعال
بالضم والتخفيف مبالغة فعيل وهو من باب كرم ككثير وكشجيع وشجاع وكبير وكبار و
طويل وطوال وقل في غيره كعجيب وعجاب فان شددت العين كان ابلغ انتهى **ومنها** فعالة

فعالة بالفتح والتشديد نحو علامة لكثير العلم ونسابة لكثير العلم بالانساب **ومنها**
مفعل بكسر الميم وسكون الفاء وفتح العين نحو مجزم يقال سيف مجزم اي كثير القطع **وهذا**
الوزن مشترك بينه وبين الآلة **ومنها** مفعال بكسر فسكون نحو مدرار يقال سحاب
مدرار اي كثير المطر ومسقام لكثير السقم اي المرض **وهذا** الوزن ايضا مشترك بينه
وبين الآلة كمفتاح **ومنها** مفعالة بالكسر فالسكون نحو مجزامة لكثير القطع للمودة **وقيل**
الفيصل القاطع للامور **ومنها** مفعيل بكسر فسكون نحو معطير لكثير التعطر ومكثير الهذر مبالغة
الكثير اي في الكلام فان اصل الكثرة مدلول الصيغة المبالغة فيها كما في روح الشروح **ومنها**
فعل بضمتين نحو غفل لكثير الغفلة **وهذا** الوزن بينه وبين الصفة المشبهة كجنب **ومنها** فعل
بفتح فضم نحو يقظ **قال** في روح الشروح هو مبالغة يقظان **ومنها** فاعلة بكسر العين نحو راوية
في القصص **وفي** مختار الصحاح رجل راوية للشعر والهاء للمبالغة **ومنها** فعولة بفتح الفاء و
تخفيف العين المضمومة نحو فروقة لكثير الفرق بفتحتين وهو الخوف **قال** في روح الشروح مما
مبالغة فرق صفة مشبهة **ومنها** فيعول بفتح الفاء وسكون الياء وضم العين نحو قيوم اصله قيووم
من قام بالامر اذا حفظه **قال** في انوار التنزيل القيوم الدائم القيام بتدبير الخلق وحفظه
فيعول من قام بالامر اذا حفظه انتهى **ومنها** فعلة بضم الفاء وفتح العين نحو ضحكة ولعنة لكثير
الضحك واللعنة وان سكنت العين مع ضم الفاء يصير لمبالغة اسم المفعول فقط **وقيل** مشترك
بين مبالغة الفاعل والمفعول **قال** في مختار الصحاح رجل لعنة يلعن الناس كثيرا ولعنة
بالتسكين يلعنه الناس ورجل ضحكة بفتح الحاء كثير الضحك وضحكة بسكونها يضحك منه كثير **وقد** عد في
الميزان من اوزان مبالغة الفاعل ايضا نحو حذر بفتح فكسر وفاروق بضم الراء وجبان بفتح الجيم
وتخفيف الباء ورحمن ونحرير بكسر النون وسكون الحاء **وقد** عد نحو حذر منها ايضا نجم الائمة في
شرح الكافية عن سيبويه **قال** في شرح الشافية والعمل من مبالغة اسم الفاعل لكثير العمل
واستعملوه في معنى النسبة **قال** في القاموس رجل عمل ككتف ذو عمل او مطبوع عليه وقد مر ذكر
الرحمن عن الزمخشري **ثم ان** صيغة المبالغة كفعال ومفعال وفعول قد تبنى من افعل نحو
دراك وحساس من ادرك واحس ورشاد من ارشد ومهوان من اهان وقد سبق
بعض منها في اسم الفاعل فلا تغفل **وقد** تؤخذ من الاسم لاهل ذلك المعنى نحو جمال وبغال وحمار
وخمار وسكار من الجمل والبغل والخمار والخمر والسكين **واعلم** انه قال في الاتقان عن البرهان
الرشيدي كل المبالغة في صفة تعالى مجاز فاستحسنه تقي الدين السبكي ومن الزركشي التحقيق
ان صيغ المبالغة قسمان احدهما ما تحصل المبالغة بحسب زيادة الفعل الثاني ما تحصل فيه بحسب

اى فيعول بكسر العين ومن اوزان ... بمعنى
[illegible]
بجمع الفاعل مع سكون العين

تعدد المفعولات ولا شك ان تعددها لا يوجب للفعل زيادة اذ الفعل الواحد قد يقع على
جماعة متعددة وعلى هذا القسم تنزل صفاته تعالى مثل فعال لما يريد لان صفته تعالى متناهية
في الكمال فلا يمكن المبالغة بالمعنى الاول من شرح الطريقة فان قيل لم جعل صيغة المبالغة
للفاعل دون المفعول اجيب بان معنى المبالغة قوى فجعلها للفاعل العمدة اولى فان قيل لم
اختار المص فعالا من بين الاوزان قلنا لانه اشتهر امره في كثرة الاستعمال ولانه اصل مطرد
ولانه يثنى ويجمع ويذكر ويؤنث على القياس المشهور واما الاوزان التي في آخرها تاء المبالغة
نحو فعلة وفعالة فتجمع على غير الجمع الصحيح فيكون صيغة منها كصيغة التذكير ويستوى المذكر و
المؤنث ايضا في مفعيل ومفعال ومسكينة محمول على فقيرة حمل النظير على النظير كذا في روح
الشروح وفي الميزان يستوى المذكر والمؤنث في اوزان مبالغة الفاعل غير الفعيل كعليم
لكن في الرضى شرابون وحسابون بضم الحاء وفتحها وفسيقون ابنية للمبالغة لا يستوى
المذكر والمؤنث فيجمع الجميع جمع الصحة بالواو والنون وبالالف والتاء فهذه الاوزان الثلثة
لا تجمع جمع التكسير واما بناء المبالغة الذى على مفعال كمهداء ومهدار وعلى مفعيل كمحضير ومعطير
او على مفعل كمدعس ومطعن او على فعال كصناع وحصان او على فعال كهجان او على فعول كصبور
فيستوى في جميعها المذكر والمؤنث ولا يجمع شيء منها جمع السلامة الا في ضرورة الشعر وتكسر فعال
وفعال وفعول سيأتي في المطردة كما في الفال واما تكسير مفعال ومفعيل فعلى مفاعيل كمقاليت
ومآشير في مقلات ومئشير وجمع مفعل مفاعل كمداعس في جمع مدعس ثم اعلم بان النسخ ههنا
مختلفة ففيما رأينا من نسخ المتن صيغة المبالغة بعد المنسوب وهو مناسب للمنسوب واسم
التفضيل في الصفة والزيادة في المعنى والاشتقاق فان المنسوب في حكم المشتق وفي نسخ
الشروح هي ههنا وهو انسب بحسب الاطراد لا وال الامثلة لانه وارد على طريقة المصدر واسم
الفاعل ولذا اقتفينا اثرهم لكن الانسب على هذا ان يقدم المنسوب على المصغر ليكون على وفق
المصدر واسم الفاعل والمفعول التي فيها زيادة على اصل المصدر واسم الفاعل والمفعول كما لا
لا يخفى اللهم الا ان يقال التصغير يتعلق بالفاعل والمفعول ويورد في الجامد معنى الصفة الا
ترى ان معنى رجيل رجل صغير فالمصغر بمنزلة الموصوف مع صفته يدل عليه جمعه جمع التصحيح
نحو رجيلون كما سيأتي في بابه وقيل ذكرها ههنا لكونه من زمرة الاسماء مع اقتضاء الادلة بسبق
ما سبق عليه من الاسماء والموج الحكمى هو معنى المبالغة ولا يخفى انه لا يكون وجه التخصيص ههنا و
الحاصل ان لكل من النسختين وجه فوقلنا وقد وقع في بعض الشروح ههنا نصور للمبالغة
ايضا بعد نصار ووجهه بان صيغ المبالغة عند الجمهور محصورة في ثلث فعال وفعول ومفعال

ومفعال على ما قيل فذكرها المص وترك منها مفعالا لقلة استعماله وفي الرضى ابنية المبالغة
العاملة اتفاقا بين البصريين ثلثة ضراب وضروب ومضراب وهذه الثلثة محولا اليها
بها الفاعلين من الثلاثي عند قصد المبالغة انتهى فليتأمل نصير اسم تصغير ويقال له المصغر
ايضا ومعناه بالتركية يردم ايتمه جك وما في الحاشية من لفظ اسم تصغير مفرد مذكر معناه
يردم ايتمه جك براركجك فسهو وخطأ فاحش من القاصرين بل هو تعبير عن تصغير الفاعل
ومعناه الحقيقي نويصر تصغير ناصر بل ليس معناه ايضا فان معنى نويصر بالتركية يردم ايديجى
براركجك فان قلة الحدث لازمة لتحقير الذات وان كان تصغير الصفات راجعا الى الاوصاف كما سيأتي
تقول المص نصير تصغير نصر ومعناه ما ذكرناه كما في روح الشروح فعلى هذا لا يتصرف بالتثنية
والجمع والتذكير والتأنيث لمكبره اللهم الا ان يقال انه ناصر تصغير الترخيم وسيأتي لكن
فيه تأمل فتأمل ثم المصغر يثنى ويجمع اذا كان مكبره مما يثنى ويجمع نحو رجيل رجيلان رجيلون في
تصغير رجل فيجمع المصغر جمع السلامة كسائر الصفات الا انه مخالف لها من حيث لا يجرى على الموصوف
جريها وانما لم يجر لان جرى الصفات عليه انما كان لعدم دلالتها على الموصوف المعين واما المصغر
فانه دال على الصفة والموصوف المعين معا اذ معنى رجيل رجل صغير فوزانه وزان نحو رجل رجلين
في دلالتها على العدد والمعدود معا فلم يحتج الى ذكر عدد قبلها ذكره نجم الائمة والمصغر في
الاصطلاح اللفظ الذى زيد فيه شيء ليدل على التقليل فالمزيد فيه كالجنس وليدل على التقليل
يخرج ما سوى المعرف اذ دلالة الزيادة على القلة من خواصه وذكر اللفظ دون الاسم ليشمل
نحو ما احيسنه فهل تتعجب فان شذوذه على ما يأتي على تقدير كونه مصغرا مع كون التصغير
من خواص الاسم وانما قلنا زيد فيه شيء ولم نقل ياء لان الزيادة غير منحصرة في الياء بل قد تزيد
معها شيء آخر كالالف وتقييد الياء بكونها ثالثة كما وقع في عبارة البعض غير صحيح اذ في
البعض لا يكون كذلك نحو ذيا وتيا والكل ستطلع عليه فان قلت على التعريف بانه لا
يتناول التصغير للتعظيم كقول الشاعر ... وكل اناس سوف يدخل بينهم ... دويهية تصفر منها
الانامل ... فصغر الداهية والمراد بها الموت واى داهية اكبر منه ولا التصغير للشفقة كما
يقال يا بني قلت الداهية اذا كانت سريعة الوصول فالتصغير لتقليل المدة فيكون
لتقريب ما يتوهم بعده وايضا المراد ان اصغر الاشياء قد يفسد الامور العظام فحتف النفوس
قد يكون بالامر الصغير الذى لا يبالى به وقد يجاب ايضا بان يحمل الشيء على نقيضه ويكون من باب
الكناية يكنى بالصغر عن بلوغ الغاية لان الشيء اذا جاوز حده جاء ضده وبان تحقير الداهية
ادعائى حسب احتقار الناس لها وتهاونهم بها واما تصغير الشفقة فداخل ايضا في التعريف

لان الشفقة لا تنافى التقليل فيكون التصغير مع افادته التحقير مفيدا للشفقة والتلطف
لان الصغار يشفق عليهم و يلطف **واعلم** ان للتصغير معانى ثلثة **الاول** تحقير مايجوز
ان يتوهم عظمه سواء كانت جهة الحقارة مبهمة كتصغير العلم واسم الجنس كقولك ورُجَيل عُمَير
اضربت بالحقارة من غير ان التحقير الى اى شئ يرجع الى الذات ام الى الصفة فجهة الحقارة
مبهمة فيها او معينة كتحقير الصفات المشتقة فان التحقير فيها راجع الى الاوصاف التى يدل عليها
الفاظ الصفات نحو عُوَيلِم و زُوَيهِد فى تصغير عالم و زاهد تحقيره من جهة قلة علمه و زهده
ونحو اسيود فان معناه ان السواد فيه ليس بتام **والثانى** تقليل مايجوز ان يتوهم كثرته
كتصغير الجمع فان المراد من تصغيره تقليل العدد فمعنى عندى غُلَيمة اى عدد قليل من الغلمان
وهذان المعنيان هما الشايعان الكثيران فى هذا الباب **والمعنى** الثالث شاذ قليل الوقوع
وهو تقريب مايجوز ان يتوهم بعده و مجيئه فى الظرف اكثر منه فى غيره كقولك جئتك
قُبَيل الشهر والمراد من تصغيره قرب مظروفه مما اضيف اليه من الجانب الذى افاده الظرف
اى قرب المجئ من الشهر من جانب القبلية فهو لنا فى التعريف ليدل على التقليل يشمل
معانيه الثلثة فاعرف **ثم ان** التصغير من خواص الاسماء لا يدخل الحروف و الافعال لان معنى
التصغير الوصف بالتصغير وهما لا يوصفان و اما نحو اُحَيسِنه فشاذ **وانما** جوزوا التصغير
فى فعل التعجب دون سائر الافعال لانه لتجرده عن معنى الزمان ومشابهته لافعل التفضيل فى
امور كثيرة صار كانه اسم فيه معنى الصفة كاسود واحمر وتصغير الصفة كما عرفت آنفا راجع
الى الوصف المضمون لا الى الموصوف نفسه ولا الى سائر صفاته فلذا ههنا فانه لو صغر زيد لم يعلم
ان تصغيره من اى جهة فقيل ما اُحَيسِنَ زيدا بتصغير الشفقة و التلطف ليعلم ان تصغير
زيد من جهة الحسن لا من غيرها ذكره فى الرضى **ثم الاسم** اما ان يكون فيه مانع من التصغير
اولا والاول لا يصغر كما يجئ و الثانى اما متمكن او غير متمكن و المتمكن باعتبار التصغير قسمان
قياسى وشاذ والقياسى اما فى الجمع او فى المفرد والمراد بالاسم المتمكن الاسم المعرب
او المبنى الغير اللازم كخمسة عشر فان تصغيره على تصغير المعرب كما سياتى وبغير المتمكن
المبنى اللازم **فنقول** الاسم المفرد المتمكن الذى ليس فيه مانع ان كان ثلاثيا فالمصغر منه على
وزن فعيل بضم الفاء وفتح العين و بزيادة الياء الثالثة الساكنة نحو نصير وضريب فى
تصغير نصر اوضرب **وانما** ضم الفاء لان المصغر فرع المكبر و دال عليه كما يدل الفعل المبنى للمفعول
على المبنى للفاعل فضم مثله او ليكون اللفظ موافقا للمعنى و ذلك لانه لما كان فى
المعنى تقليل جعل فى اللفظ تقليل بان يضم اوله لان فى الضم تقليلا اذ المخرج يصغر بانضمام

مطلب شروع فى بيان التصغير

بانضمام الشفتين **وانما** فتح ثانيه ولم يكتف بضم الاول لجواز ان يكون اول المكبر مضموما
فلا يحصل الفرق **وانما** اختير الفتح جبرا لضم اوله ولخفته من الكسر ولئلا يلزم فُعِل **وزيدت**
الياء لانه قد لا يحصل الفرق بين المصغر والمكبر كما فى جُرَد اسم طائر **وخصت** الياء بالزيادة
لكونها اخف من الواو **ولم** يزد الالف لانه يلتبس بالجمع المكسر اذ الالف يقع علامة له كثيرا **ولم**
يعكس للتعادل لثقل الجمع وخفة المصغر **وانما** جعلت ثالثة لان الحرف الثالث فى الفعل
المبنى للمفعول ينقلب ياء اذا كان حرف لين كدُعِى واُقيم فناسب ان تزاد الياء ثالثة لما بينهما
من المناسبة ولانها لو زيدت اولا لالتبس بالمضارع ولو فى بعض المواضع ولو زيدت ثانية
انقلبت واوا لضم ما قبلها فتعين ان تكون ثالثة اذ لا يمكن ان تكون فى آخر خوف اللبس بياء
الاضافة فلما تعين ان تكون ثالثة فى الثلاثى فكذا فى غيره **واما** سكونها فلانه الاصل فى الزوائد
ولئلا تنقلب الفا **وان** كان الاسم المتمكن المذكور رباعيا فالمصغر منه يجيء على وزن فُعَيعِل
بضم الاول وفتح الثانى وبالياء الثالثة الساكنة وبكسر الرابع نحو دُرَيهِم ومُكَيرِم و
احيمر فى تصغير درهم ومكرم واحمر **وانما** كسر الرابع لان حق هذه الياء ان يكون ما قبلها مكسورا
لتصير مده خفيفة لانها جارية مجرى المدة فى ان سكونها دائم الا انه لما وجب فتح ما قبلها لما
ذكرنا كسر ما بعدها طلبا للتعادل **ولم** يكسر فى الثلاثى لان ما بعدها فيه حرف اعراب يتغير
بالعوامل فلا يجوز ان يكسر بكسرة لازمة **وان** كان خماسيا مجردا لا يصغر على الافصح واذا صغر
على ضعف ففيه ثلثة اوجه **احدها** وهو الاجود ان يحذف الخامس لحصول الثقل عنده فيقال جُحَيمِر
فى تصغير جحمرش **والثانى** ان يحذف ما اشبه الزائد اين كان اى ما كان من حروف اليوم تنساه
او شابهها بعد التصغير منها فيقال فى تصغير جحمرش وفرزدق جُحَيرِش و فُرَيزِق بحذف الميم لانه من الزوائد
وان اصليا ههنا و بحذف الدال لشبهها بالتاء من الزوائد ذكره الجاربردى **والثالث** ان يبقى
حروفها تقول فى سفرجل سُفَيرِجل بكسر الجيم على ما سمعه الاخفش و بفتحه على ما حكى سيبويه
عن بعض النحاة وقال الخليل لو كنت محقرا للخماسى بلا حذف شئ منه لسكنت الحرف الذى
قبل الاخير فقلت سُفَيرْجل قياسا على دُنَينِير لان الياء ساكنة ذكره نجم الائمة **واما**
اذا كان الخماسى غير مجرد والرابع مدة فتصغيره فعيعيل بضم الاول وفتح الثانى وبالياء
الثالثة الساكنة وبكسر الرابع وقلب المدة نحو دُنَينِير ومُفَيتِيح فى تصغير دينار ومفتاح
وكُرَيدِيس فى كُردُوس وكذا وزن افعال غير جمع نحو اعيشير فى اعشار واما جمعا فلا يكسر
ما بعد الياء محافظة لالف الجمع كاجيمال فى اجمال لان الجمع يستنكر فى الفظ تصغير فيقلب
الفه ياء ولم يعلم انه مصغر الجمع لما بينهما من التباين فى اللفظ وكذلك يكسر ما بعد الياء فى نحو

باب الرباعى

احيمر

باب الخماسى

قوله ذكره الجاربردى وقال الرضى ما ذكره منقول الزمخشرى عن بعض العرب لكنه وهم على ما نص عليه السيرافى والا لقيل وقال انما يحذف ما اشبه الزائد اذا كان رابعا فلا يقال جحيرش فى جحمرش واليه مال السيد عبد الله

اخراج مصدر اخرنجم لانه تصغير المصدر لا يستنكر استنكار تصغير الجمع **واما** مالم يكن
الرابع مدة من الخماسي وما كان حروفه اكثر من الخمسة فسيأتي حكمها **والحاصل** ان امثلة
التصغير لا تتجاوز عن ثلثة لانه ان كان ثلاثيا على اى وزن كان فتصغيره فُعَيْل وان كان
رباعيا ففي المدة الرابعة فُعَيْعِيل وبدونها فُعَيْعِل وحط الاصمعي في عنكبوت عُنَيْكِبيت و
عناكيب وهو شاذ كذا في الرضي **واعلم** انه لا يعتبر في التصغير الاصول والزوائد
تسهيلا للضبط فيراد بفعيل فعيعيل صورة الحروف والحركات من كون الاول مضموما والثاني
مفتوحا والثالث يا التصغير والا لزم ان يقال في جعفر ومكرم وعتل انها تصغر على
فعيلا ومُفَيْعِل وفُنَيْعِل وكذا في الجمع فيؤدى الى الكثرة **ومن ثمه** كرروا العين دون اللام
مع ان عادتهم تكرير اللام لمعرفة الاوزان كما سبق في الرضي **ثم اعلم** بان الاعتبار في
البنية انما هو بدون الفى التانيث والالف والنون ففعيلى وفعيلان من باب فعيل و
فُعَيْلا، وفعيعلان ونحوه من باب فعيعل **تنبيه** ما ذكرنا من فعيعل وفعيعيل بكسر الرابع
في الرباعي والخماسي اذا لم يكن في الاسم تا التانيث والفاه والالف والنون الشبيهتين
بهما **واما** اذا كانت فلا يكسر ما بعد يا التصغير بل يفتح وجوبا لان التا بمنزلة كلمة ركبت
مع اخرى كبعلبك ووجوب المحافظة على الالفين ما امكنت ولشبه الالف والنون بهما نحو
طليحة في طلحة وحبيلى وحميرا في حبلى وحمرا وسكيران في سكران وتقول في التثنية و
الجمع حُبَيْليان وحميراوان وحبيليات وحميراوات بالياء في الاول للاضطرار وبالواو في الثاني
اجراء للممدودة في القلب قبل الف التثنية والجمع مجرى مقصورة **قيدنا** الالف بالتانيث لانهم
يقولون في تصغير مِعْزى وكسى مُعَيْز وكسي **قال** نجم الائمة الرضي وقد يجيء اسما في اخرها
الف للعرب فيها مذهبان منهم من يجعل تلك الالف للتانيث فلا يقلبها في التصغير ياء ومنهم
من يجعلها لغير التانيث فيكسر ما قبلها ويقلبها ياء وذلك نحو علقى وزفرى وتترى فمن نونها
قال عُلَيْقٍ وزُفَيْر وتُتَيْر وكذا يجيء في الممدود ما لهم فيه مذهبان كغوغاء من نونه وجعله فعلالا
كزلزال قال في تصغيره غُوَيْغِيّ ومن لم ينونه وجعله كحمراء قال غُوَيْغاء **وقيدنا** الالف والنون
بالمشبهتين بالفى التانيث لانك تقول في تصغير سرحان وسلطان وشيطان سُرَيْحِين
وسُلَيْطِين وشُيَيْطِين بكسر الحاء والطاء وقلب الالف ياء فان الالف والنون اذا لم تشابها
بهما يكسر ما بعد ياء التصغير فتقلب الالف ياء بخلاف المشبهتين بهما وليس شرط مشابهتهما بهما
انتفاء التاء والعلمية كما في باب غير المنصرف بل اذا اردت تمييز ما تقلب الفه ياء مما لا تقلب
فاعلم انهما اذا كانتا في علم مرتجل نحو عثمان وعمران وسعدان شابهتا هما لان تا التانيث

سُرَيْحِين

قوله بخلاف المشبهتين اه فان
الالف حينئذ يمتنع قلبها ياء في التصغير
لوجوب المحافظة على الفى التانيث
ما امكنت فلذا ما يشبههما ولما لم يكن
المحافظة عليها في التثنية والجمع كما
سبق في الاصل قلبت واوا وياء
للاضطرار

التانيث لا تلحقها الا قبل العلمية لا ارتجالها ولا معها لانها مانعة كما عرف في موضعه تقول
عُثَيْمان وعُمَيْران وسُعَيْدان وكذا اذا كانتا في صفة ممتنعة عن التاء نحو عطشان وسكران
فتقول عطيشان وسكيران وان لم تمتنع من التاء كعريان والندمان والصميان والقطوان
بفتحتين في الاخيرين شبهتا بالالف والنون في باب سكران كالعريانة لكونهما صفات مثله وان
لحقها التاء فقيل عُرَيّان ونُدَيْمان وصُمَيّان وقُطَيّان وان كانتا في الاسم الصريح غير العلم
ينظر فان كانت الالف رابعا ساويا وذلك الاسم لام اخره لام قبلها الف زائدة في عدد
الحروف والحركات والسكنات وان كان مغايرا له وزنا حقيقيا قلب الفه في التصغير يا تشبيها
لها بذلك الالف وذلك في ثلثة اوزان فَعلان وفُعلان وفِعلان نحو حومان وسلطان وسرحان
فان نون حومان في موقع اللام في جبار وزلزال وموقع نون سلطان كلام زنار وطومار
وموقع نون سرحان كلام سربال ومفتاح فتقول حُوَيْمين وسُلَيْطين وسُرَيْحين كزُنَيْنير
وطُوَيْمير ومُفَيْتيح وان لم يكن الاسم المذكور مساويا لما ذكرنا كظربان بفتح الظاء المعجمة و
كسر الراء على وزن قطران وكُبُعان بفتح السين وضم الباء الموحدة **قيل** لم يجيء على هذا الوزن
كلمة غيره وكفعلان بكسرتين ان جاء في كلامهم تشابهتا بالالف والنون في باب سكران تقول
ظُرَيْبان وسُبَيْعان واما اذا كانت الالف فوق الرابعة فان خامسة كزعفران وعقربان
وافعوان شبهت بالف التانيث فقيل زعيفران وعقيربان وافيعيان وشذ اسيطينة
في اسطوانة حيث حذف الواو فصارت الالف رابعة والقياس اسيطيانة كذا قياس
انسيان انيسيين كسريحين لكن لما زيدت الياء قبل الالف شاذا صارت الالف خامسة فقيل
انيسيان وان كانت الالف فوق الخامسة فان كان في جملة الحروف المتقدمة عليها ما يلزم
حذفه بحيث يصير الالف بعد حذفه خامسة بقيت على حالها تقول في عبوثران عُبَيْثران لان
الواو زائدة وان لم يكن كذلك حذفت الالف والنون كما تقول في قرعبلانة قريعبة لانك
تحذف اللام قبلهما فكيف لا تحذفان واما العلم المنقول عن الشيء فحكمه حكم المنقول عنه تقول في
سرحان ودرشان بفتحتين وسلطان اعلاما سريحين ودريشين وسليطين يكون قبل التصغير
غير منصرف للعلمية والالف والنون وينصرف بعده لزوال الالف بانقلابها ياء وكذا تقول في
ظربان وعقربان وسكران وندمان اعلاما ظريبان وعقيربان وسكيران ونديمان كما كانت
قبل العلمية **ثم ان** النحاة قالوا في تعريف الالف والنون الشبيهتين بالفى التانيث كلما قلب
الفه ياء فما قلبها في التصغير ايضا ياء وما لم يقلب في التكسير لا تقلب في التصغير **وهذا** رد
الى جهالة ولا يطرد في ظربان لانهم قالوا في جمعه ظرابين وما لم يعرف له يقلب الفه في التكسير

او لا اختلفوا فيه فقال السيرافي وابو علي لا تقلب حملا على باب سكران لانه هو الاكثر
وقال الاندلسي يحتمل ان يقال الالحاق اعدام التغيير وان يقال الالحاق الحمل على الاكثر فيغير و
الكل في الرضي ثم ان الاسم الذي اريد تصغيره اما ان يكون فيه تغيير او لا والثاني حكمه ظ
واما الاول فعلى ثلثة انواع النوع الاول ما يكون التغيير فيه بالقلب فالقلب فيه ان كان
لازما بان كان علة القلب فيه ثابتة في المكبر والمصغر كقائم بالهمزة وتراث اصله وراث
فيقال قويئم بالهمزة وتريث فلا يرد الى اصله وان لم يكن لازما بان كانت العلة فيه في المكبر
دون المصغر فيرد الى اصله فيقال بويب ونييب ومويزين ومييقظ في تصغير باب وناب و
ميزان اصله موزان وموقظ اصله ميقظ واما عييد في تصغير عيد اصله عود والواجب عويد
فللفرق بينه وبين تصغير عود ولذا جمعوه على اعياد فرقا بينه وبين جمع عود النوع الثاني
ما كان التغيير فيه بالحذف والمراد ما لم يبق من حروفه الاصول الا حرفان فان كان من غير زيادة
شيء رد المحذوف ليمكن بناء فعيل سواء كان المحذوف فاء او عينا او لاما تقول في كل ومذ اسمين
ودم اكيل ومنيذ ودمي وان كان مع زيادة فان امكن جعل الاسم بها على فعيل يستغنى عن
المحذوف تقول في ميت وزنه فيعل مييت ولو زدت المحذوف قلت مييت وفي ناس
نويس من الانس ففاؤه محذوف ولو رد لقيل انيس وان لم يمكن وجب الرد وذلك
قسمان احدهما ان يكون الزيادة همزة كابن واسم لان حذف الهمزة يحل بفعيل وابنائها مع
تحرك ما بعدها خلاف وضعها فوجب الرد والثاني ان تكون الزيادة تاء التانيث كبنت واخت و
الاصل بنوة واخوة حذفوا الواو وجعلوا التاء عوضا عنها ولذلك يكتبونها طويلة ويقفون
عليها بالتاء وسكنوا ما قبلها فلو بنيت فعيلا من غير رد المحذوف لاعتددت بتاء التانيث و
هي في حكم كلمة اخرى فوجب الرد ليمكن البناء فان رددت المحذوف زالت العوضية فزال
حكمها فلذلك تقف عليها هاء وتكتبها هاء وتحرك ما قبلها فتقول بنية واخية النوع الثالث
ما يكون التصغير فيه بالزيادة وهو اربعة اقسام القسم الاول ما تكون الزيادة فيه حرف تانيث
فان كانت تاء ظاهرة تثبت ابدا كضويربة في تصغير ضاربة والمقدرة تظهر في الثلاثي كعيينة
واذينة في تصغير عين واذن واما عريب وعريس في تصغير عرب وعرس فشاذان و
القياس بالتاء ولا تظهر في الرباعي الا ما شذ من نحو قديديمة ووريئة في تصغير قدام ووراء
والالف المقصورة الرابعة تثبت نحو حبيلى في حبلى والخامسة فما فوقها تحذف تقول حجيبى
بسكون الحاء المهملة بين الجيمين وبالباء الموحدة جحجبى وفي حولايا حويلي منصرفا لزوال الالف
التانيث والممدودة تثبت في الثلاثي وغيره القسم الثاني ما تكون الزيادة كلمة براسها

فيغير سـ

برأسها فتثبت تقول في بعلبك بعيلبك وكذا المركب المتضمن للحرف والمضاف
تقول خميسة عشر عددا او اسما وفي اثنى عشرة ثنيا عشرة وثنيتا عشرة وتقول
ابي بكر وعبيد الله القسم الثالث ما تكون الزيادة فيه المدة فالثانية تقلب واوا ان
لم تكن واوا كضويرب وضويريب في ضارب وضيراب والثالثة قلبت ياء وادغمت
فيها ياء التصغير كرسيلة واديية في رسالة واداوة وسقيف تمامه والرابعة تقلب ياء
ايضا نحو كريديس في كردوس ومفيتيح في مفتاح ونحو حبيلى وحميراء وسكيران للمحافظة
على الالف كما عرفت وان كانت ياء تبقى على حالها كمنديل فيقال منيديل القسم الرابع ما
تكون الزيادة غير ما ذكر في الاقسام الثلثة فان كانت في الثلاثي فان كانت واحدة فظاهر
لامكان بناء التصغير منه من غير تغيير نحو مكيرم في مكرم وان كانت اثنتين ولم يكن احدهما مدة
واقعة بعد كسرة التصغير اذ قد علم حاله في القسم الثالث كمفيتيح فان كانت احدهما فضلى
من الاخرى تبقى الفضلى وتحذف الاخرى كمنيطلق ومضيرب ومغيلم ومقيدم في منطلق و
مضارب ومغتلم ومقدم فان في منطلق مثلا زيادتين الميم والنون وللميم فضل على النون اذ فائدتها
مختصة ببناء اسم الفاعل فهي موضحة للمسمى بخلاف فائدة النون فانها عامة في جميع الامثلة ولكون
الاول اولى بالابقاء ولاطراد زيادة الميم في جميع اسم الفاعل والمفعول وان لم تكن احدهما فضلى
بل تساويا في الفائدة فانت مخير في حذف ايتهما شئت كقلنسوة فان النون والواو زائدتان
ولا مزية لاحدهما على الاخرى فان شئت حذفت الواو وقلت قلينسة وان شئت حذفت النون
وقلت قليسية واصله قليسوة قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها وان كانت الزيادة ثلثا
غير المدة الواقعة بعد كسرة التصغير اذ هي تبقى ابدا كمقيديم في مقاديم جمع مقدام تبقى
الفضلى من الثلث فتقول مقيعس في مقعنسس تحذف النون والسين وتبقى الميم لانها فضلى
كما عرفت هذا اذا كانت الزيادة في الثلاثي وفي الرباعي تحذف غير المدة المذكورة مطلقا
واحدا او اكثر له مزية او لا تقول في محرنجم حريجم بحذف الميم والنون ليمكن بناء التصغير
وتقول قشيعر في مقشعر والمدة المذكورة لا تخل بالبناء كحريجيم في احرنجام فانه فعيعيل
ثم انه يجوز التعويض عن حذف الزائد بمدة بعد كسرة التصغير ان لم يكن فيه المدة تقول
مغيليم بتعويض الياء عن التاء في مغتلم والفائدة في الحذف والتعويض بمدة ان ذلك
غير مخل بالبناء بخلاف بقاء الزائد وان كان فيه المدة فلا يمكن التعويض لاشتغال محله بمثله كما
تقول حريجيم في احرنجام واعلم انه اذا ولي ياء التصغير واو كعروة او الف منقلبة كعصا
او زائدة كرسالة قلبت ياء وادغمت ياء التصغير فيها فيقال عرية وعصية ورسيلة ع

بعد كسرة التصغير وهي ياء التصغير في العيب نحو بعد ياء التصغير انما تنبه في فعيعيل

قليسنوة سـ

مقيعس سـ

قول غير المدة المذكورة الواقعة بعد كسرة التصغير

وكذلك الهمزة المنقلبة بعد الالف نحو عطاء اصله عطاو فقيل عطيو ثم قلبت الواو
ياء لتطرفها فحصل عُطَيِّي ثم حذفت الياء الاخيرة فقيل عُطَيّ و اُسَيْوِد وجُدَيْو في اسود
وجدو في فغيرهم لغة فصيحة **واذا اجتمع** عند التصغير ثلث ياآت في الكلمة حذفت
الاخيرة نسيا على الافصح وجعل الاعراب على ما قبلها استثقالا للياآت وحذف الاخيرة
لكثرة تطرق التغيير الى الآخر كعُطَيّ وقد مر آنفا واُدَيّة وغوية ومعية والاصل اُدَيْيِيَة
وغُوَيْيِوَة ومعيوية بحذف الالف ليلمن البناء تقول هذا عطي ورأيت عطيا ومررت بعطي
وقياس احوى صفة مشبهة من الحوة اُحَيّ بحذف الاخيرة غير منصرفة للصفة ووزن الفعل اذ
التصغير لا يمنع من اعتباره الى هنا انتهى باب الاسم المفرد المتمكن **واما اذا كان** الاسم المتمكن
جمعا فان كان جمع قلة يصغر على بنائه لقرب القلة من معنى التصغير فتقول في اكلب واجمال
اُكَيْلِب واُجَيْمال ويجوز رده الى الواحد تقول كُلَيْبات وجميلات وتقول في الزيدون والهندات
الزُيَيْدُون والهنيدات وان كان جمع كثرة ففي تصغيره مذهبان ولا يجوز تصغيره على بنائه
لتنافي الكثرة والتصغير فان شئت رددته الى مفرده فتصغره ثم تجمعه جمع السلامة اما بالواو
والنون كما ترد غلمان الى غلام فتقول غليم وتجمعه على غليمون لكونه مذكرا عاقلا وانما جاز جمع
السلامة مع انه لا يجوز في مكبره لان المصغر كالصفة كما عرفت في اول الباب ولا تشترط
العلمية في جمعه بالواو والنون واما بالالف والتاء كما اذا اردت تصغير دور ترده الى
دار فتصغره على دُوَيْر وتجمعه على دُوَيرات على حسب ما يقتضيه الحال **وهذا** هو المذهب الاول
وان شئت رَدَدْتَه الى جمع قلة مفرده ان كان فتصغره فتقول غليمة وادير برد غلمان ودور
الى غلمة وادور ثم تصغره **وان** لم يكن لمفرده جمع قلة تعين الرد الى المفرد وتصغيره وجمعه
جمع السلامة كما تقول في شعراء ومساجد شُوَيْعِرون ومُسَيْجِدات **ولا** يفوت بذلك جمع الكثرة
بل يكون استعارة صيغة القلة للكثرة **او** نقول لا باس بفوت معنى جمع الكثرة لان تصغير الجمع
للدلالة على قلة ما يتوهم كثرته **وهذا** هو المذهب الثاني **والحاصل** انه ان لم يكن من لفظه جمع
قلة يرد الى واحده ويصغر ذلك الواحد فان كان ذلك الواحد عاقلا مذكرا للفظ والمعنى جمعت
بالواو والنون لحصول العقل فيه اولا وعروض الوصف بالتصغير كرجيلون في رجال وان لم يكن
عاقلا جمعته بالالف والتاء مذكرا كان نحو كُتَيْبات في كتب او مؤنثا كقديرات في قدور وكذا ان
اتفق ان يكون عاقلا مؤنث اللفظ مذكر المعنى او عاقلا مذكر اللفظ مؤنث المعنى فتقول في جرحى
وحمقى وحمر وعطاش في المذكر جريحون واحيمقون واحيمرون وعطيشانون وفي المؤنث
جريحات وحميقاوات وحميراوات وعطيشيات بجمع المصغرات جمع السلامة وان لم يجز في المكبرات

المكبرات وكذا تقول في حوائض جمع حائض حويضات وان لم يجمع حائض جمع السلامة وان كان
من لفظه جمع قلة فلك الخيار بين رده اليه وتصغيره وبين رده الى الواحد وتصغيره
ثم جمعه جمع السلامة كما في الاول وان لم يكن له مفرد مستعمل كعباديد يرد الى ما يجوز
ان يكون مفردا له فمفرد عباديد يجوز ان يكون فعولا كعبدود وفعليلا كعبديد وفعلالا
كعبداد واياما كان فتصغيره عُبَيْدِيد وجمعه بالواو والنون على عبيديدون وبالالف
باب اسم الجمع
والتاء على عبيديدات كذا في الرضي **واما ان كان الاسم المتمكن** اسم جمع فيصغر على بنائه
اذ لا واحد له على بنائه من لفظه ولانه بمنزلة جمع القلة نحو قُوَيْم ورُهَيْط في قوم و
باب الشواذ
رهط الى هنا باب القياس **واما الشاذ** فهو اما من جهة اللفظ او من جهة المعنى
اما الذي من جهة اللفظ فكاُنَيْسِيان في تصغير انسان وكانه تصغير انسيان لكن استغنى
عنه بانسان و كعُشَيْشِيَة في عشية بابدال الياء الوسطى شينا واُغَيْلِمَة واُصَيْبِيَة
وكانهما تصغيرا اَغْلِمَة واَصْبِيَة جمع غلام وصبي جمع قلة **واما الذي** من جهة المعنى فقسمان
لان المراد بالتصغير ان يكون الشيء الذي يصغر عنده اسم مستصغرا فشذوذ المعنى اما
لانه ليس المراد بالتصغير الاستصغار بل قرب الشيء من الشيء كقولهم اُصَيْغِر منك
ولا يستقيم ان يكون المراد انه صُغَيِّر لان لفظ اصغر يدل على الزيادة في الصغر وهو
مستغن عن التصغير بهذا المعنى افاد تقريب ما بينهما من التفاوت اذ لو قلت هو
اصغر منك لجاز ان يكون التفاوت بينهما قريبا وبعيدا وكذا دُوَيْن هذا وفويق ذاك
واما لان المراد الاستصغار لكن لا في المصغر بل في شيء آخر كقولهم ما اُحَيْسِن زيدا فانك
قد عرفت ان معنى التصغير الوصف بالصغر والفعل لا يصح وصفه بالصغر وانما المعنى تصغير
من ينسب اليه الفعل وهو مفعول فعل التعجب اعني زيدا واما نحو جُمَيْل وكُعَيْت اسمين لطائرين
صغيرين وكميت للفرس موضوع للتصغير لا انه مكبر ثم صغر **ثم ان التصغير** قد يكون تصغير الترخيم
باب تصغير الترخيم
وهو ان يحذف من الاسم كل الزوائد ثم يصغر كحُمَيْد في محمد واحمد ومحمود ولا يبالي بالالتباس
ثقة بالقرائن **واختلفوا فيه** فمذهب الفراء انه مخصوص بالعلم فما ابقى منه دليل على ما الغي
لشهرته **واجاز** البصرية في غير العلم ايضا سواء كان المزيد فيه ثلاثيا او لا وزيادته
بالتكرار او لا كدُحَيْرِج في مدحرج بحذف الميم وقُعَيْس في مقعنسس **وما قال** بعض العرب
في تصغير ابراهيم واسمعيل من بُرَيْه وسُمَيْع فاما ان يجعل الميم واللام زائدتين وان
لم تكونا من الغوالب في الزيادة في الكلم العربية في مثل موضعهما فهم جعلوا حكم العجمية
غير حكم العربية او يكون حذف الحرف الاصلي شاذا لان تصغير الترخيم شاذ والاعجمي غريب

في غلمة وصبية وقياسها عليمة وصبية صح

مطلب تصغير اسما الغير المتمكنة

شاذ فى كلامهم فشبهوا الميم واللام الاصليين بحروف الزائد الزيادة لكونهما من حروف
اليوم تنسأه وحذفوهما شاذ لاتباع الشذوذ بالشذوذ وعلى هذا يكون الهمزة اصلا
كما فى اصطبل فيكون تصغيرهما على بُرَيْهِيم وسُمَيْعِيل بحذف الهمزة وهما المشهوران شاذ
ايضا و القياس ما قال المبرد ابيره و اسيمع و تصغير الترخيم شاذ قليل كذا فى الرضى و
اما الاسما الغير المتمكنة اى المبنية بناء لازما فهى قسمان قسم يصغر لكن بخلاف تصغير المتمكن
وقسم لا يصغر اما الاول فبعض اسما الاشارة و الموصولات فتزيد قبل آخرها ياء وبعد آخرها
الفا فتقول ذَيَّا وتَيَّا بقلب الالف ياء والادغام لان اليا بمنزلة الكسرة وانما زيدت الالف
بعد الآخر عوضا عن ضم الصدر واختص الالف لان هذه الاسما مبنية وسكون الآخر هو الاصل
فى البنا فناسب ان يؤتى بلازم السكون دائما وانما اتى باليا ثانية لانه لما لم يضم الصدر
لم يمتنع وقوع الساكنة بعد الحرف الاول ولا يصغر ذى وذه لئلا يلتبس بتصغير المذكر والاستغناء
بتصغير تا وتقول فى الذى والتى اللذيا واللتيا بفتح اللام وتشديد اليا والاولى يا التصغير
وفى اللذان واللتان اللذيان واللتيان وفى الذين اللذيون لانه لما زيدت الف العوض
قبل النون صار اللذيان فالتبس بالتثنية فابدل فتحة اليا ضمة والالف واوا وتقول اللتيات
برد جمع التى الى الواحد وتصغيره ثم جمعه جمع السلامة واما ثمه وهنا ومن وما وذو الطائية
فلا تصغر واما القسم الثانى فكالضمائر لا تصغر لان التصغير كما مر كالصفة والضمائر
لا توصف واين ومتى ومن وما لانها على وجه لا يمكن تصغيرها وحيث للاستغناء بتصغير المكان
ومنذ للاستغناء بتصغير مذ وكذا لا تصغر بعض الاسما المعربة كمع لتعذر بناء فعيل وغير لتوغله
فى معنى الحرف وحسبك لما فيه من معنى الفعلية والاسم العامل عمل الفعل حال عمله فلا تقول
هذا ضويرب زيدا ويجوز فى غير وقت عمله لعدم قوة معنى الفعل فيه فان قيل المصغر فيه
معنى الوصف فلم لم يعمل الرفع كما يرفع سائر الاوصاف من الفاعل والمفعول والصفة ا
المشبهة والمنسوب قلنا ان ما ترفع الصفات والمنسوب من الضمير او الظاهر اصحابها الم
المخصوصة التى لا تدل الفاظ الاوصاف عليها اذ الصفات لم توضع لموصوفات معينة بل صالحة
لكل موصوف فان حسن فى قولك رجل حسن لا يدل على رجل فيرفع ضميره وكذا لا يدل على وجهه
فى قولك رجل حسن وجهه فيرفعه والموصوف المخصوص فى رجيل مدلول عليه بتركيب هذا
اللفظ مع الوصف فلا يحتاج الى رفع ما هو موصوفه حقيقة و بالجملة ان الصفات ترفع
بالفاعلية ما هو موصوفها معنى والمصغر موصوفه متعين معلوم من لفظه فلا يذكر بعده كما لا
يذكر قبله فلما لم يعمل فى الفاعل وهو اصل معمولات الفعل لم يعمل فى غيره من الظروف والحال

اما الشبه بالحرف والحرف لا يوصف فلا يصغر واما مع

والحال ونحو ذلك ذكره نجم الائمة الرضى الى هنا ينتهى باب التصغير على التفصيل و
لنذكر اجمالا مناسبا للمقام ⁖ به ينتظم الكلام ⁖ احسن النظام ⁖ وان داخلا فى تفصيل
المرام ⁖ متوسلا به الى انشاء السلام ⁖ عند اختتام الكلام ⁖ فنقول و بالله التوفيق اعلم
ان تصغير المصدر قد عرفت من المصنف وتصغير اسم الفاعل نُوَيْصِر بضم النون وفتح الواو
المنقلبة من الف اسم الفاعل وسكون اليا وكسر الصاد وتصغير اسم المفعول مُنَيْصِير بضم
الميم وفتح النون مع سكون اليا وكسر الصاد وبعدها ياء منقلبة عن واو المفعول وتصغير
اسم الزمان والمكان والمصدر الميمى واسم الآلة مُنَيْصِر كتصغير اسم المفعول لكن بلا ياء بين
الصاد والراء وتصغير بناء المرة والنوع نُصَيْرَة كتصغير المصدر لكن بزيادة تاء فى الآخر
مع فتح ما قبلها وتصغير مبالغة اسم الفاعل اعنى نصار نُصَيْصِير بضم النون وفتح الصاد
الاولى وكسر الثانية بينهما ياء التصغير وبعد الثانية ياء منقلبة عن الف المبالغة و
تصغير اسم المنسوب كتصغير المصدر بزيادة ياء النسبة فى آخره نحو نُصَيْرِىّ قيل ولا يجئ
فى غير ما ذكر الا على سبيل الشذوذ نحو اُصَيْغِر فى تصغير اسم التفضيل لان اصغر يدل على
الزيادة فى الصغر فلا حاجة الى التصغير واُحَيْسِنه فى تصغير فعل تعجب لان الفعل لا يصح
وصفه بالصغر انتهى وقد مر فتذكر ولا تغفل فان قلت لم قدم المصغر على المنسوب وهو
قوله نُصَيْرِىّ قلت لان الاول اكثر الاستعمال ولانه قليل اللفظ ولان الزيادة فيه بين
العين واللام ولان اوله قليل فى اللفظ لصوت المخرج بضم الشفتين بخلاف اول الثانى لان
الفتح يوسع اللفظ بفتح الشفتين وقد مر فى الكافية اسم منسوب مفرد مذكر معناه
بردم اتمكه منسوب بر ارد والمنسوب فى اللغة مفعول من النسبة او النسب وفى الاصطلاح
هو اسم الحق آخره ياء مشددة ليدل على نسبة الى المجرد عنها فقولنا اسم لان النسبة مختصة
بالاسم لا تجرى فى الفعل والحرف صرح به فى الرضى وهو بمنزلة الجنس وبقولنا الحق آخره
ياء يخرج ما لم يلحق آخره شئ او الحق غير اليا كرجل ورجلا وبقولنا مشددة يخرج نحو غلامى
بياء الاضافة وبقولنا ليدل على نسبة الى المجرد عنها اى عن اليا المشددة يخرج ما الحق آخره ياء
مشددة اما للوحدة كرومى وروم وزنجى وزنج او للمبالغة كاحمرى ودوارى او لحقته لا
لمعنى ككرسى وكرسى فلا يقال لهذه الاسما منسوب ولا لياتها ياء النسبة وذلك كما يقال
تاء تمرة للوحدة وعلامة للمبالغة وغرفة وظلمة لا لمعنى بل لمجرد التانيث اللفظى فان قلت هذا
التعريف يقتضى ان يكون المنسوب هو المنسوب اليه وايضا ما الحق آخره ياء مشددة لا يدل
على نسبة الى المجرد عنها لانهما واحد قلت لا يصدق على المنسوب اليه انه يدل على نسبة

[illegible]

الى المجرد عنها فانه هو المجرد عن اليا واذا لم يصدق ما ذكر في تعريف احدهما على الآخر
فكيف يكون احدهما هو الآخر ثم من البين ان المراد بما لحق آخره يا مشددة هو المركب من المنسوب
اليه ومن اليا المشددة والمجرد عنها هو المنسوب اليه فقط فظهر انهما ليسا واحدا و
ضمير لبد في التعريف عائد الى الالحاق وان قرات بالتا فيعود الى اليا المشددة بل الحق
انه عائد الى المجموع المركب من اليا ومن المنسوب اليه فتدبر وانما سمي منسوبا لانه يصير
المجموع المركب بسبب علامة النسبة وهي اليا المشددة شيا منسوبا الى المجرد عنها او لان
الشي ينسب بذلك المركب الى المجرد عن اليا واعلم ان الغرض من النسبة ان يجعل
المنسوب من آل المنسوب اليه او من اهل تلك البلدة او الصنعة وفائدتها فائدة الصفة
وانما احتاجت الى علامة لانها معنى حادث كالتثنية والجمع فلا بد لها من علامة
تدل عليها وكانت من حروف اللين لخفتها وكثرة دورها ولحقت بالآخر لانها بمنزلة الاعراب
من حيث العروض فموضع زيادتها هو الآخر او قياسا على ياء الاضافة واختصت الياء
لخفتها من الواو ولم يلحق الالف لئلا يصير الاعراب تقديريا ولان النسبة في معنى الاضافة
فان قولنا رجل بغدادي في معنى رجل مضاف الى بغداد والياء قد تقع مضافا اليها نحو غلامي
وانما شددت لئلا يلتبس بياء المتكلم ثم اعلم بان الاسم المنسوب يدل على ذات مبهمة مو
موصوفة بصفة معينة وهي نسبة المجرد عن اليا كالصفات يحتاج الى موصوف يخصص تلك
الذات هو او متعلقه ولكنه غير مشابه بالفعل لفظا فلذا لا يعمل الا في مخصص تلك الذات
المبهمة سواء كان ذلك مضمرا او مظهرا وسواء كان موصوفا او متعلقه نحو مررت برجل هاشمي
وبرجل بصري تجاره فيرفع في الاول ضمير الموصوف وفي الثاني متعلقه مثل سائر الصفات
ولا يعمل في المفعول به اذ هو بمعنى اللازم اي منتسب او منسوب ولا في غير المخصص الا
في الظرف اذ يكفيه رائحة الفعل نحو انا قريشي ابدا فظهر ان المنسوب فيه معنى
الصفة فهو مشابه باسم المفعول او مؤول به فمعنى رجل هاشمي رجل منسوب الى الهاشم و
لذلك يتصرف بستة امثلة ويجمع جمع السلامة كاسم المفعول ذكره نجم الائمة وغيره فيقال
نصري نصريان نصريون نصرية نصريتان نصريات وبصري بصريان بصريون بصرية بصريتان
بصريات ويجمع الرباعي منه جمع التكسير بحذف يا النسبة وتعويض تا التانيث نحو
اشاعثة ومهالبة ومشاهدة في جمع اقصى لاشعثي ومهلبي ومشهدي وانما حذفت اليا
في الجمع الاقصى حذفا لازما لثقله لفظا ومعنى والتا اخف من اليا المشددة وبينهما
تناسب لكمال فاختيرت للعوض فان قلت اسما الزمان والمكان والآلة ايضا تدل على ذات

على ذات غير معينة موصوفة بصفة معينة اذ معنى المضرب زمان او مكان يضرب فيه و
معنى المضرب آلة يضرب بها فهلا ترفع ما يخصص تلك الذات او ضميره فيقال اصمت يوما
معطش اي معطش هو اصمت يوما معطش نصفه قلت قد عرفت فيما مر ان اقتضا
الصفات والمنسوب للمخصص وضعي بخلاف الآلة واسمي الزمان والمكان فانها وضعت على ان
تدل على ذات مخصوصة هي الزمان او المكان او الآلة موصوفة بوصف معين فلا تحتاج الى مخصص
فلا ترفعه ولا تنصب شيا لان النصب في الفعل الذي هو الاصل في العمل بعد الرفع فكيف في
فروعه وقد سبق تحقيق البحث ثم ان النسبة طرقت الى الاسم لتغييرات شتى لتغيره من
مدلول الى مغاير له الا ترى ان قولك دمشق اسم للبلدة ودمشقي للرجل المنسوب الى
دمشق ومن حال الى حال حيث كان عريا عن اليا فقارنها وكان اعرابه على ما قبلها فصار
عليها وتلك التغييرات على ضربين جارية على القياس المطرد ومعدولة عن ذلك اما القياسية
فنقول الاسم الذي يراد النسبة اليه اما جمع او لا وغير الجمع اما مركب او غير مركب وغير المركب
اقسام خمسة القسم الاول ما فيه التاء وعلامة التثنية فنقول يجب حذف تا التانيث سواء كان
علما او لا مؤنثا حقيقيا او لا وسواء كانت التا عوضا او لا لانك اذا نسبت رجلا الى ضاربة فلو
ابقيت تا التانيث لكنت مؤنثا لمذكر ولا يرد ان التا لتانيث المنسوب اليه لا لتانيث المنسوب
لان المراد انهم استكرهوا اثبات التا في صفة المذكر وايضا يلزم اجتماع التانيثين في نسبة
مؤنث الى مؤنث نحو امراة بصرية واستكرهوا ايضا وقوع تا التانيث في الوسط ثم بعد ما حذفت
تا التانيث وادخلت يا النسبة لو وقع الاسم صفة لمؤنث وجب ادخال التا نحو امراة بصرية
وهذه التا غير تلك التا وكذا يحذف علامة التثنية اذا لم يسم بها نحو ضاربي في ضاربان و
ضاربين لان المعنى يحصل بالنسبة الى المفرد فتقع الزيادة ضايعة وايضا يجتمع على الكلمة
اعرابان احدهما بالحرف والآخر بالحركة وعلامتا تثنية في نحو مسلمانيان ومسلمانيون
ومختلفين في نحو مسلمانيون ومسلمانيات ومسلمونيان ولان النون تدل على الكلمة ويا النسبة
كالجزء منها فلا يجتمعان واما اذا سمي بالتثنية فان اعرابه اعراب المفرد تثبت العلامة لانك
اخرجتها عن الاحكام التي كانت لها فكانها لغير التثنية فلم تكن للاعراب كالف عمران وسكران
وان اجريته في الاعراب على ما كان عليه تحذفها لانها احكامها باقية ح القسم الثاني اسم فيه كسرة
بحيث اذا نسب الى ذلك الاسم يجتمع مع يا النسبة كسرتان او اكثر وضبطه انه اما ان يكون
ذلك الاسم على ثلثة احرف او اكثر والاول اما ان يكون لامه حرف علة وسيجي في القسم الثالث
او لا وحينئذ فان كان فاؤه ايضا مكسورا كابل فمنهم من يفتح العين للخفة المطلقة في الثلاثي

وضعاً ومنهم من يبقى الكسرتان الاّ ان يقع في جهة واحدة وان لم يكن مكسوراً فتحت عينه و
جرت فيه تا التأنيث كشقري في شقرة او لم توجد كتمري في تمر كراهة توالي اليائين و
الكسرتين مع قلة حروف الكلمة واما الثاني فان كان على اكثر من اربعة كمُقْذَعملي ومستخرجي
لم يتغير الكسرة وان كان على اربعة احرف فان لم يكن قبل الحرف المكسور او بعده حرف لين
فان كان الحرف الثاني متحركا لم تتغير الكسرة ايضا وان كان ساكنا فالافصح بقاء الكسرة فتقول ل
تغلبي ومنهم من يفتح وان كان بعد الحرف المكسور حرف لين فيكون على وزن فعيل او فعيلة
ولا عبرة بالتاء **ولنذكر** حكم فعول كغفور وفُعَيل على وزن المصغر وفعولة كصبورة وفُعَيلة
بزيادة التاء على وزن المصغر **فنقول** ذلك الاسم ان لم يكن معتل اللام تحذف منه الياء والواو
وتبدل الكسرة والضمة فتحة من فعيلة بكسر العين وفعولة فتقول في حنيفة وشنوءة حنفي
وشنئي وفي حنيف وشنوء حنيفي وشنوئي فرقا بينهما والمؤنث اولى بالحذف **هذا** اذا كان
الاسم صحيح العين وغير مضاعف واما المعتل العين فلم يفرقوا فيه فقالوا طويلي في طويل و
طويلة وقوولي في قوول وقوولة وكذا المضاعف كشديدي وحروري في المذكر والمؤنث
وكذا يحذف الياء من فُعَيلة بالضم فالفتح غير مضاعفة تقول في جُهَينة جُهَني وفي عُيَينة عُيَني
فلا يشترط فيها صحة العين واما المضاعف فلا يفرق فيه تقول في حُبَيب وحُبَيبة حبيبي با
باثبات الياء لان حذفها يؤدي الى الثقل ان لم يدغم والى زيادة التغيير مع اللبس لو
ادغم وان كان ذلك الاسم المعتل اللام ففي فعيل وفعيلة وفُعَيل وفُعَيلة تحذف الياء الاولى و
تقلب الاخيرة واوا ويفتح ما قبل الاولى كما في نمر تقول غَنَوي في غَنِيّ وغَنِيّة وقُصَوي في
قُصَيّ وقُصَيّة واُمَوي بضم الهمزة في اُمَيّ واُمَيّة واَمَوي بفتح الهمزة شاذ وجاء اُمَيّي
باربع ياءات لكراهة اجتماع الياءات مع الكسرتين وحكم تحية مثل حكم غنية وان كانت
تفعلة لا فعيلة تقول تحوي واما فعول فهو بالواوين اتفاقا نحو عدوي في عدو **واختلف** في تَحَوِيّ ٤
فعولة كعدوة فقال المبرد بالواوين ايضا فلم يفرق بين المذكر والمؤنث وقال سيبويه
عدوي بحذف احديهما وفتح الدال للفرق كما في الصحيح **هذا** الذي ذكرناه اذا كان حرف لين
بعد الحرف المكسور واما اذا وقع قبله فان لم يكن الحرف المكسور حرف علة ٧ كالقاضي فيأتي بحيث يجب الادغام فان كان آخره حرف علة صح
حكمه في القسم الثالث وان لم يكن ينسب اليه كما هو كعالمي وقائلي وعاوري وان كان
الحرف المكسور حرف كذلك يحصل ياء مشددة لا محالة كسيد وميت فتحذف الياء الثانية
تقول سيدي وميتي ولم تحذف الاولى للزوم الثقل لو لم تنقلب الثانية الفا او زيادة
التغيير مع اللبس لو انقلبت وحكم نحو مُهَيِّم مما زاد على اربعة احرف كحكم سيد تقول

مُهَيمي بحذف الياء الثانية اسم فاعل من هيّم **القسم الثالث** ما يكون آخره حرف
علة فهي ان كانت الفا فان كانت ثالثة تنقلب واوا سواء كانت منقلبة عن واو او ياء
لانها ان كانت واوا فظ كعصا وان كانت عن ياء كرحى فلئلا يجتمع الكسرة والياءات
تقول عصوي ورحوي وان كانت رابعة فان منقلبة فالاحسن ابدالها واوا سواء
كانت من الواو او من الياء كمَلْهَوي في مَلْهى من اللهو ومَرْمَوي في مَرْمى من الرمي و
معنوي في معنى ويجوز حذفها كمرمي لانه لم ينقص بحذفها عن اقل الاصول وان لم تكن منقلبة
فان كان الحرف الثاني من ذلك الاسم ساكنا كحُبْلى يجوز فيه الحذف كحُبْلي لانها زائدة
ويجوز قلبها واوا تشبيها بمَلْهى فيقال حُبْلَوي ودُنْيَوي وقلبها واوا مع زيادة الالف
قبلها تشبيها لها بالالف الممدودة فيقال حُبْلاوي ودُنْياوي كصحراوي كما سيأتي وان
كان الحرف الثاني متحركا لم يجز الا الحذف كجَمَزي في جَمَزى لان حركة الحرف الثاني بمنزلة
حرف آخر فالالف فيها في حكم الخامسة فتحذف مثلها **ومما ينبغي** ان يعلم ان المراد بالمنقلبة
ما كانت منقلبة عن حرف الاصل فالف الالحاق وان كان منقلبة عن الياء حكمها حكم الف التأنيث
فيجوز في مِعْزى مِعْزَوي تشبيها بالمنقلبة عن الاصل كملهوي ويجوز مِعْزي تشبيها بالف التأنيث كحُبْلي
ومِعْزاوي كحُبْلاوي وان كانت الالف خامسة كمُرامى مفعولا من المرامات او سادسة
كقَبَعْثَرى فالحذف لا غير لطول الاسم **قال** المولى فخر الدين الجاربردي فقول العامة مصطفوي
خطأ والصواب مصطفي **هذا** حكم الالف وان كانت حرف العلة التي في آخر الاسم ياء او
واوا فاما مخففتان او مشددتان فالواو المخففة لا يكون ما قبلها الا ساكنا والا لزم
الانقلاب في الفتح فلا يكون مما نحن فيه وليس في الكلام اسم متمكن في آخره واو قبلها ضمة او
كسرة واما الياء المخففة فاما ان يكون ما قبلها متحركا او ساكنا وتلك الحركة لا تكون الا
كسرة وتلك الياء المتطرفة المخففة المكسور ما قبلها اما ثالثة او رابعة او خامسة او
سادسة فان كانت ثالثة قلبت واوا تقول عَمَوي في عَمٍ من عَمِيَ عليه اذا التبس ورجل
عمي القلب اي جاهل وشَجَوي في شَجٍ من شَجِيَ اذا حزن وان كانت رابعة فمنهم من يقلبها
واوا ويفتح ما قبلها فيقول قاضوي **وهذان** القسمان قد وعدنا بيانهما في القسم الثاني و
ان كانت خامسة يجب حذفها ثم ان لم يكن قبلها ياء مشددة كما في مشترى فظ تقول مشتري
وان كانت كمحيي اسم فاعل من حيّى يحيّي واصله محيّي اعلت الاخيرة اعلال قاض
فان شئت حذفت الخامسة فقط فتقول محيّي باربع ياءات كاُمَيّي كما سبق وان
شئت حذفت الرابعة ايضا وقلبت الثالثة واوا فتقول مُحَوّي كاُمَوي والحاصل

يجوز الوجهان قال ابو عمرو الثاني اجود وقال المبرد بل الثاني اجود وان كانت سادسة فالحذف ايضا كمستشقي وان كان ما قبل الواو والياء المتطرفتين المخففتين ساكنا فاما ان يكون ذلك الساكن صحيحا او الفا اذ الواو والياء يأتي حكمهما في المشددتين فان كان صحيحا ففاؤه اما مفتوح او مكسور او مضموم وعلى التقادير فاما مذكر او مؤنث فاختلف في مثل ذلك قال سيبويه النسبة اليه كما هو من غير تغيير غير حذف التاء من المؤنث فيقال في ظبي وظبية ظبيي وافقه يونس فيما لا تاء فيه واما ما فيه تاء فقال ظبوي وغزوي في ظبية وغزوة قياسا على عموي في عم وهذا القياس بعيد وكان الخليل يعذره في ذوات الياء دون ذوات الواو لوجهين احدهما انه حمل ظبيا عليه لئلا يجتمع الياآت والثاني انه قد جاء مثل ذلك في اليائي كزنوي في بني زنية وقروي في القرية وسيبويه ان يجيب عن الاول بان اجتماع الياآت وان كان مستكرها لكن السكون يجيزه وعن الثاني بانه شاذ لا يحمل عليه وبدوي بفتح الدال شاذ عندهما والقياس السكون لانه منسوب الى البدو بلا تاء ثم انه يفهم من كلام نجم الائمة ان الاختلاف المذكور في الثلاثي حيث قال ان كانت الياء ثالثة والساكن قبلها حرف الصحيح فلا يخلو من ان يكون مع التاء كظبية او مجردا عنها كظبي والمجرد لا تغيير فيه اتفاقا لحصول الخفة بسكون العين وصحتها واما الذي مع التاء فسيبويه والخليل ينسبان اليه بلا تغيير سوى حذف التاء فيقولان ظبيي وقنيي في ظبية وقنية وكذا في الواو وغزوي وعروي ورشوي وكان يونس يحرك عين جميع ذلك واوا كان او ياء بالفتح اما في اليائي فلخفة الكلمة بقلب الياء واوا وخص ذلك بالثلاثي ذي التاء واما الفتح في الواوي فحملا على اليائي هذا كلامه وان كان الساكن قبل الواو والياء المذكورتين الفا فان كان الاسم ثلاثيا فتلك الالف منقلبة عن الياء العين لا محالة لا زائدة فلذا لم تقلب الياء بعدها همزة في غير النسبة كراية وراي وآية وآي وغاية وغاي ونحوها مما يكون تاء التأنيث فارقة بين الواحد وغيره فالقياس ترك الياء بحالها تقول رايي وآيي وغايي كظبيي ويجوز رائي وآئي وغائي بالهمزة ويجوز راوي بقلب الياء واوا وان كان الاسم غير ثلاثي فان كانت الواقعة بعد الالف ياء قلبت همزة فيقال سقائي في سقاية قال الجاربردي لو قلبوها واوا لم يبعد كما في رواوي وسيجيء هذا الذي ذكرناه من التفصيل اذا كانت الواو والياء المتطرفتين مخففتين واما المشددتان فاما بعد الحرف الاول او الثاني او الثالث او الرابع ففي الاول ترد الياء الاولى الى اصلها ان منقلبة وتفتح وتقلب الثانية واوا فيقال في طي طووي وفي حي حيوي وتبقى الواو المشددة على حالها فيقال دوي وكوي في الدو وهو البادية والكوة ثقب البيت والثاني قد تقدم في القسم الثاني كغني وعدو وفي الثالث في الواو المشددة كمغزو والظاهر ان النسبة اليه مغزوي كذا قال الجاربردي وفي الياء

قوله يأتي حكمهما لان الياء اذا كان قبلها ياء او كسرة تشدد واذا كان قبلها واو او ساكنة قلبت الواو ياء وبالسكون وكذا الكلام في الواو قبلها واو ساكنة او ياء ساكنة

بسكون عين جميعها في النسبة الى غزوة وغزوة ورشوة صح

وان كانت واوا ابقيت فيقال شقاوي في شقاوة صح

وفي الياء المشددة والاخيرة اصلية كمرمي وجهان حذف احديهما وقلب الاخرى واوا كما في غني يقال مرموي وحذفهما معا كما يقال مرمي والاختلاف بين المنسوب والمنسوب اليه بالتقدير وان كانت الاخيرة زائدة ككرسي حذفتا معا فيقال كرسي والاختلاف بالتقدير وفي الرابع حذفت المشددة رأسا كبختي اسم رجل تقول في النسبة بختي ايضا وفي الشافعي شافعي ايضا والشفعوي خطأ القسم الرابع ما آخره همزة بعد الف فهي اما للتأنيث او اصلية او منقلبة عن اصلي او عن حرف الالحاق فان كانت للتأنيث قلبت واوا كحمراوي في حمراء وشذ صنعاني وبهراني في صنعاء اليمن وبهراء اسم قبيلة والقياس صنعاوي وبهراوي ومن العرب من يقول له فابدلوا من الهمزة النون لان الالف والنون تشابهان بالفي التأنيث وكذا شذ روحاني بفتح الراء في النسبة الى روحاء وهو بلد والكلام فيه كما في صنعاني وبضم الراء في النسبة الى الملائكة والجن ويقال لها الروح للطافتهم واستتارهم عن الناس وزادوا الالف والنون فرقا بينه وبين المنسوب الى روح الانسان قال ابو عبيدة تقول العرب روحاني لكل ما فيه الروح من الناس والجن والدواب وان كانت الهمزة اصلية تثبت على الاكثر تقول في قراء وهو الرجل المتنسك قرائي ومنهم من يقلبها واوا وان كانت منقلبة عن اصلي ككساء ورداء اصلهما كساو وردائي او عن حرف الالحاق نحو علباء عصب العنق والهمزة فيه منقلبة عن ياء زيدت للالحاق ففيها وجهان الابقاء تشبيها بالاصلية وقلبها واوا تشبيها بالهمزة التي للتأنيث القسم الخامس ما يكون على حرفين بحذف الفاء او العين او اللام والمراد بيان ما يرد وما لا يرد عند النسبة من ذلك الاسم وذلك على ثلثة انواع النوع الاول ما يجب فيه الرد وهو صنفان الاول ان يكون متحرك الاوسط في الاصل والمحذوف لامه ولم يعوض عن المحذوف همزة وصل كابوي واخوي وستهي في ست اصله ستة وهو الاست وانما وجب الرد لانهم لو لم يردوا لاخلوا بالكلمة بسبب حذف اللام وحركة العين لان الحركة الآن انما هي لاجل ياء النسبة مع ان المحذوف لام وهو قابل للتغييرات لا يقال هذا منقوض بدمي ودموي مع ان دما متحرك الاوسط في الاصل والمحذوف لام ولم يعوض بهمزة وصل لانا نقول هو في الاصل فعل بسكون العين عند سيبويه والاخفش نعم عند المبرد بفتح العين لكنه ضعيف واختلف في اخت وبنت قال سيبويه كاخ لابن لان التاء تحذف في النسبة فيقال فيها اخوي وبنوي فعلى هذا يقال في كلتا كلوي لان اصله على المختار كلوى كفعلى بكسر فسكون وبقصر ابدال الواو تاء اشعارا بالتأنيث ولم يكتف بالالف لانها تنقلب ياء في النصب والجر فاذا ذهب التاء وجب

قوله اسم رجل انما تعذر لان النجاشي اذا كان بجمع بختي نحو واحده بختي فقد يجيء جمع الجمع

واعلم ان كلا ليس بمثنى لانه لم يثنه كل في المفرد ويجوز رجوع ضمير المفرد اليه كقوله كلتا الجنتين آتت اكلها وللزوم الاضافة الى المظهر قال الله تعالى كلا الرجلين جاء في الاحوال الثلث حالا مضافة الى المظهر ويجوز امالته والمثنى لا يمال والالف بدل من الواو لا بدل الالف في المؤنث ولم تبدل التاء من الياء والالف في الاثنين وقال السيرافي بدل من الياء لسماع الامالة ولا يميلون بها لشاع على غير الشذوذ الا ما كان من ذوات الياء والالف كلتا للتأنيث جعل اخرا بالكلام في كلا وانما تجيء بالالف للتأنيث بعد التاء لان التاء علم التأنيث فلذا جاز توسيطها برفعها رائحة منه لكونها بدلا من اللام ومن ثمة ايضا جاز الجمع بين الالف وبينها لان الالف ايضا تتغير للاعراب وقال ابن الحاجب التاء ليست للتأنيث لانها لا يكون وسطا ويجب ان يكون ما قبل التأنيث مفتوحا لفظا او معنى اليه كلا وكلتا مثنى لفظا ومعنى فقط ولا يجوز تفريق المثنى الا في الشعر ذكره المولى محمد الغفور

حذف التاء ورد الواو التى ابدل عنها التاء كما فى اخت وبنت وحذف الالف كراهة
اجتماع الواوين لو قلبت واواً والياءات لو قلبت ياءً وانما وجب حذف التاء كما حذفت
تاء العوض فى اخت وبنت وقال يونس يجب ابقاء التاء فى اخت وبنت لانها عوض عن
المحذوف فكانها اصل فيقال اختى وبنتى ويجب ان يعلم ان النسبة الى ابنة ابنى وبنوى ا
اتفاق اذ التاء فيها ليست بعوض كما فى بنت حتى يبقيها يونس وعلى مذهب يونس تكون النسبة
الى كلتا كالنسبة الى حبلى بالوجوه الثلثة كما مرت لان التاء عنده كالاصل هذا كله على قول
من يقول وزن كلتا فعلا واما على قول من يقول التاء للتانيث غير عوض وان الالف لام ووزنه
فعتل فقياس النسبة كلتوى وهذا القول ليس بشئ اذ لا يعرف فعتل ولا يكون تاء التانيث
متوسطاً الصنف الثانى ان يكون المحذوف فاء وهو معتل اللام كشية اصلها وشية يرد المحذوف
ويجب فتح الشين وتقلب لامها واواً فيقال وشوى واجاز الاخفش وشيى بالسكون على الاصل
كما فى وحيى والفرق ان الواو فى وحيى مفتوح بخلاف وشيى النوع الثانى ما يمتنع فيه
الرد وهو ايضا صنفان الاول ان يكون لامه صحيحة والمحذوف الفاء كعدة اصلها وعدة فيقال
عدى وانما امتنع الرد لانه لو رد فاما ان لا يفتح العين فيلزم بقاء الواو مع موجب الحذف
او يفتح فيكون التحريك من غير موجب مع ان المحذوف غير اللام التى هى محل التغييرات وكذا زنى
فى زنة اصلها وزنة وجاء عدوى فى عدة وليس هذا رداً للفاء المحذوف والا لوجب ان
يقال وعدى بل هو كالعوض عن المحذوف الصنف الثانى ان يكون اللام صحيحة والمحذوف العين
كسهى فى سه والاصل سته وانما لم يرد فرقا بين النسبة الى ما حذف منه اللام وبين النسبة
الى ما حذف منه العين ولم يعكس لان اللام محل التغيير فهو اولى بالرد النوع الثالث ما يجوز فيه
الامران اعنى الرد وعدمه وهو ثلثة اصناف وحكم الكل جواز الامرين الصنف الاول
المحذوف اللام وسكن وسطه اصلاً ولم يعوض بهمزة وصل كغد والاصل غدو فان شئت رددت
المحذوف لان اللام قابل للتغيير وان شئت لم ترد لان اصله سكون العين فلا يلزم من عدم الرد
اخلال بالكلمة بخلاف نحو اب كما مر تقول غدوى وابو الحسن الاخفش يسكن ما اصله السكون
كغد لانه لما رد مع ان اصله السكون صار كغدو فكما يقال فيه غدوى فكذا يقال غدوى با
بالسكون واما من لم يسكن فيقول ان التغيير فى غد حال النسبة وقع بواو لم تكن فى آخر
المنسوب اليه وقبله سكون مثل طووى فى طى فكما يفتح فى طووى فكذا فى غدوى لكن مذهب
الاخفش اقيس ذكره الجاربردى الصنف الثانى المحذوف اللام المتحرك الاوسط وعوض فيه
عن المحذوف بهمزة وصل كابن اصله بنو فان شئت حذفت الهمزة ويكون حكمه حكم اب تقول

تقول بنوى وان شئت ابقيتها وقلت ابنى ولا يجوز ابنوى لاجتماع العوض والمعوض
عنه الصنف الثالث المحذوف اللام الساكن الاوسط مع تعويض بهمزة وصل ايضا كاسم اصله
سمو فتقول اسمى وسموى وهذه اوان الفراغ من باب غير المركب والشروع فى باب
المركب فنقول وبالله التوفيق هو اما اضافى او غير اضافى وغير الاضافى ينسب الى
صدره ويحذف الثانى للاستثقال كبعلى فى بعلبك وتأبطى فى تأبط شراً وخمسى
فى خمسة عشر علماً واثنى او ثنوى فى اثنى عشر علماً كاسمى او سموى فى اسم والا ينسب
الى العدد المركب عدداً لان الجزئين مقصودان فبالنسبة اليهما يثقل وبحذف احدهما اختل
المعنى بخلافه علماً فكان الثانى كتاء التانيث واما الاضافى فان قصد الواضع بالثانى مدلولاً
مقصوداً ثم اضاف اليه الاول حذف المضاف كزبيرى فى ابن زبير فالزبير مقصود بعد لوله
ونسبة الابن اليه وكنى الاطفال كعمروى فى ابى عمرو ولان اصل الكنى القصد الى الثانى
وانما اجريت فى اطفال تفاؤلاً وان لم يكن الثانى مقصوداً كذلك حذف المضاف اليه كعبدى
ومرائى فى عبد مناف وامرئ القيس لانه لم يقصد المناف والقيس واضافة عبد وامرئ فنزل
منزلة بعلبك وجاء منافى فى عبد مناف خوف اللبس وتقول فى ذات مال ذووى كعصوى
وقولهم ذاتى خطأ لانه بعد حذف تاء التانيث رد الى اصله وهو ذوى كعصاً الى ههنا ينتهى
باب المركب ثم لنشرع فى الجمع فنقول هو اما مصحح مذكراً او مؤنثاً فحكمه حكم التثنية من غير فرق
وقد عرفت حكمها فى القسم الاول من المفرد تقول ضاربى فى ضاربون وضاربات اذا لم تسم بها و
اما مكسر فلو باق على معنى الجمعية فيرد الى الواحد لحصول الغرض من النسبة الى الجمع به وهو الدلالة
على ان بينه وبين هذا الجنس ملابسة تقول فى النسبة لمن يعلم علم الفرائض فرضى ولمن يكثر
النظر فى المصحف صحفى بفتحتين وفرائضى وصحفى بضمتين خطأ ذكره الجاربردى وغيره
واما منقول الى العلمية فينسب الى لفظه تقول فى مساجد علماً مساجدى وفى الانصار ا
انصارى وكذا فى الآفاق افاقى وان قال فى المغرب الصواب افقى لان الجمع بالاشتهار و
غلبة الاستعمال يأخذ حكم الاعلام واما الاعرابى فلكونه فى مجرى قبيلة وايضا ليس بجمع للعرب
لانه لساكن البوادى من العرب والعرب يعم الساكن فى الحضر او البادية فلو كان جمعا له لكان
المفرد اعم من جمعه وهو محال واعلم انه اذا لم يكن للجمع واحد كعباديد ينسب الى لفظه فيقال
عباديدى لانه ليس رده الى فعلول او فعليل او فعلال اولى من رده الى الآخر بخلاف التصغير
لان تصغير الكل واحد وليست النسبة الى الكل واحدة وكذلك لا يرد الجمع الذى ليس على لفظ
واحده الى واحد نحو محاسنى فى محاسن جمع حسن فكأنه لا واحد له وقيل يرد فيقال حسنى و

مطلب المركب

قوله امرئ ومرئى حذفت الهمزة من امرئ ورددت الكلمة الى اصلها وهو ساكن العين ولكنهم كرهوا فى النسبة ايذانا بانها قد الغيت الحركة فى الكثير الاحوال

مطلب الجمع

زيادة الجمع المصحح الواو والنون او الياء والنون فى المذكر والالف و التاء فى المؤنث فيحذف كلها اذا لم يسم به وقد سبق فى الاصل كذا فى الرضى

وان كان واحد الجمع جمعا ايضا وله واحد نسب الى واحد واحده ثم اعلم بان نحو بخاتى
جمع بُختى غير منصرف وكذا اذا سمى به كما سمى بمصابيح لكن اذا نسب اليه بعد التسمية
وما فى حكمها من العلمية صرف لان ياء النسبة ليست من بنية الكلمة ومن ثم قالوا يمانياً
بتشديد الياء وتخفيفها منصرفا ثم ما ذكرنا من اول باب النسبة الى هنا انما هى التغييرات القياسية
ولنذكر الغير القياسية تكميلا للبحث وتتميما له وقد مضى البعض منها كصنعانى وغيره ولنذكر
البواقى نقول قالوا فى العالية اسم موضع بقرب المدينة عُلْوى كانه منسوب الى العُلو ضد
السفل والقياس عالى وهو الافصح او عالوى وكذا بَدَوى فى البادية وفى بصرة بصرى
بكسر الباء لان البصرة فى اللغة حجارة بيض وبها سميت البصرة والبصر بكسر الباء بلا تاء بمعنى
البصرة بالتاء وفتح الباء فلما كان قبل العلمية بكسر الباء مع حذف التاء ومع النسبة بحذف التاء
كسرت الباء وقيل كسرت فى النسبة اتباعا لكسر الراء ويجوز بصرى بفتح الباء على القياس وقالوا
دهرى بضم الدال للرجل المسن فرقا بينه وبين الدهرى من اهل الالحاد وفى السهل ضد الحزن
سُهْلى بضم فرقا بينه وبين المنسوب الى سَهْل اسم رجل وفى الشتاء شَتْوى بسكون التاء وقال
المبرد شتاء جمع شَتْوة كصحاف جمع صحفة فعلى هذا يكون سكون التاء على القياس لان الجمع يرد الى
واحده وهو بسكون التاء وقيل أفَقى بفتحتين فى الافق لانهم قالوا فيه افقى بضم الهمزة و
سكون الفاء وهو مخفف الافق كعنق وعُنُق ومن ثم جوزوا اشتراك الفعل والفعل فى كثير
من الاسماء كالعُجْم والعَجَم والعُرب والعَرَب والسُقم والسَقَم وقالوا يمان وشآم وتهام و
لا رابع لها والاصل يمنى وشامى وتهمى والعلم تهامة فحذفت فى الثلثة احدى ياءى النسبة
وابدل منها الالف وجاء يَمَنى وشامى على الاصل وجاء تهامى بكسر التاء وتشديد الياء منسوبا
الى تهامة وجاء يمانى وشآمى كانهما منسوبان الى يمان وشآم المنسوبين بحذف ياء النسبة
دون الفها اذ لا استثقال فيها كما استثقل النسبة الى ذى الياء المشددة لو لم تحذف والمراد
بيمان وشآم فى هذا الموضع كل مكان منسوب الى اليمن والشام فنسب الشىء الى هذا المكان
المنسوب ويجوز ان يكون يمانى وشآمى جمعا بين العوض والمعوض عنه وان يكون الالف فى
اليمانى للاشباع وشآمى محمول عليه كذا فى الرضى وقال الجاربردى عن الصحاح النسبة
الى اليمن وهو بلاد العرب يمنى ويمان مخففة والالف عوض عن ياء النسبة فلا يجتمعان قال
سيبويه وبعضهم يقول يمانى بالتشديد وفى المصباح اليمن اقليم معروف سمى بذلك لكونه
على يمين الكعبة والنسبة اليه يمنى على القياس ويمانى بالالف على غير القياس والاشهر تخفيف الياء
وعليه اقتصر كثير وله ولم يثقلوا لئلا يجتمع بين العوض والمعوض عنه وهذا بناء على ان الالف

مطلب الغير القياسية

مطلب لفظ البصرة

بضم السين صح

على ان الالف ادخلت بعد حذف احدى اليائين عوضا عنها وجوز تثقيل الياء وترد
على الاول حذف الياء الباقية فى قوله صلى الله عليه وسلم الايمان يمان والحكمة يمانية ا
انتهى قال ابن الملك يمانية بتخفيف الياء والالف عوض فيه كما يمان وحكى المبرد وغيره ان
التشديد فيه لغة والثمانية بفتح التاء فى الاصل نسبة الى الثمن بالضم لانه الجزء الذى صير
السبعة ثمانية فهو ثمنها ثم فتحوا اوله لانه من دابهم التغيير فى النسب وحذفوا منه احدى
ياءى النسبة وعوضوا عنها الالف كما فعلوا فى يمانى منسوبا الى اليمن كذا فى المنقط وقد يستفاد
من جواز التشديد فى اليمانية جوازه فى الثمانية قاله الشيخ الوصرتى فى مهدى الانهر قلت
بل مفاد ذلك جواز التشديد فى ثمانية والثمانى تانيث الثمانية فاذا اضفته تثبت ياؤه تقول
ثمانى مائة واذا لم تضفه اسقطت مع التنوين عند الرفع والجر وتثبت عند النصب كما فى المنقط
تقول عندى ثمان من النساء ومررت بثمان من النساء ورأيت ثمانيا منصرفا لانه ليس بجمع وجاء
فى الشعر غير منصرف على توهم انه جمع فهو معرب اعراب قاض كما فى المصباح وفى المغرب الثمانى
منصرف وحكم يائه فى الاعراب حكم ياء القاضى قال ابو حاتم عن الاصمعى يقال ثمانى نسوة ولا يقال ثمان
نسوة واما فى الشعر من قوله فهى له ثمان خطأ وكذا ما فى شرح الجامع الصغير من قوله وان
شئت ثمانا خطأ وعذرهم فى هذا انهم لما راوه حالة التنوين بلا ياء ظنوا ان النون محل الاعراب فا
عربوها وهو من الضرورات القبيحة فلا يستعمل حالة الاختيار انتهى ملخصا وفى القهستانى والثمان
بحذف الياء فيجعل الاعراب على النون كما فى الحديث صلى ثمان ركعات بفتح النون كما فى الرضى لكن فى ا
المشكاة وغيره ثمانى ركعات بالياء وقال المطرزى عن الاصمعى ان الحذف خطأ ولا يستعمل حالة الاختيار
والياء والالف فيه كما فى اليمانى والكلام من مهدى الانهر للشيخ الوصرتى وقالوا هندوانى بكسر الهاء
وضمها سيف منسوب الى الهند والمَرْوَزى منسوب الى مَرْو الشاهجان وهى احدى كراسى خراسان
بناها اسكندر ذو القرنين وهى كرسى الملك وكراسى خراسان اربع مدن هذه ونيسابور و
هراة وبلخ وانما قيل لها مرو الشاهجان ليتميز عن مرو الروز زادوا فى النسبة اليها زاء الا
ان هذه النسبة تختص ببنى آدم وما عدا ذلك لا تزاد فيه الزاء وقالوا الثوب مَرْوِى على القياس
كانهم فرقوا بين الانسان وغيره وقيل يقال فى الجمع بزيادة الزاء وقالوا الرازى فى النسبة
الى الرى وهى من مشاهير بلاد الديلم زادوا الزاء فى النسبة كما فى مرو الشاهجان وقالوا
ازلى فى لم يزل ولا يستقيم الا بالاختصار فقالوا يزلى ثم ابدلوا من الياء الفا فقالوا ازلى
كما قالوا فى ذى يزن اسم ملك ازنى وقالوا ثلاثى فى ثلثة اذ ليس المراد المنسوب الى ثلث
بمعنى ثلثة ثلثة وكذا رباعى وخماسى وقالوا عبقسى وعبشمى وعبدرى فى عبد القيس

الشاهجان صح

مطلب النسبة فى الثلاثى

وعبد الشمس وعبد الدار قال نجم الائمة الرضي وقد جاءت اشياء سمعا في عبد مضاف
الى اسم آخر ان يركب من المضاف والمضاف اليه اسم على فَعْلَل بان يؤخذ من كل منهما الفاء
والعين نحو عبشمي في عبد الشمس وان كان عين الثاني معتلا كمل البناء بلامه نحو عبقسي في عبد
القيس وعبدري في عبد الدار وجاء مرقسي في امرئ القيس واعلم ان للمنسوب بنائين
للمبالغة سماعيين احدهما فُعالي بضم الفاء وتخفيف العين كأُنافي بضم الهمزة لعظيم الانف
والثاني بزيادة الالف والنون في آخر المنسوب اليه لحياني لطويل اللحية او عظيمها و
رَقَباني محركة لغليظ الرقبة وجُماني لطويل الجمة وفي الرضي وقد يلحق ياء النسبة ابعاض
الجسد للدلالة على عظمها اما مبنية على فعالي او مزيدا في آخرها الف ونون وليس البناءان
بالقياس بل هما مسموعان انتهى وهذا يفيد انهما مختصان باجزاء الجسد فاعرف ثم اعلم بانه
يجيء للنسبة كلمات وليست بمنسوبة لكن تناسبه في المعنى وتشابهه فيه وهي قسمان قسم
لمن يكثر ملابسة الشيء او كان شيء من هذه الاشياء صنعة ومعاشا يداومه وهو على فعّال بفتح
الفاء وتضعيف العين للتكثير فعال للعامل التبوت وبايعها بتات ولصاحب العاج عواج و
لصاحب الجمل جمّال وقسم لمن يلابس الشيء الا على صفة التكثير وهو على فاعل كتامر لذي تمر ولابن
لذي لبن وقد مر في اسم الفاعل والاول اكثر استعمالا من الثاني وهما مع ذلك سماعيان ليسا
بمطردين فلا يقال لصاحب البر برّار ولصاحب الفاكهة فكّاه قال في الرضي وليس مقصورا عليهما
بل يجيء عليه اسم الفاعل من الثلاثي وغيره نحو منفطر ومرضع ويجيء من ابنية مبالغة اسم الفاعل
فعّال وفعيل نحو عزيز وذليل بمعنى صاحب العز والذل وفعل وهو بناء مبالغة اسم
الفاعل نحو عمل لكثير العمل فاستعملوه ايضا في معنى النسبة واستعملوا ايضا في الجولعد نحو رجل
نهر لصاحب العمل بالنهار انتهى ملخصا وقد انتهى باب المنسوب بتوفيق الله تعالى فان قلت
لم قدم المنسوب على اسم التفضيل قلت لان المنسوب اصل لانه ليس بمشتق وان كان في حكم المشتق
بخلاف اسم التفضيل والاصل اولى بالتقديم ولانه لا يحتاج الى شيء في الاستعمال دون اسم التفضيل
فانه لا يجوز استعماله الا باللام او الاضافة حالة التعريف او بمن حالة التنكير لفظا او مقدرة لان
في معناه تعددا فيكون في اللفظ ايضاح اَنْفَس اسم تفضيل مفرد مذكر ومعناه بالتركي زياده يردم
ايدجك برادر كما في الحاشية والتفضيل في اللغة تفعيل من فضل بالتشديد في مختار
الصحاح فضله على غيره تفضيلا اي حكم له بذلك او صيره كذلك واسم التفضيل في الاصطلاح
ويقال له ايضا افعل التفضيل والاول اشمل لتناوله خيرا وشرا بخلاف الثاني هو اسم مشتق من
فعل لموصوف بزيادة على غيره قولهم اسم مشتق من فعل اي حدث شامل لجميع المشتقات فيخرج

قوله نحو عمل على وزن كتف
ذو عمل او مطبوع عليه
في القاموس كذا

تفضيل لغتده كنه تفضيله دردر
اصطلاحده موصوفنك صفتي
غيريتك اوزرینه زیاده سیله
دلالت ايتمزن اوتری فعل
مصادرندن معلوم مشتق
اولان اسمدر لر
تركي شرح

فيخرج عنه اَيْدي وارجل من اليد والرجل فانه لم يثبت واحنك الشاتين بمعنى اكلهما و
آبل الحناتم شاذان غير مشتقين من فعل وقيل فيه لان معنى قولك احنك الشاتين اشدهما
اكلا فيجوز ان يكون مشتقا من قولهم احتنك الجراد الارض اذا اكل ما عليها كذا في الصحاح
وهو كما تشتق اخصر من الاختصار بحذف الزوائد وفي بعض شروح المفصل هذا قياس
عند سيبويه بلا كلام في اشتقاقه وكذا آبل من حنيف الحناتم فمعناه اشد الناس تأنقا في
رعية الابل واعلمهم بها ويجوز ان يكون مشتقا من أبِل الرجل بالكسر ابالة مثل شكس شكاسة
فهو آبل اي حاذق بمصلحة الابل كذا في الصحاح والحناتم ابناء حنتم ابي قبيلة وحنيف واحد
منهم انتهى وقولهم لموصوف اي متصف بالزيادة سواء وصف بها او لا ليشمل ما جاء لله
للفاعل وللمفعول ويخرج به اسماء الزمان والمكان والآلة لانها وضعت لزمان ومكان وآلة مضاف
لا للموصوف وقيل لان المراد بالموصوف ذات مبهمة ولا ابهام في تلك الاسماء وقولهم بزيادة
على غيره اي في ذلك الفعل والبأصلة الموصوف والمراد بالزيادة في ذلك الفعل اعم من
ان يكون له ذلك الفعل او لم يكن لكن يكون الزيادة على فرض ثبوته كما في زيد افقه من الحمار
٥٠ والمراد بالمغايرة اعم من الحقيقية والاعتبارية كما في قولهم هذا بسرا اطيب منه رطبا يخرج
به اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل ذو حدثين ولذا جاز تعلق الجارين
بمعنى واحد بخلافها كما في الرضي ويشكل على التعريف بصيغة المبالغة على مذهب من جعل
اسم الفاعل مثلا له فانه موضوع للموصوف بالزيادة الا ان يقال انه لم يوضع للموصوف
بالزيادة على الغير ولم يعتبر اضافة زيادته الى الغير ولذا وجب ذكر المفضل عليه في اسم
التفضيل دونه اذا لم يكن المراد الزيادة المطلقة اي التفضيل على جميع ما عداه فانه ح
لا يذكر المفضل عليه للاستغناء عن الذكر بالعلم نحو الله اكبر كما في الحاشية العصامية على الجامي
فظهر الفرق بين التفضيل والمبالغة مع كونهما للزيادة على اصل الفعل فانه يلاحظ في التفضيل
نسبة بين الشيئين زيادة ونقصانا وقوة وضعفا نحو زيد افضل من عمرو ولا تلاحظ في المبالغة
بل يلاحظ فيها المعنى اللغوي بدون النظر الى الغير نحو زيد علّام ومن هذا قيل في المعنى التركي
للمبالغة زياده يردم ايدجي ولاسم التفضيل زياده يردم ايدجكو باشعار بالنسبة الى
الغير وصيغته افعل واما خير وشر فقيل اصلهما اخير واشر خففا بنقل حركة العين الى
الفاء وحذفت الهمزة لكثرة الاستعمال وقد يستعملان على الاصل وقال العصام لا يكفي مجرد ذلك
لدخول خير وشر مؤنثين لانهما ليسا في الاصل اخير واشر بل خورى وشرّى وتحقيقه ان
افعل قد يكون لجميع الامور وقد يكون للمذكر وفُعلى للمؤنث والتثنية للتثنية والجمع للجمع و

وخير وشر مغيرا اخير واشر للجمع لانهما مغيرا اخير واشر المستعملين بمن وقيل ان بناء افعل غالب للجمع خير وشر على خلاف هذا الوزن فكان هذا الوزن الاكثر ذهب الى انهما غير مغيرتين ثم ان شرط اسم التفضيل ان يبنى من ثلاثى مجرد لا لون ولا عيب وقال العصام ينبغى ان يقال ولا حلية لانه لا يشتق من البلج بمعنى الحاجبين غير متصلين ابلج للتفضيل بل للصفة اما اشتراط الثلاثى المجرد فلان البناء منه موافقة مع المحافظة على تمام حروفه متعذر ومع اسقاط بعضها يلزم الالتباس بين لفظا وهو ظاهر ومعنى لانك لو قلت اخرج من استخرج لم يعلم ان المعنى كثير الخروج او كثير الاستخراج قال نجم الائمة هذا بناء على انه لا صيغة للتفضيل الا افعل وانما اقتصروا اختصارا وقيل هذا الذى ذكر بحسب الدليل مستقيم اما بحسب الوقوع فقد جاء فى الحديث جوف الليل اجوف دعوة وهو من اجاب وفى الشعر الحماسى وما ستنا حرفا دوابهت لكى سقى بها ساح فلم تبللا باضيع من عينيك للدمع كلما توهمت رفعا او تذكرت منزلا اى اشد اضاعة وتضييعا وكفى حجة مذهب سيبويه الذى كان اوى اليه النحو وذكر صاحب المفصل انه يجىء هذه البنية من المزيد انتهى وقد سبق اشتقاق اخصر من الاختصار وفى الرضى وعند سيبويه هو قياس من باب افعل ويؤيده كثرة السماع نحو اعطاهم واولاهم وهو كثير ووجهه قلة التغير حيث يرد الى الثلاثى بحذف الهمزة ثم يبنى منه فتخفف همزة التفضيل المحذوفة الهمزة وهو عند غيره سماعى مع كثرته ونقل عن الاخفش والمبرد جوازه من جميع الثلاثى المزيد فيه قياسا لكنه ليس بوجه لعدم السماع وضعف التوجيه فيه بخلاف افعل وفى المراح وشرحه وشرح الميزان وروح الشروح ما بنى من الزوائد شاذ فليحفظ واما اشتراط عدم اللون والعيب فلان فيهما يجىء افعل للصفة المشبهة وتوضيحه ان افعل الصفة مقدم بناؤه على افعل التفضيل لان ما يدل على ثبوت مطلق الصفة مقدم بالطبع على ما يدل على الزيادة على الآخر فى الصفة والاولى موافقة الوضع الطبع فلو جاء فيهما افعل للتفضيل ايضا يلزم الالتباس اما لفظا فظ واما معنى فلانه لو قيل اسود لم يعلم انه بمعنى ذو سواد او بمعنى زائد فى السواد كذا فى الرضى فان قيل قد جاء اسم التفضيل من العيب نحو اجهل واضل وابلد اجيب بان المراد من العيب الظاهر لا الباطن وما ذكر من العيوب الباطنة اقول واليه ذهب نجم الائمة حيث قال وينبغى ان يقال المراد من الالوان والعيوب الظاهرة فان الباطنة يبنى منها افعل التفضيل نحو فلان ابلد من فلان واجهل منه واحمق وارعن واهوج واخرق والد واشكس واغبى واجم وانوك مع ان بعضها يجىء منها افعل لغير التفضيل كاحمق وحمقاء وارعن رعناء واهوج وهوجاء واخرق وخرقاء واجم وجماء وانوك ونوكاء لكن تحمم فى شرح المراح العيب وقال ما جاء من العيوب الباطنة فهو على غير قياس وايده

ط وبجوزه قلة التغير لانك تحذف الهمزة وترده الى الثلاثى ثم تبنى منه افعل التفضيل فتخلف همزة التفضيل همزة الافعال وهو عند غيره سماعى مع كثرته شيخ رضى الدين

ياء د انفر اصلنده ينفر ايدى اسم تفضيل اجليجون اولندى ياء مضارعت حرفنه حذف اندوكى مانع لندى ممنوع كلدى نفر اولدى ثم اشبه فعل ماضيه التباس لازم كلدى اه مرى شرح

وايده بعض الزمخشرى وصاحب اللباب والمص يعنى صاحب المراح وغيرهم احمق من الشعر اذ معه انه من العيوب الباطنة وان رده البعض بان الشاذ ما جاء من الحمق الذى يظهر اثره حتى يكون من العيوب الظاهرة وقد يؤيده قولهم من هبنقة شاذ فان اثر البلادة ظاهر فيه على ما حكى ورده ايضا البعض الآخر بانه لا يلزم ان يبنى افعل التفضيل من كل عيب باطن هذا واجاز الكوفية بناء افعل التفضيل من السواد والبيض لانهما اصل الالوان وقال البصرية ما جاء منهما شاذ ومنه قوله عليه الصلوة والسلام فى وصف الكوثر ماؤه ابيض من اللبن واعلم انه لا يبنى افعل التفضيل ايضا الا مما يقبل التشكيك ايضا كما يدل عليه تعريفه فلا يقال الشمس اليوم اغرب منها امس ولا اطلع وكذا الفعل الناقص لانه وان دل على الحدث على ما هو الحق ولذا جاز تعلق الجار به لكن ليس يجرى فى مدلوله الزيادة والنقصان والقوة والضعف وان قال نجم الائمة انه لا منع وان لم يسمع ان يقال هو اكون منك منطلقا واصير منك غنيا اى اشد انتقالا الى الغنا فليتأمل وكذا لا يبنى من الافعال الغير المتصرفة فلا يقال انعم وابأس من نعم وبئس لان اشتقاق افعل التصرف فى الفعل فلا يجامع عدم التصرف ثم انه من المعانى التى تعذر منها بناؤه من المنشعبة والرباعى والالوان والعيوب يجىء بالتوصل بان يؤخذ افعل مما يدل على كيفية الزيادة ويجعل ما قصد نادرته تمييزا عن النسبة نحو اشد منه بياضا او عمى واقوى منه دحرجة واقل منه اكراما واحرص منه مقابلة واعلى منه استخراجا وغير ذلك وقياس افعل التفضيل ان يجىء لتفضيل الفاعل لكونه عمدة ولعمومه دون المفعول فلو جعلوه حقيقة فى المفعول لبقى اسم الفاعل مع انه الكثر عاريا عن معنى التفضيل الا بالقرينة لعدم اللفظ الدال عليه حقيقة ولبقى كثير من الافعال بلا تفضيل لان المفعول لا يجىء من اللوازم والفاعل عام ويجىء لتفضيل المفعول على الشذوذ نحو اعذر واشهر والوم واشغل نادرا كان بمعنى تفضيل الفاعل يشتق من المضارع المعلوم وما هو بمعنى المفعول فهو مشتق من المضارع المجهول لكن ليس باعتبار وقوع الفعل بل باعتبار اتصافه بالزيادة على الغير وان كان واقعا عليه فيحذف حرف المضارعة وتدخل همزة التفضيل فيفتح العين وتصريف مطرداته افضل افضلان افضلون وافاضل فضلى فضليان فضليات وفضل مستعملا باللام او الاضافة واما اذا استعمل بمن فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث بل يجب الافراد والتذكير لان الاصل من استعمالاته الثلثة من التفضيلية لكونها فارقة بينه وبين ما يشاركه فى هذه الصيغة كباب احمر بمعنى الصفة المشبهة فكانها من تمام الكلمة وهم كرهوا لحوق اداة التثنية والجمع والتأنيث المختصة بالآخر بما هو فى حكم الوسط ويجوز استعماله عاريا عن الوجوه الثلثة بجعله بمعنى اسم الفاعل

اکر سائل سؤال ایدرسه مصنف انصر یلی ما انصره اوزرینه بچون تقدیم ایتدی درسه بزده جوابره درزکه انصر نلک حرفی دورت ما انصره نلک حرفی بیدیدر دورت یدی اوزرینه اه یاخود انصر نلک زیاده واحددر ما انصره نلک زیاده متعدددر اه یاخود انصر مفرد ما انصره مرکبدر مفرد مرکب اوزرینه اه

او الصفة المشبهة مجردا عن معنى التفضيل قياسا عند المبرد وسماعا عند غيره وهو الاصح ومنه قوله تعالى وهو اهون عليه اذ ليس شئ عليه تعالى اهون من شئ وما ورد بهذا المعنى فلزوم الافراد والتذكير فيه اكثر اجراء له مجرى الاغلب الذى هو الاصل وهو افعل من فان قلت لم قدم افعل التفضيل على قوله ما انصره وانصر به قلت لان افعل التفضيل اسم اصل فى الافادة واشرف من الفعل ومناسب لما قبله فى الاسمية ولانه مفرد لا مركب ولكثرة استعماله ولغرابة صيغة التعجب ولخروجها عن معناه الاصلى بخلاف افعل التفضيل وانما قدم ما انصره على وانصر به لكون الاول اكثر استعمالا واشهر صيغة ولانه على صورة الفعل الاخبارى الذى هو اصل الانشائى كامر ولانه منقول عن الخبر اعنى ماضى الافعال والثانى منقول من الامر واعلم ان فعل التجب فعل وضع لانشاء التجب لا لاصل الفعل اما بالنسبة الى فاعله او مفعوله او بالنسبة الى نفس الفعل او الى كل منها لجواز حصول التجب باشياء فالمتجب عند سماع اعطى الامير لزيد مالا عظيما اذا قال ما انعم زيدا يحتمل ان يتجب من لطف المعطى مع زيادة المعطى له او من عظم المعطى بالكسر او من الاعطاء والسخاء او من الكل واعترض على الكل التعريف بنحو قاتله الله من شاعر ولا شل عشره فانه وضع لانشاء التجب وليس بمحض الدعاء واجيب بان امثال ما ذكر ليست موضوعة للتجب بل استعملت لذلك بعد الوضع وبان المراد وضع لانشاء التجب بحسب بحيث لا يستعمل فى غيره وتلك الافعال كثيرا ما تستعمل فى الدعاء او بان المراد ما وضع لانشاء التجب فى نفس مصدر هذا الفعل وما ذكر ليس كذلك وفيه تامل ولا نقض بنحو تعجبت وعجبت لانه ليس بموضوع للانشاء والتجب انفعال النفس عند الشعور بما خفى سببه وخرج عن نظائره ولذا قيل اذا ظهر السبب بطل العجب ولا يتصور فى حقه تعالى اذ لا يخفى عليه شئ فى الارض ولا فى السماء وله صيغتان لا غير بالاستقراء وهما ما افعله وافعل به كما ذكرهما المصنف اعنى صيغة افعل وصيغة افعل لا مطلقا بل بشرط ان يكونا فى هذين التركيبين وذكر نجم الائمة الرضى ان افعل التجب فى اصطلاح النحاة ما يكون على صيغة ما افعله وافعل به دالا على هذا المعنى اى على انشاء التجب وليس كل فعل افاد هذا المعنى مسمى عندهم فعل التجب انتهى ولما وضعا لانشاء التجب بصيغة الفعل سميا فعلى التجب ولا يتصرفان فلا يجئ منهما المضارع والامر والنهى والمجهول ولا التثنية ولا الجمع ولا المؤنث فلا تتغير صيغتهما فى جميع الحالات بل يتغير ضميرهما تقول ما انصره ما انصرهما ما انصرهم ما انصرها ما انصرهما ما انصرهن ما انصرك ما انصركما ما انصركم ما انصرك ما انصركما ما انصركن ما انصرنى ما انصرنا وانصر به وانصر بهما انصر بهم انصر بها انصر بهما

وانصر به ده كى باء ده دورت مذهب واردر سيبويه اخفش فراء زجاج سيبويه عندنده با زائده لازمدر ضمير مجرور انصركه فاعلدر همزه صيرورت ايچوندر صورتده امر ومعناده افعال بابندن فعل ماضيدر اخفش عندنده باء تعديه ايچوندر همزه صيرورت ايچوندر ياخود باء زائده همزه تعديه ايچوندر ضمير مجرور انصركه مفعوليدر فاعلى تحتنده استتاری واجبدر صورتده ومعناده امر در يا لكن بر مخاطبه امردر فراء عندنده باء تعديه ايچوندر ضمير مجرور انصركه مفعوليدر فاعلى تحتنده انت استتاری واجبدر صورتده ومعناده امر در زجاج عندنده همزه صيرورت ايچوندر باء سببيه در ضمير مجرور انصركه مفعوليدر فاعلى تحتنده انت استتاری واجبدر صورتده ومعناده يا لكن فعلك مصدرنه امردر تقدير با نصره زيدا ديمكدر ترکی شرحی

تعجب لغتده کنه تعجبه درلر اصطلاحده فاعلدن صادر اولان فعلکه تعجب طلب ... ترى ما ... مشتق فعلدر لر ... فعلكه تعجب

مَا انْصَرَهُ ماده اوچ مذهب واردر سيبويه اخفش فراء سيبويه عندنده ماء موصوفه نكره در مخصوصدر مبتدادر ما بعدنده مذكور اولان فعل فاعلى مفعوليله الدقد نصكره مبتدانك خبريدر اخفش عندنده ماء موصولدر مبتدادر ما بعدنده اولان فعل فاعلى مفعوليله الدقد نصكره صله سيدر خبر محذوفدر فراء عندنده ماء استفهاميه در مبتدادر ما بعدنده اولان فعل فاعلى مفعوليله الدقد نصكره مبتدانك خبريدر اوچ اولان قولده فراء قوليدر مثلا جاى ده مذكوردر واوچ مذهبه كوره فاعل تحتنده هودر وضمير بارز مفعولدر جاى مذكوردر تركى شرحى

انصر بهما انصر بهن انصر بك انصر بكما انصر بكم انصر بك انصر بكما انصر بكن انصر بنى انصر بنا وذلك لان فعل التعجب لما كان للانشاء شابه الحروف اذ اصل الانشاء ان يكون منها كلام الامر ولا النهى وحرف الاستفهام وغيرها فكما ان الحرف لا يتصرف فلذا هذا وايضا هو جار مجرى الامثال فلا يتصرف قال نجم الائمة كل لفظ منها اى من افعال التعجب صار علما لمعنى من المعانى وان كان جملة فالقياس ان لا يتصرف فيه احتياطا على تحصيل الفهم كاسماء الاعلام فلهذا لم يتصرف فى نعم وبئس وفى الامثال قوله ما انصره ما مبتدأ بالاتفاق ثم اختلفوا فيه فقال سيبويه هو نكرة بمعنى شئ وجملة انصر مع فاعله الضمير فيه الراجع الى ما خبره وقال الاخفش موصول وجملة انصر صلته والخبر محذوف اى الذى انصر زيدا اى جعله ذا نصر شئ عظيم وقال الفراء ما استفهامية وخبرها ما بعدها فعلى الاقوال الثلثة فاعل الفعل فيه راجع والضمير المنصوب مفعوله والهمزة لتعدية ما كان لازما بالاصالة نحو ما احسنه او لتعدية ما صار لازما بالنقل الى فعل الى مفعول هو عين معموله الاول وهو فاعل اصل الفعل نحو ضرب زيد عمرا فما اضرب زيدا لعمرو ذكره نجم الائمة واختاره فى الامتحان فان قلت اى الاقوال اوجه واقوى قلت مذهب سيبويه اظهر لان النكارة تناسب التعجب الذى هو من باب الابهام لانه يكون فيما خفى سببه والموصول معرفة ولانه سالم عن الحذف بخلاف مذهب الاخفش على ان حذف الخبر وجوبا مع عدم ما سد مسده غير معهود واما الاستفهام فمن قبيل الانشاء فالنقل منه الى التعجب نقل من الانشاء الى الانشاء ولم يثبت فكان القول ما قالت حذام فان قلت ما الموصولة والاستفهامية اكثر بخلاف النكرة قلت لا ضرر فيه بعد كون النكارة من مقتضى المقام فان قلت قد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو وما ادريك ما يوم الدين فيكون انسب وقد قواه الشيخ الرضى من حيث المعنى قلت يكون التعجب حينئذ من فوائد الاستفهام لا الفعل وقد عرفت ان الفعل موضوع لانشائه فان قلت على مذهب سيبويه يلزم مع ندرة ما النكرة كونه مبتدأ وهو غير جائز ولذا قال نجم الائمة هذا المذهب ضعيف من هذا الوجه قلت هو من قبيل شر اهر ذا ناب اى هو مخصص بكونه فى معنى الفاعل او بصفة مقدرة فنكارته تفيد تعظيم المكنى عنه به فمعناه شئ عظيم ولما ركب مع افعل الدال على الزيادة حصلت مبالغة حول له بحيث ينشأ منها التعجب وقال عصام الدين ولا يبعد ان يقال ما مبتدأ نكرة للعموم فان المعنى كل شئ وهو مناسب لمقام التعجب جدا وقوله وانصر به لفظه امر حاضر صورة وماض معنى وفاعله مجرور الباء فلا ضمير فيه والا لتعدد الفاعل والباء زائدة لازمة الا اذا كان المتعجب منه ان مع صلتها مثل احسن ان يقول اى بان يقول على ما هو القياس فى حذف

نعل تعجب مضارع ومجهول ومؤنث اولمز فعل غیر متصرف قدر لر ... مخصوص ... كلوب جاى ده مذكوردر تركى شرحى

سيبويه عندنده امر حاضر در صورتده لكن معناده افعال بابندن ماضيدر همزه صيرورت ايچوندر كافيه زينته زاده سنده مذكوردر

ولازمدر كه متعجب منه صله ... او لزمانه باء حرفى ... ان تقول اى بان تقول كفى

انفر به نك باسنده اوج مذهب وار د سيبويه اخفش فرا سيبويه عندنده انصر به ده كي با زائدة ضمير مجرور انصرك فاعلي در تخنده فاعل يوقدر اخفش عندنده انصر به ده كي با تعديه ايچوندر ضمير مجرور انصرك مفعو ليدر فاعلي تخنده انت در استتاري جائزدر فرا عندنده انصر به ده كي با سببيه در ضمير مجرور انصرك مفعو ليدر فاعلي تخنده انت هو در استتاري واجبدر اولى اولان قوله بحد سيبويه قوليدر

الجار فاعله انصر زيد بصيغة الماضي من الافعال والهمزة للصيرورة اى صار ذا نصرة فانصر ماض وزيد فاعله ونقل من صيغة الاخبار الى صيغة الانشاء كما في الدعاء نحو رحمه الله فكان الامر انشاء فكذلك التعجب وزيدت الباء في فاعله كما في كفى بالله هذا عند سيبويه واما عند الاخفش فهو امر صورة ومعنى فاعله فيه انت والهمزة للصيرورة اى صر ذا نصرة والباء للتعدية والمجرور مفعول به غير صريح للفعل فالمعنى صيره ذا نصره وبالتركي سن اول نخابيه يردم استه ايله او الباء زائدة للتاكيد فيكون الهمزة للتعدية والمجرور مفعولا صريحا ومعناه اجعل انت اياه ذا نصرة اى صفه بالنصرة قال نجم الائمة الرضي وهذا اولى لقلة همزة الصيرورة فافهم ثم عند الزجاج ضمير انت فيه خطاب لمصدر الفعل اى يا حسن احسن بزيد ولعل الباء للسببية عنده اى صر يا حسن حسنا بزيد واعتذر به لبقاء الصيغة في الاحوال على صورة واحدة ورد بان فيه سماجة من حيث المعنى وايضا يقال احسن بزيد يا عمرو ولا يخاطب شيئان في حالة واحدة اللهم الا ان يقول ان معنى خطاب الحسن قد انمحى كما سياتي وقال الفراء وتبعه الزمخشري وابن خروف ان احسن امر لكل احد بان يجعل زيدا حسنا وانما يجعله كذلك بان يصفه بالحسن فكانه قيل صفه بالحسن كيف شئت فان فيه من جهات الحسن كل ما يمكن ان يكون في شخص قال الشيخ الرضي وهذا معنى مناسب للتعجب بخلاف تقدير سيبويه فان قيل اى المذهبين ارجح مذهب سيبويه او مذهب اخفش قلنا زيفوا قول سيبويه من وجوه الاول ان الامر بمعنى الماضي مما لم يعهد بل جاء الماضي بمعنى الامر الثاني ان افعل بمعنى صار ذا كذا قليل ولو كان منه لجاز احسم بزيد واشحم به واتمر به يعنى ان همزة الصيرورة اقل من همزة التعدية الثالث زيادة الباء في الفاعل قليل والمطرد زيادتها في المفعول الرابع ان الجار والمجرور يجوز حذفه كما في قوله تعالى اسمع بهم وابصر فلو كان لما جاز بلا نائب وستطلع على الجواز عند سيبويه فانتظر ومذهب الاخفش هو الذى رجحه صاحب المفصل حيث قال عندى ان القياس ماخذ ان يقال انه امر لكل احد الى آخر ما قال واختاره البيضاوي وغيره واعلم ان ما ذكرنا من الاختلافات في اعراب ما افعله وافعل به وبيان معانيهما انما هو على اصل الوضع الاول واما بعد الوضع الثاني الذى هو الوضع لانشاء التعجب فلا يعتبر تلك المعاني التركيبية وانما الباقي منها المعنى المصدري المتعجب به فتدبر ولذا لا يتغير صيغتهما غير ضميرهما في جميع الحالات وقد عرفت وجوها اخر لعدم تصرفهما نفي الاول انمحى اصل المعنى الذى هو الجعل واقتصر منه على ثمرته وهى التعجب منه مطلقا سواء كان مجعولا وله سبب اولا ولهذا يعبر عنه بالتركي نعجب يردم اندى بر غائب اثر على اعتبار ابهام الضمير ويظهر هذا من قولهم ما اقدر الله تعالى وما اعلمه فانهما جائزان كما نص عليه في الاشباه

اخفش عندنده صورتده ومعناده اول نخابيه امر حاضردر فاعلي تخنده انت در يالكز بر مخاطبه امردر با تعديه ايچوندر انصرك همزه سي صيرورت ايچوندر ياخود زائدردر همزه تعديه ايچوندر جاى وذينه زاده ده مذكوردر

معناسى سن اول غائبي نصرت صاحبي قل ياخود اول غائبي ناصر قل اولكى معنا الرهمزه صيرورت ايچون اولور اكنجى معنا همزه تعديه ايچون اولور جاى ده مذكوردر

سيبويه فرا واخفش عندلرنده بو اعرابلر اصل وضعنلى اعرابلريدر لكن معناسى مرادلرى بودكلدر انلك ايچون نعجب زيد يردم اندرى ديمك ايله تعبير اولنور كافيه زينى زاده سنده مذكوردر

في الاشباه والنظائر وفي الرضي وغيرهما مع ان الوضعي الاصلي ليس بممكن وانما المراد منهما انشاء التعجب وفي الثاني انمحى معنى الامر واعتبر فيه محض انشاء التعجب ولم يبق فيه معنى الخطاب الاصلي لمصدر الفعل كما عند الزجاج او المخاطب كما قال الفراء فيكون هذا وجها آخر لعدم تصرفه على قول الفراء وان خوطب به في الاصل مثنى او مجموع او مؤنث فلم يقل احسنا واحسنوا واحسني واحسن ولهذا يعبر عن معناه نه عجب يردم اندى بر غائب اثر ويدل على هذا قولهم معنى افعل به كمعنى ما افعله وهو محض انشاء التعجب فلا فرق بين فعلي التعجب في المعنى المراد كما في الرضي وغيره فان قيل فلم لم يكتف باحدهما اجيب بان الاتحاد في اصل المعنى التعجبي وحروف الاول اكثر ففيه مبالغة اقول فعلى هذا يزاد في معنى الاول لفظة المفيد للمبالغة في التعجب دون الثاني لكن زيادة الباء في آخر الثاني ليفيد تاكيد النسبة في انشاء التعجب كما يفيده صيغة الامر توكيد كون الثاني آكد من الاول كما في روح الشروح فتقطن وما ذكرنا من زيادة لفظة فيهما هو المذكور في موهب الكافية فخير بين الثلثة واختر اعزها ثم اعلم بان فعل التعجب بصيغتيه لا يبنى الا من ثلاثي مجرد دال على الثبوت قابل للزيادة والنقصان غير لون ولا عيب مطلق او ظاهر منه ويجوز من الباطن نحو ما احمقه وما انوكه وما الده وقد ذكرنا في افعل التفضيل وندر ما خيره وما شره بحذف الهمزة بخلاف خير وشر في التفضيل وشذ ما بني من غير فعل نحو ما احنكه هذه الشاة وما بني للمفعول نحو ما اشهى الطعام فلا يبنى الا للفاعل كما في فعل التفضيل قال نجم الائمة ويجوز ان يعلل بانهما ماخوذان من فعل مضموم العين في اصل الوضع او المنقول اليه وهو لازم فتدبر وكذا شذ ما بني من باب افعل نحو ما اعطاه للمعروف وما ابغضني له والاختلاف فيه بين سيبويه وغيره والاخفش والمبرد كما في افعل التفضيل من غير فرق وفي الرضي ويبنى من غير متصرف نحو ما انعم وما اباس من نعم وبئس وبعض الافاضل شرط التصرف كما في افعل فليحفظ واعلم انه لا يبنى الا مما يبنى منه افعل التفضيل والادلة كالادلة لكن بشرط زائد وهو ان لا يبنى الا مما وقع واشتهر بخلاف التفضيل فانك تقول انا اضرب منك غدا ولا يتعجب الا مما حصل في الماضي واستمر حتى يستحق ان يتعجب منه اما الحال الذى لم يتكامل بعد والمستقبل الذى لم يدخل بعد في الوجود والماضي الذى لم يستمر فلا يستحق التعجب منها فلذا كان اشهر صيغة التعجب على الماضي اعني ما افعله قيل لا يبنى فعل التعجب الا من باب فعل مضموم العين في اصل الوضع او المنقول اليه اذا كان من غيره نحو ما اضرب وما اقتل ليدل بذلك على ان المتعجب منه صار كالغريزة اذ هذا الباب موضوع لهذا المعنى وكذا قيل في افعل التفضيل فكان اصل ما اضربك لزيد وما اقتلك لزيد وانت اضرب لزيد واقتل له ضرب لزيد وقتل له وانما لم يستعمل هذا الاصل لان نقل الفعل الى فعل لبناء التعجب

و التفضيل منه للزيادة فلهذا لا يتعدى بان الى المفعول الذى كان الفعل الثلاثى يتعدى اليه
بنفسه لا باللام كما رأيت و الكل من الرضى فتفطن قلت وعن هذا قال بعض الافاضل شرطه
ان يكون ثلاثيا مجردا لازما اصلا او ردا متصرفا تاما مدلوله فى الزمان الماضى على الاستمرار قائما
بالفاعل قابلا للزيادة والنقصان غير لون ولا عيب ظاهر انتهى ثم طريق التوصل فيما يمتنع بناؤه
منه من الغير الثلاثى و الالوان والعيوب والافعال الناقصة ان تؤخذ صيغة التعجب من الفعل
الدال على نوع اسباب التعجب ويجعل مصدر الفعل الذى قصد تعجبه مفعولا او مجرورا بالبا نحو ما اشد
بياضه وما اشد عماه و نحو ما اقل اكرامه وما اكثر تفريجه وما اظهر انكساره وما افرط استخراجه و نحو
ذلك والمعنى عجيب بياضه وعماه وعجيب اكرامه قلة وتفريجه كثيرة وعجيب ظهور انكساره وفرط
استخراجه وهذا تقرير بثلاثة انواع فالاول بنسبة التعجب الى الفعل المتوصل اليه بدون التعرض
للمتوصل به قصرا على الحق والثانى بتصوير كون المتوصل به تمييزا والثالث بجعل التمييز بمعنى
الفاعل تأمل و نحو اشد و بياضه و اشد و بعماه اى عجيب بياضه و عماه ان كان المجرور فاعلا والبا
زائدة او عجيب بتبيضه وتعميته اى نسبته الى البعض الشديد ان كان المجرور مفعولا و البا للتعدية
و نحو اقو بدحرجته اى عجيب دحرجة زيد او الجر على اختلاف القولين فى المجرور و اكثر بمقاتلته اى
عجيب سرعته فالتعجب بالنسبة الى نفس الفعل و اظهر باقشعراره اى عجيب اظهاره او ظهوره على اختلاف
مرجع التعجب من الفاعل او المفعول وظهر مما مر ان الضمير فيما افعله فاعل و فى افعل به يكون
فاعلا و مفعولا باقتضاء المقام كذا فى روح الشروح و فى الرضى و قياس التعجب من المبنى للمفعول
ان يكون الفعل المبنى له صلة لما المصدرية القائمة مقام المتعجب منه بعد اشد و اشدد و نحوهما نحو
ما اشد ما ضرب و اشدد بما سجن تتميم فعلا التعجب مأخوذان من اسم التفضيل لاستعمالهما مثله
اصيلا و توصلا و لمشابهتهما له فى المبالغة و التاكيد اذ التعجب انما يكون فيما زاد على غيره فى
الصفة و ايضا فى الكل الذى يبنيان منه و شرائط بنائهما و تصحيح العين فى نحو ما اقوله و ما ابيعه
و اقول و ابيع به و فى الوزن فى الاول بنى آخر الاول على الفتح كالماضى و آخر الثانى على السكون
كالامر تشبيها لا لفظهما بالافعل للتكثير ماضيا او امرا ليفيد المبالغة الى حد التعجبية و انما يعل
عينهما فى المعتل لان الاعلال نوع تصرف فلا يجامع غير المتصرف و لهذا لا يجوز الادغام فى نحو اشدد
فى التعجب و هذا على مذهب البصريين من فعلية افعل التعجب و افقام الكسائى من الكوفية و توهم
الكوفيون انه اسم كافعل التفضيل و اما جراهم عليه المشابهة المذكورة و تصغيره و تجرده عن معنى
الحدوث و الزجاج الذين هما من خواص الافعال فصار كانه اسم فيه معنى الصفة و اعتذروا من بنائه
بتضمنه معنى الحرف و هو التعجب الذى كان حقيقا بان يوضع له حرف و على الفتح بكونه اخف فما مبتدأ

ما قبلنه نوعا عطف اولنمشدر برجار ایله مجرور کورددکده اخبر به اولی افعال بابندن امر حاضره التباس لازم کلدی
فعل تعجب در اولی

فما ابتدا و احسن خبره اى شىء من الاشيا متعجب من حسنه على ان ما نكرة غير موصوفة
و اعتذروا النصب المتعجب منه بكونه مشابها للمفعول بمجيئه بعد افعل المشابه لفعل مضمر فاعله
فى موقعه موقع المفعول به فانتصب انتصابه و الكل تعسف لا يخفى وجهه ثم لابد ان يكون المتعجب منه
مختصا فلا يقال ما احسن رجلا لعدم الفائدة فان خصصته بوصف نحو رجلا رأيناه فى موضع
كذا جاز و اذا علم جاز حذفه نحو لقيت زيدا و ما احسن قال الله تعالى اسمع بهم و ابصر فحذف
بهم عند الاخفش جائز لانه مفعول و اما عند سيبويه فانه و ان كان فاعلا و الفاعل لا يجوز حذفه
الا انه بملازمته الجر و كون الفعل قبله فى صورة طالب المفعول اشبه الفضلة فجاز حذفه اكتفاء
بما تقدم و لم يجز فى جاءنى من رجل و كفى بزيد لانه لم يلزمه الجر و لا يؤتى بفعلى التعجب و لا افعل
التفضيل بمفعول مطلق خلافا لمن اجاز ذلك لانها بجمودها صارت كنعم و بئس مما لا مصدر له و
لا يجوز العطف على الضمير المستتر فى ما احسن زيدا و لا فى احسن بزيد و لا سائر التوابع و لا
الاخبار عنه بالذى او باللام لانه انمحى عنه معنى الفاعلية كما قدمنا بل المعنى الآن اى حسن
زيد و اجاز ذلك قوم بعد المنسوب لا قبله للزوم الفصل و هو لا يجوز الا بالظرف فى الكل من
الرضى ثم ان المص ذكر فى الامثلة المختلفة على ما فى اكثر النسخ اربعة و عشرين بناء كما رأيت
فابتدأ بالفعل و ختم بالفعل ايضا و اخر فعلى التعجب عن الجميع لان ما عداهما من الامثلة متفق
على فعليته و اسميته و اما هما فقد اختلف فى الاول منهما كما مر آنفا و قاس عليه بعضهم الثانى
فى الحكم و قد مر الاشارة الى وجوه اخر لتأخيرهما و وجه الضبط فيما ذكره المص و الترتيب اجمالا
لانها لا تكون حرفا اذ لا قياس و لا تصرف فيه فتكون اما فعلا او اسما لانحصار اللفظ الموضوع المفرد
فى الثلاثة عقلا كما بينه ابن الحاجب و غيره و الفعل مشتق من الاسم على مذهب البصريين و قد سبق
ثم الفعل اولى بالتقديم لكثرة تصرفه و افادته فاكثر بحث الصرف عنه فهو اما خبر او انشاء و الخبر
لكونه اصل الانشاء كما قدمناه احق بالتقديم فهو اما ان يدل فى الكل على زمان اخبار كذا و هو الماضى
او يدل فيه على الحال و الاستقبال على الاشتراك و هو المضارع و الماضى لكونه اصل المضارع انسب
بالتقديم ثم المضارع اما ان يتغير معنا بالنفى الى الماضى او الحال او الاستقبال و الاول اما مع ا
ستيعاب و هو الجحد المستغرق او مطلقا و هو الجحد المطلق و المطلق لكونه ساذجا يستحق
التقديم و الثانى نفى الحال و الثالث اما مقارن بالتاكيد و هو تاكيد نفى الاستقبال او لا
و هو نفى الاستقبال و هو لكونه عاريا عن القيد مناسب التقديم و اما الانشاء فاما طلب او
تعجب اذ غيرهما سماعى و الطلب لكثرته و تصرفه احرى بالتقديم فهو اما متعلق بوجود الفعل
او تركه و كل منهما اما من الغائب فامر الغائب او نهيه او من الحاضر فامر الحاضر او نهيه

اونه اوج فعل اوج اسم در اخبارى
انشائى در مختلف فيه اخبارى بر بر
انشائى در دورتر ليفهم لا يفهم
انصر لا تنصر مختلف فيه ايكى در
فعل تعجب در

والتعجب الصيغتان واما الاسم فان دل على ذات مبهمة باعتبار معنى معين هو الملحق فصفة والا
فاسم والصفة لكونها اقرب من الفعل لفظاً ومعنىً وتصرفاً اليق من الاسم بالتقديم فان اماداله
على مجرد ثبوت الحدث لذات او مع زيادة على الغير وضعا والاول اقرب واشبه للفعل فاولى
بالتقديم فهو اما دال على قيام الحدث بذات ما او وقوعه عليها والاول اسم الفاعل والثاني اسم
المفعول ولكون الاول دالا على الفاعل ومشتقا من المعلوم وموازنا لفظا في جميع الصور لما
يشتق هو منه احق بالتقديم على الثاني المشتق من المجهول الموازن له في الثلاثي تقديرا واما
الدال على الزيادة فتلك الزيادة اما نسبية وهو اسم التفضيل او لا فمبالغة الفاعل والثاني
لاطلاقه يليق بالتقديم واما الاسم فاما المصدر او غيره والمصدر لقربه من الفعل احق بالتقديم
فهو اما دال على مجرد الحدث او مع زيادة والاول اما مجرد عن الميم الزائد في اوله وهو
المصدر الغير الميمي او لا وهو الميمي والاول لتجرده عن الزيادة اليق بالتقديم والثاني زيادته اما
عدد وهو بناء المرة او نوع وهو بناء النوع والاول لكثرته وفتحته يقدم وغير المصدر اما دال على
تصغير شيء وهو المصغر او نسبة وهو المنسوب والمصغر لكونه في المعنى على قيام الصفة بالموصوف
احق بالتقديم على المنسوب اذ هو مؤول بالمفعول واما دال على ظرف الحدث وآلته والاول لكثرته و
فتحته اولى بالتقديم فهو اما المكان فاسم المكان او الزمان فاسم الزمان ثم قد علمت ان هذه الامثلة
المختلفة قسمان فعل واسم والفعل مشتق فالماضي مشتق من المصدر والمضارع ماخوذ من الماضي
وسائر المختلفات اعني نفي الحال والاستقبال وتاكيده والجحد المطلق والمستغرق والامر والنهي
ماخوذ من المضارع بزيادة ما ولا ولن ولم ولما ولام الامر ولا النهي عليه واما فعلا التعجب
فماخوذان من اسم التفضيل لكن نقل صيغتهما الى صيغة الماضي والامر ومعناهما الى معنى المصدر و
اما الاسم فمنه مشتق وجامد فناصر ومنصور ومنصر ومنصر ونصار وانصر مشتقات من المضارع
على رأي الجمهور ونصراً ومنصر مصدراً ميمياً ونصرة ونصرة ونصير ونصري جوامد فاعلم انها
ايضا على قسمين متصرف وغير متصرف الثاني ما لا يتغير حاله فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث وهو فعل
التعجب بصيغتيه واسم التفضيل اذا استعمل بمن والمصدر غير المرة والنوع والذي اسند الى الجار
والمجرور من الافعال واسم المفعول واما ما اسند الى اسم ظاهر من الافعال والصفات فيتصرف
بالتأنيث فقط وما عداها متصرف وامثلة تصريفه تسمى امثلة متفقة وامثلة مطردة وقد
عرفت في اول المختلفة ان اشتقاق المطردة من المختلفة فكان حق المطردة تأخر ذكرها عن ذكر
المختلفة فلما فرغ المص عنها شرع في المطردة فقال الامثلة المطردة للماضي المعلوم وفي
بعض النسخ من الماضي المعلوم بلفظ من بدل اللام وكذا كل ما يأتي من الابواب يعني هذا المقام

هذا المقام يذكر فيه الامثلة المطردة في كونها صيغاً للماضي المعلوم او من صيغه من الغائب
والغائبة والمخاطب والمخاطبة والمتكلم اعلم ان التصرف يكون بامور منها التثنية و
هي عام لجميع المتصرفات وعلامتها في الافعال الالف في اواخرها وفي الاسماء الالف والنون
او الياء الساكنة المفتوح ما قبلها والنون في اواخرها لكن اطلاقها على الفعل في الحقيقة
باعتبار فاعله المضمر لان مدلول الفعل اعني الحدث جنس فلا يثنى ولا يجمع ومنها الجمع وهو
ايضا عام واطلاقه على الفعل كما في التثنية قال في الفوائد الضيائية تثنية الفعل و
جمعه راجعان في الحقيقة الى الفاعل وكذا في اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
وفي الرضي اختص التثنية والجمع والتصغير والنسبة والنداء بالاسم واما نحو اضربا واضربوا
فالتثنية والجمع فيهما راجع الى الاسم واما نحو قوله تعالى رب ارجعون ارجعني ارجعني
وقول الحجاج يا حرسي اضربا عنقه اي اضرب اضرب فليس الاول ولا الثاني بتثنية اذ الد
اذ التثنية ضم مفرد الى مثله في اللفظ غيره في المعنى والجمع ضم مفرد الى مثليه او اكثر في اللفظ
غيره في المعنى وارجعون واضربا بمعنى التكرير كما ذكرنا والتكرير ضم شيء الى مثله في اللفظ
مع كونه اياه في المعنى للتاكيد والتقرير والغالب فيما يفيد التاكيد ان يذكر بلفظين فصاعدا
لكنهم اختصروا في بعض المواضع باجرائه مجرى المثنى والمجموع لمشابهته لهما من حيث ان التأ
التاكيد اللفظي ايضا ضم شيء الى مثله في اللفظ وان كان اياه في المعنى ايضا فقوله اضربا
عنقه مثل لبيك وسعديك وقوله تعالى فارجع البصر كرتين في كون اللفظ في صورة المثنى و
ليس به انتهى وعلامته للمذكر في الافعال الواو الزائدة الساكنة المضموم ما قبلها في الآخر
لكن تحذف في مخاطب الماضي اذا لم يتصله ضمير منصوب كما سيجيء وللمؤنث نون مفتوحة ساكن
ما قبلها مخففة متصلة بلام الفعل ومشددة مختصة بمخاطب الماضي وعلامته في الاسماء للصحيح من
المذكر الواو الساكنة المضموم ما قبلها والنون في الآخر او الياء الساكنة المكسور ما قبلها مع
النون كذلك وتحذف النون في الاضافة ومن المؤنث الالف والتاء الطويلة في الآخر ومنها
التأنيث وهو فيما كان في الافعال والصفات فقط واطلاقه عليهما باعتبار الفاعل مطلقا ومن حيث
اللفظ لوجود علامته فيه قال نجم الائمة الرضي التأنيث في نحو ضربت راجع الى الاسم فالتأنيث
فيه في غير موضعه وفي اللب وما اختص بالفعل التاء الساكنة وهي لتأنيث ما اسند اليه و
علامته خمسة التاء والالف المقصورة والممدودة والياء والنون ففي الافعال التاء الساكنة
مختصة بآخر الماضي الغائبة المفردة ومتحركة في تثنيتها وفي الواحدة المخاطبة من الماضي وفي
الواحدة المضارع وتثنية الغائبتين واما الياء فساكنة مختصة بمخاطبة المضارع والامر

قوله في الحقيقة باعتبار فاعله وفي اللفظ اطلاقها على الفعل والفاعل معا كانه حقيقة عرفية وكذا الكلام في الجمع وغيره [illegible]

قال الفاضل العصام في شرحه على الكافية التاء للحاق الفاعل ... الملحق اللاحق لا الفاعل وهو الذي فيه ... في التاء الثانية والحجة انتهى [illegible]

والنهي وفيها تفصيل سيجيء واما النون فمختصة بجمع الفعل ومنها الخطاب والتكلم
وهما مختصان بالافعال المتصرفة اذ الاسماء لفظا غيب واطلاقهما على الفعل كاطلاق التثنية و
الجمع اعني باعتبار فاعله المضمر وعلامة الخطاب التاء اما في الاول كما في المضارع واما في
الآخر كما في الماضي مفتوحة في واحده ومكسورة في واحدته ومضمومة في البواقي مع ما بعدها
من لفظ ما في التثنية وميم في الجمع المذكر ونون مشددة في الجمع المؤنث وعلامة التكلم التاء
المضمومة الساكن ما قبلها المختصة بآخر الماضي للمتكلم الواحد والهمزة له ايضا والنون له مع
غيره في اول المضارع والنون الساكن ما قبلها مع الالف بعدها له مع غيره في آخر الماضي
ومنها المعلوم والمجهول وهما مختصان بالفعل ايضا والمراد بالمعلوم الفعل المسند الى الفاعل
المعلوم ويقال له الفعل المبني للفاعل والمراد بالمجهول الفعل المسند الى فاعل مجهول ويقال له
الفعل المبني للمفعول والفعل الذي لم يسم فاعله واطلاقهما على الفعل وكذا اطلاق الغائب عليه
باعتبار فاعله مطلقا ضميرا او ظاهرا وبالجملة وصف الفعل بكونه معلوما او مجهولا وكذا بكونه
غائبا او مخاطبا او متكلما مجاز باعتبار وصف فاعله نقيل من قبيل التلازم على الملزوم وكذا
الوصف بكونه مثنى ومجموعا فتدبر وتفطن وعلامة المعلوم من الماضي ان يكون اوله متحركا منه مع
مفتوحا وانما اختير الفتح لتعذر البواقي لرفضهم الابتداء بالساكن وايضا يلزم التقاء
الساكنين في الفعل الذي في اوله همزة وصل ولثقل الكسرة والضمة في الفعل الثقيل فتعين
الفتح لخفته وقيل ترك الضم لئلا يلتبس بالمبني للمفعول لامكانه فهو السابع عن حركة عين
الفعل وفيه انه انما يتم اذا كان بناء المبني للمفعول مقدما وهو ممنوع بل الامر بالعكس الا ان يكون تعليلا
ومناسبة عقلية ذكرت بعد الوقوع والحاكم بذلك الواضع كما قال في امثاله في شرح الزنجاني التفتازاني
تأمل واما علامة المجهول فسيجيء في موضعه ان شاء الله تعالى ثم بعد ما علمت ما ذكرنا من القانون
فاعلم ان الفعل اكثر الالفاظ ورودا في ذوي العقول واستعمالا فاشتدت الحاجة الى الفرق
بين الامور المذكورة والاختصار وبانضمام المضمرات المنفصلة وان حصل الفرق لكن يفوت
الاختصار والنسبة الى الفاعل داخل في مدلوله واحوال الفاعل ثلث لانها ان كان له دخل في
حصول الكلام ووجوده بالفعل فان صدر عنه فهو المتكلم وان توجه اليه فمخاطب وان لم يكن
له دخل كذلك فهو الغائب والمراد به ما لم يكن متكلما ولا مخاطبا لا المعنى اللغوي فيشمل الحاضر
الذي ليس بمتكلم ولا مخاطب والاحوال الست الاخرى موجودة في الفاعل ايضا وهي الافراد
والتثنية والجمع مع التذكير والتأنيث فبضرب الثلث في الست يحصل ثمانية عشر فتقتضي ثمانية
عشر بناء ستة للغيبة ثلثة للمذكر وثلثة للمؤنث وستة للخطاب كذلك وستة للتكلم

قوله الابتداء بالساكن كما في الثلاثي

قوله التقاء الساكنين كما في الفعل الذي في اوله همزة وصل

مطلب احوال الفاعل تقتضي ثمانية عشر بناء

للمتكلم مثنيا كان او مجموعا مثلها اما الثلثة التي للمذكر الغائب فامثلتها ما ذكره المص بقوله نَصَرَ
نَصَرَا نَصَرُوا فان قلت لم بدأ بالغائب مع ان المتكلم اصل في حصول الكلام ولهذا قدمه بعضهم
ثم المخاطب اذ له دخل في حصوله واخروا الغائب لعدم دخله فيه قلت لكون الغائب مزيدا عليه
واصلا بالنسبة الى المزيد ولجواز تجرد مفرده عن الضمير فيكون مفردا ولكثرة امثلته ثم المخاطب
للامر الثالث واخر المتكلم لانتفاء الثلثة فيه وبالجملة ما اختاره المص اولى لكونه اعتبارا
لما في نفس اللفظ وما اختاره البعض المذكور اعتبار لما في الخارج فان قلت لم قدم المذكر على
المؤنث قلت لان المذكر مزيد عليه وهو اصل كما مر ولانه اصل في التخليق واشرف من المؤنث قوله
نَصَرَ فعل ماض بناء معلوم مفرد مذكر غائب وقد مر في المختلفة استيفاء ما يتعلق به وترجمته فلا تغفل
فان قلت انه يستعمل في الله تعالى مثل والله خلق ونصره الله وليس بغائب ولا مذكر ولا مؤنث
تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا قلت المراد اللفظ فاذا قلت الله خلق فالله لفظه مذكر غائب لانه
ليس بمتكلم ولا مخاطب وهو المراد بالغائب كما عرفت وليس فيه علامة التأنيث قيل اما اذا لم يرد
اللفظ فلا يجوز لانه كما لا يطلق عليه تعالى متكلم ولا مخاطب لا يطلق عليه غائب وكون الله تعالى غيرها
ليس بمحال لان التكلم والخطاب والغيبة بالنسبة الينا وفيه نظر ذكر الامام الرازي في شرح
اسماء الله تعالى ان مذهب اصحابنا انها توقيفية وقالت المعتزلة والكرامية انه اذا دل العقل
على ان معنى اللفظ ثابت في حقه تعالى جاز اطلاق ذلك اللفظ عليه وَرَدَ به الاذن او لم يرد
وهو قول ابي بكر من اصحابنا واختيار الشيخ الغزالي ان الاسماء موقوفة على الاذن واما الصفات فغير
موقوفة فعلى مذهب اصحابنا لا يطلق الغائب عليه تعالى وعلى غير مذهبهم يطلق وقيل المتكلم يقول
في باب اثبات الصفات يثبت السمع والبصر قياسا للغائب على الشاهد فقد اطلقوه ولا بعد
فيه اذ يراد الغائب عن حواسنا ومنه قوله تعالى يؤمنون بالغيب على وجه وفيه نظر يقول هذا الفقير
سمعت من بعض اساتذي فريد عصره ووحيد دهره نور الله مضجعه واعلى مسنده في هذا الباب
استثناء كما في خلق الله كل شيء فاعرف فان قلت لاي معنى اطلق عليه المفرد قلت للمفرد
في عرف النحاة معان منها ما يقابل المركب وذلك في تعريف الكلمة ومنها ما يقابل المثنى والمجموع
وذلك في بحث الصفة ومنها ما يقابل المضاف وشبه المضاف وذلك في بحث المنادى والمنصوب
بلا لنفي الجنس ومنها ما يقابل الجملة وذلك في بحث خبر المبتدا وفي عرف التصريفي هو ما يقابل
المثنى والمجموع وهو المراد ههنا وذلك اما لعدم علامة المثنى والمجموع واما باعتبار الفاعل اذ هو
في الاكثر واحد كما هو الظاهر ولا يجوز ان يكون باعتبار اصل المعنى لما مر انه جنس لا تعدد فيه فلا يصح
في مقابلة التثنية والجمع حينئذ نعم انه واحد في نفسه لكن لم يلاحظ هذه الوحدة بل نفس

الماهية وقد سبق تفصيله في المصدر الميمي فتذكر فان قلت لم قدم المفرد على مقابليه
اعني المثنى والمجموع وهما قوله نصرا نصروا قلت لان مدلول المفرد واحد ومدلولهما متعدد
والواحد قبل المتعدد ولانه اكثر بالنسبة اليهما وايضا هو مزيد عليه وهو مقدم وانما قدم
التثنية على الجمع لان مدلولها اقل ولان علامة الاول وهي الالف خفيفة ولانه اكثر استعمالا
كما في شرح المراح وفي الحاشية الاول فعل ماض بناء معلوم تثنية مذكر غائب معناسى
يردم اتديلر ايكي غائب ارلر گچمش زمانده وفي الحاشية الثاني فعل ماض بناء معلوم
جمع مذكر غائب معناسى يردم اتديلر جميع غائب ارلر گچمش زمانده والمعنى الموضوع لهما
المطابق يردم اتديلر فانه يدل على الحدث والزمان الماضي والنسبة الى الفاعل وعلى
الفاعل الغائب ايضا كان لفظ اتدوكز يدل على الفاعل المخاطب ولفظ اتدك على المتكلم
الا ان التثنية والجمع لما كانا غير متمايزين بالصيغة في التركية وهي اتديلر واتدوكز يزاد
لفظ ايكي في التثنية ولفظ جميع في الجمع وكذا يزاد لفظ ارلر في المذكر وعورتلر في المؤنث
للتمايز فمعنى نصرا يردم اتديلر ومعنى نصروا يردم اتديلر جميع ارلر فلا حاجة الى لفظ غائب
ايكي ارلر
وگچمش زمانده لتميز الغيبة من المخاطب والمتكلم بالصيغة التركية وكذا المضي من المضارعة
الا ترى ان امثلة الماضي بالتركية اتدى اتديلر اتدوكز اتدم اتدك وكذا وردي و
وردلر وردك وردكز وردم وردق وامثلة المضارع ايدر ايدرلر ايدرسن ايدرسكز
ايدرم ايدرز وكذا ورر وررلر وررسن وررسكز وررم وررز وقس على هذا فما
ذكروا في الترجمتين معنى نصرا اثنان مذكران غائبان في الزمان الماضي ومعنى نصروا جميع مذكرون
غائبون في الزمان الماضي كما لا يخفى على المنصف ثم ان التثنية والجمع مشتقان من مفردهما
كما صرح ابن فاصل نصرا ونصروا من نصر زيد في الاول الالف وفي الثاني الواو للفرق بينهما
وبين المفرد فابقى آخر الاول على الفتح للالف وضم آخر الثاني للواو وهما ضمير الفاعل
لسقوطهما اذا كان الفاعل ظاهرا نحو نصر الزيدان ونصر الزيدون وانما زيد من حروف المد
لما عرفت في المختلفة انها اولى بالزيادة لخفتها وكثرة دورها وخص الالف بالتثنية
والواو بالجمع لان الالف من اول المخارج والواو من آخرها والتثنية قبل الجمع فاختير
الاول للاول والآخر للآخر ولان المثنى اكثر استعمالا من الجمع فاختير له ما هو اخف اعني
الالف فتعين الواو للجمع اذ لم يمكن زيادة الياء صونا للفعل عن اخت الجر التي هي الياء و
قيل زيد الالف في التثنية والواو في الجمع ليدل الالف على هما والواو على هموا اقول هذا
القول مبني على التسامح وهو انهم لما قالوا ان الفاعل في زيد نصر هو هو لضيق العبارة

لضيق العبارة عليهم وقد سبق تحقيقه في المختلفة فكانهم قالوا ان الفاعل في الزيدان
نصرا هو هما تحته وفي الزيدون نصروا هو هم تحته فكان الالف والواو تدلان عليهما مع
ان الفاعل بارز فيهما لا مستكن تحتهما ولو قيل ان معنى ان الالف والواو تدلان على
ان الضمير المنفصل لهما هو هما هموا لا يبعد فتامل وضم لام الفعل في الجمع لاجل الواو
بخلاف رموا لان الميم ليست بلام الفعل وكتب الالف بعد واو الجمع اذا لم يتصل به الضمير
للفرق بينه وبين واو العطف في مثل حضر وتكلم زيد ثم كتب فيما لا يلتبس نحو ضربوا اذ واو
العطف لا يتصل اطرادا للباب هذا فان قلت لم لم يأتوا بنون في التثنية والجمع في الماضي
قلت لانهم لما ثنوا الضمائر وجمعوها والقصد بوضع متصلها التخفيف لم يأتوا بها بعد الالف
والواو ولان النون في الافعال حرف الاعراب وقد عرفت ان الماضي ليس بمعرب بل مبني
ويأتي وجه الاول في المضارع ان شاء الله تعالى واما التثنية الحقة للمؤنث الغائبة فا
فامثلتها قوله نَصَرَتْ نَصَرَتَا نَصَرْنَ في حاشية الاول فعل ماض بناء معلوم مفرد مؤنث
غائبة معناسى يردم اتدى بر غائبة عورت گچمش زمانده وفي الثاني فعل ماض بناء
معلوم تثنية مؤنث غائبة معناسى يردم اتديلر ايكي غائبة عورتلر گچمشده وفي الثالث
فعل ماض بناء معلوم جمع مؤنث غائبة معناسى يردم اتديلر جميع غائبة عورتلر گچمش
زمانده والمفرد والمؤنث في الالفاظ العربية اتيا بلفظ المذكر لان المؤنث لا مذكر له
فلا يحتاج الى التاء او هما بتاء ويل الصيغة بالبناء دل عليه لفظ بناء معلوم ولا يخفى ان ما ذكر
من الالفاظ العربية حكاية عن العربية بل لا تركي فلا يبالي بالتغير لانه على الاتباع
فاعرف والتزم لفظ الغائبة بلفظ المؤنث لانها صفة الفاعل وهي مؤنث فافهم وباقي
الكلام ظ مما سبق زيدت التاء في نصرت لتدل على التأنيث فرقا بين المذكر والمؤنث و
ليست بضمير لبقائها عند مجيء الفاعل ظاهرا نحو نصرت هند واختصت التاء لانها من المخرج
الثاني من المخرج الكلية وهو الوسط والمؤنث ايضا ثان في التخليق لان الله تعالى خلق آدم عم
اولا ثم خلق حواء من ضلع من اضلاعه كما قال تعالى خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وايضا
التاء علامة للتأنيث في الاسم فجعلت علامة له في الفعل ولو جعلت الزيادة للمذكر يحصل الفرق ايضا
الا انهم راعوا مناسبة الفرعية بين الزيادة والمؤنث وحركت التاء في الاسم واسكنت في
الفعل تعادلا اذ الفعل ثقيل والاسم خفيف وانما حركت في نصرتا لالتقاء الساكنين وحذفت
في الجمع اذ اصله نصرتن التقاء بالنون كما حذفت في مسلمات اصله مسلمتات فان اجتماع علامتي
التأنيث مطلقا في الفعل ومن جنس واحد في الاسم غير جائز وانما حذفت الاولى لان في الثانية

[illegible] لكانت من جنس واحد اولا

زيادة معنى وهي الدلالة على الجمعية بحذف الالف اولى وكتبت طويلة دون مدورة
للفرق بين المختصة بالفعل وبين المختصة بالاسم ولم يعكس لان الاصل في الحروف عند الكتابة
الاظهار كما امر عبد العزيز لكاتبه في بسم الله الرحمن الرحيم حيث قال اطولوا الباء ودوروا الميم
واظهر السين والفعل اولى بالاظهار فان قيل التاء لتأنيث الفاعل لا الفعل فينبغي ان تلحق
بالفاعل قلنا انما جاز الحاقها بالمسند للاتصال الذي بين الفعل الذي هو الاصل في الاسناد
وبين الفاعل لما عرفت غير مرة من احتياج الفعل الى الفاعل وكونه كجزء من اجزائه حتى
سكن اللام حذرا عن توالي اربع حركات ووقع بين الفعل واعرابه نحو يضربان ويضربون وتضربين كما
يأتي في المضارع وسكنت الراء في نصرن لدفع توالي اربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة
وفيما لا يلزم التوالي اطرادا واما نصرتا فالتاء فيه في حكم الساكن لانها حركت لالف التثنية
فحركتها عارضة والعارض كالمعدوم وزيدت النون لتعذر زيادة حروف المد اما الواو فلانه
يلتبس بجمع المذكر واما الالف فلدفع الالتباس بالتثنية واما الياء فلصون الفعل عن اخت
الجر كما مر مع انه يلتبس بالمصدر المضاف الى ياء المتكلم لامكان الذهول عن حركة العين فلما تعذر
زيادتها زيدت النون لشبهها بها من حيث الخفاء واللين فكان في حروف المد زيادة مد واللين
فكذا في النون زيادة غنة وقيل لتدل النون على هن وقد عرفت معناه وانما زيدت في الآخر
دون الاول لئلا يلتبس بالمضارع ولئلا يلزم تقدم الفاعل على الفعل فلذا لم تزد بين الفاء و
العين وبين العين واللام وانما حركت طردا للخطاب مع قابليتها للحركة من غير ضعف وقيل لانها
ضمير الفاعل فتكون في قوة الاسم واختير الفتح لخفتها ولم تشدد كنون هن لعدم الموجب ولانه
بمنزلة الواو في الجمع المذكر كذا قيل نصرت فعل ماض بناء معلوم مفرد مذكر مخاطب فمعناه
بالتركي يردم اتدك سن بر حاضر ار كجمش زمانده نصرتما فعل ماض بناء تثنية مذكر مخاطب
فمعناه بالتركي يردم اتدكز سز ايكي حاضر ارلر كجمش زمانده نصرتم فعل ماض بناء معلوم جمع
مذكر مخاطب فمعناه بالتركي يردم اتدكز سز جميع حاضر ارلر كجمش زمانده هذه على قياس
ما في الحواشي وانت تعلم انه لا حاجة الى لفظ سن وبر وسز وحاضر وكجمش زمانده الا
ان تكون تأكيدات لما علم صريحا ودلالة وقد مر ذلك مرات قيل لفظ بر في مفرد الغائبة ولفظ
سن في مفرد الخطاب لضرورة رفع الركاكة كما لا يخفى اقول لا يظهر وجهه على انه لا وجه لتخصيصها
كما لا يخفى زيدت التاء في الخطاب بحكم الوضع لعل حكمتها انه لما كان المخاطب من يلقى اليه
الكلام اختير له حرف شديد ليتنبه عن سنة الغفلة والقى سمعه الى ما يلقى اليه وهو شهيد
والحروف الشديدة هي اجدك قطبت ولا يمكن زيادة الالف منها للالتباس بالتثنية

بالتثنية وغير التاء مما بقي ليس من حروف الزيادة فتعين التاء وقيل لا يبعد ان
يقال اختير التاء ليكون موافقا لانت الذي هو الضمير المرفوع المنفصل اقول ولا يبعد ايضا
ان يكون لتعذر زيادة حرف العلة لما مر في نصرن والتاء تبدل من الواو في نحو تراث
وتجاه وتكلان اصلها وراث ووجاه ووكلان وايضا التاء من المخرج الثاني والمخاطب
بين المتكلم والغائب فتأمل وحركت التاء في نصرت لئلا يلتبس بالغائبة المفردة واختير
الفتح لخفته في كثير الاستعمال او لان المخاطب اسم مفعول وعلامة المفعول النصب والفتح
شبيه به وقيل لانها لو سكنت لالتبس بالمفرد المؤنث الغائبة ولو كسرت لالتبس
بالمخاطبة ولو ضمت يلتبس بالمتكلم فلم يبق الا الفتح اقول هذا انما يتم بعد وقوع بناء
المخاطبة والمتكلم فتدبر وسكنت الراء فيه لما مر في نصرن وقس عليه المخاطبة وا
التثنية والجمع والمتكلم وضمت التاء في نصرتما لانها ضمير الفاعل وعلامة الفاعل الرفع
في المعرب ولما لم يمكن الرفع في المبني حركوه بحركة شبيهة به عملا بالاصل بقدر الامكان
وهي الضم فانه يشبه الرفع خطا ولفظا كذا قالوا اقول هذا الوجه بناء على ان ضمير
الفاعل في مثل فعلتما وفعلتموا وفعلتن هو التاء وحدها واما الالف والواو والنون فعلامات
للتثنية وجمع المذكر وجمع المؤنث كما هو مذهب بعض والمختار ان الفاعل هؤلاء الحروف
واما التاء فعلامة الخطاب وهو مذهب الاكثرين وقيل الفاعل هو مجموع التاء واحد هذه الحروف
وهو ضعيف اذ يكفي احدهما للفاعل ولا حاجة الى ضم الآخر اليه مع ان الاصل الاكتفاء
باحدهما وقيل ضمت التاء اتباعا للميم لان الميم شفوية فجعلوا حركة التاء من جنسها و
هو الضم الشفوي وزيدت الميم حتى لا يلتبس بالف الاشباع كما في قول الشاعر: اخوك
اخو مكاشرة وضحك :: وحياك الاله فكيف انتا :: وخصت الميم بالزيادة لموافقة
انتما تحته وقد عرفت توجيهه ولانهم لما قصدوا مخالفة الخطاب للغيبة زادوا قبل
الف التثنية حرفا يناسب ما قبلها في المخرج الشفوي ولم يزيدوا الواو لكونها اضعف
من الحرف الصحيح ولان حرف العلة قبل الالف والواو مستثقلة فزادوا الميم لكونه
اقرب الحروف الصحيحة الى حروف العلة لغنتها كذا في الرضي والفاء والباء من الشفوية لكن
ليستا من حروف الزيادة وزيدت في نصرتم لئلا يلتبس بواو الاشباع في الوقف لان الجمع
مأخوذ من مفرده كما عرفت فزيدت الواو لضمير الجمع فضمت التاء للمجانسة وخصت
الميم ليطرد بتثنيته فحذفت الواو لكراهة اجتماع الحرفين المجانسين مخرجا مع سهولة
دفعه فجعلت الميم دليلا على جنسها المحذوف ولان الميم مع الواو بمنزلة الاسم ولا يوجد اسم

قوله في مضارعها الزوائد فان الميم بجعلها اسما فاعلين ومفعولين

آخره واو ما قبلها مضموم غير هو بخلاف نصروا لان المراد لا يجعل شيا من الافعال اسما
كما جعله الميم في مضارعها الزوائد فلا يكون مع الواو بمنزلة الاسم وبخلاف نصرتموه لان
الواو خرجت من الطرف بسبب الضمير واسكنت الميم لانه انما ضموا لا لاجل الواو فلما حذفت
الواو بقي على الاصل الذي هو السكون ثم ان هذه امثلة الثلثة التي للمذكر المخاطب و
اما امثلة الثلثة التي للمؤنث المخاطبة فهي نَصَرْتِ نَصَرْتُمَا نَصَرْتُنَّ وقس معانيها
على المذكر كُسِرَتْ التاء في نصرتِ للفرق والتفصيل في هذا المقام ان يقال انهم
زادوا تاء للمخاطب وتاء للمخاطبة وتاء للمتكلم وحركوها في الجميع خوف اللبس بتاء
التأنيث فضموها للمتكلم لان التاء فيه ضمير الفاعل فناسبها الضم ولانه اقوى الحركات
والمتكلم مقدم فاخذه وفتحوها للمخاطب اذ لم يمكن الضم للالتباس بالمتكلم والفتح راجح
لخفته وعلوه والمذكر مقدم فاخذه فبقيت الكسرة للمخاطبة فاعطيتها ولان الياء يقع
ضميرها في انصري وقد يقع علامة التأنيث كما في هذي امة الله والكسرة اخت الياء فناسب
اعطاؤه للمؤنث وسوى بين تثنيتي المخاطب والمخاطبة للايجاز ولقلة استعمالهما ما
بالنسبة الى المفرد والجمع اما الاول فلاحتياج حصولها الى ضم احد المثلين الى الآخر بخلاف
المفرد واما الثاني فلعدم الاتساع فيها اذ لا تستعمل الا في الاثنين فقط بخلاف
الجمع فان صيغة قلته تستعمل في الثلثة الى العشرة وصيغة كثرته فيما فوق العشرة بالغا ما
بلغ فلا تعيين فيه ففيه اتساع وكثرة استعمال بخلافها والحاصل ان في صياغة التثنية
نوع حرج ليس في الجمع ذلك وهو حصر المراد على الفردين وفيه كلفة بينة بخلاف الجمع فان
فيه ارسال المراد ولما كان استعمال التثنية قليلا لم يبال بالالتباس فيها بخلاف المفرد والجمع ما
فان قلت فلم فرقوا بين تثنيتي الغائب والغائبة قلت لما لم يمكن التسوية لوجود علامة
التأنيث في تثنية الغائبة وشدد النون في نصرتن لان اصله نصرتمن بالميم حملا على
التثنية فادغم الميم في النون لتقاربهما في المخرج او لان اصله نصرتن بالتخفيف فاريد
ان يكون ما قبل النون ساكنا ليطرد بجميع نونات النساء في سكون ما قبلها ولا يمكن اسكان تاء
المخاطبة لالتقاء الساكنين ولا حذفها لان العلامة لا تحذف فادخل النون بعد التاء وقبل
نون الجمع لقرب النون من النون وادغمت احديهما في الاخرى فقيل نصرتن وقيل انما زيدت
حرف في جمع المؤنث لتكون في مقابلة الميم في جمع المذكر واختير النون لمشابهتها الميم
بسبب الغنة نَصَرْتُ فعل ماض بناء معلوم نفس متكلم وحده فمعناه بالتركي يردم اندم بن
بجش زمانده نَصَرْنَا فعل ماض بناء معلوم نفس متكلم مع الغير فمعناه بالتركي يردم ا

يردم اندوك بز بجش زمانده على قياس ما كتبوا في الحاشية وقد نبهناك على تحقيق الحال
في مواضع شتى من المقال فاخبر ما قلنا لك واحذر القيل والقال ولعل الامر على
المشهور بعد معرفة الحق ليس من الوبال عند سليم البال ثم كون هاتين الصيغتين للمتكلم
للمتكلم عرف التصريفي والا ففي احديهما يشارك المتكلم غائب او مخاطب لكن يغلب
المتكلم على مشاركه فينسب الصيغة اليه زيدت التاء في نصرت لان تحته انا مضمر ولا يمكن
الزيادة من حروفه للالتباس لانه بتقدير زيادة الهمزة وهي حقيقة الف تحرك يلتبس
بتثنية الغائب وبتقدير زيادة النون يلتبس بجمع المؤنث الغائبة ولا يمكن ايضا ان يزاد
من حروف العلة اما الالف فلما مر واما الواو فلئلا يلتبس بالجمع المذكر واما الياء فلعدم
تحمله علامة الفاعل اعني الضمة فاختير التاء لوجودها في اخواته من صيغ الخطاب وزيدت
النون في نَصَرْنَا للاشارة بنوع صيغة الجمع الى ما فيه من معنى الجمع او لان تحته نحن مضمر على
ما عرفت تاويله فزيدت النون للموافقة ولم يزد الحاء لانه ليست من الزوائد ثم زيدت
الالف حتى لا يلتبس بجمع المؤنث واختصت الالف للخفة وقيل لان تحته اننا مضمر فزيدت
النون والالف ليوافق ما اضمر تحته فان قيل بالنظر الى اختلاف المعنى ينبغي ان يوضع للحكاية
ستة امثلة ثلثة للمذكر وثلثة للمؤنث كالغيبة والخطاب فيصير تصرفات الماضي ثمانية عشر لا
اربعة عشر قلنا مقتضى العقل كذلك لكن لقلة الالتباس في المتكلم اكتفي بالوجهين لانه يرى
في اكثر الاحوال فيعلم انه مذكر او مؤنث ويعلم ايضا انه واحد او اثنان او اكثر او يعلم حال
بالصوت انه مذكر او مؤنث واما اشتباه الاصوات فنادر لا يبتنى عليه الاحكام فالغي اعتبار
التذكير والتأنيث لقلة الفائدة فيه واما الغاء اعتبار التثنية والجمع فلعدم وجود شرطهما
وهو اتفاق الاسمين او الاسماء في اللفظ فانك اذا قلت نحن واردت المثنى فقيل لك فصل قلت
انا وزيد او انا وانت او انا وهو وتقول في الجمع انا وزيد وعمرو وليس كل افراده انا
وكذا البارز المتصل فاذا فصلت قولك نصرنا قلت نَصَرْتُ ونصر زيد او نَصَرْتُ انا وزيد
ومجموعا نصرتُ ونصر زيد وعمرو او نصرت انا وزيد وعمرو وليس كل افراد التاء المضمومة
بخلاف مثنى الخطاب والغيبة وجمعهما فانه اذا قيل لك فصل انتما قلت انت يا زيد وانت
يا عمرو وكذا في الجمع اذا قيل لك فصل انتم قلت انت يا زيد وانت يا عمرو وانت يا بكر
ولما لم يكن شرط المثنى والمجموع لم يمكنهم اجراء تثنية وجمع على ما جرى عليه سائر التثاني
والجموع فارتجلوا للمثنى صيغة وشركوا معه الجمع فيها للامن من اللبس بسبب القرائن ذكره
نجم الائمة وغيره فان قلت فلم لم يكتف في الحكاية بصيغة واحدة قلت لوقوع الالتباس و

مطلب شرط التثنية والجمع

مثنى

والاشتباه ورفعها واجب فان قلت تثنية المخاطب مع المخاطبة متحدان صيغة فتكون
الصيغ ثلث عشرة لا اربع عشر قلت هما مختلفان تقديرا فان هيئة المفرد معتبرة في تقدير
فرعه فلفظ نصرتما باعتبار كونه تثنية نصرتَ بفتح التاء صيغة وباعتبار كونه تثنية نصرتِ
بالكسر صيغة اخرى تقديرا والتغاير التقديرى والاعتبارى كاف في التعدد فيذكر مرتين
ولولا الاعتبار لما ارتفعت صيغ الافعال الى كذا فانه يجعل الضمائر اللاحقة باجزائها
اعتبارا نظرا الى احتياج الافعال الى الفواعل واحتياج الضماير الى ما تتصل به في الوجود
كاحتياج الكل الى الجزء ويجعل المجموع صيغة اصلية وكلمة واحدة اعتبارا فلم يجوزوا توالى
اربع حركات فيها كما مر في المختلفة اعلم ان ما ذكرنا من الوجوه التى في الصيغ المطردة انما
هى مناسبات عقلية ذكروها بعد الوقوع والا فالحاكم بذلك هو الواضع لا غير قالوا اما ذكره القوم فيه
من التعليلات بيان مناسبات او من قبيل حمل النظير على النظير لا قياس فقهى والا فاصل الدليل
هو الاستعمال صرح به في ايضاح المفصل وغيره فلا يرد عليهم ان هذا قياس في اللغة كذا في
شرح الزنجانى للتفتازانى وحاشيته الامثلة المطردة للماضى المجهول نُصِرَ نُصِرا نُصِروا
نُصِرَتْ نُصِرَتا نُصِرْنَ نُصِرْتَ نُصِرْتُما نُصِرْتُم نُصِرْتِ نُصِرْتُما نُصِرْتُنَّ نُصِرْتُ نُصِرْنا فهو يتصرف
على اربعة عشر وجها كالمعلوم وبالتركى اولندى اولندیلر اولندك اولندیكز اولندم
اولندق ولذا وُرلدى وُرلديلر وُرلدك وُرلديكز وُرلدم وُرلدق قوله نُصِرَ في
الحاشية فعل ماض بناء مجهول مفرد مذكر غائب معناسى يردم اولندى بر غائب ار كچمش
زمانده وقد عرفت التحقيق فتذكر وقس عليه باقى الصيغ اعلم ان علامة المجهول من الماضى
ان يكون اول متحرك منه مضموما وما قبل الآخر مكسورا والسر فيه ان هذا الوزن ثقيل ما
فاختير لقليل الاستعمال او انه لا بد من تغيير ليفصل من المعلوم والاصل فَعَلَ نغيره الى فُعِلَ
بضم الاول وكسر الثانى دون سائر الاوزان لان من ضرورة معنى الفعل ما يقوم به
فلما حذف منه خيف ان يلحق في بادى الامر النظر بقسم الاسماء فجعل على وزن غريب لم يكن
في الاسماء كان معناه وهو اسناد الفعل الى مفعوله غريب وقيل انما غير صيغة الفعل بعد
حذف الفاعل اذ لو لم تغير لالتبس المفعول المرفوع لقيامه مقام الفاعل بالفاعل فان قيل
لو كسر الاول وضم الثانى يحصل هذا الغرض قلنا نعم لكن الخروج من الضمة الى
الكسرة اولى من العكس لانه طلب الخفة بعد الثقيل ثم حمل غير الثلاثى المجرد عليه في ضم
الاول وكسر ما قبل الآخر فان قيل لم لم يكتف بضم الاول قلنا لئلا يلتبس مجهول الماضى بمجهول
المضارع المتكلم في باب الافعال نحو اُعلم ولا اعتداد بحركة اللام فان قيل لم لم يقتصر

على كسر العين قلنا لئلا يلتبس بالمعلوم في مثل عَلِمَ فان قيل لاى غرض وضع المجهول
واقيم المفعول مقام الفاعل وهو خلاف الاصل قلنا اما لتعظيم الفاعل فتصونه عن لسانك نحو
ضُرِبَ اللص اى ضرب به الامير واما لتحقيره لخسته فتصون لسانك عنه نحو طُعِنَ الامير اذا
طعنه الحقير واما لشهرته نحو خُلِقَ الانسان واما لجهل المتكلم اياه نحو سُرِقَ المال اذا لم يعلم
السارق واما لقصد صدور الفعل عن اى فاعل كان اذ لا غرض في الفاعل نحو قُتِلَ الخارجى
فان الغرض المهم قتله لا قاتله واما للخوف عن الفاعل او على الفاعل او للمحافظة على وزن او
سجع او قافية او للاقتصار والايجاز في الكلام او لفوت فرصة او للاختبار المخاطب او لتيسير
الانكار لدى الحاجة او لوقوع النظير كقولهم من طابت سريرته حُمِدَت سيرته او لغير ذلك
مما تقرر في علم المعانى وباقى الابحاث يعلم مما ذكرنا في المعلوم فليتنبه فان قيل لم قدم المعلوم
على المجهول قلنا لان المعلوم اصل والمجهول ماخوذ منه فاصل نُصِرَ نَصَرَ كما في شروح الن فيه
ولما مر في المختلفة من ان المعلوم اكثر استعمالا وبناء اذ للمجهول من جميع الثلاثى هيئة
واحدة ولعل حكمته ان الحدث يلزمه المحل الذى يقوم به وكذا يلزمه زمانه المعين من الازمنة
الثلاثة كاليوم والليل والصبح او المساء او غير ذلك ومكانه وما وقع ذلك الحدث عليه فاحتياجه
الى محله الذى هو الفاعل اشد منه الى غيره من اللوازم ومن ثمة جعلت له صيغة مختصة وهى
المبنية للفاعل ولسائر اللوازم صيغة مشتركة بينها الامثلة المطردة للمضارع المعلوم
يَنصُرُ يَنصُران يَنصُرون تَنصُرُ تَنصُران يَنصُرْنَ تَنصُرُ تَنصُران تَنصُرون تَنصُرين تَنصُران
تَنصُرْنَ اَنصُرُ نَنصُرُ فهو كما رأيت يتصرف على اربعة عشر وجها كالماضى ثلثة للغائب و
ثلثة للغائبة وثلثة للمخاطب وثلثة للمخاطبة واثنان للمتكلم وكذلك مجهوله وقس عليه
الجحد والنفى لما مر انهما مضارعان بالزيادة زيدت الالف والواو في مثل ينصران وينصرون
لما مر في الماضى وزيدت الياء في تنصرين علامة للتانيث لان القياس ان يزاد من حروف انيت
ولم يمكن اما الالف فلالتباس بالتثنية واما النون فلاجتماع النونين من غير فاصل واما التاء
فللزوم التكرار ولم يمكن ايضا زيادة الالف والواو من حروف العلة اما الالف فقد عرفت
واما الواو فللالتباس بجمع المذكر فعينت الياء لمجيئها في مثل هذى امة الله للتانيث فان قلت فهلا
كسرت التاء كما في مخاطبة الماضى حتى لا يحتاج الى الزيادة قلت يلتبس حينئذ بلغة من يكسر
حرف المضارعة في مكسور عين الماضى وهذه الياء ضمير الفاعل عند الجمهور كالف ينصران وواو
ينصرون وعلامة التانيث ايضا كنون ينصرن واما علامة الخطاب فهى تاء المضارعة فقط
كما في المذكر او هى علامة التانيث والخطاب معا والياء تمحضت للفاعل عندهم ولعله هو الحق

وعند الاخفش اليا علامة الخطاب وهو المشهور في الكتب وفي الرضي حرف تانيث عنده كما قيل في هذي انتهى وفاعله لازم الاستتار فيه وهو انت اجراء لمفردات المضارع مجرى واحدا في عدم ابراز ضمائرها واستكراها لكون ضمير المفرد يعني اليا اثقل من ضمير المثنى وهو الالف مع ان القياس يقتضي ان يكون اخف ويرد عليه اجتماع علامتي الخطاب اللهم الا ان يقال التا تجردت فيها للتانيث كاللام في يالله حيث تجردت للتعويض وعند المازني اليا المنقوطة بنقطتين في المخاطبة وكذا الالف في المثنيات والواو في جمع المذكر والنون في جمع المؤنث علامة كالف الصفات وواوها فهي حروف والفاعل مستكن ولعل ذلك حملا للمضارع على اسم الفاعل واستكراها لوقوع الفاعل بين الكلمة واعرابها اي النون وقول الجمهور هو الاصح كما في الرضي وغيره فان قيل لم ابرز الفاعل في تنصرين قلنا للفرق بينه وبين جمعه فان قيل فلم لم يفرق بحركة ما قبل النون قلنا لئلا يلتبس بالنون الثقيلة في الصورة ولو حذفت النون يحصل الفرق ايضا لكن يلتبس بالمذكر وفتحت الراء في مثل ينصران وضمت في ينصرون وكسرت في تنصرين لاجل الالف والواو والياء وسكنت في ينصرن لان نونه لما شابهت بنون نصرن اقتضت ان يكون ما قبلها ساكنا كما قد مر في المختلفة والحق النون في مثل ينصران وينصرون وتنصران وتنصرون وتنصرين علامة للرفع وذلك لانه لما وجب الاعراب في هذه الافعال ولم يمكن اجراؤه على اللام اذ هو على وجه واحد بايجاب الضمائر وبمنزلة الوسط لشدة اتصالها ولم يمكن جعل هذه الضمائر حروف الاعراب لانها في الحقيقة ليست من نفس الكلمة وهي لم تحتمل الحركات ايضا لزم ان يزاد حرف يقوم مقام الحركة التي في المفرد فوجدوا اولى الحروف بذلك حروف المد واللين لكثرة دورها ولم يمكن ايضا زيادتها هنا للزوم اجتماع الالفين او الواوين او اليائين مع التقاء الساكنين اذ الزائد ساكن كالضمائر فلما لم يمكن زيادتها زادوا حرفا شبيها بها وهو النون ثم حذفت بحال الرفع لانه اول الاعراب لكونه علامة الفاعل و كسرت في مثل ينصران لانها في الاصل ساكنة والكسر اصل في تحريك الساكن ولئلا يجتمع الفتحات اللفظية والتقديرية ولتعادل ثقل الكسرة خفة الالف والفتحة وانما فتحت في مثل ينصرون لامتناع السكون لالتقاء الساكنين وكذا الكسرة والضمة للزوم الانتقال من الضمة الى الكسرة واجتماع الضمتين ولتعادل خفة الفتحة ثقلة الواو والضمة وقيل كسرت نون التثنية و فتحت نون الجمع ولم يعكس لان الالف التثنية خفيف وواو الجمع ثقيل فاعطي الكسرة للتخفيف والفتحة للتثقيل تعادلا فتامل هذا واما النون في ينصرن وتنصرن فضمير الجمع لا علامة الرفع لانهما مبنيان اذ اعراب المضارع بمشابهة الاسم ونون الجمع مختصة بالفعل فاذا اتصلت

قوله ثم حذفت اي النون بحال الرفع واما حال النصب والجزم فبحذف النون لمحرره يوسف رح

فاذا اتصلت به رجح جانب الفعلية فيه وتعذر الاعراب لكون آخره بمنزلة الوسط كما في بعلبك فرد الى ما هو الاصل في الفعل وهو البناء وقال سيبويه ان يضربن شابه ضربن يعني انه لما لحقه السكون آخره وان لم يجتمع فيه اربع حركات حملا على ضربن جاز بناؤه ايضا حملا عليه واذا جاز لذلك تشبيه الفعل بالاسم واخراجه عن اصله من البناء فاولى في الفعل المشابه للفعل ان يرد الى اصله من البناء مع ان هناك داعيا الى بنائه وهو التزامهم لمحل الاعراب الاسكان لمشابهة نحو ضربن هذا اعني كون جمع المؤنث للمضارع مبنيا مذهب الجمهور وقال بعضهم معرب لضعف علة البناء مقدر الاعراب لالتزامهم محله السكون ولم يعوض النون من الاعراب خوفا من اجتماع النونين وعينت اليا من حروف اتين للغيبة لانها من وسط المخارج و الغائب ايضا بين المتكلم والمخاطب واذ قد عرفت ان المراد بالغائب في عرفهم ما لا يكون متكلما ولا مخاطبا عرفت لا يرد ان ما وضع للغائب نحو يفعل يستعمل في الله تعالى وانه ليس بغائب ولا مذكر وعينت التا للخطاب سواء للمذكر او للمؤنث للواحد او الاثنين او الجماعة لانها مبدلة من الواو التي من منتهى المخارج والمخاطب هو الذي ينتهي اليه الكلام فناسبه ثم اتبعوه الغائبة والغائبتين بجعل التا علامة لهما لئلا تلتبس بالغائب والغائبين و ان التبستا بالمخاطب والمخاطبين لانه اسهل اذ الالتباس بالاقرب اشكل وانما اتبعوه دون غيره كاستوائهما في الماضي في تجرد التا نحو نصرت بفتح التا ونصرت بسكونها ولم يعكس لان المذكر اصل والمؤنث فرع فهو اولى بالاتباع ولم يسكن التا في المضارع لضرورة الابتداء و لهذا قيل هي ليست مبدلة من الواو كتاء المخاطب بل هي تا التانيث الساكنة قدمت حذرا عن وقوع اللبس فلما قدمت حركت لتعذر الابتداء بالساكن وفتحت لاطراد الامثلة وخفة الفتحة ولم يجعل جمع الغائبة بالتاء لعدم الالتباس بينه وبين جمع المذكر لحصول الفرق بينهما بالواو في اصلهما والنون في الآخر ولان النون تدل على الجمع والتانيث فلو جعل بالتا ايضا يجتمع علامتا التانيث فافهم وعينت الالف للمتكلم وحده لانها من مبداء المخارج والمتكلم هو الذي يبدأ الكلام به وللموافقة ايضا بينها وبين انا ولان المتكلم يتحمل الكلام فالالف مدارك لحقه وعينت النون للمتكلم مع غيره لانه لما كان في الماضي فرق بينها وبين المتكلم وحده ارادوا ان يفرقوا بينهما في المضارع ايضا فزادوا النون لانها علامة في الماضي نحو نصرنا وللموافقة بينه وبين نحن ولم يزيدوا الالف لما مر في الماضي وقد سبق في المختلفة وجهان آخران لاختصاص النون بالزيادة فتذكر ولا تغفل عنهما اعلم ان حروف اتين تزاد على الماضي وبها يصير مضارعا وليس المشتق من الماضي هو صيغة المفرد المذكر فقط وباقي المفردات مشتقة من تلك الصيغة بل

بل المفردات باسرها ماخوذة من الماضي ابتداءً بزيادة تلك الحروف و التثاني والجموع
ماخوذتان من مفرداتهما و لعلك انه لايبعد ان يكون تا التأنيث التي في الغائبة المفردة
مبدلة من ياء الغيبة كما في ثنتان اصله ثنيان باليا في العدد و قد سمعته من بعض اسناذي
اعلى الله درجته فليتأمل فالياء في ينصر وينصران وينصرون علامة الغيبة و التذكير و
في ينصرن تمحضت للغيبة و النون فيه ضمير الفاعل و دالة على التأنيث والجمع وقد مر و التاء
في تنصر غائبة و تنصران غائبتين للتأنيث و دالة على الغيبة و التاء في تنصر و تنصران و تنصرون
علامة الخطاب و في تنصرين و تنصران و تنصرن علامة الخطاب و التأنيث و الياء في تنصرين
و النون في تنصرن تجردتا للفاعل فتدبر و التاء في الخطاب مبدلة من الواو حتى لا يجتمع الواوات
في نحو و وجل في العطف وهو مستكره لانه يشبه نباح الكلب وفي غيره اطرادا واما نحو
آووا و نصروا وانليس فيه ذلك الاجتماع لان قطع واو العطف عما قبلها لما لم يتعذر فيه صار
كان الواوات لم تجتمع فيه ولان الواو الثانية فيه ساكنة فيندفع الثقل بالادغام في الوصل
ثم اعلم بان علامة المبني للفاعل في المضارع ان يكون حرف المضارعة منه مفتوحا الا ما كان
فيه على اربعة احرف فانها مضمومة وما قبل آخره مكسور فيه اما الفتح في غير الرباعي فللخفة و
لثقل الضم والكسر واما الضم في الرباعي فلان من جملته باب الافعال وهو بفتح حرف المضارعة
يلتبس بالثلاثي فحمل غيره من ابواب الرباعي اطرادا للباب ولم يعكس اذ في العكس يلزم
الالتباس ولو في صورة بخلاف الاول ولم تكسر بدل الضم لان ثقلته على اليا اكثر من الضم
بشهادة الذوق فحمل عليه البواقي او لانه يلتبس بلغة من يكسر حرف المضارعة فاعرف فان قيل
لم اختص الضم بالرباعي والفتح بما عداه قلنا لان الرباعي اقل وما عداه اكثر فاختص الضم
بالاقل والفتح بالاكثر تعادلا بينهما وقيل لان الرباعي فرع الثلاثي لاحتياج وجوده الى
وجود الثلاثي و الضم ايضا فرع للفتح في الخفة لاحتياجه الى تحريك الشفتين فاعطي الفرع
للفرع وقيل لقلة استعمال الرباعي وكثرة استعمال الثلاثي واما الفتح فيما ورائهن فلكثرة حر
وفهن قوله قدمر معناه وقوله تنصر غائبة فعل مضارع بناء معلوم مفرد مؤنث غائبة
فمعناه بالتركي يردم ايدر بر غائبة عورت شيمديكي حالده يا كلجك زمانده وقوله تنصر مخاطبا
فعل مضارع بناء معلوم مفرد مذكر مخاطب فمعناه بالتركي يردم ايدرسن سن بر حاضر
ارشمديكي حالده يا كلجك زمانده وقوله انصر فعل مضارع بناء معلوم نفس متكلم وحده
فمعناه بالتركي يردم ايدرم بن شمديكي حالده يا كلجك زمانده هذه على قياس كتبوا
في الحواشي وقس عليها باقي الامثلة من التثاني والجموع وغيرها و تحقيق المعاني قد

المعاني قد سبق فلا تغفل الامثلة المطردة للمضارع المجهول يُنصَر ينصران ينصرون تنصر
تنصران ينصرن تنصر تنصران تنصرون تنصرين تنصران تنصرن انصر ننصر وبالتركي اولنور
اولنورلر اولنورسون اولنورسكز اولنورم اولنورز وكذا ورلور ورلورلر ورلورسون
ورلورسكز ورلورم ورلورز اعلم ان المبني للمفعول من المضارع ما كان حرف المضارعة
مضموما فيه وما قبل الآخر مفتوحا ليمتاز عن المبني للفاعل ولان الضم الثقيل يناسب المجهول
القليل مع ان في غير الضم مزية الفرع على الاصل وهو الماضي و فتح ما قبل الآخر ليعادل
ثقل الاول او لكثرة الحروف او لما عرفت فيما سبق ان المبني للمفعول غير معقول المعنى و
هذه الصيغة ايضا غير معقولة اذ فعلل لم يجئ في الرباعي من الاسم كما لم يجئ افعل بضم الاول
وكسر الثاني من الاسماء الثلاثية فتناسب اللفظ والمعنى ولم يكتف بالضم لانه لم يعد في مثل
يكرم وبالفتح ايضا لانه منقوض في مثل يعلم هذا ثم لما فرغ المص من مطردات الماضي والمضارع
شرع في تعريف اسم الفاعل والمفعول تبعا لتعريفهما ولما لم يكن للمصدر تصرف كما مر في
المصدر الميمي في المختلفة اسقط من البين اشارة اليه وتنبيها عليه و اسم الفاعل من الثلاثي
المجرد يتصرف على عشرة اوجه ومن غيره على ستة فاورد امثلته من الثلاثي المجرد فقال
الامثلة المطردة لاسم الفاعل ناصر للواحد المذكر وقد سبق في المختلفة ناصران للمثنى المذكر
وهذا في حال الرفع واما في حال الجر فيقال ناصَرين بفتح الراء وكسر النون ناصرون
لجماعة الذكور في حالة الرفع وتقول في النصب ناصِرينَ بكسر الراء وفتح النون في حاشية
الثاني اسم فاعل تثنية مذكر معناسي يردم ايديجي ايكي ارلر وفي حاشية الثالث
اسم فاعل جمع مذكر معناسي يردم ايديجي جميع ارلر وقس عليها صيغ المؤنث وقد قدمنا
لك ان الاسماء لقلة استعمالها في انفسها مع كون اكثرها لغير ذوي العقول والارواح
تتصرف على ثلثة امثلة واما الصفات فاحتيج فيها الى الفرق بين المذكر والمؤنث وبيان العدد
لما كثر استعمالها بالنسبة الى الاسماء و ورودها في ذوي الارواح واما الخطاب والتكلم
فاستغني عنها بوضع المضمرات المنفصلة فامثلة الصفات تصلح للغيبة والخطاب والتكلم
فما ذكر من المعاني على اعتبار الغيبة كما في المختلفة مثل هو ناصر هما ناصران هم ناصرون واما
اذا اعتبر ضمير الخطاب مثل انت ناصر انتما ناصران انتم ناصرون يكون المعنى يردم ايديجي سن
سن برارسن و هكذا وفي المتكلم انا ضارب يردم ايديجيم بن وقد مر في المختلفة تحقيق مدلول
الصفة فلا تغفل فان قيل لم اختلف التثنية والجمع في الرفع والنصب والجر قلنا لما وضعها
الواضع كذلك مثلا مثل ناصران و ناصرين صيغتان موضوعتان قبل التركيب وكذا الجمع

فالاختلاف بين الواضع لا من العامل فناصران وناصرين مترادفان في اصل الوضع
وكذا ناصرون وناصرين الا ان الواضع شرط الاول عند ورود الرافع والثاني عند ورود
الناصب والجار فذوات الالف والواو والياء ثابتة قبل دخول العامل دالة على مجرد
معنى التثنية والجمع وبعد العامل دالة على المعاني الموجبة للاعراب من الفاعلية والمفعولية
والاضافة فيتعدد الدلالة فيها فيحدث فيها بسبب العامل صفة هي الدلالة المذكورة فان قيل
فما الفرق بين الف ناصران والف ينصران وبين واو ناصرون وواو ينصرون حتى يختلف
الاول دون الثاني قلنا الفرق ان الف ينصران وواو ينصرون ضمير الفاعل للفعل والالف
والواو في ناصران وناصرون ليستا بضميرين بل هما حرفان للاعراب فلذا تغيرا بتغير الاعراب
فان قلت فلم جعلوا اعراب المثنى والمجموع بالحروف مع ان الاصل في الاعراب الحركة لخفتها
وكونها ادل على المعنى واذا جعلوا فلم اختصوا بهذه الحروف المعينة والاتحاد في بعضها مع ان
الاصل في الاعراب عدم الشركة لئلا يختل الغرض فان الواحد اذا جعل علامة لشيئين على سبيل البدل
اوجب اللبس فيحتاج الى علامة اخرى قلت اما الاول فلانهما لما كانا فرعين للواحد وفي آخرهما
حرف زائد صالح للاعراب وهو علامة التثنية وعلامة الجمع جعل اعرابهما بالحروف فرع الاعراب
بالحركة ولان تينك العلامتين لما كانتا باقيتين حال الافراد وحال الاضافة مع كون السكون
اخف من المتحرك انقلبت الحال بسبب العارض فصار الحرف اصلا لخفته دون الحركة واما
الثاني فلانه لما كان للتثنية والجمع ست احوال والحروف التي تصلح للاعراب فيها ثلثة
الواو والياء والالف فاحتاجوا الى التوزيع والرفع لكونه علامة العمدة احق بالامتياز
الذاتي فجعلوا اعراب المثنى بالالف في حالة الرفع لوقوعه ضمير المرفوع في الماضي والمضارع
والامر والنهي وقيل لكون المثنى اكثر فاولى بالالف الاخف وقيل لتقدم المثنى وتقدم الالف
في المخرج وجعلوا اعراب الجمع في الرفع بالواو لوقوعها الضمير المرفوع وذلك لان الوصف
لما وضع مشابها للفعل مؤديا معناه معتلا باعلاله مصححا بتصحيحه اريد ان يكون العلامة في الجمع
كعلامة الفعل وهي واو فجعلت في الوصف ايضا واوا ومن اجل تناسب الواوين قبح قام رجل
قاعدون غلمانه كما قبح يقعدون غلمانه كذا في الرضي وقيل جعلوا اعرابه بالواو في الرفع
لمناسبة الضمة هذا ثم لزم ان يشترك الاحوال الاربع من الست في الياء فجعلوا اعرابهما
بالياء في حالة الجر وفرقوا بينهما بفتح ما قبل الياء في المثنى وكسرها في الجمع لان المثنى اكثر استعمالا
من هذا الجمع لاختصاصه بالعقلاء المذكرين ثم حملوا النصب على الجر واتبعوه اليه دون
الرفع لتناسبهما في كونهما علامتي الفضلة ولان النصب اقرب الى الجر في المخرج فالحمل

فالحمل الى الاقرب اولى ولما كانت هذه الحروف دالة على معنى التثنية والجمع
لم تتمحض للاعراب تمحض الحركة فلزم الجبر ولم يمكن الحاق التنوين الدال على التمكن حذرا
عن التقاء الساكنين فزادوا النون عوضا عنهما فبالنظر الى الاول لم تسقط مع اللام وبالنظر الى الثاني
سقطت بالاضافة عملا بالشبهين وكسروها في التثنية وفتحوها في الجمع تعادلا كما مر
في المضارع وفرقا بينهما اذ قد تزول العلامة الاولى بالاعلال نحو مصطفين اعلم ان الجمع
قسمان صحيح ومكسر والاول ما بقي فيه بناء وحده والثاني ما لم يبق ذلك فيه بل زال الاجل
الجمعية وكل منهما يكون لمذكر ومؤنث فالجمع التصحيح المذكر ما في آخره واو مضموم ما قبلها
او ياء مكسور ما قبلها مع نون مفتوحة وخص بهذا الجمع الصفة والعلم دون غيرهما وشرط
في الصفة التجرد عن تاء التأنيث فلا يجمع علامة والاطلاق على العقلاء في العلم فلا يجمع
جمل وفرس وهذان شرطان في الكل ايضا وقبول تاء التأنيث في المؤنث وهذا الشرط
مختص بالصفة فلا يجمع احمر ولا سكران لان مؤنثهما حمراء وسكرى ولا يجمع ايضا ما يستوي
مذكره ومؤنثه كجريح وصبور والصفة التي تجمع بهذا الجمع بالواو والنون اسم الفاعل واسم المفعول وابنية
المبالغة الا ما يستثنى والصفة المشبهة والمنسوب والمصغر ويجمع ايضا افعل التفضيل
مع ان التاء لا تلحق مؤنثه جبرا لما فاته من عمل الفعل في الفاعل والمفعول مع ان معناه في
الصفة ابلغ واتم من اسم الفاعل الذي انما يعمل فيهما لاجل معنى الصفة ولما ذكر المص جمع
المذكر التصحيح للفاعل اراد ان يذكر الجمع المذكر المكسر له وله اوزان فذكر ثلثة منها فقال
نصار ونصر بضم النون وتشديد الصاد المفتوحة فيهما ونصرة بفتح النون والصاد و
الراء مع التخفيف والكل اسم فاعل جمع مذكر مكسر فمعناه بالتركي يردم ايدجي جميع ارلر
كذا في الحواشي وقس عليها المؤنث وهذه الجموع الثلثة لا تتأتى الا من الفاعل الوصفي والجمع
المكسر من الفاعل الوصفي ستة اوزان غير ما ذكره المص الاول فعلة بضم الفاء وفتح العين
واللام نحو قضاة اصله قضية وهذا الوزن مختص بالناقص والثاني فعل بالضم فالسكون و
ضبطه الواني بضمتين نحو بزل جمع بازل وذكر نجم الائمة ان هذا الوزن بضمتين ثم يخفف
عند بني تميم باسكان العين والثالث فعلاء بضم ففتح فمد الالف نحو شعراء وجهلاء ويجيء
هذا الوزن كثيرا لجمع فعيل بمعنى مفاعل كجلساء وخلفاء كما في الرضي والرابع فعلان بضم
فسكون نحو صحبان جمع صاحب والخامس فعال بكسر الفاء وتخفيف العين نحو تجار جمع تاجر والسادس
فعول بضمتين نحو قعود جمع قاعد وهو بما مصدره على فعول فجموع اوزان جمع المذكر المكسر للفاعل
تسعة ويجمع الفاعل الوصفي ايضا على فواعل كثيرا في غير ذوي العقول العلم نحو روادفس مختص

واما فوارس ونواكس وهوالك في جمع فارس وناكس وهالك فتقدم انها من
الشواذ لكونها في العالم قال نجم الائمة الرضي اذا كان فاعل وصفا لغير العقلاء جاز جمعه على
فواعل قياسا لالحاقهم غير العقلاء بالمؤنث في الجمع فيقال جمال بوازل وايام مواض واعترف
به السيد عبد الله ونقله الجاربردي عن شرح المفصل بعد ما نقل عنه تأويلات الفوارس
والنواكس والهوالك وفي الميزان وكثر روافس في غير العالم وشذ فوارس ومؤنثها
على نوائم وفي شرحه فظهر ان فواعل في صفة العالم يختص المؤنث وفي صفة غير العالم يعم
المؤنث والمذكر كالكلام مطلقا وقال الفاضل الواني فاعل صفة فواعل وزني اوزره ده
جمع اولنور فاعل صيغه سنده تأويل يا لفظا يا حد تقديرا قائمة ايله قوائم كبي وحائض
حوائض كبي ثم ذكر في حاشية شرح الزنجاني ان المحققين من الادباء قالوا ان فاعلا صفة
اذا كان في غير ذوي العقول يجمع على فواعل قياسا مطردا وسره ان الجمع فيما لا يعقل من
المذكر يجري مجرى المؤنث فيمن يعقل وقال ابن مالك في شرح الكافية الشافية له
وفواعل في فاعل صفة لمذكر ما لا يعقل كنجم طالع وطوالع وجبل شامخ وشوامخ مطردة
نص عليه سيبويه وغلط كثير من المتأخرين فحكم على مثل هذا بالشذوذ فلا وجه لما قال الشارح
في التلويح من ان العوارض جمع عارض على انه جعل اسما واما فوارس فلانه شيء لا يكون
في المؤنث فلم يخف فيه اللبس واما هوالك فانه جاء في المثل يقال هالك في الهوالك
فجرى على الاصل لانه قد يجيء في الامثال ما لا يجيء في غيرها واما نواكس فقد جاء في ضرورة الشعر
ومن هنا تبين فساد ما قيل وشذ فوارس وهوالك ونواكس في جمع فارس
وهالك وناكس على تأويل فرقة ذكره ابن كمال باشا في شرح الهداية انتهى
اقول القائل نجم الائمة قال لا دليل في جميع ما ذكروا يعني من الشواذ اذ يجوز ان يكون
الهوالك جمع هالكة اي طائفة هالكة وكذا غيره كقولهم الخوارج اي الفرق الخوارج
وكقوله تعالى والصافات صفا اي طوائف الملائكة انتهى واما الفاعل الاسمي فللجمع المكسر فيه
ثلثة امثلة الاول فواعل وهو قياس مطرد نحو كواهل جمع كاهل وهو مقدم الظهر مما يلي
العنق وقد عرفت ان هذا الوزن يجيء من الصفة ايضا والثاني فعلان قيل بضم الفاء
والعين ولعل الصواب بضم الفاء وسكون العين كذا المفهوم من شروح الشافية و
صرح به في الشروح نحو حجران جمع حاجر بتقديم الحاء المهملة على الجيم وبالراء واما بالزاء
المعجمة فتصحيف وهو الموضع الذي يبقى فيه المطر في الصحاري والثالث فعلان بكسر
فسكون وهو اقل من الثاني كما في الرضي واقره الفاضل الواني نحو جنان جمع جان

جمع جان وهو ابو الجن وايضا اسم الحية البيضاء ذكر نجم الائمة الرضي انه قد جاء في
الفاعل الاسمي فواعيل باشباع الكسر كطوابيق ودوانيق وخواتيم وليس بمطرد و
افعلة كواد واودية كانهم استثقلوا الواوين في اول الكلمة لو جمعوا على فواعل وانضمام كواو
الواو وانكسارها لو جمع على فعلان بضم الفاء وكسرها وحكي عن المبرد انه قد جاء في كلام
المولدين بواطيل جمع باطل واما اباطيل في جمع باطل فعلى غير الواحد فكانه جمع ابطيل قال
الفاضل الواني فاعل صيغه سنك جمعي كركك كسر عينله كرك فتح عينله اولسون فواعل
وزني اوزره كلور قياسا وكاه اولور فواعيل دخي درلر اشباع علة وانقله دوانيق انتهى
واختلف في جمع فاعل على افعال ففي جامع الرموز الجواز وهو قول سيبويه وارتضاه
الزمخشري والرضي ثم ان الوزن الاول من التسعة بل من العشرة مشترك بينه وبين
مفرده مبالغة نحو طوال والثاني مشترك بين مذكره ومؤنثه كما سيجيء والثالث مشترك
بينه وبين مفرد مذكره ومؤنثه مبالغة على ما قال في التنزيه نحو ضحكة على وزن فسقة و
الخامس مشترك بينه وبين المصدر نحو شغل والسابع والثامن والتاسع مشتركة بينه
وبين المصدر ايضا نحو غفران وصراف ودخول والعاشر وهو فواعل مشترك بينه للصفة
وبينه للكلام كما عرفت فان قلت لم اقتصر المصنف على الثلثة الاول قلت لانها اكثر والاولان
اصل في الفاعل الصفة والثالث كثير ايضا لكن لا كالاوليين ولذا قدمهما عليه واما البواقي فقد
اختلف في بعضها كفعلة قال الفراء اصله فعل بتشديد العين فاستثقل فابدل الهاء من
احد المثلين وذهب المبرد الى انه اسم جمع وليس بجمع ولا اصالة في بعضها فان فعلا وفعلا
ليسا بمتمكنين في هذا الباب بل الاول تشبيها له بفعول لمناسبته له في عدد الحروف
والثاني تشبيها له بفعيل نحو كريم وكرام وفعلان تشبيها له بفاعل الاسم كحجران كما في الرضي
فان قلت ما معنى العطف في الجموع المكسرة قلت معناه لو ثبت من المصدر كون الثلثة
من نوع واحد ولئلا يلزم التكرار في المعنى اذا اريد فان ناصرون خبر مبتدا محذوف
اي هم ناصرون على وفق ما ذكر في المختلفة فقوله نصار خبر بعد الخبر على ان الاول جمع قلة
وهذا جمع كثرة فلا يلزم تكرار المعنى بخلاف الثاني والثالث من المكسر بعد الاول منه
ولم يعطف الاول من المكسر لانهما متغايران بالنوع وان اتحدا في جمع فاعل فلو عطف
لاوهم انهما من افراد نوع واحد ولشرف المصحح على المكسر قدمه لانه جمع العاقل ولانه اصل
لعدم تغير صيغة الواحد فيه وهو ظاهر كما لا يخفى اعلم ان الاصل في الصفات ان لا تجمع جمع التكسير
وانما تجمع جمع السلامة لانه لما اتصل بها الضمائر المستكنة وجب ان يكون في لفظها ما يدل

جمع بيئ

عليها وليس فى لفظ جمع التكسير ما يدل عليها بخلاف جمع السلامة فان الواو والنون يدل
يدل على ان المستكن فيها ضمير العقلاء الذكور والالف والتا يدل على غيرهم من الجموع ولان
الصفة لما شابهت الفعل ينبغى ان لا تجمع جمع التكسير كما لا يجمع الفعل بل يلحق بآخرها ما يلحق
بآخر الفعل وهو الواو والنون وانما الحق الالف والتا ايضا لانهما فرع على الواو والنون
الا انه قد جاء لبعض الصفات جمع التكسير لكونها اسما كسائر الاسماء الجامد وتكسير الصفة المشبهة
اكثر من تكسير اسم الفاعل الثلاثى اذ شبهها بالفعل اقل من شبهه وتكسير اسم الفاعل الثلاثى
اكثر من تكسير اسم المفعول منه وكذا من تكسير اسم الفاعل واسم المفعول من غير الثلاثى لان مشابهتها
اكثر واما اسم المفعول من الثلاثى فاجرى لاجرى الميم فى اوله مجرى اسم الفاعل والمفعول من غير
الثلاثى فى قلة التكسير ذكره نجم الائمة الرضى فى شرح الشافية وتقول ناصرة للمفرد المؤنث
ناصرتان للتثنية فى حالة الرفع وفى حالة النصب والجر ناصرتين ناصرات لجمع المؤنث المصحح ا
بالضمة فى الرفع والكسرة فى الجر والنصب وانما حمل النصب فيه على الجر فرع جمع المذكر ونصبه
تابع لجره كما مر فجعل ههنا كذلك لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل بنى ما قبل تا التانيث فى
المفردة لانه صار بمنزلة وسط الكلمة باتصال التا به وعلى الحركة للعوض وعلى الفتح لخفته
وحذف احدى التائين فى الجمع اذ اصله ناصرتات لما مر فى مطردات الماضى ان ه اجتماع
علامتى التانيث من جنس واحد فى الكلام مستكره واختصت الاولى بالحذف لما مر ايضا ان ا
الثانية تدل على التانيث والجمعية فحذف الاول هو الاولى وتا التانيث فى الصفات لتانيثها
وتانيث فواعلها وهى اصل فى الاسم وما فى الفعل فرعها لانها تلحق الفعل لتانيث الاسم اى
فاعله وحق العلامة ان تلحق كلمة هى علامتها فلذا كانت التا الاسمية اكثر تصرفا بتحملها للحركات
وانقلابها فى الوقف هاء فقال الكوفيون الهاء اصل التاء وليس بشئ لان التا فى الوصل و
الاصل هو الوصل لا الوقف والاكثر فى الفرق بين المذكر والمؤنث بالتا هو الفعل باستقراء
ثم حمل اسما الفاعل والمفعول عليه لمشابهتها له لفظا ومعنى فالحق التا للتانيث كما يلحق ا
الفعل فالصفات فى لحاق بها فرع الافعال وقد سبق رمز اليه فى المختلفة ولنذكر ههنا زائدة
لا يخلو معها عن فائدة وان كان خروجا عن قاعدة فلنكن الى امثالها عائدة وهى ان التا
تجئ لاربعة عشر معنى احدها الفرق بين المذكر والمؤنث اما فى الصفة وهو قياسى فى الانواع
الاربعة اعنى اسم الفاعل والمفعول والمنسوب بالياء والصفة المشبهة غير افعل وغير افعل
التفضيل واما فى الاسم الجامد فهو سماعى كرجلة وانسانة وعلامة الثانى لفصل الآحاد ا
المخلوطة وآحاد المصادر من اجناسها وهو قياس فيهما والتا للوحدة لا للتانيث كنخل و

قوله وقد جاءت قليلا اى هو شاذ ذكره الجاربردى

كنخل ونخلة وتمر وتمرة وضرب وضربة واخراج واخراجة وقد جاءت قليلا للفرق بين الآحاد
المصنوعة واجناسها وهو سماعى كسفين وسفينة ولبن ولبنة وجمر وجمرة وربما لحقت الجنس وفارقت الوحدة
وهو قليل ككمأة وكمء وفقع والجنس الذى يميزه واحده بالتا يذكره الحجازيون ويؤنثه غيرهم وقد جاء
فى القرآن كلاهما نحو نخل منقعر ونخل خاوية والاكثر ما يجئ التا للمعنيين المذكورين وهى فيها عارضة
غير لازمة الثالث للدلالة على الجمع وذلك فى الصفات التى لا تستعمل موصوفاتها وهى على فاعل
او مفعول او صفة منسوبة بالياء او على فعال كقولك خرجت خارجة على الامير وقولهم ركوب و
ركوبة وحلوب وحلوبة وقولهم البصرية والكوفية والجمالة والبغالة والحمارة والتا فيها فى
الحقيقة للتانيث كما فى ضاربة لانها صفة الجماعة تقديرا كانه قيل جماعة جمالة فحذف الموصوف
لزوما للعلم به الرابع للمبالغة فى الصفة على فعال او فاعل او مفعال او فعولة كنسابة وراوية
ومطرابة وفروقة والتا فى هذا القسم للتانيث والموصوف المحذوف جماعة اجزاء للشئ الواحد
مجرى جماعة من جنسه وهى فى هذا على الانفصال وقد تدخل على فعل مفتوح العين بمعنى الفاعل و
على فعل ساكنها بمعنى المفعول نحو لعنة ولعنة وهى فى هذين الوزنين لازمة والخامس ان تدخل على الجمع الاقصى
للدلالة على ان واحده معرب كجواربة وكيالجة وليست التا فى هذا القسم على اللزوم بل يجوز
الجوارب السادس ان تدخل عليه ايضا للدلالة على ان واحده منسوب كالاشاعثة والمشا هدة
فى جمع اشعثى ومشهدى والتا فيه لازمة لكونها بدلا من الياء السابع ان تدخل عليه ايضا عوضا
عن ياء المدة قبل الآخر كجحاجحة من جحاجيح فالتاء لازمة مع حذف الياء الثامن ان تدخل لتاكيد
تانيث الجمع اما واجب الدخول وهو فى بنائين افعلة كاغربة وفعلة كغلمة اوجائزة وهو
فى ثلثة ابنية فعالة كجمالة وقد تلزم كما فى حجارة وذكارة فى جمع حجر وذكر وفعولة كصقورة
وفعولة كخيوطة وقد تلزم كعمومة والجمع الاقصى كصياقلة وملائكة ولا تلزم التاسع لتاكيد
معنى التانيث كما فى ناقة ونعجة وهى لازمة قيل وقد جاءت لتاكيد التانيث فى الصفة كعجوز
وعجوزة فان عجوزا موضوع للمؤنث والتا فيه غير لازمة العاشر دخولها لا لمعنى من المعانى بل
لتانيث كما فى غرفة وظلمة وعمامة وملحفة وهى لازمة الحادى عشر للعوض من فاء الفعل كما فى عدة
وزنة او من لامه كما فى كرة وظبة وهى لازمة الثانى عشر عوضا عن ياء الاضافة وهى فى يا
ابت ويا امت فقط الثالث عشر للنقل من الوصفية الى الاسمية وعلامة لكون الوصف غالبا
غير محتاج الى الموصوف كالنطيحة والذبيحة وهذه اكثرها غير لازمة والاولى ان التا فى حلوبة
وركوبة وكل فعولة بمعنى مفعولة هكذا الا انها لا يذكر معها الموصوف كما قد يذكر مع فعول بمعنى
فاعلة نحو امرأة شكور وصبور وكل ما لحقته التا المذكورة فى هذا القسم يستوى فيه المذكر و

والمؤنث قال ابو عمرو وقد يكون التاء عوضا من الف التأنيث كما في جبيرة تصغير حبارى
وعند غيره لا ابدال منها بل يقال حبير قال في جميع هذه الوجوه ان التاء للتأنيث و
الكل في الرضى وفيه مزيد تفصيل فارجع اليه ان كنت من اهله ثم قال فيه ما حاصله ان
الاصل في الصفات ان يفرق بين مذكرها ومؤنثها بالتاء والغالب فيما على وزن فاعل
ومفعل من المختصة بالاناث ان لا تلحقها التاء ان لم يقصد فيها معنى الحدوث كحائض بمعنى بالغة
وطالق ومرضع ومطفل وقد تلحق كمرضعة وحاملة وربما تجردت مشتركة بين المذكر و
المؤنث نحو جمل ضامر وناقة ضامر ورجل عانس وامرأة عانس فان قصد الحدوث فالتاء لازمة
كحاضت فهي حائضة بمعنى حدث لها الحيض وطلقت فهي طالقة وفي الاول ثلثة
اقوال فانه قال الكوفية التاء للفرق بين المذكر والمؤنث فلا اشتراك فلا احتياج وهذا غير
مطرد في نحو ضامر ويجري في نحو حائض مع قصد الحدوث بل في نحو حاضت مع تخلف الحكم وقال
سيبويه مؤول بانه انسان او شيء حائض ولحوق التاء عند قصد الحدوث دليل على ان العلة غير
هذا وقيل الخليل انما جردت لتأديتها معنى النسب وشرطه ابن الحاجب بما معناه ان الصفات
في لحوق التاء بها للفرق بين المذكر والمؤنث فرع الافعال فاذا قصد بها الحدوث كالفعل يقال
حاضت فهي حائضة واذا قصد الاطلاق صارت بمعنى النسب لا بمعنى الفعل فيكون كلابن وتامر
وغايته ان اسم الفاعل لما لم يقصد به الحدوث لم يكن في المعنى كالفعل الذي مبناه على الحدوث
لم يؤنثوه تأنيث الفعل لعدم مشابهته له معنى مع مشابهته له لفظا وهذا منقوض بالصفة
المشبهة فانها للاطلاق ولا تشبه الفعل وكذا منقوض بالمنسوب بالياء فانه على الاطلاق ايضا
وليس له فعل الا من حيث المعنى والتأويل فان معنى بصري منسوب الى البصرة وقوله تعـ
عيشة راضية بمعنى النسب عند الخليل مع دخول التاء فالاقرب ان يقال ان الاغلب في الفرق
المذكور بالتاء الفعل بالاستقراء ثم حمل اسما الفاعل والمفعول عليه لمشابهتهما له لفظا ومعنى
ثم جاء ما هو على وزن الفاعل ما يقصد به تارة الحدوث الذي هو معنى الفعل وتارة الاطلاق
فاثبتوا التأنيث في الاول دون الثاني للفرق بين المعنيين واما الصفة المشبهة والمنسوب
بالياء فمعناهما ابدا الاطلاق فالقياس تجريدهما عن التاء الا ان الحاقها بهما ليس لمشابهتهما
للفعل بل لكم الفاعل والمفعول ولذلك جمعا جمع السلامة المذكر مثلهما ثم ان الجمع المؤنث الصحيح
ما في آخره الف وتاء وانما خصتا بالزيادة لانه عرض فيه معنى الجمعية وتأنيث غير حقيقي وكل واحد
من الحرفين قد يدل على كل من المعنيين كما في رجال وسكرى والجمالة وضاربة وشرطه في
الصفة احد الامور الاربعة الاول ان تكون ذات علامة تأنيث ظاهرة سواء كانت صفة مذكر

قول ومطفل وهو ظبية معها طفلها

قول وفي الاول بعض في نحو حائض وتامر بلا تاء مع عدم قصد الحدوث

مذكر حقيقي كربعات وعلامات او لا كتامرات وحبليات ونفساوات الا فعلى فعلان وفعلاء
افعل فانهما لا تجمعان بالالف والتاء حملا على مذكريهما اللذين لم يجمعا بالواو والنون والا
يلزم مزية الفرع على الاصل فلا يجمع بهذا الجمع نحو جريح وصبور مما يستوي فيه مذكره و
مؤنثه حملا على مذكراتها ايضا ولا نحو حائض وطالق فرقا بين المجرد من التاء وبين ذي
التاء منه فان ذا التاء فيه معنى الحدوث الذي هو معنى الفعل وفعل المؤنث يلحقه ضمير جمع
المؤنث نحو يضربن فالحق علامة جمع المؤنث اي الالف والتاء بما فيه معنى الفعل بخلاف
المجرد من التاء فيجمع جمع التكسير نحو حوائض وحيض والثاني من الامور الاربعة ان تكون
خماسية اصلية الحروف اما مع استواء التذكير والتأنيث او مختصة بالمؤنث كالصهصلق
في الاول والجمرش في الثاني فيقال نسوة صهصلقات وجمرشات لاستكراه تكسير الخماسي و
الثالث ان تكون صفة لمذكر غير عاقل حقيقيا كالصافنات جمع صافن للذكر من الخيل او غير حقيقي
كالايام الخاليات جمع الخالي وانما جمع المذكر في الموضعين جمع المؤنث لانهم قصدوا فيها الفرق
بين العاقل وغيره وكان غير العاقل فرعا على العاقل كما ان المؤنث فرع المذكر فالحق غير
العاقل بالمؤنث وجمع جمعه والرابع ان يكون مصغرا لا يعقل كجميلات في جمع جميل لان المصغر
فيه معنى الوصف وان لم يجر على الموصوف كما سبق في موضعه ونواصر جمع المؤنث المكسر
على صيغة منتهى الجموع وليس جمع الجمع بل جمع ناصرة فان الفاعلة تجمع على الفواعل
كضاربة على ضوارب ونائمة على نوائم وقائمة على قوائم وله وزن آخر مشترك بين
المذكر والمؤنث وهو فعل بضم الفاء وتشديد العين المفتوحة وقدم كنوم جمع نائمة
وحيض جمع حائض مؤنث بلا تاء حذفت تاء التأنيث من ناصرة وزيدت الف بين الف اسم
الفاعل والصاد للتكسير فاجتمع الفان ولم يمكن حذف احدهما للالتباس فقلبت الف اسم
الفاعل واوا لانها كانها من نفس الكلمة بخلاف التكسير فانها علامة فلا تتغير وانما قلبت
واوا دون ياء تشبيها للتكسير بالتصغير ولئلا يقع علوي اي الالف بين السفليين الياء و
الكسرة ولئلا يقع الفتحة على الياء الضعيف وقيل لان الواو علامة الرفع واقوى حروف
العلة فافهم فان قلت لم عطفه على المصحح بخلاف المذكر قلت ان صح من المصر فلئلا يتوهم
انه جمع الجمع بل جمع الواحدة كالمصحح ولانه اشرف الجموع المكسرة كما ان المصحح اشرف
الجموع مطلقا فللتنبيه على جمع الشرافة بينهما عطفه بالواو بخلاف مكسر المذكر ولان مضمونه
كثير وجمع الكثرة يعطف على جمع القلة ومما ينبغي ان يعلم ان الجمع المصحح مذكرا كان او مؤنثا
بالشرائط المذكورة فيهما قياسي واما المكسر مطلقا مذكرا او مؤنثا في الاسم او الصفة فا

فالكثرة سماعي لكن منه ما يغلب في بعض اوزان المفرد فيذكرون الغالب ويحملون عليه
ما لم يسمع جمعه واظن انهم لهذا يعبرون في بعض المواضع بالقياس وفي بعضها بالشذوذ
الاول للغالب والثاني لغيره والا فقد قالوا لان القياسي من المكسر ثلثة اوزان فعالل
وفعاللة وفعاليل بفتح الفاء وكسر اللام في الكل والمراد مجرد الهيئة مع الالف والتاء والياء
في مواضعها فالاول للخماسي بحذف خامسه وهو الاكثر وبعضهم يحذف ما يشبه الزائد اذا كان
قريبا من الطرف وهذا التكسير مستكره لانه مستثقل في واحده فاذا جمع زاد استثقالا لانه ان
لم يحذف منه شيء ويجمع على ما حكى سيبويه عن بعضهم انه يقال في تكسير سفرجل سفارجل لزم الثقل
بامتداد البناء في الجمع الثقيل لفظا ومعنى وان حذف على ما هو المشهور لزم حذف حرف اصلي ولا
شك في كراهة كل منهما فلا يكسر في سعة الكلام الا على استكراه كتصغيره وايضا للرباعي
مجردا عن التاء وبها وكان على زنته في مطلق الحركات والسكنات وترتيبهما من مزيد الثلاثي
اسما بغير مدة زائدة والكل بائي فيه زيادة ليست بمدة واقعة قبل اللام الاخيرة بحذفها و
لفاعلة وفاعلاء اسمين والثاني للاعجمي والمنسوب نحو جواربة واشاعثة والثالث لنحو
قرطاس في مطلق الحركة والسكون وترتيبهما ولين رابعة زائدة اسما **تنبيه** قد مر ان لكم
الفاعل من الثلاثي المجرد ثلثة اوزان ذكر المص مطردات القياسي منها ولا باس بان نذكر
مطردات الاخيرين والصفة المشبهة **فنقول** وبالله التوفيق ان فعيلا بمعنى فاعل يجمع جمع التصحيح
بالواو والنون في المذكر وبالالف والتاء في المؤنث ويجمع جمع التكسير في المذكر على فعلاء بضم
الفاء وتخفيف العين المفتوحة وبمد الالف وعلى فعال بكسر الفاء وتخفيف العين ككريم على كرماء
وكرام وعلى فعل بضمتين كنذير على نذر وجديد على جدد وعلى افعال بفتح الهمزة كشريف على
اشراف وعلى افعلاء بفتح الهمزة وكسر العين وبالمد وهو في المضاعف كثير كشديد على
اشداء وفي التصحيح قليل كصديق على اصدقاء وجاء على فعلان بضم فسكون كثنيان وشجعان
في ثني وشجيع وفعلان بكسر فسكون كخصيان في خصي وافعلة كاشحة في شحيح وفعول
بضمتين كظروف في ظريف على قول الجرمي على غير قياس والقياس كما قال السيد عبد الله ظرفاء
او ظراف ثم الغالب في المضاعف افعلاء وفعال وافعلة وفي الناقص واويا او يائيا افعلاء
كاغنياء واشقياء وفي الاجوف الواوي واليائي فعال وطوال وقوام في طويل وقويم
واما في المؤنث فيجمع على فعال بكسر الفاء مع تخفيف العين كما في المذكر فيقال صباح وظراف
في صبيح وظريف وصبيحة وظريفة وعلى فعائل الا انه يختص به ذو التاء الغالب سواء بمعنى
المفعول كالذبيحة او لا ككبيرة دون المذكر المجرد وقد يستغنى عنه بالاول كصغار وكبار

وكبار وسمان في صغيرة وكبيرة وسمينة ولم يقولوا نسوة كبائر وصغائر وسمائن
قال نجم الائمة وجاء فيه حرفان فقط على فعلاء نحو نسوة فقراء وسفهاء **واما** فعيل بمعنى
مفعول فلا يجمع جمع السلامة فرقا بينهما ولم يعكس لان الاول اصل كما مر في موضعه فهو اولى
بالتصحيح الذي هو اشرف من التكسير بل يجمع على فعلى بفتح فسكون وقصر نحو جرحى وقتلى
واسرى في جريح وقتيل واسير وقد جاء على فعالى كاسارى في اسير ايضا وشذ
اسراء وقتلاء **وذكر** نجم الائمة انه انما يجمع على فعلى اذا كان متضمنا للآفات والمكاره و
غير منتقل الى الاسمية فلا يجمع نحو حميد على حمدى ولا ذبيح على ذبحى هذا **وحمل** مرضى وهلكى و
موتى من الفعيل بمعنى الفاعل على جرحى وفعول سواء للمذكر او المؤنث لا يجمع جمع السلامة
بل يجمع على فعل بضمتين غالبا كصبور على صبر وقد يجمع مؤنثه مجردا عن التاء على فعائل بفتح
الفاء كعجوز على عجائز فانه بمعنى الفاعل وكقلوص على قلائص واذا دخله التاء للمبالغة كفروقة
يجمع بالالف والتاء **ثم ان** ابن الحاجب ذكر لتكسير فعول ثلثة اوزان **احدها** ما ذكرناه من
فعل بضمتين **والثاني** فعلاء على وزن شعراء كودداء في ودود وهو المحب **والثالث** افعال
بفتح الهمزة كاعداء في عدو **وفي** شرح الميزان وجاء ودداء واحداء لكن الفاضل الوالي
رده بقوله وودود ذكر ودداء وعدو نكث اعداء اوزره كلمه لعارض او لمشرور احدكلر
وقال الرجه عدو نكث حقي واو ايله نون ايله جمع او لنمق ايدي ولكن كثرة استعمال ايله
اسما حكمنده او لمغين افعال وزني اوزره جمع اولندي فافهم **واما** فعول بمعنى المفعول فظني
ان حقه ان يجمع جمع السلامة والله اعلم **هذا** الذي ذكرنا في فعيل وفعول الوصفيين **واما** الاسميان
فجمع قلتهما افعلة بفتح الهمزة وكسر العين كرغيف وارغفة وعمود واعمدة وجمع كثرتهما
فعل بضمتين كسرير وسرر وعمود وعمد ايضا لكن في الناقص الواوي يجمع فعول على
افعال كعدو على اعداء بناء على انه من عداد الاسماء بكثرة الاستعمال **واما** سائر الصفات فنحو
فعل مفتوح الفاء ساكن العين الصحيحة يجمع غالبا على فعال بالكسر والتخفيف كصعب على صعاب
وفي الاجوف اليائي على افعال بفتح الهمزة كشيخ على اشياخ **وقد** جاء على فعال بكسر الفاء و
سكون العين في الاجوف وغيره كضيفان في ضيف وعلى فعلان بالضم فالسكون كوغدان في
وغد وهو اللئيم وعلى فعول بضمتين ككهول وشيوخ في كهل وشيخ وعلى فعلة بكسر ففتح كرطلة
في رطل وهو الشاب الناعم وعلى فعلة بكسر فسكون كشيخة في شيخ وعلى فعل بضم فسكون نحو
كورد في ورد يقال فرس ورد اذا كان على لون الورد وعلى فعل بضمتين كسحل في سحل يقال
ثوب سحل اي ابيض وعلى فعلاء بضم ففتح مع تخفيف كسمحاء في سمح اي كريم ونحو فعل مكسور

الفاء ساكن العين يجمع على افعال بفتح الهمزة نحو اجلاف في جلف يقال اعرابي جلف اى جاف واجلف نادر ونحو فعل بضم فسكون يجمع على افعال بفتح الهمزة كاحرار في حر ونحو فعل بفتحتين على افعال ايضا كبطل اى شجاع على ابطال وعلى فعال بالكسر مع التخفيف كجمل على جمال وعلى فعلان بكسر فسكون كاخ على اخوان وعلى فعلان بضم فسكون كذكر على ذكران وعلى فعل بضمتين وكنصف على نصف وذكر نجم الائمة انه ما كان ان يعد الثلثة الاخيرة في الصفات لانها انما كسرت عليها لاستعمالها كالاسماء دون الموصوف ونحو فعل بفتح فكسر مع تخفيف على افعال بفتح الهمزة كنكد على انكاد وعلى فعال بالكسر كوجع على وجاع وعلى فعل بضمتين كخشن على خشن وعلى فعلى بفتح الفاء وسكون العين وبالقصر كزمن على زمنى و على فعالى بالفتح وبالقصر مع التخفيف كوجاعى وحباطى وحذارى في وجع وحبط وحذر ونحو فعل بفتح فضم على افعال كيقظ ونجد اى شجاع على ايقاظ وانجاد والاصل في هذا الباب التصحيح نحو ندسون في ندس وقل التكسير فيه قيل لم يجئ التكسير فيه غير يقظ ونجد ونحو فعل بضمتين على افعال كجنب على اجناب ونحو فعل بكسرتين لا يجمع جمع التكسير بل يجمع جمع السلامة بالواو والنون او بالالف والتاء فالاوزان الثلثية من الصفات التي لها تكسير سبعة واعم جموعها افعال فانه يجئ لجميعها كما ذكرنا ثم فعال المجيئه لثلثة وبواقي جموعها متساوية ويجمع جميع هذه الاوزان جمع السلامة بالواو والنون كما يجمع جمع التكسير في المذكر اما في المؤنث فلا يجمع الا جمع السلامة بالالف والتاء ولا يجمع جمع التكسير الا فعلة بفتح الفاء وسكون العين كعبلة وكمشة الاولى المرأة التام الخلق والثانية الصغير الضرع فانهما يجمعان على عبال وكماش بالكسر مع التخفيف وفعلة ايضا بكسر الفاء وسكون العين كعجلة بالكسر وهى غليظة الخلق فانه يجمع على علج بكسر ففتح ونحو فعال بفتح وتخفيف يجمع على فعلاء بضم ففتح وبمد كجبناء في جبان ويمتنع جمعه بالواو والنون لامتناعه من التاء وقال بعضهم امرأة جبانة فعلى هذا لا يمتنع جمعه بالواو والنون وعلى فعل بضمتين كصنع في صناع قال سيبويه هذا هو الكثير في جمع فعال الصفة وعلى فعال بكسر الفاء وتخفيف العين كجياد في جواد للفرس ونحو فعال بكسر الفاء وتخفيف العين على فعل بضمتين ككناز بمعنى كثير اللحم على كنز وعلى فعال بكسر فتخفيف كهجان على هجان يجمع ايضا بمعنى الكريم والخالص فالواحد والجمع فيه سواء في اللفظ الا ان كسرة الواحد ككسرة الكتاب وكسرة الجمع ككسرة رجال وحاصله ان الاختلاف بالتقدير ونحو فعال بالضم مع التخفيف على فعلاء بالضم فالفتح مع التخفيف وبالمد وعلى فعلان بالضم فالسكون وعلى افعلة كشجاع على شجعان وشجعان واشجعة وجاء على

فعلان بالفتح فالسكون كشجاع على شجعان ايضا ويدخل في المؤنث هذا الوزن التاء فعلى هذا يجمع جمع السلامة ايضا وفي الرضي هذا قول سيبويه والظاهر ان فعالا مبالغة فعيل في المعنى فطوال ابلغ من طويل فاذا اردت زيادة المبالغة شددت العين فقلت طوال ونحو افعل يجمع على فعل بالضم فالسكون وعلى فعلان بالضم فالسكون كاحمر على حمر وحمران وفي المؤنث على فعل بضم فسكون لا غير كحمراء على حمر وهذا الوزن لا يجمع جمع السلامة لا في المذكر ولا في المؤنث لتمييزه عن افعل التفضيل فانه يجمع بالواو والنون والمؤنث فرع المذكر وما لا مذكر له كبطحاء وعلى بطاح بالكسر وفي الرضي اصله باب حمراء الاترى الى قولهم الابطح فغلبت الاسمية عليها حتى لا يجمعا على البطح بل جمع الابطح على الاباطح والبطحاء على البطاح ونحو فعلان بالفتح فالسكون سواء كان مؤنثه فعلى او فعلانة ففي المذكر والمؤنث على فعال بالكسر وعلى فعالى بالفتح والقصر كعطاش في عطشان وعطشى وكندام وندامى في ندمان وندمانة وجاء بالضم كسكارى في سكران وكسالى في كسلان وعجالى في عجلان و غيارى في غيران من غار الرجل على اهله لا يغار وما لا مذكر له كحبلى وهى الناقة التي تشتهى الفحل على حبالى بالفتح ولا يجوز فيه كسر ما بعد الف الجمع وقلب الف التأنيث ياء كما جاز في الاسم نحو دعاوى لان الصفة اثقل من الاسم من حيث المعنى فايجاب التخفيف بها اولى ونحو فيعل بكسر العين بعد الياء الاكثر فيه ان يجمع جمع السلامة في المذكر بالواو والنون وفي المؤنث بالالف والتاء وكذا اذا خففت بحذف العين نحو الميتون والميتات ويجمع جمع التكسير في المذكر والمؤنث على افعال كاموات في ميت وميتة كما قيل احياء في حى وحية ويجمع فيعل ايضا على فعال بالكسر فالتخفيف كجياد في جيد وعلى افعلاء بكسر العين وبالمد كاهوناء وابيناء في هين وبين الامثلة المطردة لاسم المفعول منصور للمفرد المذكر منصوران للتثنية في الرفع وتقول في النصب والجر منصورين بكسر الراء منصورون للجمع المذكر في الرفع وتقول في النصب والجر منصورين بكسر الراء منصورة للمفرد المؤنث منصورتان للتثنية وتقول في النصب و الجر منصورتين منصورات لجمع المؤنث السالم بالضمة في الرفع وبالكسرة في النصب والجر ومناصر بفتح الميم لجمع المذكر جمع تكسير ويعلم حكم معانيها بالمقايسة لاسم الفاعل وانما اخر جمع التكسير لانه على صيغة منتهى الجموع فناسب منتهى الكلام فلذا ذكره في آخر الصيغ و اتى بواو العطف ان ثبت على الجمع المصحح اما على منصورون للموافقة بينهما في جمع المذكر ومخالفته في النوع او على منصورات للفصل بين المصحح والمكسر لما مر في اسم الفاعل واعلم ان اسم المفعول من الثلاثي وغيره لا يتصرف الا على ستة اوجه قيل وهو الحق واستغنى فيه بالجمع

المصحح عن المكسر قال نجم الائمة الرضى فكل ما جرى على الفعل من اسمى الفاعل والمفعول
واوله ميم فبابه التصحيح لمشابهته الفعل لفظاً ومعنىً وجاء في اسم المفعول من الثلاثى ملاعين
بفتح الميم وبالياء في جمع ملعون ومشائم في جمع مشؤم وقالوا ايضا في مفعل المذكر اسم
فاعل كموسر ومفطر مياسير ومفاطير بالياء فيهما وبفتح الميم وفى مفعل اسم المفعول كمنكر مناكير
وانما اوجبوا الياء فيهما مع ضعفها نحو معاليم جمع معلم لتبيين ان تكسيرها خلاف الاصل والقياس
التصحيح والاغلب في المفعل بكسر العين المختص بالمؤنث المجرد عن التاء فلا يصحح بل يجمع على
مفاعل بفتح الميم وكسر العين كالمطافل والمشادن والمراضع في جمع مطفل وهى الظبية التى
معها طفلها والمشدن يقال اشدنت الظبية فهى مشدن اذا شدن ولدها والمرضع وقد
اثبت التاء في الناقص خوف الاجحاف بحذف علم التأنيث ولام الكلمة في المنون وجوزوا
في جمع هذا المؤنث زيادة الياء ايضا ليكون كالعوض من الهاء المقدرة فقالوا مطافيل ومشادين
ومراضيع ويجوز تركه قال الله تعالى وحرمنا عليه المراضع ثم اعلم بانه لا يبنى اسم المفعول من اللازم
لانه صفة لمن وقع عليه الفعل واللازم لا يقع على شئ فكيف يوصف به لكن اذا اردت بنائه
منه تعديه اولا بحرف الجر ثم تبنيه منه بما مر في المختلفة من كيفية اخذه فتقول في المفعول
من مر بعمرو ممرور به ممرور بهما ممرور بهم ممرور بها ممرور بهما ممرور بهن فتثنى وتجمع وتؤنث
الضمير الذى عديت اليه ولا تثنى ولا تجمع ولا تؤنث اسم المفعول لان حرف الجر يصير كالجزء منه
فلو الحق علامة التثنية والجمع قبله لزم توسطها وهو ممتنع ولو الحق بعده لزم الحاق العلامة بغير
الكلمة وهو ايضا ممتنع ذكره الشريف قدس سره وقيل لان القائم مقام الفاعل لفظا اعنى الجار
والمجرور من حيث هو هو ليس بمؤنث ولا مثنى ولا مجموع فلا وجه لتأنيث الفاعل وتثنيته و
جمعه ثم ان مثل هذا الفاعل يجوز ان يقدم فيقال به ممرور كما نقل عن صاحب الكشاف في قوله تعالى
اولئك كان عنه مسؤلا الامثلة المطردة للجحد المطلق المعلوم لم ينصر لم ينصرا لم ينصروا لم تنصر لم تنصرا
لم ينصرن لم تنصر لم تنصرا لم تنصروا لم تنصرى لم تنصرا لم تنصرن لم انصر لم ننصر وقد عرفت ان
الجحد والنفى من اقسام المضارع فكل يتصرف من المعلوم والمجهول على اربعة عشر وجها ثلثة
للغائب وثلثة للغائبة وثلثة للمخاطب وثلثة للمخاطبة واثنان للمتكلم وصيغ الجحد بالتركية
اتمدى اتمديلر اتمدك اتمدكز اتمدم اتمدق وكذا ورمدى ورمديلر ورمدك ورمديكز ورمدم
ورمدق حذفت حركة الآخر من المفردات الخمسة علامة للجزم وهى الغائب المفرد نحو لم ينصر و
الغائبة المفردة نحو لم تنصر والمفرد المخاطب نحو لم تنصر والمتكلم نحو لم انصر لم ننصر لان الحركة
فيها اما علامة الرفع وهى الضمة او علامة النصب وهى الفتحة فيلزم حذفها في الجزم لان

قوله كما نقل عن صاحب الكشاف قال البيضاوى وابو البقاء ما ذكره الزمخشرى خطاء لان الفاعل وما يقوم مقامه لا يتقدم وقال بعضهم عناية من الزمخشرى والمجاز تقديم معمول فاعل لاصالة ظرفيته لاجل فاعلية ولان الفاعل لا يتقدم لالتباسه بالمبتدا او لانه لايوجد ههنا ولانه ليس بفاعل حقيقة ورد بانه تعسف وصحح الكتاب الكريم بان عنه ظرف لمسؤلا منصوب بالمفعولية والضمير في مسؤلا للمصدر كما نقل ذلك عن ابى على في الاشارة وفى شرح الالفية لابن المعطى ان كان مفعول المجهول جارا ومجرورا فلا تتقدم على الفعل لانه لو تقدم اشتغل الفعل بضميره ولا يمكن جعله مبتداء لاجل حرف الجر ومنهم من اجازه محتجا بهذه الآية لان مفعول ما لم يسم فاعله في المعنى والمفعول جائز التقديم على عامله كذا في حاشية شرح الزنجانى

فى الجزم لان الفعل لا يقبل الجر وحذفت نون التثنية وهى لم ينصرا ولم تنصرا غائبة
ومخاطبة ونون جمع المذكر وهو لم ينصروا ولم تنصروا ونون المخاطبة المفردة وهى لم تنصرى
لان النون في جميعها علامة الرفع كالضمة في الواحد كما مر في المضارع فكما يحذف الحركة
فيه علامة للجزم فكذا يحذف النون فيها ولم يحذف نون جمع المؤنث لما عرفت انها ضمير كالواو
في جمع المذكر لا علامة الاعراب وباتصالها بالمضارع صار مبنيا لترجيح جانب الفعلية وتعديته
مع تعذر الاعراب بالحركة والحروف الامثلة المطردة للجحد المطلق المجهول لم ينصر لم ينصرا
لم ينصروا لم تنصر لم تنصرا لم ينصرن لم تنصر لم تنصرا لم تنصروا لم تنصرى لم تنصرا لم تنصرن لم
انصر لم ننصر وبالتركية اونمدى اونمديلر اونمدك اونمديكز اونمدم اونمدق وكذا
ورلمدى ورلمديلر ورلمدك ورلمدكز ورلمدم ورلمدق الامثلة المطردة للجحد المستغرق المعلوم
لما ينصر لما ينصرا لما ينصروا لما تنصر لما تنصرا لما ينصرن لما تنصر لما تنصرا لما تنصروا لما تنصرى
لما تنصرا لما تنصرن لما انصر لما ننصر وقد عرفت الصيغ التركية للجحد الآن الجحد الفرق بين المطلق
والمستغرق بزيادة لفظ جميعنده في الترجمة اما وحده كما في الحوك او مع لفظ شمديلك حاله
كلنجه كما في بعض شروح الرسالة وقد عرفت في المختلفة وسقوط حركة الاعراب في المفردات
الخمسة ونونات التثانى والجموع والمفردة المخاطبة سوى نون جمع المؤنث كما في المطلق من
غير فرق الامثلة المطردة للجحد المستغرق المجهول لما ينصر لما ينصرا لما ينصروا لما تنصر لما تنصرا لما
ينصرن لما تنصر لما تنصرا لما تنصروا لما تنصرى لما تنصرا لما تنصرن لما انصر لما ننصر الامثلة المطردة
لنفى الحال المعلوم ما ينصر ما ينصران ما ينصرون ما تنصر ما تنصران ما ينصرن ما تنصر ما تنصران ما
تنصرون ما تنصرين ما تنصران ما تنصرن ما انصر ما ننصر بلا حذف الحركة من المفردات ولا حذف نون
من التثانى والجموع بل هذه كامثلة المضارع بزيادة ما من غير فرق وصيغة التركية اتمز اتمزلر
اتمزسك اتمزسكز اتمزم اتمزز وهكذا ورماز ورمازلر ورمازسك ورمازسكز
ورمازم ورمازز الامثلة المطردة لنفى الحال المجهول ما ينصر ما ينصران ما ينصرون الى آخره وبالتركية
اونماز اونمازلر اونمازسك اونمازسكز اونمازم اونمازز وهكذا ورلماز ورلمازلر
ورلمازسك ورلمازسكز ورلمازم ورلمازز الامثلة المطردة لنفى الاستقبال المعلوم
لا ينصر لا ينصران لا ينصرون الى آخره بلا حذف شئ من الصيغ لما عرفت في المختلفة ان ما ولا
لا تسقطان في الصيغ شيئا اسقطه الجازم لعدم عملهما فلا فرق بين مطردات المضارع المثبت
وبين مطردات نفى الحال والاستقبال من المعلوم والمجهول الا بزيادة ما ولا فيهما وكذا لا
فرق بين صيغ نفى الحال ونفى الاستقبال التركية الا بزيادة شمديلك حالده في الترجمة

الاول او كلجك زمانده في الثاني الامثلة المطردة لتأكيد نفي الاستقبال المعلوم لن ينصر
لن ينصرا لن ينصروا لن تنصر لن تنصرا لن ينصرن لن تنصر لن تنصرا لن تنصروا لن تنصري
لن تنصرا لن تنصرن لن انصر لن ننصر بفتحة اواخر المفردات الخمسة علامة للنصب كما هو مقتضى
الناصب فان النصب يكون بالفتحة كما ان الرفع يكون بالضمة والجزم بالسكون وبسقوط
النونات لانها علامة الرفع فيجب اسقاطها سوى نون جمع المؤنث لما ذكرنا انه ضمير لا علامة و
انما اسقط الناصب وهو ههنا لن هذه النونات حملا له على الجزم لان الجزم في الافعال بمنزلة
الجر في الاسماء فكما حمل النصب على الجر في الاسماء في التثنية والجموع فكذا في الافعال حمل النصب
على الجزم والصيغ التركية فيه كما في نفي الاستقبال لكن بزيادة لفظ البته الدال على التأكيد
في تأكيد نفي الاستقبال وباقي الكلام في الجميع يعلم مما ذكرنا في المختلفة الامثلة المطردة لامر
الغائب والحاضر المعلومين لينصر لينصرا لينصروا لتنصر لتنصرا لينصرن بحذف حركة الآخر في المفردين
وحذف النونات غير نون جمع المؤنث علامة للجزم فهذه الصيغ مطردات امر الغائب ثلثة للغائب
وهي لينصر ولينصرا ولينصروا وثلثة للغائبة وهي الثلثة الباقية انصر انصرا انصروا انصري
انصرا انصرن بسكون آخر المفرد المذكر وسقوط النونات سوى نون جمع المؤنث للوقف وهذه
صيغ امر الحاضر الثلثة الاول للمخاطب والاخيرة للمخاطبة فجميع متصرفات الامر من المعلوم اثنى
عشر ثلثة للغائب وثلثة للغائبة وثلثة للمخاطب وثلثة للمخاطبة ولا يأتي الوجهان منه
للمتكلم حتى لا يقال اضرب بعد حذف حرف المضارعة من المتكلم وحده ومع غيره لالتباس كل منهما
بالآخر وبالمفرد المذكر من امر الحاضر ولا يقال ايضا لاضرب لنضرب باللام بلا حذف حرف المضارعة
منهما متحركة بالفتحة لعدم وجود هذا بالاستقراء كذا قيل وقيل لا يأتي الوجهان لانه يلزم ان يكون الشخص
الواحد في حالة واحدة آمرا ومأمورا وذلك محال ورد من اربعة اوجه الاول ان عدم جوازه
الراد صاحب الامتحان البركوي
مم كيف والآمرية من جهة القول والمأمورية من جهة الفعل الثاني انه يتخلف في قول القائل
متصلا بغيره اضرب زيدا حين قول ذلك الغير له اضرب عمرا او لو زيد في التعليل بلفظ واحد
لم يتوجه هذا النقض الثالث انه ينتقض بالمجهول الرابع انه ورد في كلام الفصحاء مثل ولنرجع
الى المولى وقوله تعالى ولنحمل خطاياكم والاولى التعليل بان طلب المتكلم الفعل عن نفسه غير محتاج الى العبارة
لانها لتفهيم ما في باله الى آخر نعم قد يخاطب الانسان نفسه بالعبارة لكن بطريق التجريد اي بان
ينتزع من نفسه مخاطبا مثله وذلك امر اعتباري لا يقدح فيما ذكرنا ونقول عدم اتيانها لكراهة
طلبه عن نفسه استعلاء وان نزل نفسه منزلة غيرها واما ما جاء باللام مثل قولهم فلنرجع الى المولى فقد
اشار بعض المحققين الى ان صيغة الطلب هنا ليست على حقيقتها بل المراد الاخبار اي فوجب

مثلا بر آدم زيد اولديرسين او زيد ضرب
ايله ديرسين او آدمه سن ضرب
عمرو ضرب ايله ديرسين ايله ديربونكا
بيري بر قرينه نظر ايله هم
آمر وهم مأمور اولور
فتأمل
قوله فقد اشار بعض المحققين اه
وهو الشريف الجرجاني قدس سره حيث قال في شرح
قول السكاكي فلنقفها بقوله اي اذا كان الامر كذلك
في الاعتبار الجزم والطلب فوجب علينا تعيينها وهو اشارة الى ان صيغة
الطلب ليس على حقيقتها بل المراد بها الاخبار عن وجوب
التعيين على من هو بصدد ما ذكره في
حاشية شرح الزنجاني

مثلا يقال في مثاله اضرب
معناسي بن سن ضرب اولور
تصويره هكذا الزم ان يكون
الشخص الواحد في حالة واحدة
آمرا ومأمورا بلفظ واحد

اي فوجب علينا الرجوع وقس عليه قولهم لانتكلم ما لا يعنينا في النهي فمن هذا التقرير جاء
الوجهان من مجهولهما اي الامر والنهي والصيغ التركية لمعلوم الامر اتسون اتسونلر
اتسن اتكز وكذا وركسون وركسونلر وركسن وركز الامثلة المطردة لامر الغائب و
امر الحاضر المجهولين لينصر لينصرا لينصروا لتنصر لتنصرا لينصرن فهذه صيغ امر الغائب
بحذف حركة المفردين والنونات الا نون جمع المؤنث علامة للجزم كما في المعلوم لتنصر
لتنصرا لتنصروا لتنصري لتنصرا لتنصرن وهذه صيغ امر الحاضر ثلثة للمخاطب وثلثة للمخاطبة
لانصر لننصر
واثنان للمتكلم قيل في المتكلمين امر الحاضر نفس المتكلم وحده مبني للمفعول فمعناه بالتركي يردم
او لنيم بن كلجك زمانده وامر الحاضر نفس متكلم معه غيره مبني للمفعول فمعناه بالتركي يردم
او لنالم بز حاضرا لر كلجك زمانده ولا يخفى انه لا يطلق في الاصطلاح عليهما امر الحاضر وان
كان المأمور حاضرا لغة بل يطلق عليهما امر المتكلم وقد وقع في كلامهم هذا الاطلاق مثل قولهم في
ولنذكر ونحوه انه امر متكلم مع الغير معلوم مجزوم باللام صرح به في معرب الاظهار وغيره و
الاطلاق المذكور اصطلاح جديد لا يسمع ممن ليس من اهله فقياس الاول انه امر المتكلم بناء مجهول
نفس المتكلم وحده ومعناه يردم اولنيم بن كلجك زمانده وقياس الثاني امر المتكلم بناء مجهول
نفس المتكلم مع الغير ومعناه يردم اولنه لم بز كلجك زمانده وتحقيقها امر المتكلم وحده بناء
مجهول ومعناه يردم اولنيم كلجك زمانده وامر المتكلم مع الغير بناء مجهول ومعناه يردم ام
اولنه لم بز كلجك زمانده بزيادة لفظ كلجك زمانده لرفع التباسها بالحال في الفظ ولفظ بن
في الاول وبز في الثاني للتأكيد وكذا لفظ كلجك زمانده في الحقيقة كما لا يخفى فتدبر فان قلت
لم اتى الوجهان في مجهول الامر للمتكلم قلت لعدم المحذور في المجهول لعدم اسناد الفعل الى فاعله
بل الى مفعوله وبالجملة ان للامر من المجهول اربعة عشر وجها ثلثة للغائب وكذلك للغائبة و
المخاطب والمخاطبة واثنان للمتكلم ولم يحذف اللام من المخاطب والمخاطبة والمتكلمين لان
المجهول قليل الاستعمال كما قدمنا في محله وصيغة التركية اوروله او روله لر اولك اولك
اولنيم اولنالم وكذا وروله وروله لر وروله وروله ورولك ورولم ورولالم الامثلة المطردة لنهي
الغائب ونهي الحاضر المعلومين لا ينصر لا ينصرا لا ينصروا لا تنصر لا تنصرا لا ينصرن لا تنصر
لا تنصرا لا تنصروا لا تنصري لا تنصرا لا تنصرن والستة الاول لنهي الغائب ثلثة للغائب
وثلثة للغائبة والستة الباقية لنهي الحاضر ثلثة للمخاطب ومثلها للمخاطبة ولم يأت الوجهان
للمتكلم يعلم دليله بالمقايسة على الامر المعلوم وصيغة النهي المعلوم بالتركية اتمسون اتمسونلر
اتمه اتمهك وكذا ورمسون ورمسونلر ورمه ورميك الامثلة المطردة لنهي الغائب ونهي

الحاضر المجهول لاينصر لاينصرا لاينصروا لاتنصر لاتنصرا لاينصرن لاتنصر لاتنصر لاتنصروا
لاتنصري لاتنصرا لاتنصرن لاانصر لاننصر فمجهول النهي يتصرف على اربعة عشر وجهاً ثلثة
للغائب وثلثة للغائبة فهذه هي الستة الاول مما ذكره وهي مطردة نهي الغائب وستة
لنهي الحاضر ثلثة للمخاطب وثلثة للمخاطبة وهي المذكورة بعد مطردة نهي الغائب واثنان
للمتكلم وهي الاخيران ففي المعلوم والمجهول تحذف الحركة من المفردات والنون من التثاني
والجموع غير جمع المؤنث كما في الامر وصيغة التركية اولنمسون اولنمسونلر اولنمه اولنمیك
اولنمیه‌یم اولنمیلم وكذا ورلمسون ورلمسونلر ورلمه ورلمیك ورلمیه‌یم ورلمیه‌لم هذا
آخر ما قصدنا من ايراده في هذا الشرح الكبير اللهم اجعله خالصاً بوجهك الكريم و
نافعاً بالنفع العميم بالنبي وآله الاكرمين صلى عليه وعليهم اجمعين برحمتك يا ارحم
الراحمين والحمد لله رب العالمين تم هذا الشرح اللطيف للادرنوي المشهور
باسكيجي زاده من يد عبد الضعيف المحتاج الى رحمة ربه الرحيم يوسف بن احمد
القوالوي في القسطنطنية في مدرسة القاضي جسمه‌سي المشهور باحمد
المعيد في سنة سبعة واربعين ومأتين بعد الف
من الهجرة من له العز والشرف
محمد عليه وآله صلوة
الآخرين و
السلف

الحمد لمن اقدر لنا على اتمام
هذا الشرح اللهم اغفر لي
ولوالدي ولجميع المؤمنين
برحمتك يا ارحم الراحمين

مادة الافتراق للمدح من الحمد اللغوى فيما اذا كان الممدوح عليه غير اختياري كالمدح على ضوء الدرر وللحمد اللغوى
من العرفى فيما اذا كان الحمد لا على كونه منعما بل على مجرد اتصافه بالكمال وللثاني من الاول فيما اذا كان الحمد بالقلب
او بسائر الجوارح سوى اللسان وللاول من الشكر اللغوى فيما اذا كان الحمد على مجرد اتصافه بالكمال او على كونه
منعما الى غيره وللشكر اللغوى منه كما للثاني من الاول وللاول من الشكر العرفى بحسب الوجود فيما اذا احمد الله تعالى
باللسان فقط من غير صرف الجوارح او القلب الى ما خلق له وللحمد العرفى من الشكر اللغوى والعرفى فيما اذا كان الحمد
باللسان فقط او بالقلب فقط على كونه منعما الى غيره وله من المدح فيما اذا كان بالقلب او الجوارح سوى اللسان
وللمدح منه فيما اذا كان المدح لا على كونه منعما بل على مجرد اتصافه بالجميل وللمدح من الشكر العرفى بحسب الوجود
فيما اذا كان المدح باللسان فقط

اى يكون المحمود عليه اختياريا سواء كان المحمود به اختياريا او لا

على الحامد او غيره

اى الواجب النعم

انعاما او غيره

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الواهب كل موهوب من المرصود والمقصود والمطلوب والصلوة
على حبيبه محمد المودود افضل الرسل واشرف الموجود وعلى آله الآمرين
بالمعروف والناهين عن المنكر المصروف اللهم اغفر ذنوبنا الماضية
فى الاقوال والافعال واصلح اعمالنا الآتية فى الحال والاستقبال وارزقنا
صحيحات النيات فى ابواب الخيرات واحفظنا من الاعتلال فى يوم العرصات
قوله الحمد لله الوهاب للمؤمنين سبيل الصواب للحمد معنى لغوى هو
الوصف بالجميل المراد به التعظيم بازاء فعل اختياري وعرفى وهو فعل يشعر بتعظيم
المنعم بسبب كونه منعما وكذا للشكر معنى لغوى هو فعل ينبئ عن تعظيم المنعم المراد
بسبب انعامه الى الشاكر وعرفى وهو صرف العبد جميع ما انعم الله تعالى الى ما خلق
لاجله والمدح هو الوصف بالجميل المراد به التعظيم والثناء فعل يشعر بالتعظيم المراد
به وهو اعم مطلقا من الكل والحمد اللغوى اخص مطلقا من المدح ومن وجه
من الحمد العرفى والشكر اللغوى ومباين للشكر العرفى بحسب الحمل واعم منه مطلقا
بحسب الوجود والحمد العرفى اعم مطلقا من الشكر اللغوى والعرفى ومن وجه
من المدح والشكر العرفى مباين للمدح بحسب الحمل واخص منه مطلقا بحسب الوجود
واللام فى الحمد للاستغراق فيكون جميع المحامد لله تعالى اذ جميع اوصاف العباد وافعاله
مخلوق لله تعالى فالحمد بها وعليها راجع الى خالقها فى الحقيقة واللام الجارة فى لله
للاختصاص والله علم لذات واجب الوجود واصله لاه من لاه يليه اى تستتر
ثم ادخل عليه الالف واللام فجعل علما معهما وحذف الف لاه من الخط لئلا يكون على
صورة النفى فلما ادخل عليه ~~الالف~~ اللام اى الجارة حذفت همزة الوصل لئلا يلتبس بالنفى

اذ الوصف المذكور جزء من العرف المذكور والجزء مباين للكل

واخترنا هذا لعدم الشذوذ فيه بخلاف غيره

بالنفى ولام لاه لئلا يجتمع ثلاث لامات وكذا فى كل ما فى اوله لام ثم ادخل عليه الالف
واللام ثم اللام نحو للحم والوهاب مبالغة الواهب بمعنى الاستمرار ولام موصول فيعل
النصب والهبة اعطاء ما ينتفع به الى من ينتفع بلا عوض ولام التعريف فى المؤمنين
للاستغراق سواء كانت حرفا او اسما موصولا لانها اذا دخلت على اسم لا يحتمل التعريف
بمعنى العهد ولا يمتنع العموم اوجبت العموم حتى يسقط اعتبار الجمعية اذا دخلت
على الجمع فمعناه كل من اتصف بالايمان مذكرا كان او مؤنثا على سبيل التغليب واللام
الجارة فيه للتخصيص قدمه على سبيل الصواب مع ان حقه التأخير للاهتمام لان المق
الاصلى بيان كون المؤمنين مكرمين عند الله تعالى لا كون سبيل الصواب موهوبا او لرعاية
الفواصل والسبيل الطريق واضافته بيانية والصواب المطابق للواقع انما لم
يعل واوه لئلا يظن ان وزنه فعل وكذا كل ما كان على فعال من الاجوف والمراد بسبيل
الصواب الايمان وسائر الاعتقادات الحقة الدينية والاقوال الصادقة والاعمال
الصالحة فالاعتقاد يتصف بالصوابية حقيقة ومعنى اتصافه بها موافقته للواقع بحيث
ان ثبوتيا فثبوتيا وان سلبيا فسلبيا والاخريان توصفان بها باعتبار دلالتهما على
الاعتقاد لكن دلالة الاولى اوضح واظهر فكان اتصافها بها اكثر واشهر والمشابهة
المصححة لاستعارة السبيل لهذه المذكورات كون كل منها موصلا الى الحق واما اجراء ما يلايم
المستعار له اعنى الصوابية على السبيل فتجريد للاستعارة ومعنى وهب الله تعالى
سبيل الصواب للمؤمنين خلقه وايجاده فى قلبه او لسانه او سائر اعضائه فان قلت ما
تقول فى رجل لم يوهب له من سبيل الصواب مع كونه من جملة المؤمنين وقد قلت ان
اللام للاستغراق قلت لا يقال ان الكثرة والمبالغة فى الهبة بحسب المحال لان ذلك اذا لم
يذكر الموهوب له او ذكر بكلمة يفيد الاجتماع وهب الكل هبة مستقلة وههنا قد ذكر
بلام الاستغراق التى بمعنى كل وهو للاحاطة على سبيل الافراد ومعنى الافراد ان يعتبر
كل مسمى بانفراده ما كان ليس معه فلا بد من وجود الكثرة فى حق كل مؤمن منفردا عن
غيره ولا يقال ايضا ان الايمان مشتمل على اعتقاد الواجب ونبيه وكتبه وكل منها سبيل
الصواب فيكثر وهبه لذلك الرجل لان كلا منها لا يسمى سبيل الصواب لعدم ايصال
القاصد مقصوده بل السبيل مجموعها المسمى بالايمان فان قلت لو آمن رجل ثم مات مرتدا
العياذ بالله تعالى خلد فى النار فلم يكن الايمان موصلا فلا يسمى سبيل الصواب قلت
ليس المراد انه موصل بالفعل كيف ما وجد بل انه سبب مفض الى الحق فى الجملة فبالارتداد

فيه انه هلا جاز التكثير لمجرد الايمان فيما سيأتى باعتبار انه نعمة
عظمى وبخيره كبرى فيكون وهابيته باعتبار كيفية موهوبه تحريره

اصله كهيم فقال للحم ثم ادخل عليه
الالف واللام فصار اللحم
ادخل اللام الجارة عليه فصار للحم

اذا لمه يسمى مجلى ... بالالف ... الاستقبال ...

استعمال اسم الفاعل فى
الحال حقيقة بالاتفاق وفى
الاستقبال مجاز بالاتفاق وفى
الماضى خلاف قال بعضهم استعماله
فيه حقيقة وبعضهم مجاز

لكونه مفعولا به غير صريح

بعد الحذف لاجتماع الساكنين

اى ان كان الواقع ثبوتيا فيكون
الاعتقاد ثبوتيا

التجريد فى الاستعارة خلاف
الترشيح فيه وهو ذكر ما يلايم
المستعار

اى الايمان فانه لا يصدق عليه
ان الله تعالى وهاب له سبيل الصواب صح

قوله اذا لم يذكر الموهوب له فيه انه
لم جاز حمل التكثير فى قوله سبحانه و
تعالى وما ربك بظلام للعبيد على
حسب المحال وقد صرح به ناصر
الدين فى انوار التنزيل والحاكم
انه قد ذكر المظلوم له فظهر
ثبوت المنفى بقى زاده

زال الايمان عنه قبل الانقضاء فزال الانقضاء لعدم محله وبه لا يخرج عن كونه
مفضيا في الجملة لكن سلك طريق بغداد مثلا ثم خرج عنها قبل الوصول فانها لا يخرج
عن كونها موصلة اليه في الجملة اذ معناه انها موصولة لسالكها اذا لم يخرج عنها
وكذا الايمان موصل لمحله اذا لم يتركه بخلاف ما ذكر فان مجرد اعتقاد الواجب
الواجب لا يوصل الى الحق وان دام فان قلت ما عدا الايمان من سبيل الصواب لا
يوصل الحق بدون وان دام فلا يكون سبيل الصواب وان ادعيتم انا جعلنا سبيل
بشرط كونه بعد الايمان فيجعل ايضا اعتقاد الواجب مثلا سبيل الصواب بشرط
مجامعة الايمان قلت ان ما عدا الايمان من سبيل الصواب موصل بشرط كونه بعد
الايمان الى المقاصد يطلب به كما ورد في الخبر وهي غير الحق من الايمان فيكون سبيل الصواب
واما اعتقاد الواجب او نبيه او كتبه وحده بشرط الجامعة فلم يثبت كونه موصلا
الى المقاصد غير الحق من الايمان او كونه موزعا عليه حتى يكون سبيل الصواب ومن ادعاها
فعليه البيان فالجواب ان اتصاف فعل الفاعل بالمبالغة يكون بامرين بكثرة صدوره
عنه وبكونه اقوى واكمل من سائر الافراد ولا شك ان الايمان اقوى الموهوبات واعظمها
فكان هبته كذلك فيجوز ان يقال لواهبه وهاب سبيل الصواب اما بالنسبة الى هبة
سائر السبل وهو الظاهر واما بالنسبة سائر الموهوبات بان يجعل هبته كل سبيل الصواب
موصوفة بالمبالغة وجيء بصيغة المبالغة تنبيها عليه ويمكن ان يقال ان الايمان
من الاعراض وهي لا تبقى زمانين بل بقاؤها بتجدد الامثال وخلق الله تعالى في كل آن
فيكثر الموهوب وهبته اذ الموهوب في كل آن يصدق عليه انه ايمان لكن هذا عند
من يمنع بقاء الاعراض وهم الاشاعرة دون من يقول ببقائها فان قلت ما تقول في
رجل آمن بالله تعالى في آن ثم ارتد العياذ بالله تعالى فيصدق عليه انه مؤمن في الجملة
مع انه لم يصدق ان الله تعالى وهاب له سبيل الصواب على هذا الجواب قلت المؤمن
ينصرف عند الاطلاق على من مات مؤمنا اذ ايمانه كامل منتج بخلاف ايمان المرتد ويدل عليه
قولهم المؤمنون في الجنة والكافرون في النار نعم يرد على هذا النقض بمؤمن آمن
قبيل الغرغرة لا يقال زمان الغرغرة قد يجدد الايمان بل بعد الموت ايضا لان ذلك
الايمان غير مقبول فلا يكون سبيل الصواب فان قلت لا يجوز ان يراد الايمان بسبيل الصواب
لانه لا يوهب لمؤمن لاستحالة ايجاد الموجود والآن الكائن الشيء موجودا مرتين او حاصلا
قبل حصوله قلت الايمان لا يوهب للكافر حين هو كافر اذ معنى هبته ايجاده في قلبه

حيث في الخبر الصحيح ان المراتب في دار النعيم بحسب الاعمال متفاوتة ومجرد الايمان سبب الدخول فيها لمحرره

اي على الجواب الثاني

في دفع النقض

اي على تقدير كون المراد بالمؤمن من مات مؤمنا

فاعل يرد لا صفة هذا

في قلبه وحين الوجود زال عنه الكفر لانه ضد الايمان فلا يكون كافرا حين كونه موهوبا
له بالايمان بل مؤمنا بذلك الايمان وانما يلزم الاحالة المذكورة ان لو وهب الايمان
لمؤمن قبل كونه موهوبا له به وليس كذلك وحاصله ان صيغة الفاعل ههنا بمعنى
الحال كما هو المتبادر من الفاعل والمستقبل فانه اذا قيل زيد مصل او يصلي يتبادر
منه الحال لكن لا بالنسبة الى زمان التكلم بل الى زمان الهبة واما قولهم اسلم امس
او تسلم غدا كافر فبمعنى الماضي بالنسبة الى زمان الكلام فان قيل ايجاد الايمان مقدم على
وجوده لانه علته وهو مقدم ~~وهو مقدم~~ على وجوده في محله لان ثبوت الشيء ~~على~~
لغيره فرع ثبوته في نفسه وما قيل ان وجود الاعراض في نفسه عين وجوده في محله
مزيف وهو مقدم على صحة اطلاق المؤمن عليه لانه سببها فحال الهبة بل بعدها بدرجتين
لا يسمى مؤمنا فيلزم المحذور قلنا تقدم الايجاد على الوجود ذاتي لا زماني والا يلزم
وجود النسبة بدون المنسوب اليه وهو باطل لانها لا تقوم الا بالمنتسبين وكذا تقدم
وجود العرض في نفسه على وجوده في محله والا يلزم قيام العرض بنفسه وهو ممتنع
بالاتفاق وبقاؤه زمانين وهو ممتنع عند البعض وكذا تقدمه على صحة الاطلاق فزمان
الايجاد والوجودين وصحة الاطلاق واحد فيصدق انه مؤمن زمان الهبة على انه لو فرض
كون التقدمين الاولين زمانيا لا يضرنا ايضا لان اللازم من كون الله تعالى وهابا للمؤمنين
كونهم موصوفين بالايمان حال كونهم موهوبين لهم وهي حال وجود الايمان في قلوبهم ولو
فرض كون التقدم الثالث زمانيا ايضا وارتكب انفكاك وجود الايمان في محله عن صحة
اطلاق المؤمن عليه مع لزوم ان لا يكون زمان وجود الايمان مؤمنا على ذلك التعبير ولا
كافرا لارتفاع الكفر في تلك الحالة مجازا ~~باعتبار ما يؤول اليه~~ وامتناع صدق المشتق
على شيء بدون اتصافه بمأخذ الاشتقاق لم يمكن الجواب بان يقال يسمى مؤمنا في تلك
الحالة مجازا باعتبار ما يؤول اليه كما لا يمكن الجواب بان يجاب به اولا لانه يلزم جمع الحقيقة و
المجاز اللهم الا ان يخص سبيل الصواب بالايمان وقيل ببقاء الاعراض او ادعي عموم
المجاز وكله بعيد ولا يمكن ايضا ان يجاب عن اصل الاعتراض على مذهب من يقول بامتناع
بقاء الاعراض بان يرتكب ان الايمان الحادث اولا ليس بموهوب لمؤمن ثم ما يتجدد موهوب لمؤمن بذلك الايمان السابق لانه منقوض بمن آمن قبيل الغرغرة فانه مؤمن و
ليس بموهوب له سبيل الصواب على هذا الجواب ويمكن ان يقال المراد بالمؤمن من
مات على الايمان وان نسبة شيء الى مشتق لا يلزم ان يكون وقت اتصافه بمأخذ

فبمعنى

اي لفظ الكافر

اي الوجود موقوف على الايجاد

بان يراد بالمؤمن من آمن في احد الازمنة الثلاثة

الاشتقاق وان كان يتبادر الذهن الى ذلك بل يجوز ان يكون قبل اتصافه او
بعده قوله والصلوة والسلام على نبيه محمد لاماها للجنس باعتبار وجوده في بعض
الافراد والصلوة في اللغة مشتركة بين الدعاء والاستغفار والرحمة ويتعين احدها
بالاضافة الى المؤمنين والملئكة والله تعالى كتب الفها على صورة الواو ايذانا بانها
مقلوبة منها او بالتفخيم والسلام بمعنى السلامة والنبي في الاصل نبيئ على فعيل من النبأ
وهو الخبر ثم جعل اسما لكل من اخبر عن الله تعالى بطريق الالهام ومحمد في الاصل الذي
كثرت خصاله الحميدة ثم جعل علما لافضل الرسل صلى الله تعالى عليه وسلم وعليهم لكثرة
خصاله المحمودة واخلاقه المودودة قال الله تعالى في حقه انك لعلى خلق عظيم وما ارسلناك
الا رحمة للعالمين قوله الزاجر عن الاذناب الحاث على طلب الثواب اعلم اولا ان لام
التعريف موضوعة للجنس والاشارة الى الحقيقة وهو معنى واحد لا ينفك اللام عنه لكنه
يتعدد باعتبارات اربعة اعتباره من حيث هو هو مع قطع النظر عن وجوده في افراده
نحو الانسان نوع ويسمى لام الجنس والحقيقة تمييزا عن غيره واعتباره من حيث وجوده في ضمن فرد معين ويسمى لام العهد الخارجي
واعتباره من حيث وجوده في ضمن كل الافراد ويسمى لام الاستغراق واعتباره من حيث
وجوده في بعض الافراد من غير تعيين ويسمى لام العهد الذهني وقد يسمى لام الجنس
ايضا نظرا الى المعنى الموضوع له بحسب الحقيقة وهذا المعنى الاخير والنكرة بحسب الخارج سواء
ولذا قد يعامل معاملتها من وقوع النكرة صفة وغيره وبحسب المعنى متفاوتان لان النكرة
تدل بحسب الوضع على فرد غير معين والمعرف باللام يدل بحسبه على الجنس والحقيقة وارادة
فرد معين حصلت من قرينة خارجية مثل الاكل والشرب وغيرهما ولذا قد يوصف با
المعرفة ابقاء للجهتين فاحفظها وانما طريق المعرفة والتمييز بين هذه المعاني فيما وقع من
المواضع فانه ينظر فان وجد عهد وقرينة خارجية على ارادة فرد معين فاللام للعهد الخارجي
والا فللاستغراق الا ان يمنع مانع فللجنس والحقيقة الا ان يمنع فللعهد الذهني واذا عرفت
هذا فلام الزاجر والحاث للعهد الخارجي والاشارة الى محمد صلى الله تعالى عليه وسلم
ولام الاذناب للاستغراق والثواب للعهد الذهني فتامل والزجر المنع والنهي و
الاذناب بكسر الهمزة مصدر اذنب الرجل اي صار ذا ذنب والحث التحريض والاغراء
والثواب جزاء العبادة قوله وعلى آله واصحابه اصل آل اول بدليل اويل قلبت
واوه الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وخص استعماله في الاشراف ومن له خطر عظيم دينويا
كان اوخرويا والاصحاب جمع صحب بفتح الصاد وسكون الحاء كفرخ وافراخ وهو جمع

ضمنه

اذ فهم كلي الموضوع الجنسي

اذ يمكن الاجتناب عن جميع الذنوب

وجه التامل ان الثواب غير معين في نفس الامر بل لكل ذي مذهب يدعي حقية مذهبه فيكون مذهبه مطلب الثواب

اذ لا يتصور طلب جميع الثواب

جمع صاحب كركب وراكب قوله خير الآل وخير الاصحاب خير اسم التفضيل اصله
اخير اعل بالنقل والاستغنا وان لم يعل اخواته لكثرة استعماله وكذا نقيضه و
هو شر اصله اشرر فصار فالخروجهما عن وزن الفعل ولام الآل والاصحاب للاستغراق
فيحصل المدح المتم لا للعهد ليحصل الاحتراز عن بعض اقربائه صلى الله عليه وسلم الذين
لم يتبعوه وعن المنافقين في زمنه صلى الله تعالى عليه وسلم وان يوزنه اعادة
المعرفة لان خيرا اسم التفضيل فيستلزم الاشتراك بين موصوفه وما اضيف اليه
في اصله وهم لا يوصفون به لانه يمكن دفعه بان ما ذكرتم فيما اذا قصد به التفضيل
على المضاف اليه واما اذا قصد به الزيادة المطلقة فلم وبان خيرا قد لا يكون اسم
التفضيل بل صفة مشبهة مخفف خير كلين ولين فلا يستلزم الاشتراك المذكور
بل لان بعض اقربائه عليه السلام الذين لم يتبعوه صلى الله عليه وسلم ليسوا بداخلين
في قوله آله حتى احتيج الى قيد احترازا عنهم قال الجوهري في الصحاح آل الرجل اهله
وعياله وآله ايضا اتباعه وهم ليسوا من اتباعه وعياله وهو ظ ولا من اهله بدليل
قوله تعالى انه ليس من اهلك حيث لم يتبعه وكذا معنى الاصحاب لا يتناول المنافقين لانه
وان اختلف في معناها قال جمهور اهل الحديث الاصحاب كل مسلم رأى الرسول عليه السلام
وقيل وطالت صحبته وقيل وروى عنه وقيل او رآه الرسول ع م لكنهم اتفقوا على
اشتراط الاسلام والمنافق ليس بمسلم ولو حمل على العهد لزم اما تخصيص الصلوة والسلام
على بعض الآل والاصحاب ان كانت الاضافة لامية او عدم معنى محصل ان كانت بيانية
واما حديث اذا اعيدت المعرفة كانت عين الاول فعند عدم المانع والقرينة على خلافه
قوله وسيلة هي ما يتقرب به الى الغير قوله واحدا ركانها التصريف الركن ما يقوم
به الشيء فيتناول نفس الماهية ان كانت بسيطة واجزائها ان كانت مركبة والتصريف
علم لهذا العلم ولامه مزيدة للمح معنى الوصفية وبيانه ان العلم ثلثة اقسام قسم
يجب استعماله مع اللام وهو المسمى به معها او الغالب بها او المأول بواحد من الجنس
او المثنى او المجموع بالجمع الصحيح وقسم يجوز وهو ما كان في الاصل مصدرا او صفة وقسم
يمتنع وهو ما عداهما والتصريف من الثاني قوله لانه اي انما سمي هذا العلم تصريفا لانه
في اللغة بمعنى التغيير والتحويل وبهذا العلم يحول الاصل الواحد الى الفروع الكثيرة ويمكن
ان يقال تقديره انما كان من العربية لانه به يصير اللفظ القليل العربي الفاظا كثيرة
فيكون باحثا عن احوال الالفاظ العربية وما يكون كذلك فهو من العلوم العربية قوله

اعلم انه لو جعل لاماهما للعهد يكون خير الآل بعضا من الكل لا صفة لفرده ولو جعل للاستغراق يجوز كونه صفة فتامل

اي يجوز استعماله مع اللام

اي يمتنع دخول اللام عليه

والا واولى كالا يخفى

به اى بسبب التعريف قدم على متعلقه لافادة الحصر فان قلت الصيرورة المذكورة صدرت
من الواضع وهو الله تعالى ثم حدث هذا العلم سواء كان بمعنى الملكة او التصديق او
المسائل فاتى يكون المتأخر سببا للمتقدم قلت المراد من هذه الصيرورة هى الصادرة
من كل متصرف يصرف الكلم بسبب معرفة قواعد الصرف كما يقال فى العرف صرفت الكلمة
وان كان المصرف فى الحقيقة هو الواضع ويمكن ان يقال استعير الصيرورة المذكورة
لمعنى العلم بها اطلاقا لاسم المتعلق على المتعلق ثم اشتق منها فعل بمعنى تصير القليل به
يعلم صيرورته اياه بمعنى السببية ح ظ قوله من الافعال بيان لقوله فيكون المراد منها القليل
الافعال الحقيقية وهى المصادر او لقوله كثيرا فيكون المراد منها الافعال المصطلحة و
هى الماضى والمضارع والامر والنهى لكن يرد عليهما ان القليل الصائر عام لكل
مفرد فيتناول الجامد الصائر مثنى ومجموعا ومصغرا او غير ذلك وكذا الكثير لان بحث الصرف
عام فلا وجه للتخصيص بالذكر اللهم الا ان يقال اكتفى بذكر اعظم الاقسام كما اكتفى ببيان
احدهما بناء على ان اكثر الابحاث فى هذه الرسالة عنه قوله الموفق التوفيق جعل الله تعالى
فعل عباده موافقا لما يحبه ويرضاه قوله المرشد الارشاد هو الدلالة على الصراط
المستقيم قوله الافعال على ضربين لما دخل لام التعريف على افعال وامتنع الاستغراق اذ
يكون معناه ح كل فرد من افراد الفعل على ضربين وهذا بين الفساد اضمحل معنى الجمعية
واريد به طبيعته العامة فمعناه مفهوم الفعل مشتمل على نوعين اشتمال الكلى الواحد على
جزئياته الكثيرة ومعناه حمله عليهما ووجوده فيهما بمعنى انه يمكن ان يؤخذ من كل جزئى
معنى كلى حاصل فى العقل بتجريده عن المشخصات اذ المطلق اعنى الكلى الطبيعى غير موجود
فى الخارج عند المحققين اذ يلزم ح ان يكون الشئ الواحد فى حالة واحدة موجودا فى
امكنة متعددة وذلك بين الاستحالة وان قال اكثر الناس انه موجود فى ضمن الاشخاص
لانه جزء منها فالشامل هو الكلى والمشمول كل واحد من جزئياته ويجوز ان يكون مجموع
جزئياته واما المشمول فى اشتمال الكل على اجزائه فكل جزء منها لا مجموعها اذ هو
شامل ولا بد من الفرق وانما خص الافعال بالذكر مع ان الاسم ايضا مشتمل على ضربين
لقلة البحث عنه فى هذا المختصر واما الحرف فلا يبحث عنه فى الصرف لعدم تصرفه
قوله اصلى وذو زيادة اى احدهما فعل اصلى وهو ما تجرد ماضيه عن الزائد وثانيهما
فعل ذو زيادة وهو ما اشتمل ماضيه على الزائد وانما قدرنا الفعل تنبيها على ان القسم
يجب ان يكون اخص من المقسم فى التحقيق وان جاز ان يكون اعم منه فى الظ قوله فا

والفرق بين المرشد والموفق
ان المرشد عام من الموفق
لانه الله تعالى ارشد الموفق
بالقرآن والرسول الكفار
يوفقهم لكن لا
منه

ط
فى كونه محمولا عليهما وموجودا فيهما
بالمعنى الذى يذكر لا بكونه جزءا
منهما تامل منه

ح
كالانسان
منه

ع
كزيد وعمرو
منه

قوله فالاصلى ثلاثى ورباعى اى كل فرد مما صدق عليه مفهوم الاصلى يصدق عليه
مفهوم الثلاثى او مفهوم الرباعى على ان الواو الجامعة بمعنى او القاسمة فيكون منفصلة
حقيقية ولا يخفى انه لا يمكن ان يراد من الاصلى طبيعته العامة كما اريد مما سبق فتامل
قوله فالثلاثى ما كان ماضيه على ثلثة احرف اى مفهوم الثلاثى وحقيقته اصلى كان
ماضيه مشتملا على ثلثة احرف فقط فان قلت هذا التعريف غير جامع لعدم صدقه على الماضى
كما لا يخفى والجمع لا بد منه فى التعريفات قلت نعم لكن هذا من قبيل المسامحات الواقعة فيما
بينهم فانهم يذكرون فى مقام التعريف ما يفهمه المبتدى بسهولة وقد يكون بعض التعريفات
عسير الفهم كما كان ههنا كذلك فان تعريف الثلاثى الجامع هو ما كان حروفه الاصول ثلثة
فقط عسير الفهم على المبتدى لا يميز الاصول عن الزوائد فيتحيرون ويذكرون بدله ما هو قريب
الى الفهم المبتدى يمكن استنباط التعريف عنه بسهولة ولا يبالون عن عدم جمعه او منعه
لانه ليس بتعريف على الحقيقة منها التعريفات المشتملة على لفظة كل فانها لا تصدق على فرد
مما صدق عليه المعرف وهو ظ لكنها يسير فهمها على المبتدى مع انها يمكن استنباط التعريف
عنها بسهولة ويمكن ان يقال هذا التعريف على مذهب المتقدمين المحققين فانهم لا يشترطون
الجمع والمنع فى التعريف ويجوزونه بالاعم والاخص بل بكل متصادق فى الجملة قوله وهو
ستة ابواب الاول فعل يفعل اى الباب الاول مجموع موزونيهما وما يشتق منهما
وما يشتقان منه ومجهولهما اكتفى بالاول لكون الامتياز بين الابواب به والمراد من مجموع
موزونيهما ما كان على اثنتيهما من غير تداخل اللغتين مشتركتين فى الاصول والاصوب ان يجعل
مجموع فعل يفعل علما لذلك المجموع وكذا الباقى فلا يحتاج الى تكلف وتعسف والتعريف
الواضح للباب الاول هو مجموع كلمات متفرقة خالية عن ماض معلوم مضموم العين او مكسورها
ومضارع معلوم مفتوح العين او مكسورها وما يشتق منهما وما يشتقان منه ومجهولهما
وكان كل منهما مشاركا للآخر فى الاصول وكان المجموع مشتملا على ماض مفتوح العين ومضارع
مضمومها من غير تداخل اللغتين وقس على هذا باقى الابواب وتدبر على ما قلنا علم جواز ان
يقال نصر باب اول بل يقال من الباب الاول فى حمل ستة ابواب على الثلاثى نظر
يظهر بالتامل وعلى تحقيقنا هذا لا يرد الاعتراض بالفعل المبنى للمفعول حيث انه لا يدخل
فى هذه الابواب الستة بالنظر الى ظ ما ذكره المص لانه داخل فى باب فعل المبنى للفاعل
ولا بالافعال الغير المتصرفة نحو نعم وبئس حيث انها افعال ثلاثية لم يدخل فى هذه الستة
لان بحث الصرف مقصور على المتصرف فغير المتصرف لا تدخل فى المقسم فخروجه عن

ثلاثى
منه

ع
اذ لو اريد ذلك فاما ان يراد من
ثلاثى ورباعى طبيعتهما او افرادهما
او الاتصاف بمفهومهما اذ لا رابع و
فساد الكل ظ وان شئت زيادة
ايضاح فتامل فى قولنا الحيوان
او غيرات ح
منه

تعريف الجامع
منه

الابواب
ستة

لان الثلاثى قسم من الاصلى وهو
من الفعل وهو من الكلمة وقد
اعتبر فى مفهومها الافراد فكيف
يحمل عليه ما اعتبر فى مفهومه
الجمع
منه

ح
فعله

فی وجه عن الاقسام لا يضر بل يجب قوله وما كان مختصا بالباب الثالث اراد
بالباب الثالث بالاختصاص الاتيان منه اطلاقا فالكلام الملزوم على لازمه اذ يشترط
في كل ما جاء من الباب الثالث هذا الشرط فلا وجه لتخصيص المختص به بالذكر قوله
لا يكون الا عينه او لامه احد من حروف الحلق يجوز ان يكون كان ناقصة والمستثنى المفرغ
وهو الجملة الاسمية خبره تقديره لا يكون ذلك المختص شيئا من الاشياء الا عينه الخ
ويجوز ان يكون تامة والمستثنى حالا من فاعله بالضمير وحده على ما هو وارد على الندرة
فتقديره لا يوجد ذلك المختص كائنا على حال من الاحوال الا وعينه او لامه احد من حروف
الحلق اي الا حال كون عينه او لامه احدا منها وعلى الاول يكون الحصر اضافيا قوله الا ابى
يأبى استثناء من فاعل لا يكون بملاحظة الاستثناء الاول تقديره كل مختص بالباب الثالث
عينه او لامه احد منها الا ابى يأبى قوله وحروف الحلق ستة انما لم يعد الالف مع كونه
منها لعدم اصالته في غير الحرف والاسم الغير المتمكن قوله والرباعي المجرد ما كان ماضيه على
اربعة احرف لا بد فيه من قيد اصالة حتى يخرج نحو اكرم او من جعل قوله وهو باب
فعلل من التعريف بان يجعل الواو للحال والضمير لماضيه واكتفى بهذا وفيما سيجيء بوزن
الماضي لحصول الامتياز به بخلاف ابواب الثلاثي قوله وقد يكون ستة ابواب اي و
قد يوجد ستة ابواب موازنة لباب فعلل وهذه الستة من ذي الزيادة وذكرها
ههنا للاستطراد والتبعية للرباعي المجرد لكونها ملحقا له قوله وهو باب فوعل انما لم يعل الواو
والياء في الاربعة المتقدمة ولم يدغم في الاخير لئلا يبطل الالحاق وانما اعل الخامس لانه
لا يبطل الالحاق بتغيير آخر الكلمة وههنا باب آخر لم يذكره المص وهو باب فعنل نحو قلنس
واما نحو زلزل فرباعي مجرد عند البصريين خلافا للكوفيين قوله مزيد على الثلاثي اي النوع
الاول فعل مزيد فيه على الثلاثي شيء وانما قدرنا هذه المذكورات لان المراد من مزيد
على الثلاثي نفس الكلمة المشتملة على الزائد لا الحرف الزائدة على الثلاثي قوله فمزيد
الثلاثي اربعة عشر بابا اعلم ان مزيد الثلاثي ثمانية وعشرون بابا سبعة منها ملحقة
بدحرج وقد ذكر وسبعة ملحقة بتدحرج ولم يذكرها المص نحو تجورب وترهوك و
تشيطن وتقلسى وتقلنس وتمسكن وتجلبب واثنان ملحقان لاحرنجم نحو اقعنسس
واسلنقى واثنا عشر غير ملحق بشيء واما مزيد الرباعي فثلثة فمجموع الافعال ثمانية
وثلاثون بابا قوله فصل في الوجوه اي هذه الالفاظ التي ستذكر مفصولة عما قبلها
لانفصالها في معانيها كائنة في بيان الوجوه اي الكلمات اما من الوجه بمعنى العضو المعروف

علة لم يذكر الالف لان وقوعه في الكلمات المتمكنة ليس على سبيل الاصالة بل على سبيل القلب عن واو وياء روح شروح

لكن يلزم منه ما يلزم من جملة ستة ابواب على الثلاثي كما سبق منه

المعروف فوجه الشبه كون المعاني معروفة بها كما ان الشيء يعرف بوجهه او من الوجه
بمعنى الطريق فوجه الشبه كونها موصلة لسامعها الى معانيها المتعلقة منها كما ان الطريق
يوصل سالكها الى مقصوده قوله الى اخراجها من المصدر اما بالذات او بالواسطة
قوله وهي ستة بناء على ان ما عداها من المشتقات لم يشتد الحاجة اليها وان كان
اصل الحاجة ثابتا وان سلم فلا حصر قوله ميميا او غير ميمي والمراد من الميمي ما يكون
في اوله ميم زائدة نحو مقتل وبغير الميمي ما لا يكون كذلك نحو ضرب وشتم ومن وموت
قوله فان كان المصدر غير ميمي فهو سماعي اي ان كان ثلاثيا تركه لانفهامه من
سياقه قوله ونعني بالسماعي انه يحفظ كل مصدر الظ ان يقال ونعني بالمصدر
السماعي كل مصدر اه فلا بد من تأويل اما في الاول اي نعني بكون المصدر سماعيا
او في الثاني اي نعني بالمصدر السماعي ذا انه يحفظ اه فتأمل والمراد من الحفظ
المذكور على وجه اللزوم وحاصل التعريف ان المصدر السماعي هو المصدر الذي
يلزم حفظه على ما جاء من العرب وقوله فلا يقاس ليس من التعريف لانه لو كان
منه مع عدم الاحتياج اليه في المنع والجمع لزم المصادرة في قوله لا قياس اذ هو تعليل
لقوله وهو سماعي بل هو تفريع على كون المراد من السماعي هذا المذكور لكونه لازما
لوجوب الحفظ اذ لو جاز القياس لما وجب الحفظ وحاصل كلامه ان المصدر الغير الميمي
من الثلاثي سماعي وهذا دعوى لا بد من تحريره قبل اقامة الدليل عليه فنعني ما سوى
السماعي ظ وله معنى ولازم اما معناه ما لزم حفظه على ما جاء من العرب واما لازمه
فعدم جواز القياس عليه وانما بين لازمه وان كان بيان المعنى كافيا في التحرير لانه يستدل
على هذه الدعوى بوجود لازم فبينه اولا ليقبل الذهن دليله بلا تردد فالمبين في التحرير
لازمية لمعنى السماعي من غير تعرض لوجوده في المصدر الغير الميمي من الثلاثي واما
الدليل فبيان وجوده فيه ليثبت ملزومه وهو كونه سماعيا لامتناع الانفكاك فلا مصادرة
قوله نحو المطلع ليس غرضه حصر ما شذ اذ منه محمدة ومظنة وغيرهما ولذا اورد لفظ نحو
قوله الا المرجع والمصير يرد على الحصر المهلك والمبيع المصدران ونحوهما قوله والاجوف
سواء كان الفاء او اللام او لا وسواء كان واويا او يائيا اعلم ان المصدر الميمي اليائي
يجيء على مفعل بالكسر ايضا لكن على طريق الفرعية لا الاصالة فلا يسمى شاذا وانما
الشاذ ما جاء على الاصالة بالكسر بانه لا يجوز غير الكسر كالمجيء والمحيض قوله والمضاعف
سواء كان معتل الفاء او لا صرح به في المغرب وسواء كان مهموز الفاء او لا قوله والمهموز

لم مكان من الباب الثاني ولا اصل فيه بفتح الميم لكن كسر تبعا للخاء منه

اى غير معتل الفاء واللام قوله واما فى الناقص سواء كان مهموز الفاء او العين
او لا وسواء كان واويا او يائيا قوله وفى المعتل الفاء اى غير المضاعف سواء
كان مهموز العين او اللام او لا بشرط كونه واويا محذوفا فاؤه فى مستقبله و
ان لم يحذف فالمصدر بفتح العين والمكان والزمان بكسرها وان كان يائيا فحكمه حكم
الصحيح صرح به صاحب المغرب هذا هو القياس وقد جاء شاذا بضم العين نحو
ميسرة وبفتحه نحو موضع على ما سمعها الفراء قوله واللفيف المقرون سواء كان
مهموز الفاء او لا وتدل على هذا حكمهم على ماوى الابل بالكسر انه شاذ قوله واللفيف
المفروق اه هذا عند المص وقد نقل التفتازانى عن بعض المتأخرين التصريح بان
حكمه كالناقص وفهم عن كلام الجوهرى ايضا وفى كلام صاحب المفتاح ايماء اليه
وان اعتبارهم بلام الفعل فى امثال هذا الحكم يؤيده ولان كون حكم طوى مثل رمى
يرجحه وايضا دليل الناقص يقتضى الحمل عليه وان شئت ضبط هذا المقام بحيث
يتضح لك المرام فاستمع ما نتلو عليك من الكلام حتى يشير اليك بيان الانام
اعلم ان قياس المصدر الميمى واسم الزمان والمكان من الثلاثى المجرد منحصر على وزنين
مفعل بالكسر وهو لمصدر المثال الواوى المحذوف فاؤه فى مستقبله وللزمان و
المكان من المثال الواوى ومن يفعل بالكسر اذا لم يكن معتل اللام ومفعل بالفتح و
هو لغير ما ذكر جميعا فاحفظ هذا الضبط ينفعك فى المرام فانه غير موجود فى كتب
اللئام وانه من مزالق الاقدام وقد ضل فيه اكثر الاقوام قوله معروفا او مجهولا اعلم الانام بيانه
ان تسمية الفعل معروفا ومجهولا وغائبا ومخاطبا ومتكلما مجاز لغوى من قبيل
اطلاق اسم اللازم وهو الفاعل ههنا على الملزوم وهو الفعل قوله فى الواحد اى
فى ذى الوحدة مذكرا كان او مؤنثا كقوله تعالى بقرة لا فارض وكذا قوله فى التثنية
عام للمذكر والمؤنث ولا بد ههنا من قيد الغائبين كما لا يخفى واعلم ان المراد من الفتح
اعم من اللفظى والتقديرى ليشمل نحو رمى وكذا الضم فى قوله ومضموم فى جمع
المذكر الغائب نحو غزوا قوله فهو الذى فى اوله اى المضارع هو الفعل الذى فى
محل اوله وضمير اوله راجع الى الموصول وهذا التعريف غير مانع لدخول نحو اكرم فلا
يكون صحيحا وجوابه يعلم مما ذكرنا فى تعريف الثلاثى ويمكن ان يقال معنى قوله
زائدة غير جزء منه وهمزة اكرم جزء من ماضى الافعال وان كان زائدة على ماضى
الثلاثى قوله مكسورة عام للفظى والتقديرى فنحو يجمر تقديره يجمر بالكسر قوله و

قوله ويتفعلل وكذا الملحقات نحو يتجورب وانما لم يذكرها ههنا بناء على عدم ذكرها فيما
سبق فيكون الحصر بالنسبة الى ما ذكره قوله فانها مرفوعة اما بحركة الضمة سواء كان
لفظيا او تقديريا او بحرف النون واعلم انه لا بد ههنا من استثناء الصورتين
المتصل به نون جمع المؤنث واللاحق به نون التاكيد لان الاول مبنى على السكون
والثانى على الحركة قوله اما الامر اى الغائب والمتكلم المعروفان او المجهولان والمخاطب
المجهول لا الامر الحاضر المعلوم بقرينة ذكره بعده قوله والنهى اى الغائب والمخاطب
والمتكلم المعروفة او المجهولة قوله سكون لام الفعل الصحيحة فيتناول نحو لينصر وليأخذ
وليمد وليعد وليقل وكذا المعتلة فلا تشمل غير الناقص والحروف واسماؤها كلها مؤنث هى صفة اللام لا الفعل صح
سماعى وما وقع فى بعض النسخ على صورة التذكير فالاولى ان يحمل على تصحيف
الناسخ لان الظاهر كونها صفتين للفعلين وهو ليس بمستقيم لخروج المثال والاجوف فى
من الحكم الاول وهو السكون ودخولها فى الثانى وهو السقوط والامر على العكس و
اهمال المهموز والمضاعف لعدم دخولها فى كل منها قوله سوى نون جمع المؤنث استثناء
منقطع لعدم دخول نون جمع المؤنث فيما سبق قوله واما الفاعل اعلم ان الفاعل عند
المص ما يعم الصفة المشبهة بدليل ايراد عظيم وضخم ومريض وزمن فانها صفات مشبهة
فيكون الفاعل عنده ما اشتق لمن قام به الفعل من غير اعتبار معنى الحدوث الذى به يمتاز
الفاعل عند غيره عن الصفة المشبهة لانها بمعنى الثبوت قوله فينظر فيه اشارة الى ان
الفاعل مشتق من الماضى وقد صرح فى المعتلات عند بيان فاعل الاجوف واما عند غيره
فمشتق من المضارع واعلم ان ما ذكره من اوزان الفاعل والمفعول والمبالغة هو
الغالب وانه سماعى سوى فاعل ومفعول الا يرى انه قد يجيء من مفتوح عين الماضى
نحو قدير وصبور ومن مضموم العين نحو حسن وقد يجيء المفعول على حلوبة والمبالغة
على عجاب قوله وكسير بمعنى مكسور ووقع فى بعض النسخ بدله كثير والاصح لان كثير لازم ولا يجئ المفعول بان ... [illegible]
هو الاول كما لا يخفى قوله من الزوائد على الثلاثى الزائد قد يكون بمعنى العارض يقال
الف اكرم زائد ويقابله الاصلى وقد يكون بمعنى الكثير يقال حروف دحرج زائدة
على حروف ضرب اى كثيرة منها ويقابله القليل والمراد ههنا المعنى الثانى فيشمل الرباعى
المجرد ومزيداته قوله فى تصريف الافعال لما كان معظم الابحاث فى هذا الباب والمقصود
الاصلى تصريف الافعال كما اشار اليه فى صدر الكتاب اقتصر عليه ههنا وان بين فى
هذا الفصل تصريف الفاعل وغيره قوله على اربعة عشر وجها لقائل ان يقول ان الخبر

فى تعدد الوجه اختلاف الصيغة فثلثة عشر فى الماضى والامر المعلوم واحد عشر
فى غيرهما وان اكتفى باختلاف المعنى فثمانية عشر فى الكل اللهم الا ان
يحمل على عادة الصرفيين **قوله** ووجهان للمتكلم جعل الوجهين له وان كان احدهما
له ولغيره لكون ذلك الغير متكلما حكاية اذا قال واحد من الجماعة نضرب كان يقول كل
واحد منها اضرب فيكون من باب التغليب **قوله** رجلا كان او امرأة اعترض عليه
بان المتكلم قد يكون صبيا وصبية فالوجه ان يقال مذكرا كان او مؤنثا ولنا فى كلام
الاعتراض والوجه نظر اما الاول فلانه ليس فى كلام المص ما يفيد الحصر وانما خصهما
بالذكر لحصول المق بهما وهو بيان عدم اختلاف صيغتهما بما يختلف به صيغة الغائب
والمخاطب وهو التذكير والتأنيث ليحصل الامتياز وسبب الاتحاد كونهم للمتكلم
لانه يرى ويسمع كلامه فيحصل به الامتياز من غير اختلاف الصيغة ولا دخل للصغر
والكبر فى الاختلاف والاتحاد قطعا ولما بين المص عدم اختلاف الصيغة فى المتكلم
الكبير بالتذكير والتأنيث فقد تبين فى الصغير دلالة لظهور اشتراكهما فى
العلة وعدم المانع واما الثانى فلان المتكلم قد يكون هو الله تعالى وتقدس وهو
لا يوصف بالذكورة والانوثة والملئكة وهم لا يوصفون بهما ايضا بل قد يكون من
الجمادات كما فى المعجزات ولا يوصف بهما نعم يوصف الالفاظ المعبرة بها عنها بهما بحسب
الاصطلاح ولا كلام فيها لان المراد من المتكلم ههنا معناه اللغوى كما كان من الغائب
والمخاطب كذلك فالوجه على زعم المعترض ان يقال مذكرا كان لفظه الدال عليه او
مؤنثا حتى يعم الكل فان قلت صيغة الفعل فى ضرب وضربا وضربت وضربتا واحد و
كذلك فى ضربن وضربت اه فيكون صيغة الماضى ثلثة وقس على هذا سائر الافعال لان
الضمائر فى آخرها ليست جزأ من الفعل بل هى اسماء فلا يتغير صيغة الفعل بتغيرها
كما فى ضربه وضربك وضربنى قلت الحال على ما ذكرت لكنهم لما رأوا شدة الامتزاج
والاختلاط بين الافعال وهذه الضمائر كما كانت بين الكل والجزء جعلوها فى حكم
الجزء حتى اطلقوا على مجموعها الكلمة والفعل وان كان فى الحقيقة كلاما وجعلوا التغيير
تغييرا فى صيغة الفعل كيف وقد وقع هذا الجعل من الواضع حيث غير صيغة الفعل
بتسكين الآخر عند الحاق نون الضمير او تائه فى آخره فرارا عن توالى الحركات
وذلك انما يمنع فى الكلمة الواحدة بدليل وقوع نحو ضربك وجعل النون فى الاشياء
الخمسة فى المضارع علامة الرفع مع كونها بعد الضمائر ومحل الاعراب آخر الكلمة

كونها للصغير والكبير

اولها مفتوح الآخر نحو ضرب ضربا وضربت ضربتا والباء آخر فيها وثانيها مضموم الآخر نحو ضربوا والباء آخر فيها وثالثها ساكن الآخر نحو ضربت وضربتما وضربتم وضربت و

الافعال والضمائر

وضربتما وضربتن وضربت وضربنا والباء فيها

الكلمة ولم يجوز العطف عليها من غير تاكيد وفصل واما بيان شدة الامتزاج
فلان الافعال محتاجة فى الافادة الى هذه الضمائر لكونها فواعل وهذه الضمائر
ايضا محتاجة فى وجودها اليها لكونها ضمائر متصلة غير مستقلة بالتلفظ بدون ما اتصل
به بخلاف ضرب زيدا وضرب زيد وضربك **قوله** غير انه لا ياتى الوجهان **قيل** لانه
يلزم ان يكون الشخص الواحد فى حالة واحدة آمرا ومأمورا وناهيا ومنهيا وذلك
مح **اقول** هذا التعليل ليس بصحيح اما اولا فلانا لا نم عدم جواز كون الشخص الواحد
كذلك كيف والآمرية من جهة القول والمأمورية من جهة الفعل وكذلك فى النهى
واما ثانيا فلتخلفه فى قول القائل مثلا لغيره اضرب زيدا حين قول ذلك الغير له اضرب
عمروا ولو زيد فى التعليل بلفظ واحد لم يتوجه هذا النقض واما ثالثا فلانتقاضه
بالمجهول واما رابعا فلوروده المتكلم من الامر والنهى المعلومين فى كلام الفصحاء يقال
لا نتكلم ما لا يعنينا ولنرجع الى المق الى غير ذلك **قوله** والفاعل يتصرف على عشرة
اوجه اى فاعل الثلاثى بقرينة سياقه لان فاعل المزيدات يتصرف على ستة
اوجه فقط وكذا المراد من المفعول مفعول الثلاثى لان مفعول المزيدات يتصرف على
ستة اوجه كفاعلها والحق ان المفعول من الثلاثى والمزيدات سواء فى عدم تصرفه
الا على ستة اوجه **نعم** قد جاء من الثلاثى ملاعين ومشائيم ولم يجئ من المزيدات
غير المناكير كذا فى المفصل والشافية **قوله** اللازم اى بعض اللازم وانما لم يحمل اللام
على الاستغراق لعدم الامكان لان بعض اللازم لا يدخل عليه هذه الاسباب فضلا
عن التعدية بها وبعضها لا يصير بها متعديا نحو امشى الرجل وموت الابل **اعلم** ان
للمتعدى معنيين ما جاوز فعل فاعله الى المفعول به وهو المقابل للازم المراد عند
الاطلاق وما تعلق معناه بغيره بواسطة حرف الجر ويسمى متعديا بغيره وهذا عام للازم
والمتعدى الى الثانى او الثالث بواسطة حرف الجر فيسمى بالنسبة الى الاول او الثانى
متعديا بنفسه وبالنسبة الى الثانى والثالث متعديا بغيره لكن هذا المعنى لا يراد الا
عند بيان المتعدى اليه وبه وحروف الجر كلها من اسباب التعدية بالمعنى الثانى والباء
خاصة فى بعض المواضع منها بالمعنى الاول والمراد بالمتعدى ههنا هو المعنى الاول بدلالة
عد الهمزة والتشديد من اسبابه فلا بد من تخصيص قوله وحروف الجر بالباء فى بعض
المواضع وتقييد قوله ولا يجئ المفعول به والمجهول من اللازم بغير واسطة حرف الجر
فتأمل **قوله** والمتعدى يصير لازما بحذف اسباب التعدى اى كل متعد كان فيه احد اسباب

لخواخرجته وحرجته اخرجت به والمعنى فى الكلا جيئته خارجا من الزارات رايز اده الى ان تعدية اللازم بالجار على وجهين احدهما بتضمين معنى التصيير لذلك اللازم

مقدار جواب سؤال

حتى لا يزول بزواله

التعدى المذكور او قابلية النقل الى باب الكسر او كان من باب فعل فيكون اللام
فيها للاستغراق العرفى لعدم امكان الحقيقى بخلاف اللام فيما سبق ونحو علم
ليس التشديد فيه سببا للتعدية لحصولها قبله وتوضيحه ان السبب هو الطريق
المفضى الى الشئ فى الجملة من غير اضافة وجوده ووجوبه اليه اذ لو اضيف
الوجود يسمى شرطا ولو اضيف اليه الوجوب يسمى علة والتشديد فى نحو علم
غير مفض الى التعدية اصلا فلا يكون سببا للتعدى وان كان مطلق التشديد
سببا لمطلق التعدى لافضائه اليه فى الجملة وهمزة أعلم وان صار سببا
للتعدى الى الثالث ولذا يزول بزواله لكن ليس سببا للتعدى المراد ههنا
قوله يكون بين الاثنين اى يكون مدلوله وهو الحدث حاصلا بين الاثنين اى قائما
بهما قوله الا قليلا استثناء من فاعل يكون اى الا القليل من باب فاعل فانه لا
يكون بين الاثنين بل يكون قائما بواحد فان العقاب فى عاقبت اللص مثلا قائم
بالمتكلم فقط ومتعلق باللص تعلق وقوع لا تعلق قيام بخلاف المناضلة فى
ناضلته فانها قائم بالمتكلم والغائب ومتعلق بهما تعلق قيام لكن لا بد وان يكون
صادرا من المتكلم ابتداء ويتعلق للغائب ليكون مفعولا به ممتازا عن الفاعل
وكذا فى كل ما كان من فاعل بخلاف تفاعل فان البادى فيه غير معلوم ومن ثم
جاز ان يقال اضارب زيد عمروا ام ضارب زيد عمروا ولم يجز ام تضارب زيد
وعمرو واعلم ان ما ذكره المص من معانى الابواب هو الغالب اذ ليست
منحصرة فيما ذكر لما بين فى المطولات قوله والحروف التى يزاد اى لغير الالحاق
والتضعيف فانه يزاد فيهما اى حرف كان نحو جلبب وقطع قوله واذا كانت كلمة
الى كلمة كانت ناقصة والواو الاولى للحال والثانية للعطف وتقييد الحرف
بالواحد ليس للاحتراز عما فوقه بل للتعميم اما الاول فلاستلزام الكل للجزء و
اما الثانى فلتناوله لكل جزء مما فوقه واما تذكيره فلكونه للنسبة لا لاسم فاعل
كقوله تعالى بقرة لا فارض قوله الا ان لا يكون لها معنى بدونها ان اراد ان لا يكون
لها معنى اصلا على ما يدل عليه العموم الحاصل من وقوع النكرة فى سياق النفى ينتقض
بنحو جمهر فان الميم فيه اصلية مع ان له معنى بدونها وان اراد ان لا يكون لها
معناها بعينها ينتقض بنحو ضارب على انه تخصيص من غير مخصص فالوجه ان يقال
الا ان لا يوجد لها معناها بعينها ولا معنى يناسبه بدونها ثم اعلم ان هذا الاستثناء

مطلب الشرط والعلة والسبب

مطلب الفرق بين فاعل وتفاعل

ولم يجز ام تضارب عمرو وزيد صح

الواو الاولى فى وجدونها والواو الثانية فى وفيها

الاستثناء مفرغ تقديره فاحكم بانها زائدة فى كل موضع الا موضعا ان لا يكون
لها معنى بدونها قوله وابواب الرباعى كلها متعد الا درج هذا غير مستقيم سواء
اريد بالرباعى المجرد او اعم لمجىء برهن وموت وامسى وجلبب وغيرها قوله وابواب
الخماسى كلها لازم سواء كان مزيدا على الثلاثى ملحقا او غير ملحق او مزيدا على الرباعى
قوله فانها مشتركة بمعنى ان بعض الافعال الجائى منها متعد وبعضها لازم فيكون الباب
المشتمل عليها مشتركا بين اللازم والمتعدى قوله وابواب السداسى كلها لازم سواء
كان مزيدا على الثلاثى ملحقا او غير ملحق او مزيدا على الرباعى يرد على الحصر احلوليته
واحرورية واعلوطنى فلان اى لزمنى قوله وهمزة افعل يوهم ظاهره ان يكون
الهمزة فى باب افعل حرفا من حروف المعانى فيكون نحو اكرم مركبا من حرف وفعل فلا
يكون كلمة وليس كذلك لان الدال على الصيرورة مثلا ليس هو الهمزة فقط بل مجموع
حروف الكلمة مع الهيئة غاية ما فى الباب صار دخول الهمزة سببا للمعنى الى
الصيرورة وجزءا من الدال عليها ولهذا اسند المص المعانى المذكورة اليها مجازا و
قس عليه سين استفعل قوله وللدخول فى شئ بعضهم جعل هذا المعنى داخلا فى معنى
الصيرورة وقالوا معنى اصبح الرجل صار ذا صباح ولكن اعتبار المص اولى لان المفهوم
من اصبح هو الدخول فى الصباح لا صيرورة ذى صباح وان لزم والمراد ببيان معناه
المطابقى لا الالتزامى قوله وللتكثير وغير المص لم يذكر هذا المعنى ولعله ادخله فى
الصيرورة ايضا لكون معنى البن الرجل صار ذا لبن كثير لكن لما كان الهمزة
ههنا دالة على معنى زائد على الصيرورة وهو التكثير كان اولى ان يفرد معناه عن
معنى الصيرورة الخالية عن معنى التكثير فيكون اضبط فيكون مراد المص من الصيرورة
التى هو الخالية من معنى التكثير بقرينة المقابلة واكتفى بقوله للتكثير وان كان
فى الحقيقة له معنى الصيرورة لتعلق الغرض به ههنا قوله وسين استفعل قد عرفت ان
الاسناد المذكور مجاز لكونها سببا واما وجه تعيين السين دون الهمزة والتاء مع كون الكل
زائدا موجودا فى باب استفعل فلانهما لو كانا سببين لهذه المعانى لوجدت فى سائر
الابواب مما فيه همزة الوصل نحو انفعل او التاء نحو افتعل ولما لم يوجد علمنا انهما ليسا
بسببين واما السين فلم يوجد فى غير هذا الباب كان هذه المعانى لم يوجد
فى غيره واعلم ان ما ذكرناه من الدلائل وكذا ما ذكره غيرنا فى العلوم العربية اكثرها
خطابية مفيدة للظن مستخرجة بقوة القريحة وليست بقطعية مفيدة لليقين

تعيين

والفرق بين حروف الزوائد وحرف العلة عموم من وجه لصدقهما في واو قعود وصدق الاول في همزة اكرم وصدق الثاني في وسط قال وحروف المد اخص مطلقا من حروف اللين الاخص مطلقا من حرف العلة

الالف في قال اخرجن الخ
الياء من اخرجن الخ
أم اخرجن الخ
اي حروف اخرجن الخ
المعاني اخرجن الخ

حتى يفيد الاحتمالات العقلية فتأمل قوله للطلب اعلم ان المصنف فرق بين الطلب والسؤال كما فعله بعضهم بان الطلب يكون بالقلب والسؤال باللسان ولم يفرق الاكثرون ولذا جعلوا هذين المعنيين واحدا قوله اي انقلب الخمر خلا هكذا وجدنا النسخ الموجودة عندنا ولكنه سهو من الناسخ والصحيح انقلب الخمر الى الخل لان باب انقلب انفعل لازم ولذا قال في الصحاح المنقلب مصدر او مكان تدبر قوله وحروف المد واللين والعلة واحد اعلم ان حروف الزوائد حروف مبان لا تكون كلما ولا اجزائها الاصلية ولا مقلوبة عنها من العشرة المذكورة وحروف العلة الواو والياء والالف كلمة كانت او غير كلمة اصلية كانت او مقلوبة عنها او زائدة متحركة كانت او ساكنة مجانسة حركة ما قبلها لها او غير مجانسة وحروف اللين هذه الثلثة مقيدا بكونها ساكنة وغير مقلوبة من حرف صحيح ومطلقا من غيرها وحروف المد حروف اللين بشرط مجانسة حركة ما قبلها لها وقول المص وعدة محل تأمل فتأمل قوله وكل فعل ماض وانما خص الماضي بالذكر مع كون الحكم عاما لكونه فهمه ايسر للمبتدي مع كون احكام الغير معلوما بالمقايسة واراد بالماضي ماضي الثلاثي المفرد المذكر الغائب بقرينة المثال وعدم ذكر المزيدات في باب المعتلات ويعلم بالمقايسة ويدل على هذا قوله في اوله ووسطه وآخره دون فائه وعينه ولامه قوله ادغم اولها لو لم يذكر هذا لكان اولى لان المضاعف قد لا يقع فيه الادغام واعلم انه قد يجتمع اثنان من علامات هذه الستة فيسمى باسمين نحو وَدَّ وواو وياء وآب وجاء وابى ونأى وأسى واوى فيقال المعتل المضاعف او المهموز العين او اللام والاجوف المهموز الفاء واللفيف المقرون المهموز الفاء واللفيف المفروق المهموز العين واي الاسمين قدمت جاز والمشهور ما ذكرنا قوله باب المعتلات اعلم ان ما ذكر في هذا الباب من القواعد عند عدم المانع كالالتباس ونحوه كما اشار اليه في آخر الكتاب بقوله وقد يكون في بعض المواضع لا تتغير المعتلات مع وجود المقتضي قوله قلبتا الفا اي يلفظ الالف مكانهما اذ القلب لا يتصور في الاعراض قوله لا تقلبان الفا لوجود مانع وهو الالتباس للموء على تقدير القلب والحذف لاجتماع الساكنين قوله لان الواو تعليل لقوله لا تقلبان ايضا خاصة قوله الا في موضع ولم يذكر فتحة ما قبلهما مع كونها شرطا ايضا لفهمه من سباقه وسياقه قوله بان نقلت

ولكذا بين حرف الزائد وحرف اللين وحرف المد في واو قعود ع ط

مطلب حروف المد والعلة والزوائد واللين

الفرق بين الاول وفاء الفعل عموم من وجه لصدقهما في ضاد ضرب وصدق الاول في همزة اكرم وصدق الثاني في خاء استخرج وكذا بين الوسط وعين الفعل لصدقهما في راء ضرب وصدق الوسط في خاء استخرج وصدق عين الفعل في راء استخرج كذا بين الآخر ولام الفعل لصدقهما في باء ضرب وصدق الآخر في نون ضاربون وصدق لام الفعل في باء ضارب ط

وكذا بين الاول وعين الفعل لصدقهما في عين عدة وافتراقهما ظاهر ولام الفعل لصدقهما في همزة اشياء على من يقول في تقديرها اشياء لان وزنه لفعاء وبين الوسط وفاء الفعل وهو ظاهر ولام الفعل لصدقهما في سين قسي وبين الآخر وفاء الفعل لصدقهما في ياء حادي اذا اصله حادو على وزن عالف مقلوب واحد وعين الفعل لصدقهما في ضاد قاض تدبر

او المثال او الناقص المهموز العين او اللفيف عن المهموز الفاء ح

والوجه التام ان يكون مراده بالواحدة صحة تسمية حروف المد واللين والزائد والعلة على الواو والياء والالف من غير نظر الى حصر الزائد عليها بقرينة قوله من قبل والحروف التي تزاد في الاسماء والافعال عشرة مجموعها اليوم تنساه ابو جواد

بان نقلت حركتهما الى ما قبلهما الباء متعلق بيكون سكونهما وانما قيد به احترازا عما ذكره اولا فان سكون الواو والياء في نحو تغزون وترمين غير اصلي لانه حصل من لحوق الضمير لكن لم يكن بالنقل لكون ما قبلهما متحركا بل بالحذف بخلاف نحو اقام واباع ويجوز ان يتعلق بتقلبان المقدر بعد الاستثناء ويحصل الاحتراز لان ما جاء من ضمير الفاعل في حكم الاصلي عندهم لكونه كالجزء من الفعل على ما بيناه سابقا قوله فحذف الالف المقلوبة دون واو الجمع لانها فاعل وحذفه بدون اقامة المفعول مقامه لا يجوز لان الفعل لا يعتد بدونها قوله فحركته عارضة والعارض كالمعدوم فيه سؤال لان احدهما ان هذه الحركة حصلت من ضمير الفاعل لان الالف يقتضي فتحة ما قبلها وقد سبق ان ما جاء منه في حكم الاصلي عندهم وثانيهما انها اذا كانت عارضة في حكم المعدوم اجتمع ساكنان الياء والالف فلم لم يحذف احدهما وجوابهما ان هذه الحركة لها شبهان بالاصلي والعارض فعملنا بالشبهين كما هو القاعدة المستحسنة عند المحققين بيانه ان هذه الحركة من حيث انها جائت بالف الضمير كانت في حكم الاصلية كسكون واو تغزون ومن حيث ان محلها عارضة ليست في حكم الاصلية لانها ليست بجزء من الفعل على الحقيقة ولا كالجزء منه لانها ليست بفاعل بل حرف جائت لعلامة تأنيث الفاعل عارضة ليست في حكم الاصلية بخلاف سكون واو تغزون لان محله جزء من الفعل حقيقة فبالنظر الى الاول لا يجتمع ساكنان اصلا في نحو تخزايا فيلزم ان لا يحذف حرف وبالنظر الى الثاني يجتمع فيه ثلث سواكن فيلزم حذف حرفين والعمل بمقتضاهما من كل وجه ممتنع وباحدهما ترجيح بلا مرجح واهمال وعدم اعتبار للآخر وهو مناف للعدل فان قلت جانب العوض راجح لانه بالنظر الى الحقيقة والمحل المقوم واما الاصلية فبالنظر الى ضمير الفاعل الغير المقوم فقط فلجانب العوض رجحان من جهتين فلا يلزم من اعتباره ترجيح بلا مرجح ولا عدم العدل قلت في اعتبار العوض فقط يلزم اما حذف الالف وهو فاعل لا يحذف ولانه يلزم الالتباس بالمفرد المؤنث لانه اذا حذف الالف يحذف الحركة العارضة الحاصلة منها ولو سلم فالعارض لا يعتبر او حذف الياء وهو علامة لا تحذف ولانه يلزم الالتباس بالمذكر وفي اعتبار الاصلية فقط لا يلزم فساد اصلا لكن يلزم نوع ثقل في البعض وهو ليس بفساد ولذا اعتبر الاصلية في لغة ردية ولم يحذف فيها حرف وايضا صورة الحركة تمنع اجتماع الساكنين حقيقة واجتماعهما اعتباري وبملاحظة

وبملاحظة هذا الف دخ جانب العوض وعدمه في جانب الاصلية واعتبار
صورة الحركة لا رجحان لجانب العوض بل يحصل المساواة بانضمام ما ذكر في ا
السؤال الى ما ذكر في الجواب فيلزم الترجيح بلا مرجح وعدم العدل من اعتبار احدهما
فقط فلما لم يمكن العمل بمقتضاهما من كل وجه ولا باحدهما فقط فعملنا بكليهما من
وجهين وتركناهما من وجهين آخرين تعادلا بينهما وقضاءً لحقهما بقدر الامكان
فاعتبرنا في الساكنين الاولين العوض لما فيه خفة مطلوبة ولانه ليس فيهما ما
حصل منه اعتبار الاصلية وهو الف الضمير وفيهما ما حصل منه اعتبار العوض وهو
اليا فكان اولى بخلاف اعتبار الاصلية لان فيه ثقلا منفورا وليس فيهما سببه
فكان ان لا يعتبر فيهما واعتبرنا في الساكنين الآخرين الاصلية لانه لو لم يعتبر فيهما
ايضا لزم اعتبار العوض فقط فوقعنا فيما هربنا منه ولان فيهما الف الضمير وهي
سبب لاعتبار الاصلية فكان اولى بالاعتبار قوله ثم قلبت اه واما نحو خفت
مما هو مكسور العين فانما كسرت فاؤه مع كونه واويا ليدل على البنية وهي اهم
من الدلالة على ثبات الواو والياء لتعلقها بالمعنى وتعلق الثانية باللفظ على بنات ح
ولما روعي الاولى لم يمكن رعاية الثانية بخلاف باب هبت فانه قد امكن
فيه رعاية الدلالتين فنفعل ولما لم يمكنهم الدلالة على البنية في قلت وبعت
اذ لو فتحوا فيهما لم يدل على حركة العين لوجودها في الكل قصدوا الدلالة على بنات
الواو والياء وقد امكن على ما ذكر في المتن وقال بعضهم نقل فعَل بالفتح في باب
قلن الى فعُل بالضم وفي باب بعن الى باب فعِل بالكسر دلالة على الواو
والياء ثم نقل حركة العين الى الفاء بعد حذف حركته فيحذف العين لالتقاء
الساكنين ولا ينقل باب خفن الى باب آخر لان رعاية دلالة البنية اولى
فيما امكنت وهذا القول ليس بسديد لما يلزم من النقل الى باب يخالفه لفظا و
معنى اما لفظا فظ واما معنى فلاختلاف معاني الابواب وقال الكسائي اصل
باب قلن فعُلن بالضم فاعل كما سبق وفيه ان المعتل اذا اشكل امره يحمل نَوُلن نَعُلَ ح
على الصحيح ولم يجئ في الصحيح فعُل بالضم متعديا فان قلت يعلم بنات الواو
والياء في باب قلت وبعت والبنية في باب خفت من المضارع والمصدر والامر
والاجوف لا يجئ من الباب الثالث وايضا عدم حرف الحلق في البعض دليل على
انه ليس منه قلت قد سمع الماضي او الفاعل فقط فيحتاج الى نصب علامة فيفعل

فيفعل فيما امكن بلا عسرة فلا ينافيه عدم نصبهم فيما لا يمكن تيسره اذ
الميسورة لا تسقط بالمعسورة ولانه ليس في كثرة الادلة مضرة بل فيه منفعة
كما لا يخفى والحاصل ان المتقدمين في ماضي الاجوف شيئان الدلالة على حركة العين
والدلالة على كونه واويا او يائيا لانهم لما قلبوا العين وهو اما واو او ياء الفا
اشكل على السامع ان عينه مفتوح او مكسور وانه واو او ياء وفيما امكن ر
رعاية هذين المقصودين فعلوا وهو باب هبت وفيما لم يمكن الا رعاية احدهما
قدموا الاول لكونه اهم كما سبق وهو باب خفت وفيما لم يمكن الا رعاية الثاني
فعلوها وهو باب قلت وبعت لان ما لا يدرك كله لا يترك كله قوله والاصل
غزيوا او اصله غزووا ولم يذكره لانفهامه من سياقه فان قلت لم لا يجوز
ان يلحق الضمير بعد اعلال المفرد قلت يأباه قول المص فيما سبق اصل غزوا ورموا
غزووا ورميوا والمجهول في المعلوم وقولهم غزوت ورميت فلو صح ما ذكرته
لقيل غزات ورمات قوله اسكنتا ما لم يكن منصوبا فيه اشارة الى ان كل واو
وياء قلبت الفا تسكن اولا بالنقل او السلب ثم تقلب فتأمل قوله ويتحرك
الواو والياء اذا كانا منصوبين اي اذا لم يكن ما قبلهما مفتوحا والا قلبتا الفا
نحو لن يخشى وانما لم يذكر هذا لانفهامه من قوله وانما قلبت ياء يخشى الفا
لتحركها وانفتاح ما قبلها قوله في التثنية اي في تثنية الغائب من مضارع الناقص
وكذا قوله في الجمع وقوله في واحدة المخاطبة بقرينة السباق والسياق قوله
ويخشيان انما لم يقلب ياؤه الفا لئلا يلتبس بالمفرد لفظا عند دخول الجازم او
الناصب قوله وضمت الميم من يرمون في اعلال يرمون وجه آخر اسهل من هذا
وهو ان ينقل ضمة الياء الى الميم بعد حذف حركتها استثقالا للكسرة قبل الضمة
ويحذف الياء للساكنين ولما علم هذا الوجه مما ذكر في غزوا لم يتعرض له ههنا تفننا
وتوسيعا لطرق الاعلال قوله لتصح واو الجمع لانه لو لم يضم الميم لقلب الواو
ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فيلزم تغيير الضمير وذلك لا يجوز الا عند الضرورة
كما في مكيل ولا ضرورة ههنا قوله قلبت الالف المقلوبة من عين الفعل همزة ولم
يقلب الف الفاعل لانها علامة والعلامة لا تتغير كما سبق قوله فحذفت الياء
وبقي التنوين لان التنوين علامة التمكن قوله وتقول في مفعول الاجوف اعلم
ان الصرفيين اختلفوا في المحذوف في مفعول الاجوف واويا كان او يائيا

ذهب الاخفش ومن تبعه الى ان المحذوف عين الفعل لان القياس اذا اجتمع
الزائد مع الاصل فالمحذوف هو الاصل كالف غاز واذا التقى الساكنان والاول
حرف مد يحذف الاول كالف قل وغزوا ولان واو المفعول علامة والعلامة لا
تحذف كما سبق وانما غيرت في الثاني لانه لما وجب كسر ما قبله لدفع الالتباس
والدلالة على الياء المحذوفة لزم الانقلاب اعني لما لزم في الثاني ارتكاب احد
المحذورين حذف العلامة ولعسره ارتكبنا الادنى وهو التغيير واختار المص هذا
المذهب وذهب سيبويه الى ان المحذوف واو المفعول لانها زائدة والزائد
بالحذف اولى ولان التقاء الساكنين انما يلزم عند الثاني فحذفه اولى
ولان قلب الضمة الى الكسرة خلاف قياسهم ولا علة له ولو قيل العلة دفع
الالتباس فالجواب انه لو قيل بما قال سيبويه لدفع الالتباس ايضا وقول الاخفش
واو المفعول علامة مم بل هي اشباع للضمة لرفضهم مفعلا في كلامهم الا مكرما و
معونا والعلامة انما هي الميم يدل على ذلك كونها علامة المفعول في المزيد فيه من غير
واو وقوله لان القياس اه مم ايضا وانما ذلك اذا كان الثاني حرفا صحيحا
لان الاول حينئذ حرف علة وبعضها الحذف كثير بخلاف الحرف الصحيح واما ما
نحن فيه فكلاهما حرفا علة وللاخفش ان يقول حذف الزائد وما به حصل التقاء
الساكنين انما يكون اولى اذا لم يكن علامة وجائيا لمعنى وقول سيبويه ولان
قلب الضمة الى الكسرة خلاف قياسهم ولا علة له مردود لان حاصل ما ذكره انه
فيما قاله الاخفش يلزم قلب الضمة الى الكسرة وهو خلاف القياس ولا يرتكب الا عند علة
موجبة وضرورة مقتضية كما في قيل وغزوا وتغزين ونحوها ولا علة ولا ضرورة ههنا
ودفع الالتباس انما يكون علة اذا لم يحصل الا بالقلب المذكور وقد حصل بما قاله سيبويه
هذا وانما يصح ما ذكره لو لم يقلب الضمة الى الكسرة على مذهب سيبويه وقد قيل في
اعلاله على مذهبه نقلت حركة العين الى ما قبلها وحذفت واو المفعول لالتقاء
الساكنين ثم كسر ما قبل الياء لئلا ينقلب واوا فيلتبس بالواوي فلا فرق بين سيبويه
والاخفش في قلب الضمة الى الكسرة بعلة الدفع على ان العلة فيما ذهب اليه
الاخفش ليست بمنحصرة في دفع الالتباس بل الدلالة على الياء علة ايضا نعم يرد
عليه ان يقال انما يكون تلك علة ان لو حذف الياء ولا ضرورة في حذفها ويجاب
ببيان الضرورة في حذفها وفساد ما قاله سيبويه وقوله بل هي اشباع للضمة

للضمة قلنا بعد التسليم لا ينافي ذلك كونه علامة للمفعول اولا فايضا في
وجود العلامتين اذا لم يكونا من جنس واحد كما في جلبيات وغيرها على ان الالتباس
بالمكان لا يدفع بالكلية بالميم فقط اذ الاعجام تترك كثيرا فيحتاج الى زيادة
حرف آخر وقد تيسر ههنا فزيدت الواو فيكون هذه الثلثة علامة واحدة اذ لا
معنى لعلامة الشيء سوى ان يختص به ولا يوجد في غيره وهذا المعنى حاصل في
الواو وقوله والعلامة انما هي الميم مم اذ ضم العين منها بالاتفاق وقوله يدل
على ذلك اه ممنوع ايضا كيف ويلزم منه ان لا يكون ضم العين علامة وليس
كذلك ولان كون شيء علامة لشيء في الثلاثي لا يستلزم كونه علامة له في
المزيدات كما ان الالف علامة للفاعل للثلاثي دون المزيدات وقوله وانما ذلك
اذا كان الثاني حرفا صحيحا مردود بنحو غزوا ومصطفون ونحوهما ولو زيد او
ضمير بناء على ان الضمير لا يحذف لم يتوجه هذا الرد ويبطل الاستدلال با
بالقياسين المذكورين لكن دليل الاخفش غير منحصر فيهما وادلة سيبويه
كلها فاسدة على ما بيناه ولذا اختار المص ما ذهب اليه الاخفش قوله وكسر
ما قبل الياء هذا مطرد في مفعول الناقص واما في غيره فقد لا يكسر نحو طي
وشي ولي وغيرها من المصادر ويجوز ريان من الصفات فاحفظ هذا قوله
فعاد الواو لحركة اللام وهذه الحركة في حكم الاصلية من كل وجه لمجيئه لا لالف
الضمير وكون محله جزءا من الفعل حقيقة بخلاف حركة تاء رمتا لان محله عارضة
ليست في حكم الجزء قوله في المستقبل والامر والنهي المجهولات اما المستقبل
فقلبت الواو في جميع تصاريفه ياء ثم تقلب في مفاريده الفا لتحركها وانفتاح
ما قبلها ويدل على هذا كتابتها بالياء واما الامر والنهي فتقلب في تثانيهما لو
لوجوب حذفها في مفاريدهما وانما قدم القلب الاول لرعاية تبعية الفرع مع
امكان القلب الثاني بعده فكان فيه رعاية الشيئين بخلاف ما لو قدم الثاني فان الشيئين نخ
قلت فعلى هذا ينبغي ان يقلب الواو اولا ياء في مفاريد الامر والنهي ثم تحذف
فيكونان كالمستقبل قلت يلزم ح تأخير عمل الجازم من غير اثر اذ لا يكتب اللام
في مفاريدهما حتى يكتب بالياء بخلاف مفاريد المستقبل وبخلاف جموعها فانها و
ان لم تكن في قلب الواو فيها ياء اولا اثر لعدم كتابتها لكن لا يلزم تأخير عامل و
اجتماع الساكنين قبل القلب بل بعده فيحكم بقلب الواو ياء اولا رعاية
لا يلزم ح

للفرعية قوله وفعل يفعل بفتح العين في الماضي والغابر اعلم انهم قالوا في
سبب حذف الفاء انه يلزم الصعود والهبوط بسبب وقوع الواو بين ياء
وكسرة واورد عليهم نحو يهب ويطأ ويقع ويسع ويدع ويضع ويلع فاجابوا
بانها في الاصل يفعل بالكسر فحذف الواو ثم فتح العين طلبا للخفة فيما فيه
حرف الحلق ثم اورد يذر فاجيب بانه محمول على يدع لكونه بمعناه وكلام المص
محمول على الظاهر او على ان مذهبه ليس بمذهب الجمهور وهو الظاهر المتبادر
من كلامه واري انه الحق لانه لا دليل على ما ذكروا وحذف الواو لا بد له
لجواز ان يكون حذفه لكونه من الباب الثالث اللازم له حرف حلق ثقيل و
لهذا حذف الواو من كل ما كان من الباب الثالث بخلاف ما كان من سائر
الابواب وان كان فيه حرف حلق واما حذفه من يطأ ويسع فلان
المعتل من الباب الرابع لا يكون الا لازما فلما جاء من بين اخواتهما متعد
متعديين خولف بهما نظائرهما مع ان فيهما حرف حلق ثقيل ويلزمهم ان يحمل
يسع ويطأ على الشذوذ وان يعاد الواو بعد الفتح ولم يعد لانهم قالوا
اذا ازيلت كسرة ما بعدها اعيد الواو نحو لم يوعد قوله كحكم الصحيح الا
في مصدره ان كان عينه واوا ولامه ياء نحو طوى طيا وروى ريا وسوى
سيا ونوى نية قوله فالادغام لازم اذا لم يكن مانع نحو الالحاق والالتباس
كودد وجدد وقوود قوله ولامه ساكنة سكونا اصليا بان جاء من ضمير
الفاعل قوله وان كانتا ساكنتين في العبارة مسامحة يعني ان كان سكونه
عارضا بان لم يجيء من ضمير الفاعل فالادغام جائز بان سكنت الاولى للتخفيف
فتكونان ساكنتين واذا كانتا ساكنتين حركت الثانية وادغمت الاولى
فيها قوله ويجوز تحريكها بالضم والكسر اما الضم فلاتباع العين لكونه مضموما
واما الكسر فلانه الاصل في تحريك الساكن لان الجزم عوض عنه في الفعل
فعوض الكسر عنه عند الحاجة وكذا في مد واما في الناقص فر وعض فلم يجز
فيهما ضم اللام لان عين مضارعهما ليست بمضمومة حتى يتبع له قوله وتقول في
الماضي اي في ماضي المضاعف ومضارعه من افعل فاكتفى بذكر الماضي بناء على
الظهور قوله ادخلت بدله تشديدا اي شدة في التلفظ للحرف الثاني فيكون
المدغم والمدغم فيه كانهما حرف وبعض حرف بر تفع اللسان منهما معا قوله يجوز

ادخلت بدله صح

يجوز تركها على حالها ينبغي ان يستثنى ما كان قبلها همزة فان القلب
فيه واجب لحصول الثقل من التكرار نحو آمن واومن وايمان فايراد
ايمان في المثال ليس بوجه لان القلب فيه واجب قوله لا تتغير الهمزة
ينبغي ان يستثنى الصورتين الهمزة المفتوحة المضموم ما قبلها نحو جؤن
او المكسورة نحو مائة لان في الاول يجوز قلبها واوا وفي الثاني ياء و
اعلم ان الهمزة وما قبلها اذا كانتا متحركتين غير الصورتين المذكورتين
يجعل بين بين المشهور فيكون مراد المص من التغيير التغيير الكامل في نفس
الهمزة كالحذف والابدال او في وصفه كالاسكان فلا يكون جعله بين
بين تغييرا بهذا المعنى لبقاء الهمزة مع حركتها هذا اذا لم يكن ما قبل الهمزة
همزة متحركة والا فقد قالوا وجب قلب الثانية ياء ان انكسر ما قبلها
او انكسرت واوا في غيره وهذا ايضا اذا لم يكونا في كلمتين والا فيجوز تحقيقهما
وتخفيفهما وتخفيف احدهما وكيفية تخفيفهما وجهان ان تخفف الاولى على ما يقتضيه لو انفردت
قياس التخفيف لو اجتمعتا وان تخففا معا على حسب ما يقتضيه تخفيف كل واحدة
منهما لو انفردت وكيفية تخفيف احدهما انه لو لم يخل اما ان يكونا متفقتين في
الحركة فان كانت الاولى آخر كلمة جاز ان يحذف احدهما ويسهل الاخرى
وجاز ان تقلب الثانية بحرف من جنس حركة ما قبلها كالساكنة وان لم تكن
آخر كلمة جاز ان يخفف ايهما شئت على حسب ما يقتضيه قياس التخفيف في كل
واحدة منها لو انفردت او مختلفتين فخفف ايهما يراد على حسب ما يقتضيه التخ
التخفيف في كل واحدة لو انفردت وهذا كله اذا لم يكن مبتدأ بها والا لا يتغير
اصلا قوله يجوز تركها ينبغي ان يستثنى باب يرى فان النقل والحذف فيه
واجب قوله ويجوز نقل حركتها الى ما قبلها هذا اذا لم يكن ما قبلها الفا والا
يجعل بين بين المشهور ولم يكن واوا او ياء زائدتين لغير الالحاق والا
قلبت الى جنس ما قبلها فادغمت جوازا نحو خطية ومقروة وافيس ولم
يكن همزة والا تثبت بغير تخفيف نحو سأل قوله وقد يكون في بعض المواضع
لا يتغير المعتل اسم يكون ضمير الشان محذوف والمراد بالمواضع الكلمات فتقديره
وقد كان الشان في بعض الكلمات لا يتغير المعتل فيه اي لا يقع التغيير في بعض
الكلمات المعتلة ولو لم يكن لفظة في لاستقام الكلام بلا كلفة قوله وبعضها

ان تخفف صح

لو انفردت ثم تخفف الثانية على ما يقتضيه ~~قياس التخفيف~~ صح

اي يجعل بين بين ~~مسهر~~

وجاز اقحام الالف بين الهمزتين في هذه الصورة مثل آانت ~~مسهر~~

وبعضها لايتغير لصحة البناء الواو للحال اى لايتغير المعتلات فى بعض المواضع
حال كون بعضها لايتغير لصحة البناء وبعضها لعلة اخرى اى حال كون عدم
تغير بعضها لصحة البناء وبعضها لعلة اخرى كدلالة حركته على حركة معناه
نحو جوان وجولان وطريان ونزوان وسيلان وميلان وفيضان و
لزوم الالتباس على تقدير الاعلال كما فى باب جوادٍ او اعلالين متواليين
فى كلمة واحدة كما فى باب استوى والحمل على نظيره او نقيضه وكون حركة
ما قبلها فى حكم السكون وغير ذلك مما بين فى المطولات هذا آخر ما كتبه الفقير
محمد بن پير على الباليكيرى غفر الله تعالى لهما ولجميع المؤمنين من شرح كتاب
المقصود للامام الاعظم والهمام الافخم سراج الامة ومقتدى الائمة
ابى حنيفة الكوفى عامله الله تعالى بلطفه الجلى والخفى واكثر ما ذكرنا فيه
من التوجيهات والتعليلات والتحقيقات والاعتراضات واجوبة اسولة القوم
مما منشاؤه خاطرى ومطلعه باطنى من غير انتحال كانتحال غيرى فليس
الخبر كالمعاينة وقد وقع فراغى من تسويده وسنة ثلثة وعشرون
سنة اثنتى وخمسين وتسعمائة من الهجرة النبوية المصطفوية صلى الله
تعالى عليه وعلى آله وسلم تسليما كثيرا والحمد لله تعالى اولا وآخرا
وظاهرا وباطنا واستغفر الله تعالى لى ولوالدى ولجميع المؤمنين

نمقه الحقير يوسف بن احمد قوالوى
رحمها الله تعالى ولوالديها
ولجميع المؤمنين

١٢٤٧

اُنْصُرَانِ اصلنده اُنْصُرُ ايدى تثنيه مذكر اجليچون آخرينه نون مكسوره ايله بر
الف كتوردك انصران اولدى ٤٢ نُصْرَى اصلنده اُنْصُرُ ايدى
مفرد مؤنث اجليچون اولندن همزه حذف اتدوك مانع كتدى ممنوع كلدى
نَصَرَ اولدى ثلاثيدن فعل ماضيه التباس لازم كلدى لازم كلمسون ايچون آخرينه
بر الف مقصوره كتوردك نَصَرَا اولدى ماضينك تثنيه سنه التباسى لازم كلدى
لازم كلمسون ايچون صادك فتحه سنى حذف اتدوك نُصْرَى اولدى دعوى
وزننده مصدره التباس لازم كلدى لازم كلمسون ايچون نوننك فتحه سنى ضمه يه
تبديل اتدوك نُصْرَى اولدى نُصْرَيَانِ اصلنده نُصْرَى ايدى تثنيه
مؤنث اجليچون آخرينه نون مكسوره ايله بر الف كتوردك ايكى دانه الفان
جمع اولدى كلام عربده ايكى دانه الفانك جمعى كريه اولدوغى اجلدن الف
مقصوره يى حذف ~~اتدوك~~ اتسك العلامة لا تحذف الف حذف اتسك اوده
علامتدر العلامة لا تحذف احدهما نك حذف ممكن اولمدوغى اجلدن الف مقصوره
يى يايه اتدوك الف ما قبلنك فتحه سنى اقتضا اتدوكى اجلدن يايه فتحله حركه
ويردك نُصْرَيَانِ اولدى نُصْرَيَاتُ اصلنده نُصْرَى ايدى جمع مؤنث
مصحح اجليچون آخرينه تاء طويل ايله بر الف كتوردك ايكى دانه الفان جمع
اولدى كلام عربده ايكى دانه الفانك جمعى كريه اولدوغى اجلدن الف مقصوره
يى حذف اتسك العلامة لا تحذف كتوردكمز الف حذف اتسك حال تحصيل
لازم كلور احدهما نك حذف ممكن اولمدوغى اجلدن الف مقصوره يى حذف يايه
قلب اتدوك الف ما قبلنك فتحه سنى اقتضا اتدوكى اجلدن يايه فتحله حركه
ويردك نُصْرَيَاتُ اولدى وَنَصُرُ اصلنده اَنْصُرُ ايدى جمع مؤنث مكرره
اجليچون اولندن همزه حذف اتدوك مانع كتدى ممنوع كلدى نَصَرَ اولدى بر
ثلاثيدن فعل ماضيه التباس لازم كلدى كلمسون ايچون نوننك فتحه سنى ضمه يه تبديل
اتدوك نُصَرَ اولدى عامل معنويه آخرنده رفع عملنى اتدوكندن ايچون رانك
فتحه سنى ضمه يه تبديل اتدوك نُصُرُ اولدى ما قبلنه ربط عطف ايچون اولنه
بر عاطفه كتوردك وَنُصُرُ اولدى مَا اَنْصَرَهَا اصلنده ما انصره ايدى تثنيه
مذكر غائب اجليچون آخرينه بر تثنيه الفى كتوردك الف كلمكله ما قبلنك فتحه سنى
اقتضا اتدوكى اجلدن هانك ضمه سنى فتحيه تبديل اتدوك ما انصرها اولدى

وَاَنَاصِ اصلنده
انصُرُ ايدى جمع مذكر متكلم
اجليچون نونى ايله صادك ما بيننه
بر الف متكلم كتوردك اجتماع ساكنين
اولدى نون نونه ادغام اجتماع ساكنينى
دفع ايچون الف ما قبلنك فتحه سنى اقتضا اتدوكى
اجلدن نونه فتحله حركه ويردك
اَنَاصِ اولدى اماره وزننده مصدره
التباس لازم كلدى لازم كلمسون
ايچون صادك فتحه سنى كسره يه
تبديل اتدوك اَنَاصِ اولدى ما
قبلنه ربط عطف ايچون اولنه بر
واو عاطفه كتوردك وَاَنَاصِ
اولدى

الف اشباعه التباس لازم كلدی یاخود مفرد مؤنث غائبه التباس لازم
كلدی كلمسون ایچون ها ایله تثنیه الفنك ما بیننه بر میم ساكنه كتوردك
اجتماع ساكنین اولدی نذن میمدن الفدن اجتماع ساكنینی دفع ایچون
الف ما قبلنك فتحه سنی اقتضا اتدوكی اجلدن میمه فتحله حركه ویردك ما انصرهما
اولدی میم ما قبلنك ضمه سنی اقتضا اتدوكی هانك فتحه سنی ضمیه تبدیل
اتدوك ما انصرهما اولدی **ما انصرهم** اصلنده ما انصره ایدی جمع
مذكر غائب اجلیچون آخرینه بر جمع مذكر واوی كتوردك ما انصرهو اولدی واو اشباعه
التباس لازم كلدی كلمسون ایچون یاخود تثنیه سنه موافقت ایچون واو ایله
هانك ما بیننه بر میم ساكنه كتوردك اجتماع ساكنین اولدی نذن
واودن میمدن اجتماع ساكنینی دفع ایچون واو ما قبلنك ضمه سنی اقتضا
اتدوكی اجلدن میمه ضمله حركه ویردك ما انصرهمو اولدی كلام عربده آخری
واو ما قبلی مضموم هودن غیری بر اسم بولنمدوغی اجلدن واوی حذف اتدوك
مانع كندی ممنوع كلدی ما انصرهم اولدی **ما انصرها** اصلنده ما انصره ایدی
مفرد مؤنث غائبه اجلیچون آخر بیندن مفرد مذكر غائب ضمیرینی حذف اتدوك
موضعنه مفرد مؤنث غائبه ضمیری اولان های كتوردك ما انصرها اولدی
ما انصرهما اصلنده ما انصرها ایدی تثنیه غائبه اجلیچون آخرینه بر تثنیه الفی
كتوردك ایكی دانه الفان جمع اولدی كلام عربده ایكی دانه الفانك جمعی
كریه اولدوغی اجلدن مفرد مؤنث غائبه علامتی اولان الفی حذف اتدوك
ما انصرها اولدی الف اشباعه التباس لازم كلدی یاخود مفرد مؤنث غائبیه
التباس لازم كلدی كلمسون ایچون الف ایله هانك ما بیننه بر میم ساكنه كتوردك
اجتماع ساكنین اولدی نذن میمدن الفدن اجتماع ساكنینی دفع ایچون الف
ما قبلنك فتحه سنی اقتضا اتدوكی اجلدن میمه فتحله حركه ویردك ما انصرهما اولدی
میم ما قبلنك ضمه سنی اقتضا اتدوكی اجلدن هانك فتحه سنی ضمیه تبدیل اتدوك
ما انصرهما اولدی **ما انصرهن** اصلنده ما انصرها ایدی جمع مؤنث غائبه
اجلیچون آخرینه بر نون مفتوحه كتوردك ما انصرهان اولدی تثنیه سنه
موافقت ایچون الف ایله هانك ما بیننه بر میم ساكنه كتوردك اجتماع ساكنین
اولدی نذن الفدن میمدن اجتماع ساكنینی دفع ایچون الف حذف اتدوك

ما انصرك اصلنده ما انصره ایدی مفرد مذكر مخاطب اجلیچون آخر بندن مفرد مذكر غائب ضمیرینی حذف اتدوك موضعنه مفرد مذكر مخاطب ضمیری اولان كاف كتوردك ما انصرك اولدی مم

ما انصركما اصلنده ما انصرك ایدی تثنیه مذكر مخاطب اجلیچون آخرینه بر تثنیه الفی كتوردك الف كلمكله ما قبلنك فتحه سنی اقتضا اتدوكی اجلدن كافك فتحه سنی حالی اوزره ابقا اتدوك ما انصركا اولدی الف اشباعه التباس لازم كلدی لازم كلمسون ایچون الف ایله كافك بیننه بر میم ساكنه كتوردك اجتماع ساكنین اولدی نذن میمدن الفدن اجتماع ساكنینی دفع ایچون الف ما قبلنك فتحه سنی اقتضا اتدوكی ما انصركما اولدی مم

ما انصركم اصلنده ما انصرك ایدی جمع مذكر مخاطب اجلیچون آخرینه بر جمع مذكر واوی كتوردك واو كلمكله ما قبلنك ضمه سنی اقتضا اتدوكی اجلدن كافك فتحه سنی ضمیه تبدیل اتدوك ما انصركو اولدی واو اشباعه التباس لازم كلدی یاخود تثنیه سنه موافقه واو ایله كافك میم ساكنه كتوردك ما انصركموا اولدی مم

اتدوك ما انصرهمن اولدی میم ما قبلنك ضمه سنی اقتضا اتدوكی اجلدن
هانك فتحه سنی ضمیه تبدیل اتدوك ما انصرهمن اولدی میمك نونه نونك میمه
قرب مخرجی اولدوغی اجلدن میمی نونه قلب اتدوك ما انصرهنن اولدی
ادغام اتدوك ما انصرهن اولدی مم

ما انصرك اصلنده ما انصرها ایدی مفرد مؤنث مخاطبه اجلیچون مفرد مؤنث
غائبه ضمیرینی حذف اتدوك موضعنه مفرد مؤنث مخاطبه ضمیری اولان كاف كتوردك
ما انصرك اولدی **ما انصركما** اصلنده ما انصرك ایدی تثنیه مؤنث
مخاطبه اجلیچون آخرینه بر تثنیه الفی كتوردك الف كلمكله ما قبلنك فتحه سنی
اقتضا اتدوكی اجلدن كافك كسره سنی فتحیه تبدیل اتدوك ما انصركا
اولدی الف اشباعه التباس لازم كلدی كلمسون ایچون الف ایله كافك بیننه
بر میم ساكنه كتوردك اجتماع ساكنین اولدی نذن الفدن میمدن اجتماع
ساكنینی دفع ایچون الف ما قبلنك فتحه سنی اقتضا اتدوكی اجلدن میمه فتحله
حركه ویردك ما انصركما اولدی میم ما قبلنك ضمه سنی اقتضا اتدوكی اجلدن
كافك فتحه سنی ضمیه تبدیل اتدوك ما انصركما اولدی مم **ما انصركن** اصلنده
ما انصرك ایدی جمع مؤنث مخاطبه اجلیچون آخرینه بر نون مفتوحه كتوردك
ما انصركن اولدی تثنیه سنه موافقت ایچون كاف ایله نونك بیننه بر میم
ساكنه كتوردك میم كلمكله ما قبلنك ضمه سنی اقتضا اتدوكی اجلدن كافك
كسره سنی ضمیه تبدیل اتدوك ما انصركمن اولدی میمك نونه نونك میمه قرب
مخرجی اولدوغی اجلدن میمی نونه قلب اتدوك ما انصركنن اولدی ادغام
اتدوك ما انصركن اولدی مم **ما انصرنی** اصلنده ما انصره ایدی نفس متكلم
وحده اجلیچون مفرد مذكر غائب ضمیرینی حذف اتدوك موضعنه بر یاء متكلم كتوردك
ما انصری اولدی فعلك آخرنی جردن حفظ ایچون را ایله یانك بیننه
بر نون وقایه كتوردك اجتماع ساكنین اولدی نذن نوندن یادن اجتماع
ساكنینی دفع ایچون یا ما قبلنك كسره سنی اقتضا اتدوكی اجلدن نونه
كسریله حركه ویردك ما انصرنی اولدی مم

ما انصرنا اصلنده ما انصره ایدی نفس متكلم مع الغیر اجلیچون مفرد مذكر غائب ضمیرینی حذف اتدوك موضعنه نفس متكلم مع الغیر ضمیری اولان نایی كتوردك ما انصرنا اولدی مم

وانصر بهما اصلنده وانصر بها ایدی تثنیه مذکر غائب اجلیچون آخرینه بر تثنیه الفی کتوردک الف کلمکله ما قبلنك فتحه سنی اقتضاء اتدوکی اجلدن هانك کسره سنی فتحیه تبدیل اتدوک وانصر بهما اولدی الف اشباعه التباس لازم کلدی یاخود مفرد مؤنث غائبه سنه التباس لازم کلدی کلمسون ایچون الف ایله هانك بیننه بر میم ساکنه کتوردک اجتماع ساکنین اولدی ندن میمدن الفدن اجتماع ساکنینی دفع ایچون الف ما قبلنك فتحه سنی اقتضاء اتدوکی اجلدن میمه فتحله حرکه ویردک وانصر بهما اولدی میم ما قبلنك ضمه سنی اقتضا اتدوکی اجلدن هانك فتحه سنی ضمیه تبدیل اتدوک وَاُنْصُرْ بِهُمَا اولدی کسره دن ضمیه خروج لازم کلدی کلمسون ایچون هانك ضمه سنی کسریه تبدیل اتدوک وَاُنْصُرْ بِهِمَا اولدی مم وانصر بهم اصلنده وَاُنْصُرْ هم به ایدی جمع مذکر غائب اجلیچون آخرینه بر واو کتوردک واو کلمکله ما قبلنك ضمه سنی اقتضاء اتدوکی اجلدن هانك کسره سنی ضمیه تبدیل اتدوک وَاُنْصُرْ بِهُو اولدی واو اشباعه التباس لازم کلدی کلمسون ایچون یاخود تثنیه سنه موافقت ایچون واو ایله هانك بیننه بر میم ساکنه کتوردک اجتماع ساکنین اولدی ندن واودن میمدن اجتماع ساکنینی دفع ایچون واو ما قبلنك ضمه سنی اقتضاء اتدوکی اجلدن میمه ضمیله حرکه ویردک وَاُنْصُرْ بِهُمُو اولدی کلام عربده آخری واو ما قبلی مضموم اولان غیری بر اسم بولنمدوغی اجلدن واوی حذف اتدوک مانع کتردی ممنوع کلدی وَاُنْصُرْ بِهُمْ اولدی سفلیدن علویه خروج لازم کلدی کلمسون ایچون هانك ضمه سنی کسریه تبدیل اتدوک وَاُنْصُرْ بِهِمْ اولدی مم وَاُنْصُرْ بِهِنَّ اصلنده وانصر بها جمع مؤنث غائبه اجلیچون آخرینه بر نون مفتوحه کتوردک وانصر بهان اولدی تثنیه سنه موافقت ایچون الف ایله هانك بیننه بر میم ساکنه کتوردک اجتماع ساکنین اولدی ندن الفدن میمدن اجتماع ساکنینی دفع ایچون الفی حذف اتدوک وَاُنْصُرْ بهمن اولدی میم ما قبلنك ضمه سنی اقتضا ایلدی وانصر بهمن اولدی میمك نونه نونك میمه قرب الحی وانصر بهنّ اولدی ادغام اتدوک وانصر بهنّ سفلیدن علویه خروج لازم کلدی کلمسون ایچون هانك ضمه سنی کسریه تبدیل اتدوک وانصر بهنّ اولدی مم

وَاُنْصُرْ بِكَ اصلنده وانصر به ایدی مفرد مذکر مخاطب اجلیچون مفرد مذکر غائب ضمیرنی حذف اتدوک موضعنه مفرد مذکر مخاطب ضمیری اولان کافی کتوردک وانصر بك اولدی

وانصر بكِ اصلنده وانصر به مفرد مؤنث مخاطبه اجلیچون مفرد مذکر غائب ضمیرنی حذف اتدوک موضعنه مفرد مؤنث مخاطبه ضمیری کافی کتوردک وانصر بكِ اولدی مم وانصر بکم اصلنده وانصر بكَ ایدی اه

وَاُنْصُرْ بِهَا اصلنده وَاُنْصُرْ به ایدی مفرد مؤنث غائبه اجلیچون آخرینه بر الف کتوردک الف کلمکله ما قبلنك فتحه سنی اقتضاء اتدوکی اجلدن هانك کسره سنی فتحیه تبدیل اتدوک وَاُنْصُرْ بِهَا اولدی مم

وانصر بهما اصلنده وانصر بها ایدی تثنیه مؤنث غائبه اجلیچون آخرینه بر تثنیه الفی کتوردک ~~اجتماع ساکنین اولدی~~ ایکی دانه الفدن جمع اولدی ایکی دانه الفك جمعی کلام عربده اولدوغی اجلدن مفرد مؤنث غائبه الفنی حذف اتدوک وانصر بها اولدی الف اشباعه التباس لازم کلدی یاخود مفرد مؤنث غائبیه التباس لازم کلدی کلمسون ایچون الف ایله هانك بیننه بر میم ساکنه کتوردک وانصر بهما کبی اه

وانصر بکما اصلنده وانصر بك ایدی ما انصر بهما کبیدر هیچ فرق یوقدر مم

اولدی وانصر بکما اصلنده وانصر بكِ تثنیه مؤنث مخاطبه اجلیچون آخرینه بر الف کتوردک الف کلمکله ما قبلنك فتحه سنی اقتضاء اتدوکی اجلدن کافك کسره سنی فتحیه تبدیل اتدوک وانصر بکَا اولدی الف اشباعه التباس لازم کلدی کلمسون ایچون الف ایله کافك بیننه بر میم ساکنه کتوردک اجتماع ساکنین اولدی ایمدی ندن میمدن الفدن اجتماع ساکنینی دفع ایچون الف ما قبلنك فتحه سنی اقتضا اتدوکی اجلدن میمه فتحیله حرکه ویردک وانصر بکما اولدی میم ما قبلنك ضمه سنی اقتضا اتدوکی اجلدن کافك فتحه سنی ضمیه تبدیل اتدوک وَاُنْصُرْ بِکُمَا اولدی مم

وانصر بکنّ اصلنده وانصر بكِ ایدی جمع مؤنث مخاطبه اجلیچون آخرینه بر نون مفتوحه کتوردک وانصر بکنَ اولدی تثنیه سنه موافقت ایچون نون ایله کافك بیننه بر میم ساکنه کتوردک وَاُنْصُرْ بکمْنَ اولدی میم ما قبلنك ضمه سنی اقتضا اتدوکی اجلدن کافك کسره سنی ضمیه تبدیل اتدوک وَاُنْصُرْ بکُمْنَ میمك نونه نونك میمه قرب مخرجی اولدوغی اجلدن میمی نونه قلب اتدوک وانصر بکنْنَ اولدی ادغام اتدوک وانصر بکنّ اولدی مم

وَاُنْصُرْ بِنِي اصلنده وانصر به ایدی نفس متکلم وحده اجلیچون مفرد مذکر غائب ضمیرنی حذف اتدوک موضعنه بر یاء متکلم ایله بر نون وقایه کتوردک اجتماع ساکنین اولدی ندن یادن نوندن اجتماع ساکنینی دفع ایچون یا ما قبلنك کسره سنی اقتضا اتدوکی اجلدن نونه کسر ایله حرکه ویردک وَاُنْصُرْ بِنِي اولدی

وَاُنْصُرْ بِنَا اصلنده وانصر به ایدی نفس متکلم مع الغیر اجلیچون مفرد مذکر غائب ضمیرنی حذف اتدوک موضعنه نفس متکلم مع الغیر ضمیرنی کتوردک وانصر بنا اولدی تم بید الحقیر یوسف القوالوی رحمه الله تعالی رحمة واسعة

فی سنة ١٢٤٧

Süleymaniye U... Kütüphanesi
Kısmı H. Hüsnü
Yeni Kayıt No.
Eski Kayıt No. 1445